

٧٩٧

الفكر الثوري في مصر

قبل ثورة ٢٣ يوليو

تأليف

دكتور عبد العظيم رمضان

الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو

بقلم

دكتور عبد العظيم رمضان

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

بجامعة المنوفية

تقديم

الفكر جزء لا يتجزأ من الواقع الاقتصادي والاجتماعي لحياة المجتمع ، وهو انعكاس لهذا الواقع . فهو لا ينشأ من فراغ . وإذا كان انعكاساً له ، فليس معنى ذلك أنه انعكاس سلبي كانعكاس الصورة في المرآة . أو أن دوره يقتصر على دور المتأثر ، فالرابطة بينه وبين الواقع رابطة جدلية ، فكلاهما مؤثر ومتأثر ، والعلاقة بينهما علاقة بين السبب والنتيجة ، والفكر يمكن ان ينمو بحركته الذاتية وتصبح له حياته الخاصة في أدمغة الناس ، ويصبح قوة مؤثرة في الواقع الاجتماعي والاقتصادي .

والفكر قوة يختلف تأثيرها شدة وضعفا وفي تعبيره عن المصالح الطبقيّة المختلفة في المجتمع . فالفكر الذي يعبر عن مصالح طبقة انتهى دورها التاريخي هو فكر رجعي ، والفكر الذي يعبر عن مصالح طبقة حان دورها التاريخي هو فكر تقدمي بالضرورة . ومن هنا فلا يوجد فكر رجعي مطلق أو فكر تقدمي مطلق ، وانما يحكم على الفكر في إطار مرحلته التاريخية التي نشأ فيها ، وبقدرته على حل المشكلات التي أفرزته .

والافكار الجديدة لا تظهر اعتباطاً ، وانما تظهر استجابة لتحديات تولدها ظروف المجتمع المادية في مرحلة تاريخية معينة وتفرض انتقاله الى مرحلة أخرى . وبقدر صدق هذه الأفكار في التعبير عن هذه التحديات وقدرتها على نقل المجتمعات الى مراحل أكثر تقدماً ، بقدر ما يقدر لها الصمود في وجه الافكار القديمة والانتصار عليها وتحقيق التغير الاجتماعي المنشود .

وفي صفحات هذا الكتاب سوف يرى القارئ الكريم نماذج من هذه الافكار التي نشأت في مصر نتيجة الحاج ظروف اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية تستوجب نقل المجتمع المصري الى مرحلة جديدة من تاريخه . وقد دخلت معظم هذه الافكار في مرحلة التطبيق عبر نضال شاق مرير وثورات كبرى . فقد دخل الفكر الليبرالي مرحلة التطبيق بعد نضال هستوري كبير في عهد اسماعيل وثورة شعبية عسكرية في عهد توفيق ، ثم استمر النضال في عهد الاحتلال للتخلص من الحكم الاستعماري والاستبدادي الذي فرضه . ودخل في مرحلة التطبيق مرة أخرى بعد الثورة الشعبية الكبرى سنة ١٩١٩ ، ولم ينقطع النضال من أجله حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . كما دخل الفكر القومي العربي والفكر الاشتراكي مرحلة التطبيق في عهد ثورة ٢٣ يوليو فتحققت أول وحدة مصرية سورية في العصر الحديث ، وصدرت قرارات يوليو الاشتراكية وما بعدها . ومورس الفكر الفاشي في صور مختلفة في جميع

مرحلة تطبيق الأفكار السابقة . ولكن الفكر الاسلامي التجديدي لم يقدر له التطبيق ، لأن المعارضة له نشأت من داخل المعسكر الاسلامي نفسه الذي عاش قرونا في ظل الجمود .

وقد قسمت الكتاب الى خمسة فصول ، استعرضت في الفصول الاربعة منها على التوالي : الفكر الليبرالي ، والفكر الاسلامي التجديدي ، والفكر الاشتراكي ، والفكر القومي العربي . وفي الفصل الخامس استعرضت التجربة الوحيدة التي نشأت في الفترة الزمنية لهذا البحث ، وهي التجربة الليبرالية ، على أن أعالج التجريبتين الاشتراكية والوحدوية في الجزء الثاني من هذا الكتاب الذي يتناول فترة ثورة ٢٣ يونيو . وقد ألحقت بالكتاب عرضا شاملا ودقيقا لعدد هام من الأعمال الفكرية التي ظهرت في الأربعينيات الأخيرة من هذا القرن للمفكرين اليساريين . وهي أعمال نادرة انقرضت تقريبا ، واستغرق تجميعها مني كثيرا من الوقت والصبر والجهد . وقد أمكنني الحصول على بعضها بجهودى الذاتية ، والبعض الثانى حصلت عليه من أصحابها ، مثل كتابي : « مشكلة الفلاح » ، و « فلسطين بين مخالب الاستعمار » ، اثنين استعرتهما من صديقى المهندس صادق سعد الذى أشكره . وقد حاولت الحصول على كتاب « الإخوان المسلمون في الميزان » ، الذى قيل أن الإخوان قد جمعوا كل نسخه بعد صدوره وأحرقوها ، من صديقى الأستاذ مصطفى كامل منيب المحامى ، الذى ذكر لى أنه يملك نسخة منه ، ولكنه خذلى للأسف الشديد بعد أكثر من ثلاثين زيارة له ! . وقد رفضت بدافع من العناد العلمى إصدار الكتاب قبل الحصول على هذا الكتاب ، واستمر ذلك أكثر من عام ، حتى أخبرنى صديقى الأستاذ المؤرخ صلاح عيسى بأنه يملك نسخة منه مكتوبة على الآلة الكاتبة ، وتفضل باعارتي اياها مشكورا . وقد فكرت فى عرض الكتاب الذى ألفه صديقى الأستاذ أبو سيف يوسف بعنوان : « حول الفلسفة الماركسية ، رد على العقاد » ، لولا أن أخى الأستاذ رجاء النقاش قد عرضه عرضا دقيقا وممتازا فى عمله الكبير : « عباس العقاد بين اليمين واليسار » ، فاكتفيت بالإشارة اليه والتفويه به . وقناعتى الشخصية أننى قد خدمت الفكر اليسارى فى مصر بعرض هذه الأعمال عرضا مستوفى على النحو الذى قمت به ، خصوصا وقد عالجت هذه الأعمال قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة فى فترة من أكثر الفترات التاريخية احتداما فى تاريخ مصر ، وقدمت حولا لا تزال مما يستفاد به فى حياتنا المعاصرة .

إن القارئ الكريم قد تتاح له الفرصة بعد قراءة هذا الكتاب للتأمل والتفكير والمقارنة وقياس مدى التقدم الذى حققناه فى تطبيق هذه الافكار .

وهو قد يشعر في بعض الأوقات بالحزن لأننا لم نتقدم على الإطلاق ، وقد يشعر بالآكتئاب لأننا تقدمنا الى الخلف ، وقد يشعر بالرضى لأننا حققنا درجات مختلفة من النجاح . ولكنه يكون بذلك قد حقق بعض أغراض الكتاب . فمن المفيد كثيرا للشعوب بعد كل مسافة تقطعها من تاريخها ، أن تلقى بأبصارها الى الماضي ، تتأمل تجاربها الماضية ، وتستعيد خبراتها الفضالية ، وتسترجع ما حققت وما فشلت في تحقيقه ، لتتخذ من كل ذلك نقطة وثوب الى المستقبل ، وتستمد منها شحنة ثورية تدفع بها الى الأمام .

دكتور عبد العظيم رمضان

تقديم

قد يكون من الضروري قبل البدء في حديث عن الفكر الثوري قبل ثورة ٢٣ يوليو ، أن نحدد أولا ، ما هو الفكر الثوري ؟ . وما هو المقياس الذي يساعدنا على التمييز بين مختلف الأفكار ، فنقول : هذا فكر راديكالي ، وهذا فكر اصلاحي ؟ .

في الحق أنه لا يوجد مقياس واحد ، بل مقياسان :

– المقياس الاول ، مقياس فلسفي .

– والمقياس الثاني ، مقياس نسبي ، بمعنى نسبته الى الافكار السائدة .

وبالنسبة للمقياس الفلسفي ، فان الفكر الثوري يطلق على الفكر الذي يتعلق بتغيير البناء التحتي للمجتمع ، وهو الذي يتمثل في العلاقات الانتاجية . ومثل هذا الفكر يعتبر ثوريا ، لأن تغيير البناء التحتي سوف ينبع بالحتم تغيير البناء الفوقي السياسي والفكري والديني والقانوني وغيره وبالتالي فان هذا الفكر يكون قد غير المجتمع تغييرا شاملا ، ويكون فكرا ثوريا .

أما الفكر الراديكالي ، فانه يطلق على الفكر الذي يتعلق بالبناء الفوقي لسنجس ، ويسعى لتغييره جذريا . فالفكر الذي يسعى لتغيير نظام الحكم الملكي الى نظام جمهوري ، يعتبر فكرا راديكاليا . والفكر الفاشي يعتبر فكرا راديكاليا ، لأنه يسعى الى نظام دكتاتوري شمولي ، مع بقاء العلاقات الانتاجية الرأسمالية كما هي . وفكر الاصلاح الديني في أوروبا في أوائل العصور الحديثة ، يعتبر فكرا راديكاليا لأنه يستهدف تغييرا أو اصلاحا في أحد مكونات البناء الفوقي ، وهو الدين . والفكر الليبرالي ، الذي يسعى الى حماية مصالح جميع الطبقات بدلا من مصالح الطبقة البورجوازية وحدها – كذلك الذي قام على أفكار بنتام – يعتبر فكرا راديكاليا .

وربما كانت هذه الأمثلة من الفكر الثوري والفكر الراديكالي ، تساعد على تحديد مضمون الفكر الاصلاحي . فهو فكر يستهدف التغيير في البناء الفوقي ، في إطار نظمه السياسية والقانونية والدينية السائدة . ومن هنا فهو تغيير اصلاحي ، لا جذري (راديكالي) . والمثال على ذلك فكر الاصلاح الكاثوليكي في أوروبا .

على كل حال ، لما كان الفكر الذى تتوفر فيه صفة الثورية ، من حيث استهدافه تغيير البناء التحتى فالبناء الفوقى ، هو الفكر الاشتراكى ، فهل يترتب على ذلك أن نعالج موضوعنا على أساس أن الفكر الثورى هو الفكر الاشتراكى ؟ .

فى الواقع أننا اذا فعلنا ذلك نكون قد وقعنا فى خطأ كبير . لأن معناه تلقائيا أنه ليس ثمة من ثورة الا الثورة الاشتراكية ، وأنه ليس ثمة من فكر ثورى سوى الفكر الاشتراكى . ولكن الفكر الثورى الاشتراكى قد سبقه فكر ثورى بورجوازى ، استهدف تحطيم العلاقات الانتاجية الاقطاعية فى المجتمع الاقطاعى . ولذلك من الضرورى لتحديد ثورية فكرما ، تحديد نوع العلاقات الانتاجية السائدة وقت ظهوره . فاذا كانت علاقات اقطاعية ، فان الفكر البورجوازى يعتبر فكرا ثوريا ، واذا كانت علاقات رأسمالية ، فان الفكر الاشتراكى يكون هو الفكر الثورى .

هذا على كل حال فيما يتصل بالمقياس الفلسفى . أما المقياس النسبى ، فهو ليس مرتبطا بالضرورة بالبناء التحتى ، بقدر ما هو مرتبط بقوة تناقضه واصطدامه مع الأفكار القديمة السائدة ، وقدرته على تحويلها وتغييرها ونقل المجتمع معها الى صورة جديدة تقدمية . ومن هنا فان الفكر الراديكالى يمكن أن يكتسب معنى ثوريا ، بشرط أن يكون فكرا تقديميا لصالح حركة المجتمع الى الأمام ، وليس فكرا فاشيا كما هو الحال بالنسبة للفكر الفاشى .

والسؤال الآن : أى مقياس نستخدمه فى تحديد معنى الفكر الثورى الذى نعالجه ؟ . فى الواقع أنه لما كان التطور الاقتصادى للمجتمع المصرى الحديث ، يختلف عن تطور المجتمع الأوروبى ، من حيث أنه لم يكن نتاجا لتطور طبيعى لأنماط الانتاج المعروفة ، وذلك بسبب المؤثرات الخارجية الدخيلة عليه من جانب الاستعمار ، ولما كان التطور الفكرى الحديث فى مصر يعتبر انعكاسا لهذه الظروف ، فضلا عن خضوعه هو الآخر للمؤثرات الخارجية - لذلك فان تطبيق المقياس الفلسفى لتحديد الفكر الثورى ربما ضيق مجال التناول لموضوعنا ، وبدا متعسفا لحد كبير .

لذلك فسوف أتناول ثلاثة تيارات فكرية ثورية بالمقياس الأخير : الفكر الليبرالى ، والفكر الاسلامى التجديدى ، والفكر الاشتراكى . وهى تيارات هزت الفكر المصرى هذا عنيفا ، وأيقظته من رقاد عميق ، وانتفضت بالوعى الاجتماعى فى مصر انتفاضة كبرى ، وساعدت على تحول المجتمع المصرى ، بأساسه التحتى وبنائه الفوقى ، الى مراحل جديدة على طريق التقدم .

الفصل الأول

الفكر الليبرالي

ربما كان أول ما يجب علينا معالجته في بداية معالجتنا للفكر الليبرالي ، هو ما يتصل بنشأته وأصوله الاجتماعية . ويعتبر جزءا من السبب في ذلك ، ما يحيط بهذا الموضوع في اندراسات المصرية من تحليلات غير موفقة ، لعل اخرها ما ورد في احد الأعمال العلمية الحديثة حول هذا الموضوع ، أى نشأة الفكر الليبرالي (١) . ويقوم هذا التحليل على أن الفكر الليبرالي في مصر جاء تعبيرا مباشرا عن ظهور قوى الإنتاج الرأسمالية الجديدة في أواخر القرن الثامن عشر ، وتصارعها مع علاقات الإنتاج القطاعية القديمة ، وأن حركة الترجمة ولبعثات لم تكن سوى احد مظاهر هذا الصراع بين البورجوازية والقطاع . ويعزو هذا الرأي ظهور العلاقات الرأسمالية الجديدة الى ما قبل الحملة الفرنسية وعهد على بك الكبير ، فيقول ان المجتمع المصري قد شهد في الفترة التي سبقت الحملة الفرنسية بداية نمو رأسمالي جديد ، اذ قام على بك الكبير بمعاونة جماعات التجار الثرية باقامة حكومة مركزية قوية في القاهرة ، وأن الذي يؤكد المستوى الرأسمالي لحركة على بك الكبير الاستقلالية ، هو اعتماده ، على طبقة التجار ، وتفكيره ، في فتح طريق التجارة القديم بين الشرق والغرب .

وانقول بظهور قوى انتاج رأسمالية جديدة تتصارع مع علاقات الانتاج القطاعية القديمة في أواخر القرن الثامن عشر ، أو حتى بعد ذلك في انقرن التاسع عشر ، خطأ تاريخي ، وهو جرى وانسياق وراء النموذج الأوروبي في التطور الاجتماعي ، حين كان المجتمع الأوروبي في العصر القطاعي يتكون من أمراء اقطاع وأقنان ، ثم ظهرت بين هاتين الطبقتين طبقة بورجوازية

جديدة وعلاقات انتاج رأسمالية جديدة ، ودار صراع بين العلاقات الجديدة والعلاقات القديمة . ولم يكن هذا هو الوضع في مصر في القرن الثامن عشر - أى انقسام المجتمع الى أمراء أقطاع وأقنان ، ثم ظهور قوى انتاج رأسمالية جديدة في أواخر القرن الثامن عشر تصارعت مع العلاقات الاقطاعية .

وإذا كان المقصود بقوى الانتاج الرأسمالية الجديدة ، جماعات التجار التى يقول هذا الراى ان على بك الكبير قد استعان بها على اقامة حكومة مركزية قوية ، فإن هذه الجماعات لم تكف عن الوجود في مصر من قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وبعده . وكل الفرق أن هذه الجماعات قد اضمحلت مع اضمحلال طريق مصر البرى وتحول التجارة الى طريق رأس الرجاء . ومعنى ذلك أنه لم يكن ثمة نمو رأسمالى ، بل اضمحلال رأسمالى بالقياس الى ما قبل اكتشاف الطريق البحرى الجديد . .

وربما قصد هذا الراى الى أن احياء الطريق البرى في عهد على بك الكبير قد أدى الى نمو التجارة . ولكن احياء الطريق البرى كان في أواخر أيام على بك الكبير ، وكان أثره محدود على الرغم من المعاهدات التجارية بين ممثلى بريطانيا وفرنسا وبين على بك ومن جاء بعده من المماليك ، وذلك بسبب معارضة العولة العثمانية لهذه المعاهدات ، وأيضا لملاحة السفن الانجليزية في البحر الأحمر شمال جدة ، وتحريضها العربان على طول طريق السويس البرى على مهاجمة هذه التجارة ونهبها ، فضلا عن الصراعات بين البيوت المملوكية التى أساءت الى حركة التجارة في مصر . ولن نتعرض طويلا الى القول باستعانة على بك الكبير بجماعات التجار في اقامة الحكومة المركزية القوية ، فلا يوجد سند لهذا القول ، وانما كانت استعانة على بك الكبير بالمماليك الذين ظهرت حنكته في اقتنائهم ، وتجنيده المغاربة المرتزقة ، مع ترقية أتباعه وتأليف قلوب انصاره (٢) . وبذلك يسقط القول بالمحتوى الرأسمالى لحركة على بك الكبير .

ومن المحقق أنه لم يجر تغيير ذوبال على تركيب المجتمع المصرى قبل عهد محمد على . ففي أواخر القرن الثامن عشر ، كان المجتمع المصرى يقف في القمة منه طبقة المماليك ، وتليها الطبقة البورجوازية المكونة من مشايخ الأزهر وكبار التجار والصناع - وهى طبقة لم تكف عن الوجود في المجتمع المصرى - ثم طبقة الفلاحين . والنقطة الهامة في هذا الصدد هى أن نشاط الطبقة البورجوازية لم يكن مميزا في التجارة وحدها ، بل دخل التجار والعلماء والأشراف ميدان الالتزام (٣) . ومن ثم فلم يكن ثمة تناقض بين هذه الطبقة البورجوازية وطبقة الملتزمين ، حتى اذا اعتبرنا طبقة الملتزمين طبقة اقطاعية ، وهى ليست كذلك .

وهنا نأتى الى القول بان حركة الترجمة والبعثات لم تكن سوى احد مظاهر الصراع بين قوى الانتاج الرأسمالية الجديدة فى صراعها مع علاقات الانتاج القطاعية . وقد توضح لنا مما سبق انه لم تكن تمه قوى انتاج رأسمالية جديدة حتى يدور صراع بينها وبين علاقات الانتاج القديمة ، وبالتالي فلا يمكن أن توجد مظاهر لواقعة لم تحدث أصلا ، ويسقط هذا القول أيضا . فضلا عن ذلك ، فانه لا يوجد أى ارتباط بين ظهور قوى انتاج رأسمالية جديدة فى أواخر القرن الثامن عشر - كما يعتقد هذا الرأى - وبين حركة الترجمة والبعثات ، وهى التى بدأت فى عهد محمد على ، حتى يقال ان هذه الحركة كانت أحد مظاهر الصراع بين البورجوازية والقطاع . وفى الواقع أن حركة الترجمة والبعثات ترتبط بنظام محمد على الاحتكارى .

وإذا كان الأمر كذلك ، فما هو الأساس الاجتماعى لنشأة الفكر الليبرالى فى مصر ؟ . ان هذا الأساس الاجتماعى يرتبط بظهور الطبقة البورجوازية الزراعية الجديدة على يد محمد على ، خصوصا منذ عام ١٨٢٧ ، وبداية احتكاك هذه الطبقة بالغرب عن طريق البعثات التى أرسلها محمد على لخدمة نظامه الاحتكارى ، وتجديد مصر . وهو لم ينشأ نتيجة صراع بين القوى البورجوازية الجديدة وأية قوى قطاعية قديمة ، فلم تكن ثمة قوى قطاعية قديمة تخوض البورجوازية المصرية ضدها أية معركة ، وإنما نشأ نتيجة للصراع بين هذه البورجوازية الجديدة وبين الرأسمالية الأوروبية المسيطرة على اقتصاديات مصر من جهة ، وبينها وبين الحكم الأوتوقراطى من جهة أخرى . وهذا الفكر الليبرالى لم يولد من بين أصناب البورجوازية المصرية الجديدة ، وإنما بالتبنى عن الغرب فهو مستمد من الفكر الليبرالى الأوروبى ، وكان يستهدف تحرير البلاد من قيود الحكم الاستبدادى لأسرة محمد على من جهة ، وتحرير اقتصادها من السيطرة الأجنبية من جهة أخرى .

وقد وفد هذا الفكر الليبرالى الى مصر لأول مرة بشكله النظرى ، على يد رفاعة الطهطاوى ، الذى أصدر بعد عودته من بعثته فى باريس ، كتابه : « تخليص الأبريز فى تلخيص باريز » عام ١٨٣٤ ، ثم « مناهج الألباب المصرية فى مباحج الآداب العصرية » عام ١٨٦٩ ، وقد قدم فيهما - على وجه الخصوص - خلاصة آرائه السياسية الميالة الى النظم الحرة والحياة السياسية المقيدة بالقوانين ، وعرض الفكر الليبرالى من ناحيتيه النظرية والتطبيقية لأول مرة ، وعمد الى عمل عظيم لم يسبق له نظير ، بترجمته دستور فرنسا الذى كان معمولا به عندما كان فى باريس ، وهو دستور لويس الثامن عشر فى عام ١٨١٤ ، متتبعا ما لحقه من تعديلات ، مع ما يلزم من اشرح والتطبيق والتحليل .

وعن طريق رفاعة الطهطاوى عرف المثقفون المصريون نظم الحكم
غربية ، وعرفوا كيف يمكن أن تتكامل الطبقات حول مبادئ سياسة
واقتصادية عامة ، وتنقسم الى أحزاب متصارعة حول هذه المبادئ .
وانتقلت انهم صورة متقدمة من العمل السياسى فى الغرب ، وكيف يمكن
أن تنقيد سلطة الحاكم بدستور يجعل منه مجرد رمز يملك ولا يحكم . وقد
عرف المصريون هذه الدروس فى وقت مناسب تماما ، حين أخذ التغلغل
الاستعماري الأوروبي يسير بعدها قداما فى مصر فى مناخ الحكم الأوتوقراطي
الذى ضيع مصالح البلاد فى نهاية الأمر . فكان الفكر الليبرالى ، وكان الحكم
الدستورى بالمعنى الغربى كما قدمه الطهطاوى ، جاهزا كنظرية يستمد منها
المصريون مبادئ كفاحهم للتغلب على السيطرة الاستعمارية من جهة ،
واسيطرة الأوتوقراطية من جهة أخرى .

ويمكن القول أن اسهامه الطهطاوى فى « تنظيم الأبريز » ، هى اسهامه
التقديم والعرض فى أسلوب ترويجى لفكر الليبرالى ، وعلى نحو لا يدع
مجالا للشك فى اعتناقه له ، على الرغم من أنه لا يقول ذلك صراحة ، أو يدعو
اليه علانية ، وهو أمر طبيعى فى ظل نظام حكم محمد على . ولكنه فى « مناهج
الألأباب » ، يظهر اعتناقه لهذا الفكر صراحة ، حين يعد أكبر عمل للتخديو
اسماعيل ، انشاء مجلس شورى النواب . فيقول فى معرض الثناء عليه :

« ولو لم يكن له من المآثر الا كونه حمل الأهالى على أن يستنبيوا غنهم
نوابا ذوى فكرة المعية ، ليتذكروا فى شأن مصالحهم المرعية ، لكفاء ذلك شرعا
ومجدا ، وعزا وسعدا ، حيث صار مستوليا على أمة حرة الرأى ، باستشارتها
فى حقائق التراتيب والتنظيمات التى يراد تحديدها لأجلهم » .

ويتضح أسلوب رفاعة الطهطاوى الترويجى للفكر الليبرالى ، حين
يعرض مذاهب الفرنسيين السياسية ، بمناسبة حديثه عن ثورة ١٨٣٠
فى فرنسا على شارل العاشر ، « أوكرلوس العاشر كما يسميه » . فقد ذكر أن ،
هذه الطائفة (يقصد الفرنسيين) ، متفرقة فى الرأى فرقتين أصليتين : وهما :
الملكية ، والحرية (يقصد الليبراليين) . والمراد بالملكية ، أتباع الملك
الفئلين بأنه ينبغى تسليم الأمر لولى الأمر من غير أن يعارض فيه من طرف
الرعية بشىء . والأخرى تميل الى الحرية ، بمعنى أنهم يقولون : لا ينبغى
المنظر الا الى القوانين فقط ، والملك انما هو منفذ للأحكام على طبق ما فى
انقوانين ، فكأنه عبارة عن آلة . ولا شك أن الرايين متباينان ، فلذلك كان
لا اتحاد بين أهل فرنسا ، لفقد الاتفاق فى الرأى .

ثم يقسم الطهطاوى الفرنسيين بين هذين الاتجاهين تقسيما طبقيا . فيذكر أن « الملكية أكثرهم من القسوس وأتباعهم . وأكثر الحريين من الفلاسفة والعلماء والحكماء وأغلب الرعية » . وأن « لفرقة الأولى تحاول اعانة الملك . والآخرى ، ضعفة واعانة الرعية » . ثم أوضح أنه توجد بين فرقة الحريين « طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعية ، ولا حاجة انى ملك أصلا ، ولما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة ، وجب ان توكل عنها من نختاره منها للحكم ، وهذا هو حكم الجمهورية » . ويخلص الطهطاوى من ذلك انى أن الفرنسيين ثلاث فرق : فبعضهم « يريد الملكية المطلقة ، وبعضهم يريد الملكية المقيدة بالعمل بما فى القوانين ، وبعضهم يريد الجمهورية » .

ولكن الطهطاوى لا يكتفى بذلك ، فقد أصل لهذه النظم الثلاثة فى الفكر السياسى الاسلامى ، فقال : « وشريعة الاسلام التى عليها مدار الحكومة الاسلامية ، مشوبة بالأنواع الثلاثة المذكورة لمن تأملها وعرف مصادرها . وهذا التأصيل خطير بالنسبة لشعب لم يعرف من نظم الحكم سوى نظام الخلافة الذى يدعى السلطة الدينية الى جانب السلطة المدنية المطلقة ، فيعرف أن شريعة الاسلام تحتوى على نظام الملكية المقيدة جنبا الى جنب مع نظام الجمهورية ، ! » .

كذلك يتضح أسلوب الطهطاوى الترويجى للفكر الليبرالى ، حين يترجم الى العربية دستور فرنسا - كما ذكرنا - ويبدى اعجابه وهو يعلق على بعض مواده . فقد علق على المادة الأولى ، الخاصة بالمساواة أمام القانون ، مبديا انبهاره بما ذهبت اليه فى هذه المساواة ، « حتى ان الدعوى الشرعية تقام على الملك ، وينفذ عليه الحكم كغيره ! » . ثم يقول : « فانظر الى هذه المادة الأولى ، فانها لها تسلط عظيم على اقامة العدل واسعاف المظلوم وارضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم .. ولقد كادت هذه القضية أن تكون من جوامع الكلم عند الفرنسية ، وهى من الأدلة على وصول العدل عندهم الى درجة عالية ، وتقدمهم فى الآداب الحضارية » .

وقد علق على المادة الثانية الخاصة بالمساواة فى « الفرد » (الضرائب) قائلا : « يمكن أن يقال ان الفرد ونحوها لو كانت مرتبة فى بلاد الاسلام كما هى فى تلك البلاد ، لطابت النفس .. ومدة اقامتى بباريس لم أسمع أحدا يشكو من المكوس والفرد والجبايات أبدا ، ولا يتأثرون بحيث انها تؤخذ بكيفية لا تضر المعطى ، وتنفع بيت مالهم » .

وفي تعليقه على المادة الثالثة ، الخاصة بالمساواة في تولي المناصب ، قال
انها تحمل كل انسان على تعهد تعلمه حتى يقرب من منصب أعلى من منصبه ،
وبهذا كثرت معارفهم ولم يقف تمدنهم على حالة واحدة مثل الصين والهند .

كما علق على المادة الثامنة الخاصة بحرية النشر قائلا : « انها تقوى كل
نسان على أن يظهر رأيه وعمله وسائر ما يخطر بباله
مما لا يضر غيره . . لأنه قد يخطر ببال الحقير ما لا يخطر ببال العظيم ! » .

وعلق على المادة التاسعة الخاصة بحرمة الملكية الخاصة بقوله : « انها
عين العدل والأنصاف ، وهي واجبة لضبط جور الأقوياء على الضعاف » .

ثم علق على المادة الخامسة عشرة الخاصة بأن السلطة يتولاها الملك
« ديوان » البير ، وديوان رسل العملات (مجلسا الشيوخ والنواب) قائلا :
« وحيثما كانت رسل العملات (مجلس النواب) قائمة مقام الرعية ومتكلمة
على لسانها ، كانت الرعية كأنها حاكمة نفسها ، وعلى كل حال فهي ممانعة
للظالم عن نفسها ، وهي آمنة منه بالكلية » .

وقد وجه رفاعة الطهطاوى نقدا شديدا لشارل العاشر حين كان يعرض
أحداث ثورة ١٨٣٠ . فقد ذكر أنه لم يقابل الثورة « بالكياسة والسياسة
والرياسة » ، وأنه أراد هلاك رعاياه ، حيث أنزلهم بمنزلة أعدائه ، « وأنه ،
لو أنعم في اعطاء الحرية ، لأمة بهذه الصفة حرة ، لما وقع في مثل هذه الحيرة ،
ونزل عن كرسيه في هذه المحنة الأخيرة ، لا سيما وقد عهد الفرنسيون بصفة
الحرية ، وأنفوها واعتادوا عليها ، وصارت عندهم من الصفات النفسية » .

على أن الطهطاوى بالرغم من أنه كان يدرك الفرق بين فكرة التفويض
الأنهى للملوك وفكرة العقد الاجتماعى ، وقد أبرزها في « تخلص الأبريز » ،
الا أنه كان يأخذ بفكرة التفويض الالهى ، ربما لأن قضية مصدر السلطة لم تكن
محل بحث نظرى في الفكر الإسلامى والشرق كما يقول البعض - وربما
لأن النظرة الإسلامية تسلم بأن كل شيء لا يمكن أن يتم الا بأمر الله ، وبالتالي
فإن مجرد وصول الحاكم الى السلطة يكون دليلا على الإرادة الالهية في ذلك .

ومن الغريب أن بعض الباحثين يصر على أن الطهطاوى في « تخلص
الأبريز » كان يرى أن الشعب هو مصدر السلطات ، وأنه إنما أبرز الفرق بين
فكر التفويض الأنهى وفكرة العقد الاجتماعى ، « لأعجابه بها كل الإعجاب
ولتأكيد أن الأمة مصدر السلطات » (٤) . على أن رأى الطهطاوى في هذا الصدد
صريح . فقد ذكر أن « كون الملك ملكا باختيار رعيته ، لا ينافى كون هذا صدر
من الله تعالى على سبيل التفضل والأحسان » . وفي كتابه « مناهج الألباب » ،

أوضح هذا الرأي بصورة لا تحتل الشك أو الانتباس فقال : « ثم ان للملوك في ممالكهم حقوقا تسمى بالمزايا ، وعليهم واجبات في حق الرعايا . فمن مزايا الملك أنه خليفة الله في أرضه ، وأن حسابه على ربه . فليس عليه في فعله مسئولية لأحد من رعاياه ، وإنما يذكر للحكم والحكمة من طرف أرباب الشرعيات ، أو السياسات ، برفق ولين ، لاخطاره بما عسى أن يكون قد غفل عنه ، مع حسن الظن به . . . فإذا فعل الملك كغيره ما لا يوافق ، لامته نفسه ، لأن نور الحق يسطع في القلب » ! . ثم يقول : « فدأب الملك العاقل أن يتبصر في العواقب ، وأن يستحضر في دائم أوقاته ، وفي حركاته وسكناته ، أن الله سبحانه وتعالى قد اختاره لرعاية الرعية ، وجعله ملكا عليهم ، لا ماكا لهم » .

وقد أورد الطهطاوى من العوامل المساعدة التى تحمل الملوك على العدل ، قوة الرأي العام ، فقال : « ومما يحملهم على العدل أيضا ، ويحاسبهم محاسبة معنوية ، الرأي العمومى . أى رأى عموم أهل ممالكهم أو ممالك غيرهم ممن جاورهم من الممالك ، فان الملوك يستحون من اللوم العمومى ، فالرأى العمومى سلطان قاهر على قلوب الملوك والأكابر ، لا يتساهل في حكمه ، ولا يهزل في قضائه . فويل لمن نفرت منه القلوب ، واشتهر بين العموم بما يفضحه من العيوب » (٥) .

وقد فسر البعض هذا القول بأن الطهطاوى انما يريد القول بأن « الملوك لا يحاكمون ، ولكن يثار عليهم ويخلعون ، وأن الرأي العام هو الذى يقلب العروش (٦) . وهو تفسير يحمل النص بما لا يعنيه ، لأن الطهطاوى يتحدث عن « محاسبة معنوية » - حسب تعبيره - لا عن « محاسبة مادية » - كما تتمثل في الثورة على الملوك وخلعهم وقلب عروشهم بوساطة الرأي العام - ولذلك يقول ان « الملوك يستحون من اللوم العمومى » .

ومما لا شك فيه أن رأى الطهطاوى في هذا الصدد لا يقلل من شأنه . فبكفى أنه أبرز لأول مرة في الفكر المصرى ، فكرة مصدر السلطة ، وأوضح الفرق بين اعتلاء الملك العرش بإرادة « ملته » (أمته) ، واعتلائه بمحض « خصوصية خص الله سبحانه وتعالى بها عائلته من غير أن يكون لرعيته مدخية » . لقد بذر البذرة في أرض كانت تتهيأ للثورة العرابية .

على كل حال ، فإذا كانت ليبرالية الطهطاوى قد وقفت عند حد نظرية الحق الإلهى للملوك ، فان جمال الدين الأفغانى ، وهو بركان ثائر عظيم ، لم يتردد في تحطيمها في دراسة . فقد ناقش هذه القضية في عبارات بالغة العنف قائلا : ان « الملوك ، فضلا عما رسخ في نفوسهم من أن رتبتهن الملوكية

انما هي رتبة سماوية ساقتها اليهم يد العناية الالهية بسبب عنصرهم وطهارة طينتهم ، يعتقدون أن لا قوائم للرعية بدون وجودهم ، وأن لا غنى لها عنهم ، اذ هم يحفظون أموالهم ، ويحققون دعاءهم ، ويوفون لكل ذي حق حقه ، وينتصون للمظلوم من الظالم ، ويحرسون الثغور لدفع ضرر المهاجمين - فيرون أن لهم بذلك حق التصرف في أموال الرعية ودمائها ، وأنه يجب عليهم طاعتهم والخضوع لسلطوتهم وسلطتهم وامتنال أوامرهم واجتناب نواهيهم ، ويرمون الرعية بالتقصير فيما يجب عليها ، .

ثم يرد قائلًا : « وانرايا يخاطبونهم قائلين : لا مزية لكم علينا كما زعمتم ، ولستم أطيب عنصرا ولا أظهر طينة ، بل نراكم أناسا استولى عليكم حب الرئاسة وأسرتمكم الشهوة . . أفلا تعلمون أن الحارس الم رابط انما هو منا ؟ ، والحافظ والحاقل والمنظم انما هو الن قانون والشرعية الحققة . وما أنتم الا منوطين بحفظها والعمل في الناس بها ، فان قمتم بذلك على وجه الاستقامة كان لكم علينا ما يقوم بأودكم . فكيف ساع لكم أن تلعبوا بأموالنا ، وتعبثوا بدمائنا ، وتلقوا بنا في هوة الشقاوة ، ثم تبتغوا طاعتنا وامتنالنا ؟ » (٧) .

ثم وضع الأفغانى الملك في الوضع الآتى : « يبقى التاج على رأسه ما بقى محافظا أمينًا على صون الدستور . فاذا حنث بقسمة ، وخان دستور الأمة ، أما أن يبقى رأسه بلا تاج ، أو تاجه بلا رأس ، ! » .

ثم يحسم الأفغانى القضية في صورة أخرى قائلًا : « اذا صح أن من الأشياء ما ليس يوهب ، فأهم هذه الأشياء : الحرية والاستقلال . لأن الحرية الحقيقية لا يهبها الملك والمسيطر ، للأمة عن طيب خاطر . والاستقلال كذلك . بل هاتان النعمتان انما حصلت وتحصل عليها الأمم اخذا بقوة واقتدار » (٨) .

وقد حسم الشيخ محمد عبده قضية مصدر السلطة فقال : « والخليفة عند المسلمين ليس بالمعصوم ، ولا هو مهبط الوحي . . فالأمة ، أو نائب الأمة هو الذى ينصبه . والأمة هي صاحبة الحق في السيطرة عليه ، وهي التى تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها . فهو حاكم مدنى من جميع الوجوه » (٩) .

في نفس العام الذى قال فيه الأفغانى كلامه السالف الذكر (١٨٧٩) ، كان الفكر الليبرالى في مصر يتبلور على يد البورجوازية المضرية في أول مشروع نيابى كامل ، يسبغ على البورجوازية المصرية السلطة التى تسعى

اليها . ولكن ذلك أقتضى قيام ثورة . هي الثورة العربية . على أن التجربة الدستورية التي أفرزتها الثورة العربية لم تلبث أن أجهضت بالقوة على يد التدخل البريطاني المسلح في ١١ يوليو ١٨٨٢ ، الذي أنتهى بوقوع الاحتلال البريطاني ، وعادت الأمور الى ما كانت عليه تقريبا قبل الثورة .

وفي عهد الاحتلال البريطاني ، وفي ظل النظام النيابي المسوخ الذى أقامه ، برز في العقد الأول من القرن العشرين مفكر ليبرالى كبير ، هو أحمد لطفى السيد ، الذى يعد على درجة كبيرة من الأهمية في تاريخ الفكر الليبرالى في مصر لسببين رئيسيين :

الأول : لأنه يعرض فكرا علمانيا خالصا متجردا من أية نزعة دينية اسلامية ، كتلك التى اختلطت في ذهن الطهطاوى أو الأفغانى أو زعماء الحزب الوطنى .

ثانيا : لأنه يقدم فكرا متكاملا ، يستقيه مباشرة من الغرب ، دون أن يحاول التأصيل له في التراث الإسلامى .

وقد قدم أحمد لطفى السيد هذا الفكر خير تقديم في سلسلة من المقالات نشرها في عام ١٩١٣ في صحيفة « الجريدة » لسان حال حزب الأمة . وكأنما أحس بما يمكن أن يوجه من طعن لهذا الفكر من جانب القوى الاستبدادية ، تحت ذريعة « التقليد » أو « الأفكار المستوردة » ، غسارع الى تفنيد هذه الحجة بداءة قائلا :

« سيقولون تلك تعاليم أفرنجية ، يتخذها كتاب مصر مقلدين أساتذتهم الأوروبيين ، ما دفعت اليها الضرورة في مصر ! » لو أنكرتم علينا كل شئ ، لا تستطيعون أن تنكروا علينا أننا من بنى الانسان ، لنا نحن أيضا شغف بالحرية ، والآمال في استرجاع مركزنا اللائق بنا في صف الأمم التى ليست عناصرها بأدخل في المدنية من العناصر المؤلفة للوحدة المصرية . الحرية فينا طبيعية . شغفنا بها عظيم ، (١٠) .

ثم أخذ أحمد لطفى السيد في عرض مبادئ المذهب الليبرالى ، انذى كان يطلق عليه اسم : « مذهب الحرية » ، أو « مذهب الحريين » - أنصار الحرية - فأوضح أولا أن هذا المذهب « يقضى في أصل وضعه بالا يكون للحكومة سلطان الا على ما دلتها الضرورة اياه ، وهو ثلاث ولايات : ولاية البوليس ، وولاية القضاء ، وولاية الدفاع عن الوطن . وفيما عدا ذلك من المرافق والمنافع ، فالولاية فيه للأفراد والمجاميع (الجماعات) الحرة . فالحكومة بأصل نظامها ،

مهما كان شكلها ، ليس لوجودها علة الا الضرورة . ويجب أن يقف سلطانها داخل حدود الضرورة .

ثم أرجع أحمد لطفى السيد - بحق - « كل ما نحن فيه من سوء الحال : أخلاقية كانت أو اقتصادية أو سياسية ، الى « سبب أصيل ، هو : « نقص الحرية في نفوسنا نقضا فاحشا ، جره علينا الاستعمار القديم » . ويقول : « لنخرج من هذا الأساس الذى كأنه عام في الشرق ، أحساس أن الأمة رعية ، والحاكم راع يتصرف في رعيته على ما يشتهي . ان هذا الأحساس الذى اتخذناه قاعدة لسلوكنا ، بل طريقا لسلوكنا في حياتنا القومية ، هو الذى ابعدنا عن سرعة الأخذ بمبادئ التمدن الحديث ، وفريق كلمتنا ، وأثقل في طريق المجد خطانا ، (١١) .

وتناول أحمد لطفى السيد أول سمة تميز العمل السياسى في ظل مذهب الحريين ، وهى الأحزاب . وتعرض أولا لما يمكن أن تثيره صحف الحكومة من اعتراض على « فكرة الحزبية » وشرورها ، ورد بأن الحكومة نفسها « هى التى خلقت الحزبية في قانون الجمعية التشريعية ، لأنها سنت تمثيل الأقليات خوات المنافع المختلفة . أنها فرضت في البلاد أقلية قبطية سياسية ، وفرضت أقلية بحوية سياسية . انها قررت تمثيل الأقليات ، بل قررت تمثيل المهن المختلفة أيضا ، فمثلت مهن الطب والهندسة والتجارة والتعليم . انها مثلت بذلك كل معنى من المعانى القائمة بجمهور الأمة ، وكل مشرب من المشارب . وما نسيت الحكومة من الطوائف قدمته لها الأمة . أنها بذلك خلقت في المجاسد المشارب المختلفة ، وما المشارب الا الأحزاب .

ثم قال : أن نواب الأمة لو انتفت عنهم صفة الحزبية ، لكانت آراؤهم في التشريع آراء بالصدفة غير مستندة الى مذهب بعينه من مذاهب الحكم ، ويترتب على ذلك أن يكون تشريعنا تشريعا ميتا لا روح له ولا اتصال بين أجزائه ، بعيدا عليه أن يكون ذا أثر محمود في البلاد . أنه لا يطعن على النائب الا يكون هو قائد الفكرة التى تربطه بأصحابه ، ولا يطعن عليه أنه ليس الخطيب الذى يقف كل يوم في منبر الخطابة ليدافع عن آراء حزبه - ولكن يطعن عليه كل الطعن ، أن يسلم مقاليد آرائه للصدفة ، أو أن يغلبه حب الشهوة على حب مصلحة البلاد .

ثم لفت النظر الى « نقص مهم في الأحزاب الشرقية ، نقص كان من شأنه في كل زمان ومكان أن يقضى على وجودها أو يعكس النتائج المنتظرة منها » - وهو أن كل نائب من النواب يجب أن يكون رأيه الشخصى هو الماخوذ

به ، فلا ينزل عنه مهما كان مخالفا لآراء أصحابه أو غير متفق مع قواعد المذهب السياسى الذى يدين به حزبه ، . وقال : « أن الحزب فى كل مجلس يجب أن يكون له قائد يقوده ، ويجب على كل عضو أن يضحى دائما برأيه لرأى حزبه . فاذا كان كل نائب يريد أن يكون هو قائد حزبه ، فلا حزب ولا قيادة ، (١٢) .

ثم تعرض أحمد لطفى السيد لقضية جوهرية هى قضية الأساس الذى يقوم عليه الاجتماع الانسانى ، والذى بدونهُ يسقط هذا الاجتماع ، مستعينا فى ذلك بمذهب المنفعة الراديكالى لبنتام Bentham ، فذكر أن هذا الأساس هو « المنفعة » . وقد شرح ذلك شرحا خطيرا فقال : « أن حب الوطن ، ككل عاطفة من العواطف ، إنما أساسها المنفعة . فعلى المنفعة يبنى كل احساس وكل عمل . وعلى المنفعة المتبادلة تقوم الجمعية الانسانية . فالفرد الذى لا يجد فى الجمعية الانسانية الاغرم يدفعه فى غير مقابل من المغائم المعنوية والمادية - فرد لا مصلحة له فى البقاء فى الاجتماع . بل قد أثبت الحس أن الأفراد والجماعات التى وجدت مغارمها فى الجمعية (الاجتماع الانسانى) تفوى مغائرها منها ، قد حققوا فعلا على النظام الاجتماعى ، وأصروا على العبث به ، انتقاما لانفسهم ، واقتناعا بأن نظاما كهذا ليس أهلا لحمايتهم وليس من حقه أن يعيش ، . وقال : « انى لأعجب لفرد أو طائفة يسامون فى جمعيتهم صنوف الخسف ، وتذهب بمنافعهم رياح الاستبداد ، ثم لا يهجرون الجمعية ، ولا يبعدون عن أوطانهم ، ! » .

وقد حدد أحمد لطفى السيد هذه المنفعة التى يقوم عليها الاجتماع الانسانى ، فذكر أنها تتمثل فى « الحقوق الأصلية ، حقوق الكافة التى هى أربطة الجمعية الانسانية ومناط الأفراد بها ، وهى : حق الحرية الشخصية بمعناها العام : حرية الفكر ، والاعتقاد ، حرية الكلام والكتابة ، حرية التربية والتعبية فى حدود ضرر الغير . فليس للشارع أن يضع قانونا يسلب به فردا أو طائفة أو كل الأمة حقهم فى الحرية بمعناها العام ، فى غير حدود الضرر المعروف ، .

وانتقل أحمد لطفى السيد من حرية الأفراد الى حرية الأمة ، فأكد أن حق الأمة فى دستورها أو حريتها العامة ، « كحق الحرية الشخصية للأفراد . فالذين يقولون ان الفرد خلق حرا - وكل الناس على هذا الاجماع - يجب أن يقولوا أن الأمة تألفت حرة أيضا ، ما دام اجتماع الأمة ليس من الحوادث العارضة ، ولكنه حادثة طبيعية ، لأن الانسان مدنى بالطبع . هذا الحق ، حق الأمة فى أن تحكم نفسها على الطريقة التى تراها ، هو من الحقوق التى لا يجوز للشارع أن ينتقص منه شيئا ، (١٣) .

ثم تناول الحريات الأساسية واحدة وراء الأخرى . وبدأ بحرية التعليم بنحليل ليبرالى صرف . فقد أنكر على الحكومة أن تبسط سلطتها على التعليم بحجة أن هذا التعليم بهذا الشكل سوف « يأخذ طابع سياسة الحكومة » ، وقال : ان « الحكومات ، حتى أكثرها حرية ، لم تأخذ على عاتقها تعليم الأمة وتربيتها الا لتصورها بالصورة التى ترضاهما ، وتؤدى بها بالاخلاق التى تتماشى مع مآربها من الحكم » . ثم عقد مقارنة بين التعليم فى الدولة العثمانية قبل الدستور ، وبين التعليم فى الجمهورية الفرنسية ، وقال ان الفرق بين التعليمين هو الفرق بين الحكومتين ! ، بعيد كلاهما عن الآخر ، بعدما بين حكومة استبدادية مطلقة وحكومة جمهورية ، « فالأستاذ التركى يضع همه فى تكوين انسان يألف الظلم يقع منه على غيره ، ويرضاه أن وقع من غيره عليه » . وأما الأستاذ الفرنساوى ، فهمه أن يصور تلميذه على صورته ، ينفر غالبا من الملكية (الملكية) ، ويرى الجمهورية هى واسطة السعادة القومية ، « وبذلك تغل أيدى الأساتذة الأحرار عن أن يعلموا التلاميذ حسن التفكير ، ويعودوهم على الاستقلال فى الراى ، وتعقل السفنتهم عن أن يلقوا على الطلبة الا ما كان فى برنامج الحكومة » .

ثم قال : « التربية والتعليم ليسا شيئا آخر الا انماء ملكات النفس ، وتسليحهم للمزاحمة والظفر فى معترك الحياة فى العصر الذى يعيشون فيه ، وعلى نسبة استعداد كل منهم » . ودخول السياسة فى التعليم ، والحجر على حرية الراى فى المسائل الحالية ، من شأنه أن يجعل الطالب يكبر وهو طفل ، بالنسبة إلى الأوساط الخارجية عن وسط المدرسة . على أن كثيرا من أولى الراى فى التربية ، لا يرون الا أن المدرسة هى الأمة مصغرة ، فيجب أن يتعلم منها النشرء كيفية الحكم على الحوادث الواقعة فى الأمة خارج أسوار المدرسة .

« لهذه الاعتبارات الجديدة - كما يقول أحمد لطفى السيد - طلب إلى الحكومة أن ترفع يدها عن التعليم ، وأن تنزل عنه إلى الأمة ، « فتشجع الجامعة المصرية حتى يأتى مرسلوها ، ويتألف منهم مجلس إدارة حر ، ثم تعطى للحكومة المدارس العالية بميزانياتها أو باعانات تضارع تلك الميزانيات » . أما التعليم الأولى والابتدائى والثانوى والصناعى ، فتنزل عنها جميعا إلى مجالس المديرىات بميزانياتها ، وتبقى نظارة المعارف مشرفة عامة على كل تعليم فى البلاد ، تقرر الإعانات وتوزعها على الطريقة المستعملة فى انجلترا » . وقال : « ليس غرضنا من كل ذلك تطبيق مذهب « الحريين » ، بل نحن نرى من الجهة العملية أن للتعليم الحر أنفع جدا من التعليم الحكومى ، وأن العام لا يرقى تحت ضغط السياسة أبدا ، (١٤) » .

ثم تناول أحمد لطفى السيد حرية القضاء ، التى اعتبرها « عقدة العقد ومسألة المسائل » . فذكر أنه على الرغم من أن « لوك » و « مونتسكيو » قد شرعا وجوب فصل السلطات الثلاث فصلا تاما ، وعلى الرغم من أن هذا الفصل قد تحقق فى الأمم الدستورية من أوروبا بعض التحقق ، ففصلت السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية فصلا تاما - إلا أن السلطة القضائية لم تفصل بعد . فان القضاء تابعون للحكومة ، أى للسلطة التنفيذية ، تبعية قريبة أو بعيدة باختلاف البلاد . ولكنهم تابعون لها دائما ، لأن بيدها تعيينهم ، وبيدها ترقيتهم ، وعليها الأتكال فى نقل أحدهم من مركز لايوافقه الى مركز يرغب فيه . وان لم يكن بيدها فصلهم عن الخدمة ، ولا نقلهم بغير ارادتهم ، إلا أن الاستزادة من الرقى المعنوى ووفرة المراتب شهوة طبيعية فى الانسان . فاذا وجد انسان زاهد فى هذه الشهوة ، فمن النادر انذى لا يصلح اتخاذ قاعدة لحكم من الأحكام . ولا شك أن تبعية القضاء عن قرب أو عن بعد لسلطة الحكومة التنفيذية ، تجعلهم يتأثرون بميولها ، و لا يرفضون تحقيق أغراضها وشهواتها من حيث يشعرون ومن حيث لا يشعرون . أنهم مدفوعون لذلك بعوامل الارضاء ، التى هى كالغريزة فى التابع نحو المتبوع . لهذا قلنا ان استقلال القضاء لا يزال عقدة العقد ومحل النظر وكثرة الاقتراحات فى البلاد الدستورية ، جمهورية أو ملكية .

ثم ذكر أن خير الحلول التى وجدت لهذه العقدة ، النظام القضائى فى الولايات المتحدة الأمريكية . « فان نظامها فصل السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية فصلا تاما نهائيا . فان القضاء ينتخبون هناك من قبل الأمة بالانتخاب العام ، وليس للسلطة التشريعية ولا للسلطة التنفيذية عليهم سبيل . أنهم أحرار فى تقدير الوقائع ، مستقلون فى أعمالهم القضائية استقلالاً يدهشنا نحن الذين نعتبر للقاضى خاضعا فى كل تصرفاته لسلطة القوانين . ان للمحكمة فى الولايات المتحدة أن ترفض تنفيذ أى قانون مستوف جميع شرائطه الشكلية ، ترفضه فى موضوعه اذا رأت أن فيه ما يمس الحقوق الثابتة بالدستور ، أو ما يخالف قواعد النظام السياسى للولايات المتحدة . وعندئذ يرفع الأمر الى المحكمة العليا ، فان أيدت الحكم ، عطل تنفيذ القانون . فالسلطة القضائية لها فى هذه الحالة مرجع تشريعى لا يستهان به ، لأنها تعطل بالفعل سلطة التشريع ، ولا تتمشى معها قيد شبر ، متى تبين لها أن هذه السلطة قد مست فى عملها نصوص الدستور ، أو خالفت قواعده . ولا خرج عليها فيما رأت . »

« لهذا السبب » - كما يقول أحمد لطفى السيد - « ننادى بوجوب استقلال القضاء ، لأن حرية الأفراد وحقوق الأفراد بغير استقلال القضاء هباء » .
« حقوقنا رهن باستقلال القضاء » ، فإن لم يكن القضاء حرا ومستقلا ،
فمصاحنا همل وحریتنا هراء » (١٥) .

وقد انتقل أحمد لطفى السيد بعد ذلك الى معالجة حرية الصحافة .
فذكر أنها صانعة لرأى العام ، وأنه يصعب تصديق أنه كان يوجد من قبل ظهور الصحافة رأى عام أو شبه رأى عام فى أى وطن من الأوطان كثيرة السكان . « فالصحافة علة للرأى العام بمعناه الحالى فى الأمم » . فهى الحكومة الحقيقية للبلاد المتقدمة ، حكومة حرة قوية خلو من اكراه الحكومات الاستبدادية ، لأنها تسوق الناس ، لا بعصا الحاكم ، ولكن بقوة الاعتقاد . وسلطانها ليس واقعا على أجسام الناس كسلطان الحكومات والقوانين ، ولكن سلطانها واقع على الضمائر ، « واثكومة أيا كان شكلها لا تستطيع أن تغير من اعتقاد لرأى العام ، مهما كانت وسائل الاكراه ، لذلك فان « خير ما تفعل الحكومات لنفسها وللأمة التى تحكمها ، أن تكون مع الصحافة على غاية من التسامح ، فلا تقف فى طريق رقيها ، لأن ذلك وقوف فى طريق حرية الرأى العام ، ومصادرة لاعتقاده ، لا يأتى الا بنتيجة عكسية » .

« ان الحرية الشخصية حق مكتسب بمجرد الولادة » . ومظهر الحرية الشخصية هو فى ابداء الرأى ونشره . وليست الصحافة شيئا آخر غير هذا المظهر . فاذا كان يستطيع مصادرتنا فى هذه النعمة ، نعمة الله علينا وعلى كل مخلوقاته ، فما هو العوض الذى تعطيه لنا الجمعية أو الحكومة فى نظير هذا الحرمان ؟ . حرية الصحافة هى الحرية الشخصية تطورت حتى صارت نظاما اجتماعيا ضروريا للجمعيات المدنية . فهى من حيث كونها حقا من حقوق الفرد الأصلية ، لا يحل للشارع أن يمسها ، وهى من حيث كونها نظاما اجتماعيا هو علة تأليف الرأى العام وعلّة تطوره فى مراتب الارتقاء ، تستحق حماية الحكومة وحرص الأمة ، (١٦) .

ثم تناول أحمد لطفى السيد حرية الخطابة . « مظهر الحرية الشخصية . بل الصق مظاهرها بها » . وهى الآلة الشائعة لحرية الفكر وحرية الضمير . وهى الزم للفرد من حرية الكتابة . وهى كسائر مظاهر الحرية الشخصية لأحد لها الا ضرر الغير واذاؤه » .

ثم قال ان الخطابة « تفعل فى النفوس أضعاف ما تعمله الكتابه » . فهى التى تحرك عواطف الجماعات للنائرة ، وهى التى تسكن ثوران تلك

العواطف ، وهي افضل ما اتخذها الانسان سلاحا للاقناع فمن منع انسانا حرية القول ، فكأنما منع الانسانية جميعا ، فان قول الحقيقة ليس مجرد حق للفرد ، له اتيانه وله تركه - بل هو أيضا واجب عليه للجمعية التي يعيش فيها . ولا تتم للفرد وطنية الا اذا أظهر ما يعتقده صالحا لقومه . فالذين يتعرضون لحرية الكلام ، يعطون حقا من حقوق الأفراد الطبيعية ، .

ثم عقد أحمد لطفى السيد مقارنة بين الخطابة والكتابة ، فقال ان الخطابة هي « آلة الاقناع في المجالس النيابية ، ولاتزال الآلة السريعة لظهور حقيقة . فما يقوله الخطيب في كلمات قليلات يبلغ بها عايته من التأثير ، لا يفتأ الكتب يكتب فيه ويحبر أياما وأسابيع ، حتى تصل كلماته عديمة الروح أو قليلتها ، . وقال : « ان لسان الكاتب وبيان ونظراته وصوته وإشارات وروح الاقناع التي تتجلى في وجهه وتنبعث أشعتها الى سامعيه - كل أوبك شركاء في دمه المعنى المقصود حيا قويا يقرع جباه السامعين ، وينفذ في رؤسهم وفي صدورهم ، فتطرب بها حتى تصفق أكفهم تصفيقا ، . لذلك اذا كانت حرية الكتابة من الحقوق التي لا يحل للشارع أن يمسها ، فان مساس حرية الكلام أولى بالتحريم ، (١٧) .

ثم انتقل أحمد لطفى السيد الى حرية الاجتماع ، التي اعتبرها أكثر خطرا على الظلم من كل حرية سواها ، . وقال انها هي أيضا « مظهر من مظاهر الحرية الشخصية ، . فاذا كنا بالفطرة أحرارا في الفكر ، وفي الاعتقاد ، وفي الكتابة ، وفي الخطابة - فانا كذلك أحرار في الاجتماع أيضا . وان قوة الأمم أصبحت تقاس بكثرة جمعياتها القوية ، سياسية كانت أو علمية أو دينية أو تجارية أو صناعية . فمهما كانت مبادئ الحكم التي تسير عليها هذه الأمم ، « فانها بالجمعيات في مأمن من أن تغلبها الحكومة على أمرها ، .

ثم قال ان تلك الحقيقة لم تكن مجهولة عند الحكومات الاستبدادية القديمة والحديثة . انها كانت ترتعد فرائضها من الجمعيات ، فتضمها اليها لتعزز بها جانبها ، أو تبدها وتقضى عليها حتى لا تلقى الأمة الا أفرادا ضعافا . والتاريخ مستفيض الأمثلة على ما كان من حكومات الاستبداد . . ولا نحتاج فيه أن حكومة استبدادية حمت تأليف الجمعيات وشجعته ، ولو كانت دينية ، الا اذا كان الغرض من تشجيعها ضمها اليها لتقلم أظافرها ، حتى لا تنشبها في أهاب الظلم ، ولتعطل قواها حتى لا يشتد بها ساعد الأمة على الخروج من العبودية الى الحرية ، .

« فحرية الاجتماع ، اذن - كما قال أحمد لطفى السيد - « أكثر خطرا على الظلم من كل حرية سواها . لان الجمعية أكثر من الفرد قوة ، وأطول عمرا ،

واشمل تأثيرا ، وأعسر على عواصف الحوادث منقلبا . حرية الاجتماع من حيث كونها مظهرا من مظاهر الحرية الشخصية التى لنا نحن الأفراد بالفطرة ، لا يجوز للشارع أن يمسها من غير أن يظلمنا فى أعزما لدينا . ومن حيث كونها الوساطة الكبرى فى مجد الأمة وقوتها ، لا يجوز للشارع أن يمسها من غير أن يؤخر الأمة ويحبسها عن الأخذ بأسباب مدنياتها . وذلك شر ما يمكن توقعه من الأرزاء ، (١٨) .

وفى مقال بعنوان : « مذهب الحرية مفيد للأفراد وللأمة جميعا » ، داغ أحمد صفى السيد عن هذه المقولة دفاعا قويا . فذكر ، فيما يتعلق بمصلحة الفرد ، أن انتهاج انبلاذ مذهب الحرية ، « يكفل لحيته الشخصية بجميع مظاهرها : حرية العمل والترك ، حرية الفكر والاعتقاد ، حرية الرأى ونشره بالخطابة والكتابة والتعليم - يكفل لذلك فى حدود ضرر الغير ، ولا يجعل للحكومة عليه سلطانا الا فى الأعمال التى أوجبت الضرورة توليتها اياها ، وفى حفظ الأمن داخل البلاد ، والدفاع عن الوطن . مصلحة الفرد من تدبير الأمة على مذهب انحرية واضحة بما ذكرنا ، وبأن الحرية وحدها هى الكافلة لرقية فى الفهم والعلم والقوة والعمل ، ليصل الى اطفاء هذا الشوق الذى يتأجج بين ضلوعه ، شوق الوصول الى الكمال . تلك هى منفعة الناس دائرة على مذعب الحرية وجودا وعدما ، فاذا تعطلت قواعد الحرية ، تعطلت منفعتهم واعتورهم الضعف و سوء الحال » .

أما فيما يتصل بمنفعة الحكومة فى اتباع مذهب الحرية ، فقد ذكر أحمد لطفى السيد أن هذا المذهب يقوى الأفراد فيقومون تحت أعينها بجليل الأعمال التى لا تتأخر عن أن تنسبها الحكومة ذاتها وحسن تصرفها وفضل رعايتها . ومن جهة أخرى ، فإن مذهب الحرية يحمى الحكومة من شر نفسها وسوء نتائج استبدادها فتصير بذلك طويلة العمر ، ان محبة الشعب هى الوسيلة الوحيدة لنجاح الحكومة فى أعمالها وبقائها فى مراكزها . ولسنا نجد للحكومة مذمعا للحكم يجىء بمحبة الشعب الا مذهبها كثير المغام ، قليل المغارم ، مؤلفا من طبائع الانسان ، وهو مذهب الحرية ، (١٩) .

وأخيرا يختتم أحمد لطفى السيد عرضه للفكر الليبرالى ، أو مذهب الحريين ، ، بالقول بأنه كان يود أن يثبع العرف ، فيطلق على هذا المذهب اسم « مذهب الأحرار » ، كما تسميه الصحافة فى مصر ، « أولا حب البعد عن استعمال لفظ مشترك بين الأحرار وبين أنصار الحرية ، مع وجود اللفظ الخاص بأنصار الحرية ، وهو لفظ الحريين » ، (٢٠) .

على أن أحمد لطفي السيد - مع ذلك - كان في الحقيقة يبشر بفكر كان قد استهلك في الغرب ، وكان في مرحلة الأفول بعد ظهور المذاهب الاشتراكية وما كشفته من عيوب تطبيقات هذا الفكر . وكانت الدعوة للاشتراكية قد بدأت في لظهور في مصر في ذلك الحين على صفحات الصحف ، في مناخ اشتداد حركة العمالية ، على يد بعض المفكرين ، مثل شبلي شميل وسلامة موسى . ولذا نلاحظ أن أهم ما يميز فكر أحمد لطفي السيد في هذه المرحلة ، ليس فقط النظرية الليبرالية العلمانية المتكاملة ، بل تصارع هذا الفكر مع الفكر الاشتراكي ! . فهو لا يبشر هنا بالليبرالية كفكر ونظام مضاد للحكم الاستبدادي فحسب - كما فعل لوططاوي - وإنما يبشر بها كمذهب مضاد للمذاهب الاشتراكية لحد كبير . لقد غفل أحمد لطفي السيد ، عمدا أو عن غير عمد ، عن أن تطبيقات النظام الليبرالي في أوروبا قد اضررت « بمنفعة » الغالبية العظمى في « الجمعية الانسانية » ضررا بليغا ، وألحقت بهم الضرر والبأساء . وبالتالي فإن التطبيق الصحيح لمذهب المنفعة قد بات يقتضي تدخل الدولة لحماية الأغلبية الساحقة التي لا تملك ، من المغارم التي تلحقها بها الأقلية النادرة التي تمك .

ونلمس محاربة أحمد لطفي السيد للفكر الاشتراكي في دعوته للفكر الليبرالي ، في مواضع كثيرة من مقالاته . ففي مقالته بعنوان : « حريتنا » ، يخاطب نواب الأمة قائلا : « اننا نلفت نظركم الى قاعدة الاصلاح : الحرية : حرية الفكر ، حرية القول ، حرية العمل في حدود القوانين المعقولة الضرورية . خلوعنا من النظريات السياسية ، اتركونا من لاء المذاهب الاشتراكية ، فنحن الى الحرية أحوج منا الى شيء آخر » . وفي مقال بعنوان : « الحرية ومذاهب الحكم » يقول : « .ننا نرى من بين مذاهب الحكم ، أن المذهب الحقيقي بالاتباع في مصر في الظروف التي نحن فيها - هو مذهب الحرية . وإن كان في المنية الحديثة أقدم عهدا من مذهب الاشتراكية التي يختلف تطبيقها باختلاف البلاد » . « أن الحس قد أثبت بالأمثلة اليومية ، أن الحكومة في كل أمة ما وليت عملا خارجا عن دائرة الولايات الثلاث التي ذكرناها الا أساعت منه تصرفا ، وفشلت نتيجته » . ثم يضرب أحمد لطفي السيد المثال بالحكومة المصرية فيقول : « عندنا في مصر ، نصبت الحكومة نفسها مزارعا كبيرا ، فوضعت يدها على الأرض ، وتصدت لاستغلالها ، وجاعت لنا بالبذور وبالماشية وآلات الزراعة ، لنزرع على حسابها ، ففشلت في مقصدها ، وساعت زراعتها ، وأم توتها الأرض من أكلها شيئا مذكورا ، فأدركت بعد ذلك خطأها الفاحش » (وهو هنا يقصد نظام محمد علي الاحتكاري ، الذي أجبر على التخلي عنه تحت ضغط الدول الاستعمارية ، وليس لادراكه خطأه الفاحش) ، .

تم يضرب احمد لطفى السيد مثلا آخر بمصلحة الدومين أو الاراضى الاميرية ، ويقول : « قدر ميزانيتها وايرادها ومصاريفها ، تجد من غير عناء أن ريع الفدان فيها كان دائما أقل من ريع الفدان في زراعة الأفراد والشركات الحرة - مع أن مصلحة الدومين كان لها الامتياز في الري والصرف ما كان من شأنه أن يجعل حاصلات أرضها أوفر من حاصلات أرض الفلاحين . كذلك الحكومة اذا اتجرت في الملح بالذات أو في غيره من أصناف التجارة ، لا تستطيع أن تكون تاجرا محمود العمل ولا مفيد النتيجة . وهى اذا اشتغلت صعد دسا ما تكون صناعتها ، واخس ما يكون كسبها منها » . تم ينون « هب ان حكومة الاشتراكية ، أو الحكومة التى تتدخل في غير الولايات الثلاث التى ذكرناها ، حكومة نافعة في البلاد الديمقراطية ، أى البلاد المحكومة بسلطة الأمة ، فهل تكون مداخله الحكومة في غير مالها من الحدود مفيدة في مصر ؟ . ان كل ما نحن فيه من سوء الحال ، اخلاقية كانت أو اقتصادية أو سياسية ، انما سببه الأصليل نقص الحرية في نفوسنا نقصا فاحشا ، جره علينا الاستعباد القديم أو الاشتراكية المعكوسة ، .

وفي مقاله بعنوان : « حقوق الكافة وسلطة التشريع » ، أخذ يدلل على أن تطبيق المذهب الليبرالى تطبيقا سليما ، من شأنه أن يقى البلاد ما يسميه : « المذاهب الخطرة على الانسانية » ، ومن يسميهم : « الحاقدين » ! . ومن هؤلاء الحاقدين على النظام - كما يقول - « الفوضويون ، ومن يقاربهم من أولى الرؤس الملتهبة والقلوب الجازعة على ما يسمونه سعادة بنى الانسان » (يقصد الشيوعيين) . - لهذه الاعتبارات ، - حسب قوله - « وحرصا على رضى الكافة بنظاماتنا الاجتماعية والسياسية ، ونفيا للمذاهب الخطرة على الانسانية ، يجب على الشارع أن يضع طائفة من حقوق الكافة في ناحية ، بعيدا عن تجاربه التشريعية ، فانها رأس مال الفرد في الجمعية المدنية ، بدونها ينقلب اخلاصه للجمعية بغضا عليها . . تلك الحقوق الاصلية هى : حق الحرية الشخصية بمعناها العام : حرية الفكر والاعتقاد ، حرية الكلام والكتابة ، حرية التعليم في حدود ضرر الغير . فليس للشارع أن يضع قانونا يسلب به فردا أو طائفة أو كل الأمة حقهم في الحرية بمعناها العلم في غير حدود الضرر المعروف . كذلك الحق في المساواة ، أى يكون الناس في المعاملة سواء امام القانون . فليس للشارع أن يميز طائفة على الأخرى في المغانم أو المغارم التى تقتضيها الجمعية » .

ثم أخذ احمد لطفى السيد يدافع في شراسة عن حق الملكية الفردية ، فقرر أن : « ليس للشارع أن يسلب فردا أو طائفة حق الملكية . كل امرئ له الحق

في أن يملك ما استطاع أن يملكه من المعروض والنقود والأموال الثابتة
والحقوق . ذلك حق أصلي ليس للشارع أن يقربه ، وليس له أن يحد التصرف
فيه مع الأهلية ، إلا في منفعة عامة ، وفي حدود الضرورة وتعويض الأضرار .
فتقديس حق الملكية ، واجتناب مساسه من الشارع ركن مهم من أركان
الاجتماع .

وبعد أن تحدث أحمد لطفي السيد عن حق الأمة في الدستور أو حريتها
العامة ، منطلقا من نظرية العقد الاجتماعي ، وبعد أن كرس المقالات الطويل
دفاعا عن حرية القضاء وحرية الصحافة وحرية الخطابة وحرية الاجتماع -
انتهى الى أن مذهب الحرية الذي حاول بسطه في مقالاته ، « هو دون غيره الذي
يجب أن يكون أساسا للحكم في بلادنا » - في حين أن المذاهب الأخرى ، التي
يسمونها مذاهب الاستبداد ، مذاهب القسر والقوة ، مذاهب الاستعباد ، تضحي
بالفرد ومنافعه للحكومة أو للمجموع من غير مبالاة . « وإذا كان معنى وجودنا
في الجمعية أن نعيش أرقاء ، فأكرم بحياة العزلة ، أو بالحياة الحيوانية
في بطون الأودية ، أو في قم الجبال (٢١) » .

حواشى الفصل الأول :

- ١ - دكتور فاروق أبو زيد : الصحافة وقضايا الفكر الحر فى مصر ص ٢٧ - ٣١ (كتاب الاذاعة والتليفزيون نوفمبر ١٩٧٤) .
- ٢ - دكتور محمد رفعت رمضان : على بك الكبير (دار الفكر العربى ١٩٥٠)
- ٣ - صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية (الأنجلو المصرية ١٩٥٠)
- ٤ - دكتور محمود فهمى حجازى : أصول الفكر العربى الحديث عند الطهطاوى ص ٤٤ ، أنظر أيضا : الدكتور لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث (الأهرام فى ١٥ مارس ١٩٦٨) .
- ٥ - رفاة رفع الطهطاوى : تخليص الأبريز فى تلخيص باريز (طبعة وزارة الثقافة والأقتصاد القومى ، مناهج الأبواب المصرية فى مباحث الآداب المصرية (القاهرة ١٢٨٦ هـ) ، دكتور محمد فهمى حجازى : نفس المصدر ، أحمد أحمد بدوى : رفاة الطهطاوى بك (لجنة تبيان العربى ١٩٥٠) .
- ٦ - الدكتور لويس عوض : المرجع المذكور .
- ٧ - مصر فى ١٥ نوفمبر ١٨٧٨ محاضرة بعنوان : « العلة الحقيقية لسعادة الانسان » ، نقل عن : دكتور فاروق أبو زيد : المرجع المذكور ص ١٣٩ .
- ٨ - محمد عمارة : الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى ص ٤٧٨ - ٤٧٩ (دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .
- ٩ - الشيخ محمد عبده : الاسلام والإنصانية مع العلم والمدنية ، الطبعة السادسة ص ٦٧ (المؤتمر الاسلامى ١٣٧٥ هـ) .
- ١٠ - الجريدة فى ١٨ ديسمبر ١٩١٣ .
- ١١ - الجريدة فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٣ .
- ١٢ - الجريدة فى ٢١ ديسمبر ١٩١٣ .
- ١٣ - الجريدة فى ٢٣ ديسمبر ١٩١٣ .
- ١٤ - الجريدة فى ٢٤ ديسمبر ١٩١٣ .
- ١٥ - الجريدة فى ٢٥ ديسمبر ١٩١٣ .
- ١٦ - الجريدة فى ٢٧ ديسمبر ١٩١٣ .
- ١٧ - الجريدة فى ٢٨ ديسمبر ١٩١٣ .
- ١٨ - الجريدة فى ٣١ ديسمبر ١٩١٣ .
- ١٩ - الجريدة فى ٣١ ديسمبر ١٩١٣ .
- ٢٠ - الجريدة فى أول يناير ١٩١٤ .
- ٢١ - أحمد لطفى السيد : الانتخابات ، الجزء الثانى (القاهرة : الأنجلو المصرية ١٩٤٥) .

الفصل الثاني

الفكر الاسلامى التجديدى

يمكن تقسيم الفكر الاسلامى التجديدى الذى ظهر فى مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر الى فرعين :

- ١ - الفكر الاسلامى التجديدى الدينى .
- ٢ - الفكر الاسلامى التجديدى العقلى .

ويقف على رأس الفرع الأول مجدد اسلامى عظيم هو الشيخ محمد عبده (امتداده الشيخ رشيد رضا - بشكل محافظ ، ثم جماعه الاخوان المسلمين) . أما الفرع الثانى ، فيمثله خاصة الشياحان على عبد الرازق ومصطفى عبد الرازق .

وكان الفكر الاسلامى قبل الشيخ محمد عبده يعيش فى بركة راكمه تسمى الازهر ، الذى هوى الى بئر سحيق من التخلف والجمود لم يشهده طوال حياته . وكانت جملة عوامل - فى الحقيقة - قد أدت بالازهر والفكر الاسلامى فى مصر الى هذا الجمود والتخلف . فنحن نعرف أن مصر - ومعها رقعة شاسعة من العالم العربى - قد سقطت تحت الحكم العثمانى فى أوائل العصور الحديثة ، فى الوقت الذى كانت الدول الأوروبية الحديثة تفضى عنها أغلال الحياة الاقتصادية القطاعية التى كانت تحياها ، وتتجه الى حياة التجارة والكشوف الجغرافية والفتوح الاستعمارية . ولما كان الحكم العثمانى يكره التغيير ويقوم على الاحتفاظ بالنظم السائدة فى المجتمعات التى إخضعها لحكمه ، فقد ترتب على ذلك أن حرم المجتمع المصرى من فرصة التطوير الاقتصادى والاجتماعى الذى شهدته المجتمعات الأوروبية ، على الرغم من أنه

سبقها إلى نظام الدولة المركزية ، وحرّم بالتالى من الانتقال من المرحلة شبه القطاعية . إلى كان يعيشها إلى المرحلة الرأسمالية التى حركت عوامل التطور وتندم في أوروبا . وكان من الطبيعى أن تنعكس أوضاع هذه الحياة المصطنعة الزراعية الراكدة على الفكر الإسلامى في مصر ، الذى كان مركزه الأزهر . فدرى في نهاية القرن الثامن عشر الأزهر ، وقد تحول إلى قالب من قوالب الجمود . فموسسات التى صدرت من علمائه اتسمت بالتزمّت وضيق الأفق وبعناية بالملف أكثر من العلم ذاته ، وكانت تدور في حلقة لا نهاية لها من المذون ، إلى تدور حولها شروح ، ثم تدور حول المذون حواشى ، وتدور حول الحواشى نظائير أو هواعش . . الخ وهكذا توقف الاجتهاد في الفكر الإسلامى وساد الجمود والانغلاق .

وقد تهيأت الفرصة للفكر الإسلامى للانتعاش والتجديد ، في عهد محمد على وخلفائه ، عندما أخذ المجتمع المصرى يتعرض لتغييرات عنيفة نقلته من حال إلى حال . فقد انتقلت حيازة الأرض من نظام الالتزام إلى نظام الاحتكار إلى نظام الملكية الخاصة الزراعية . الأمر الذى أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة وعلاقات إنتاجية جديدة . وكان من الضرورى أن تنعكس هذه التغييرات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على الحياة الفكرية للمجتمع ، ويتأثر الفكر الإسلامى تبعاً لذلك . ولكن الذى حدث هو أن هذه التغييرات قد شهدت في الوقت نفسه أول انفتاح على الفكر الغربى مع حركة البعثات والترجمة في عهد محمد على وخلفائه ، خصوصاً اسماعيل ، وتحول التعليم من نظام الكتاتيب والمساجد إلى نظام المدارس التى يتعلم فيها التلاميذ لعلوم الحديثة واللغات الأجنبية . فكان بسبب هذا التحول الخطير ، أن قامت طبقة مثقفة جديدة متأثرة بالأفكار الأوروبية أخذت تتنازع مع طبقة مشايخ الأزهر البقاء حتى ورثتها . وبذلك فإن النهضة التى كان مفروضاً أن تلحق الفكر الإسلامى وعلومه الإسلامية كانعكاس حتمى لتطور الحياة الاقتصادية الجديدة ، انتقلت إلى الفكر العلمانى والانتهاز من الحضارة الحديثة والاقبال على الفكر الغربى . وقد لعب جمود علماء الأزهر وانغلاقهم دوراً لا يستهان به في حدوث هذه « النقلة الغربية » .

على كل حال ، فقد ترتب على هذه العوامل ، أن أصبح الأزهر عند نهاية القرن التاسع عشر عبارة عن بركة راكدة - كما ذكرنا - وأوى إلى حال من الفساد المادى والعقلى فصلته عن الحياة المعاصرة ، حتى أصبح علماءه والمتخرجون منه غرباء عن الناس كأنهم أهل الكهف ، بعثوا من مرقدهم في كهفهم سنين ، تبدلت فيها الدنيا والناس ، فهم ينكرون من حولهم ، كما ينكرون من يراهم أو يستمع إليهم .

وقد وصف الشيخ رشيد رضا الجامع الأزهر ، من صحنه الى مقاصره الى أروقته الى مغاطسه وميضاته ، بأنها أصبحت « مجتمعات أوساخ ، ومهب روائح عفنه ، وبؤرة أمراض معدية » . فضلا عما لحق بأهله من الفساد الخلقى والمخازى ، كأكل السحت من الرشوة على الأحكام والفتاوى ، والمحابة فى امتحان شهادة العالمية ، والذلة والمهانة أمام كبار رجال الدنيا . وشر من ذلك تكمن الخرافات والأوهام من أكثر القوم ، حتى ان الشيخ حسونة - الذى كان يعده الشيخ محمد عبده أمثلهم - كان يقبل يد أحد أدعياء الولاية من الدجالين ! . وكان مستوى انطلبة الأزهريين قد وصل الى منتهى الانحطاط العلمى ، حتى كان الفرد منهم يعجز عن كتابة خطاب الى والده يستمنحه إرسال الزاد والنفقة بلغة عربية صحيحة الأعراب والحروف . ثم يقول الشيخ رضا ان « هذه حالة كادت تكون عمومية بين الطلبة والعلماء » ، حتى ان أحد العلماء كتب الى الشيخ الانبأى خطابا من أربعة اسطر يعتذر فيه عن عدم الإفطار عنده فى رمضان ، فكان فى الأربعة سطور « أكثر من عشر لحنات نحوية لا يمكن تطبيقها على قواعد العربية » . (١) .

فى هذا المناخ الفكرى الإسلامى الشديد التعفن ، برز الشيخ محمد عبده ممكرا إسلاميا عملاقا يحمل راية الإصلاح والتجديد ، يضرب بمعوله فى أطلال الجهالة ، وينسعى الى تحرير الدين من اغلال الجمود .

ويتمثل اسهامه الفكرى فى ميدان الملازمة بين الإسلام وحاجات العصر والمخفية من جهة ، ودعوته الى اطلاق سلطان العقل وتغليبها فى فهم الدين من جهة أخرى . وقد ضرب بسهم وافر فى الميدان الأول عن طريق آرائه وفتاويه الجريئة ، التى كان يطلقها فى دروسه فى الأزهر وفى الندوات التى تعقد ، وفى المقالات التى ينشرها فى الصحف . وقد كان تفسيره للقرآن يتجاوز التفسيرات التى يقوم بها رجال عصره من رجال الدين الى مبادئ الاجتماع والسياسة والأدب والبلاغة . وكان يحضر دروسه كثير من علماء الأزهر وأساتذة المدارس الثانوية والعالية وكبار رجال القضاء وفضلاء الوجهاء ورجال الحكومة ، ومنهم محافظ القاهرة . وكان يلقي بعض هذه الدروس فى دار أحمد تيمور ، وهناك التقى به كثير من الأساتذة الذين كان لهم من بعد دور هام فى التجديد الفكرى مثل أحمد فتحى زغلول ورفيق العظم وقاسم أمين وعبد العزيز جاویش ومحمد كرد غلى وحافظ ابراهيم (٢) . وقد تتلمذ عليه الشيخ رشيد رضا ، واتصل به سعد زغلول ، الذى لم يكن كغيره تلميذا فحسب بل كان مريدا (٣) .

وكانت جرأة الشيخ محمد عبده فى ميدان الملازمة بين الدين وحاجات العصر ، ومعارضته ما ألفه رجال الدين فى عصره من التضييق على الناس فيما

وسع الله لهم فيه ، سببا في كثير من الحملات الظالمة ضد الرجل ، ولكنه لم يأبه بها ، بل سار في طريقه فيما يرضى به ويرضى ضميره . ومن نماذج فتاويه افتاؤه بأكل اللحوم التي يذبحها النصارى اعتمادا على قوله تعالى : « اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم » . وكذلك افتاؤه بجواز الاستعانة بالكفار وأهل البدع فيما ينفع المسلمين ، مستدلا باستعانة انبى والخلفاء بغير المسلمين من الذميين . وقد أفتى الشيخ محمد عبده بلبس البرانيط كما أباح الصور والتماثيل ، استنادا الى أن معنى العبادة وتعظيم التمثال أو الصور قد محى من الأذهان تماما . ووصف الرسم بأنه ضرب من الشعر الذى يرى ولا يسمع . كما أفتى بإيداع الأموال في صندوق التوفير وأخذ الفائدة عليها .

وقد حث الشيخ محمد عبده على تعلم اللغات الأوروبية والاستفادة منها ، حتى في العلوم الاسلامية ، حتى بلغ به الامر أن قال : « ان العالم المسلم لا يمكنه أن يخدم الاسلام من كل وجه يقتضيه حال هذا العصر ، الا اذا كان متقنا للغة من اللغات الأوروبية تمكنه من الاطلاع على ما كتب أهلها في الاسلام وأهله من مدح ونم . وكان من الطبيعى أن يضرب بنفسه المثل ، فتعلم الفرنسية بعد أن جاوز الأربعين .

وقد حارب من أجل إصلاح التعليم في الأزهر ، بادخال العلوم الحديثة كالحساب والجبر ومبادئ الهندسة وتقويم البلدان ، وتوسيع الثقافة الاسلامية وتقويمها بتدريس تاريخ الاسلام وآداب اللغة العربية والتمرين على الانشاء . ولكنه لقي معارضة شديدة . من رجال الأزهر ، الذين بلغ من الفهم القديم وجمودهم عليه أن أصبحوا يعتقدون أن تغيير هذا التقديم تغيير للاسلام نفسه ! (٤) .

وقد قاتل الشيخ محمد عبده من أجل تحرير ارادة المسلم من عقيدة الجبر التي سلبت همته وعزيمته متخفية تحت عقيدة القضاء والقدر . فقد نبه الأذهان الى الفرق بين عقيدة الجبر التي انقرض أصحابها في أواخر القرن الرابع الهجرى ، والتي تزعم أن الانسان مضطر في جميع أعماله اضطرارا لا يشوبه اختيار ، وبين عقيدة القضاء والقدر التي قرننها بالارادة والاختيار . فقد أوضح أن كل حادث له سلسلة من الأسباب تمتد من الماضى الى الحاضر ، وأن الانسان لا يرى من سلسلة الأسباب الا ما هو حاضر لديه وأن لكل منها مدخلا ظاهرا فيما بعده بتقدير العزيز العليم ، واردة الانسان انما هى حلقة من حلقات تلك السلسلة ، فليست الارادة الا أثر من آثار الأحراك والادراكاتفعال النفس بما يعرض على الحواس ، فيلظواهر الكون من السلطة على الفكر .

والارادة ما لا ينكره أبله ، فضلا عن عاقل . ثم قال : ان الاعتقاد بالقضاء والقدر اذا تجرد من شناعة الجبر ، يتبعه صفة الجراءة والأقدام . وخلق الشجاعة والبصالة ويبعث على اقتحام المهالك . فالذى يعتقد بأن الأجل محدود ، والرزق مكفول ، والأشياء بيد الله يصرفها كما يشاء ، كيف يرهب الموت في الدفاع عن حقه واعلاء كلمة أمته أو ملته ؟ . ثم بين الشيخ محمد عبده ان الاعتقاد في القضاء والقدر هو الذى دفع المسلمين الأولين الى الممالك والاقطار يفتحونها ، حتى امتدت سلطتهم من جبال بيرينى الفاصلة بين اسبانيا وفرنسا الى جدار الصين في مدة لا تتجاوز ثمانين سنة . فنعم الاعتقاد الذى يظهر النفوس الانسانية من رذيلة الجبن ! . (٥)

وقد ربط الشيخ محمد عبده الدين بالعمل والجهاد ، بعد أن غلبت عليه المظهرية . فقد مضى ينزبه الغافلين ويوقظ النائمين الى أن الدين ليس كلمات تقال في صلاة ، أو نطقا بالشهادتين فحسب ، أو تقليدا يتبع في صورة ، ولكن الاسلام في حقيقته عقيدة تهيمن على كل تصرفات المسلم وتوجهه في كل أعماله . وبينما كانت الآيات التى كان يستشهد بها الوعاظ في زمنه في خطبهم ، منذ شدد الاستبداد والاستعمار قبضته على الناس ، لم تكن تتجاوز ما يتصل بما أعد الله من حسن الثواب للمتقين ، وما أعد من العذاب للعصاة والمفسدين - فان الشيخ محمد عبده كان يبرز في خطبه ومقالاته الآيات التى تتصل بجهاد النفس وجهاد العدو ، ولفت أنظار الناس الى مكان الجهاد من العقيدة الصحيحة . ويقول بعض الباحثين ان هذه الآيات التى أهمل رجال الدين الاستشهاد بها ، حين عرفها الناس في ثنايا خطب ومقالات الشيخ محمد عبده ، بدت كأنها شيء جديد يسمعه الناس للمرة الأولى . (٦) .

على ان أخطر ما دعا اليه الشيخ محمد عبده وكان له أثر في تلاميذه ومريديه ومعاصريه بعده ، هو الدعوة الى اطلاق سلطان العقل وتغليبها في فهم الدين . وكان ينتهز كل مناسبة لتأكيد هذا المعنى . ففى تفسيره للآية الكريمة : « كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تعقلون » ، علق قائلا : « أين أهل التقليد من هدى القرآن ؟ . هو يذكر لنا الأحكام بأسلوب يعدنا للعقل ، ويجعلنا من أهل البصيرة ، وينهانا عن التقليد الأعمى ، وهم يأمرونا بأن نخر على كلامهم وكلام أمثالهم صما وعميانا . . يزعمون أنهم بهذا يحافظون على الدين . وما أضاع الدين الا هذا (٧) . » بل لقد ذهب الى أن التقليد بغير عقل ولا هداية هو شأن الكافرين ، مستدلا بالآية الكريمة : « ومثل الذين كفروا كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء ، صم بكم عمى فهم لا يعقلون » . وقد أكد أنه « لا يصح أن يؤخذ الايمان بالله من كلام الرسل

ولا من اكتب المنزلة ، ، وانما لابد أن يصل الانسان الى معرفة الله أولا بعقله ، ثم يصل الى الايمان بالبرسل . وعلى حد قوله : « لا يعقل أن تؤمن بكتاب أنزله الله الا اذا صدقت قبل ذلك بوجود الله وبأنه يجوز أن ينزل كتابا أو يرسل رسولا ، . وقال ان الاسلام في هذه الدعوة والمطالبة بالايمان بالله ووحدانيته ، لا يعتمد على شيء سوى ادليل العقلي والفكر الانساني الذي يجري على نطاقه الفكري . (٨) »

وقد كان من الطبيعي لذلك ألا يرى الشيخ محمد عبده تعارضا بين الدين والعلم ، لأن « كلا منهما ، - على حد قوله - يعتمد على العقل ، ويدرس إلى حد ما نفس الظواهر ، ولكل منهما غاية خاصة يتجه إليها ، . وقد حث على وجوب اختساب العلوم التي برزت فيها أمم الغرب ، على اعتبار أنه لم يجد سببا في رأيه « لرقيتهم في الثروة والقوة ، الا ارتقاء المعارف والعلوم فيما بينهم . . فأول واجب علينا هو السعي بكل جهد واجتهاد في نشرها في أوطاننا » وقد بين أن دراسة ما في الكون يؤدي إلى معرفة الله أكثر مما يؤديه الجدل والكلام . (٩) »

ومن هذا المنطق العقلي أخذ الشيخ محمد عبده يشن الهجمات على الطرق الصوفية ، وعلى أساليب مشايخ الطرق في الموالد . وحمل حملة صادقة على ما يصحب الأنكار من ضرب الطبول وهياج الذاكرين يأتون أعمالا هي أدخل في الشعوذة منها في الدين ، مثل أكل النار والزجاج وغيره . (١٠) »

ولم تلبث هذه الشعلة التي أشعلها الشيخ محمد عبده في تلاميذه ومعاصريه ، أن أطلقت فيهم طاقة الإصلاح والتجديد في مناحي الدين . فأخذ عبد الله النديم يهاجم الجهال من خطباء المساجد الذين يدعون الناس الى الزهد في الدنيا ، « فأما تولى الهمم وصرفوا النفوس عن التعلق بجوافظ الدين والملك معا ، . وذكر أنه « لو تصدحت أوروبا لاماته هم المسلمين ، وقطعت دهورا في اختراع طريق تصل به الى هذه الغاية ما اهتمت الى ما فعله هؤلاء الخطباء . ونحن نستفتي هؤلاء المثبطين : اذا كانت الدنيا يحذر منها فلماذا خلقت ؟ » (١١) »

وحاول الشيخ طنطاوى جوهرى ، أستاذ الأدب العربى في مدرسة دار العلوم ، التوفيق بين الاسلام ومذهب داروين في التطور ، بل رد هذا المذهب الى علماء المسلمين . فقد ذكر أن هذا المذهب يرجع الى قضيتين اثنتين ، هما لا يناقيا ان الألوهية : أولاها ، أن العوالم العضوية من النبات والحيوان والانسان متشابهة منتظمة متناسقة ، يتصل أولها بآخرها . وثانيتهما ، هي أن الأجناس العليا مشتقة من الأجناس الدنيا . وقال : « فإذا

قلت إن الله وضع العالم منظماً مرتباً سائراً على القانون والترتيب والحكمة والتناسق ، كما هو القضية الأولى ، أو قلت إن الخيل والحمير نولد بينهما بغل - فلا كفران ولا خسران . كل ذلك حكمة الهية وعجائب حكمية وما يكفر بها إلا المنوسطون في العلم ، . وقد اعتبر الشيخ طنطاوى جوهرى أن قراءة التشریح والطبیعة والكیمیاء وسائر العلوم العصرية ، ودراسة الحيوان والنبات والانسان ، أجل عبادة ، وهى أفضل من صلاة منافلة والاحسان للفقراء . ، (١٢)

وقد كتب الشيخ عبد القادر المغربى ، فى محفل التوفيق بين الدين والمدنیة ، یجیز سفور المرأة ، مستدلاً بنى رسول شهد ولیمة عرس كانت العروس نفسها تخدم المدعوین فیها ، وان عمر بن الخطاب كان اذا رأى امرأة مرخية فداها على وجهها كشف القناع ونظر إليها . فان وجدها جميلة أقرها ، والا ألزمها بالسفور وترك القناع . وان سكينه بنت الحسين كانت تجالس الجله من قريش ، ويجتمع اليها الشعراء . وان عائشة بنت طلحة كانت مع جمالها لا تستر وجهها عن الرجال ، لعظم قدرها وكبر نفسها . وقال ان الاسلام لم ينه الا عن انتبرج وعن الخوة بالأجنبى . (١٣)

٢ - الفكر الاسلامى التجديدى العقلى :

كان هذا على كل حال ، فيما يتصل بالفكر الاسلامى التجديدى الدينى . أما ما يتصل بالفكر الاسلامى التجديدى العقلى فقد ذكرنا أنه يمثل بصفة خاصة الاخوان مصطفى وعلى عبد الرازق ، وهما من تلاميذ الامام ، وكلاهما عنى عناية خاصة بالنواحي العقلية من النهضة التى أنشأها الامام أكثر من عنايته بناحيته الدينية ، وان كان اولهما أكثر تأثراً بتعاليم الامام وأقوى ميلاً الى اتباعها من الثانى الذى تجاوزها فى كثير من نواحيها الجوهرية ، كما يتمثل بصفة خاصة فى كتابه الشهير « الاسلام واصول الحكم » الذى صدر عام ١٩٢٥ .

وان نتعرض للكتاب من ناحيته العلمية ، وانما يهنا فيما يتصل بموضوعنا الافكار الجريئة التى تضمنها ، والتى أثارت من الضجة والمعارك والصراعات ما لم تثرها افكار أخرى الى ذلك الحين . ولا تتمثل جرأة هذه الافكار فقط فى هدمها فكرة الخلافة كنظام اسلامى فى الحكم ، وهى افكرة الأساسية التى قام عليها الكتاب ، وانما تتمثل بالدرجة الاولى فى الأسس التى استند اليها فى اثبات هذه الفكرة ، والتى تتصل بجوهر العقيدة الاسلامية والرسالة المحمدية ذاتها كما استقرت فى الالذهان الى ذلك الوقت - الأمر الذى

تطلب تحريرا فكريا خارقا للعادة ، ليس بمعيار الزمن الذى صدر فيه الكتاب فقط ، وانما بمعيار كل الأزمنة .

وقد بدأ الشيخ على عبد الرازق باستقراء كتابات علماء المسلمين في الخلافة ، وتوصل الى أن لهم فيها مذهبين : المذهب الأول ، ويقوم على أن الخليفة يستمد سلطانه من سلطان الله تعالى وقوته من قوته . وهذا المذهب تجد روحه سارية بين عامة العلماء وعامة المسلمين أيضا . والمذهب الثانى ، ويقوم على أن الخليفة انما يستمد سلطانه من الأمة ، فهى مصدر قوته ، وهى التى تختاره لهذا المقام .

ثم تناول الأسانيد التى استند اليها هؤلاء جميعا في القول بأن الخلافة عقيدة شرعية أوحكم من أحكام الدين . فلاحظ أنه لا يوجد فيها سند من كتاب الله أو سنة رسوله . وعلى حد قوله : « انه لعجب عجيب أن تأخذ بيدك كتاب الله الكريم ، وتراجع النظر فيها بين فاتحته وسورة الناس ، فترى منه تصريح كل مثل ، وتفصيل كل شىء من أمر هذا الهين ، (ما فرطنا في الكتاب من شىء) ثم لا تجد فيه ذكرا لتلك الإمامة العامة أو الخلافة . وليس القرآن وحده الذى أهمل تلك الخلافة ولم يتصد لها ، بل السنة كالقرآن أيضا قد تركتها ولم تتعرض لها ! »

ثم تتبع الخلافة في التاريخ . فلاحظ أن « مقام الخلافة الاسلامية كان منذ الخليفة الأول أبى بكر الصديق الى يومنا هذا ، عرضة للخارجين عليه المنكرين له . ولا يكاد التاريخ الاسلامى يعرف خليفة الا عليه خارج ، ولا جيلا من الأجيال مضى دون أن يشاهد مصيرعا من مصارع الخلفاء ، . كما لاحظ أن الخلافة وان كانت تقوم عند المسلمين على أساس البيعة الاختيارية . وترتكز على رغبة أهل العقد والحل من المسلمين ورضاهم ، الا أنها من ناحية الواقع ، « لم ترتكز الا على أساس القوة الرهيبة » ، « وأن الغلبة كانت دائما عماد الخلافة . ولا يذكر التاريخ لنا خليفة الا اقترن في أذهاننا بتلك الرهبة المسلحة التى تحوطه والقوة القساورة التى تظله والسيوف المصلتة التى تخود عنه . »

ثم تناول حجة البعض في وجوب الخلافة ، وهى أنها تتوقف عليها اقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية . فقال ان « شعائر الله تعالى ومظاهر دينه الكريم لا تتوقف على ذلك النهج من الحكومة الذى يسميه الفقهاء خلافة ، ولا على أولئك الذين يلقبهم الناس خلفاء . والواقع أيضا أن صلاح المسلمين في دنياهم لا يتوقف على شىء من ذلك . فليس بنا من حاجة الى تلك الخلافة

لأمر ديننا ولا لأمر دنيانا . ولو شئنا لقلنا أكثر من ذلك ، فانها كانت الخلافة ولم تزل نكبة على الاسلام وعلى المسلمين ، وينبوع شر وفساد .

ثم تتبع لتهيأر الخلافة وتقلص ظلها عبر التاريخ حتى مقتل الخليفة العباسي المستعصم بالله في منتصف القرن السابع الهجري على يد التتر ، وانتقالها الى القاهرة على يد الظاهر بيبرس ، الذي أعثره الحظ برجل زعموا أنه من فلول الخلافة العباسية ، فأنشأ منه بيتا للخلافة في مصر ، وتسأل : « هل كان في شيء من مصلحة المسلمين لدينهم أو دنياهم تلك التماثيل الشلاء التي كان يقيمها ملوك مصر ويلقبونها خلفاء ؟ ، بل تلك الاصنام يحركونها والحيوانات يسخرونها ؟ . ثم ما بال تلك البلاد الاسلامية الواسعة غير مصر التي نزعنا عنها ربة الخلافة ؟ ، رأيت شعائر الدين فيها دون غيرها أهملت ، وشئون الرعية عطلت ؟ أم اظلمت دنياهم لما سقط عنها كوكب الخلافة ؟ . معاذ الله ! لا يريد الله جل شأنه لهذا الدين ، الذي كفل له البقاء ، أن يجعل عزه وذلته منوطين بنوع من الحكومة ، ولا يصنف من الأمراء . ولا يريد الله جل شأنه لعباده المسلمين أن يكون صلاحهم وفسادهم رهن الخلافة ، ولا تحت رحمة الخلفاء .

ولو أن الشيخ على عبد الرازق اكتفى بهذا القدر في تقويض صرح الخلافة لكان الأمر ولما أثار غير الملك فؤاد الذي كان يطمح في نقل الخلافة من البوسفور الى النيل ، وفريق رجال الدين ، ولكنه ذهب بعيدا في هدم صرح الخلافة حين تعرض لها من ركن خطير يتصل بالاسلام نفسه ، وهل هو دين أم دولة ؟ ، رسالة أم حكم ؟ . الأمر الذي أحدث صدمة لدى كثير من العلمانيين أيضا .

فقد تسأل الشيخ على عبد الرازق عما اذا كان محمد عليه السلام رسولا فقط أم كان رسولا ملكا ؟ . وذكر أن جمهور العلماء المسلمين يميلون الى اعتبار الاسلام وحدة سياسية ، ودولة أسسها النبي صلى الله عليه وسلم . ولكن الحقيقة ، كما تبينت له ، أن « محمدا صلى الله عليه وسلم ما كان الا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين ، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة . وأنه صلى الله عليه وسلم لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها . ما كان الا رسولا كاخوانه الخالين من الرسل ، وما كان ملكا ومؤسس دولة ولا داعيا الى ملك .

ثم قال ان « ظواهر التفسيرات المجيد تؤيد القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له شأن في الملك السياسي ، وآيابه متصافرة على أن عمله

لسمأوى لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معانى السلطان ، والقرآن صريح فى أن محمدا صلى الله عليه وسلم لم يكن له من الحق على أمته غير حق الرسالة ، وأنه « لم يكن الا رسولا قد خلت من قبله الرسل » . « واذا نحن تجاوزنا كتاب الله تعالى الى سنة النبى صلى الله عليه وسلم ، وجدنا الأمر فيها أصرح والحجة أقطع ، وكان مما استدلل به الشيخ على عبد الرازق قول النبى عليه السلام : « انى ست بملك ولا جبار ، وانما ابن امرأة من قريش كانت تأكل القديد » . وكذلك ما جاء فى الحديث من أن الرسول حين خير على لسان اسرافيل بين أن يكون نبيا ملكا أو نبيا عبدا ، نظر الى جبريل مستشيرا ، فأشار اليه أن تواضع ، فقال : نبيا عبدا .

وقد بنى الشيخ على عبد الرازق على ذلك أن « الاسلام دعوة دينية ، و « مذهب من مذاهب الاصلاح لهذا النوع البشرى » ، وأنه « لم يكن ثمة حكومة ولا شىء من النزعات السياسية ولا أغراض الملوك والأمراء » . وأن هذا الكلام أقرب الى العقل من رأى بأنه دين ودولة . أو على حد قوله : « معقول أن يؤخذ العالم كله بدين واحد وأن تنتظم البشرية كلها وحدة دينية . اما أخذ العالم كله بحكومة واحدة ، وجمعه تحت وحدة سياسية مشتركة ، فذلك مما يوشك أن يكون خارجا عن الطبيعة البشرية ولا تتعلق به ارادة الله » . « ان ذلك انما هو غرض من الأغراض الدنيوية التى خلق الله سبحانه وتعالى بينها وبين عقولنا ، وترك الناس أحرارا فى تدبيرها على ما تهديهم اليه عقولهم وعلومهم ومصالحهم واهواؤهم ونزعاتهم » .

ونم يلبث الشيخ على عبد الرازق أن تعرض للوحدة العربية التى وجدت زمن النبى عليه السلام ، فأكد انها لم تكن وحدة سياسية بأى وجه من الوجوه ، ولا كان فيها معنى من معانى الدولة والحكومة . واستدل بسيرة النبى عليه السلام قائلا : « ما عرفنا أنه تعرض لشىء من سياسة تلك الأمم الشتيتة ، ولا غير شيئا من أساليب الحكم عندهم ولا مما كان لكل قبيلة منهم من نظام ادارى أو قضائى ، ولا سمعنا أنه عزل واليا ، ولا عين قاضيا ، ولا نظم فيها عسسا ، ولا وضع قواعد لتجارتهم ولا لزراعاتهم ولا لصناعاتهم - بل ترك لهم عليه السلام كل الشئون ، وقال لهم انتم اعلم بها . فكانت كل أمة وما لها من وحدة دينية وساسية ، وما فيها من فوضى أو نظام ، يربطهم الا ما قلناه من وحدة الاسلام وقواعده وآدابه » . « وانت اذا تأملت وجدت أن كل ما شرعه الاسلام وأخذ به النبى المسلمين من أنظمة وقواعد وآداب ، لم يكن فى شىء كثير ولا قليل من أساليب الحكم السياسى ، ولا من أنظمة الدولة المدنية . وهو بعد اذا جمعته لم يبلغ أن يكون جزءا يسيرا مما

يلزم لدولة مدنية من أصول سياسة وقوانين . ولقد لحق صلى الله عليه بالرفيق الاعلى من غير أن يسمى أحدا يخففه من بعده ، ولا أن يشير الى من يقوم في أمته مقامه . بل لم يشر عليه السلام طول حياته الى شيء يسمى دولة إسلاميه أو دولة عربية .

ثم قال الشيخ على عبد الرازق انه « منذ مات عليه الصلاة والسلام ، انتهت رسالته وانقطعت تلك الصلة الخاصة التي كانت بين السماء والارض في شخصه الكريم عليه السلام . وطبيعى ومعقول الى درجة البدهة الا توجد بعد النبي زعامة دينية . وأما الذى يمكن أن يتصور وجوده بعد ذلك ، فانما هو نوع من الزعامة جديد ، ليس متصلا بالرسالة ولا قائما على الدين . هو اذن نوع لا دينى . واذا كانت الزعامة لا دينية ، فهي ليست شيئا اقل ولا أكثر من انزعامة المدنية أو السياسية ، زعامة الحكومة والسلطان لا زعامة الدين . وهذا الذى قد كان . »

وكان من الطبيعى بعد ان انتهى الشيخ عبد الرازق الى هذا الرأى أن تثور مسألة حرب الردة التى خاضها أبو بكر الصديق . فاذا كانت زعامة أبى بكر سياسية لا دينية ، واذا كانت بيعته - كما قال - « بيعة سياسية ملكية عليها كل طوائف الدولة المحدثه » ، فهل تكون حرب الردة الا حربا سياسية لا دينية ؟ . وهنا يشير الشيخ على عبد الرازق قضية تاريخية هامة : هل « كان جميع الذين حاربهم أبو بكر مرتدين كفروا بالله ورسوله » ؟ ويجيب قائلا : « بل كان فيهم من بقى على اسلامه ، ولكنه رفض أن ينضم الى وحدة أبى بكر لسبب ما من غير أن يرى فى ذلك حرجا عليه ولا غضاضة فى دينه . وما كان هؤلاء من غير شك مرتدين ، ولكنهم لا غير رفضوا الاذعان لحكومة أبى بكر ، كما رفض غيرهم من جلة المسلمين . » ولذلك يقول : « كم نشعر بظلمة التاريخ وظلمه ، كلما حاولنا أن نبحث جيدا فيما رواه لنا التاريخ عن أولئك الذين خرجوا على أبى بكر ، فلقبوا بالمرتدين ، وعن حروبهم تلك التى لقبوها حروب الردة . ولكن قبسا من نور الحقيقة لا يزال ينبعث من بين ظلمات التاريخ ، وسيتجه العلماء يوما نحو ذلك القبس ، وعسى ان يجدوا على تلك النار هدى . »

وفي النهاية خلص الى الآتى : لا شيء فى الدين يمنح المسلمين أن يسابقوا الأمم الأخرى فى علوم الاجتماع والسياسة كلها ، وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذى ذلوا له واستكانوا اليه ، وأن يبنوا قواعد ملكهم ، ونظام حكومتهم على أحدث ما انتجت العقول البشرية ، وأمتن ما دلت تجارب الأمم على انه خير أصول الحكم ، (١٤) .

حواشي الفصل الثاني :

- (١) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، ج ١ ، ص ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٩٥ - ٤٩٧ ، ٤٤٩ - ٤٥٠ ، نقلا عن : د محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ج ١ ص ٣٠٨ - ٣١١ .
- (٢) نفس المصدر ص ٣١١ - ٣١٢ .
- (٣) تشارلس آدمز : الاسلام والتجديد في مصر ، نقله عباس محمود ص ١٧١ ، ٢١٨ .
- (٤) محمد رشيد رضا : المرجع المذكور ص ٦٦٨ - ٧١٦ ، نقلا عن د . محمد محمد حسين : المرجع المذكور ص ٣١٢ - ٣١٥ .
- (٥) محمد عبده : القضاء والقدر (تاريخ الأستاذ الإمام ، ج ٢ ص ٢٥٩ - ٢٦٧) .
- (٦) د . محمد محمد حسين : المرجع المذكور ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .
- (٧) المنار ج ٨ ص ٧٣١ - ٧٣٢ ، نقلا عن تشارلز آدمز : المرجع المذكور ص ١٢٣ .
- (٨) تشارلز آدمز : المرجع السابق ص ١٢١ - ١٢٤ .
- (٩) نفس المصدر ص ١٢٥ - ١٢٦ .
- (١٠) محمد عبده : ابطال البدع من نظارة الأوقاف العمومية ، المقالة العشرون ، تنبيه رسمي ، ابطال البدعة ، المقالة الحادية والعشرون ، البدعة ، المقالة الثانية والعشرون (تاريخ الإمام الشيخ محمد عبده ص ١٣٣ - ١٤٢) .
- (١١) الأستاذ في ٢٠ ديسمبر ١٨٩٢ نقلا عن : د . محمد محمد حسين : المرجع المذكور ص ٣٢٥ .
- (١٢) الهداية عدد أكتوبر ١٩١٠ ص ٥٨٣ - ٥٩٦ (د . محمد محمد حسين : المرجع المذكور ص ٣٣٠ - ٣٣١ .
- (١٣) الهداية عدد ديسمبر ١٩١٠ ص ٧٠٩ - ٧١٤ (د . محمد محمد حسين : المرجع المذكور ص ٣٣١ - ٣٣٢ .
- (١٤) على عبد الرازق : الاسلام وأصول الحكم ، أعاد نشره مع دراسة حوله محمد عمارة (بيروت ١٩٧٢) .

الفصل الثالث

الفكر الاشتراكي

بعد هذا العرض الموجز للفكرين الليبرالي والاسلامي التجديدي ، نعالج الفكر الاشتراكي . وكنا قد رأينا في عرضنا للفكر الليبرالي كيف تصارع هذا الفكر في بدايات القرن العشرين مع الفكر الاشتراكي في مقالات أحمد لطفى السيد . وكان الصراع من جانب واحد ، فلم يعقد مفكرنا الليبرالي الكبير موازنة بين المذهبين الليبرالي والاشتراكي ، وانما اكتفى بشرح والدفاع عن المذهب الليبرالي وحده . ولكن الدعوة للاشتراكية كانت في ذلك الحين قد بدأت في الظهور على صفحات الصحف في مناخ اشتداد الحركة العمالية ، على يد بعض المفكرين ، مثل شبلى شميل وسلامة موسى . بل ان اسم « الاشتراكية » قد جذب البعض الى تأسيس حزب باسم : « الحزب الاشتراكي المبارك » ، على الرغم من انه لم يكن « اشتراكيا » ولا « مباركا » ! (١٥) ومن هنا اهتمام أحمد لطفى السيد بالهجوم على المذاهب الاشتراكية والدفاع عن مذهب الحريين .

ثم قامت الحرب العالمية الاولى ، وتمخضت بالنسبة للطبقة العاملة عن تزايد أعدادهم من جهة ، وتزايد الصبغة المصرية فيهم بعد رحيل عدد كبير من العمال الأجانب الى بلادهم ، من جهة أخرى . وفي الوقت نفسه ، وبالنسبة للاشتراكية ، فقد تمخضت الحرب عن أكبر انتصار للمبادئ الاشتراكية شهدته العالم حتى ذلك الحين بانتصار الثورة الاشتراكية التاريخية في روسيا ، التي ترعدت أصداؤها في مصر .

وعلى ذلك ، فلم تكد تفتيى الحرب ، حتى بدا لكثير من القوى التقدميه فى مصر أن المناخ أصبح صالحا للدعوة الاشتراكية وتنظيم العمل لاجها . فتألفت خلايا وجماعات ماركسية من الأوروبيين والوطنيين على السواء ، وانتعشت الحركة العمالية كأقوى ما تكون . وجاءت ثورة ١٩١٩ لىهىء تربة خصبة للعناصر الثورية ، فانتشرت المنشورات الشيوعية حتى بلغت أنباؤها سعد زغول فى باريس ، وأخذت الدعوة الى الشيوعية تجرى عنا فى ميادين القاهرة ، حتى اضطرت السلطات المصرية والبريطانية الى ستصدار فتوى ضد الشيوعية من الشيخ محمد بخيت المطيعى ، ولكنها أثارت استياء عاما بين جنابات اراى العام المثقف ، وكانت أكبر دعاية للفكر الماركسى .

فى تلك الفترة الثورية الحافلة ، جرت محاولتان وطنيتان لتأليف حزب اشتراكى ، تعرضتا لاستقطاب من جانب اليمين الليبرالى واليسار الماركسى .

أما المحاولة الأولى ، فهى التى قام بها الدكتور منصور فهمى ، أستاذ الفلسفة فى الجامعة المصرية ، مع بعض أصدقائه ومنهم عزيز فهمى ، ومصطفى عبد الرازق ، وعزيز مرهم ، ومحمود عزمى ، ومحمد حسين هيكل ، لتأليف حزب اشتراكى . ولكن العناصر الليبرالية فى الجماعة (الدكتور محمد حسين هيكل والدكتور محمود عزمى) استقطبت اليها المحاولة تحت حجة « عدم ملائمة الظروف المصرية الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم الجهود فى سبيل المبادئ الاشتراكية » . وانتهى الأمر بتكوين الحزب الديموقراطى الذى نشر برنامجا على صفحات جريدة النظام يوم ٨ سبتمبر ١٩١٩ ، ودعا فيه لى تنمية ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعا بقدر الامكان ، وترقية حال الطبقة العاملة أدبيا وماديا .

أما المحاولة الثانية ، فكانت تلك التى قام بها كل من سلامة موسى ، الذى كان يمثل الفكر الفابى ، مع الدكتور على العنانى ومحمد عبد الله عنان ، وكلاهما يمثل الفكر الماركسى المتطور مع الظروف المصرية ، وحسنى العرابى ، وكان يمثل الفكر الماركسى المتززم - لتكوين « جمعية اشتراكية » لدراسة المذاهب الاشتراكية . ولكن هذه المحاولة استقطبتها العناصر الماركسية ، ممثلة فى الحزب الاشتراكى الذى ألفه جوزيف روزنتال فى الاسكندرية من العناصر الأجنبية ، وذلك حين كتب الأربعة الى روزنتال فى طلب برنامج حزبه لدراسته وبحث امكانية الانضمام اليه ، وأسفر هذا اللقاء بين العناصر

الاشتراكية الوطنية والعناصر الماركسية، الاجنبية عن تأليف الحزب الاشتراكي المصري في منتصف أغسطس ١٩٢١ .

كان تأليف الحزب الاشتراكي المصري في ذلك الحين ، في ظل ظروف شبه الاقطاعية والرأسمالية السائدة ، حدثا ثوريا بكل المعايير . وكان برنامجا يحتمل معالم الفكر الماركسي في نأيه واحدة : كيف لا لقد مهد الحزب لبرنامجا بمقدمة طويلة تصطبغ بصبغة ماركسية فاقعة . فقد وصف النظم الرأسمالية القروية السائدة في تلك الفترة ، بأنها « عصفت بحياة بنى دسار وأرواحهم وعقوبهم وجهودهم » ، ثم ربط في ذلك بين الاستعمار والنظم الرأسمالية ، فنجد « بافتيات المستعمرين المستغلين الذين سلبوا حرية الشعوب والأفراد وسعوا الى تحقيق رفاهيتهم بالاضطهاد المريع للأمم والجماعات المستضعفة » ، وقال : « ليس أبغ ايضاحا للأساسة المحزنة التي تمثلها تلك النظم المستبدة ، من أن أغلب الأمم قد انتهكت حريتها واعتصمت حقوقها دول استعمارية تسود فيها تلك النظم ، وامتدت يد الاستعمار والافتيات الى مصر ، فاستلبت حريتها عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية سعيا الى استثمار أرباحها واستغلال جهود بنيتها » . ثم أبرز البيان انقسام العالم الى طبقة مالكة مستغلة وطبقة معدمة مستغلة فقال : « ان الأغلبية الساحقة في المجتمع الحاضر قد استعبدتها أقلية صغيرة معتدية تستأثر برؤوس الأموال وأوراق الطبيعة استئثارا لا تبرره عدالة في العالم ، وأنزلت بها بالغ الخسف ، وفازت باستلاب ثمرة كدها وجهادها » . وقال : « ان هذه النظم تبسط على المجتمع المصري سيطرة سحقت معها دولة العمل ، وبطش بها رأس المال بطشا شائنا مرهقا أدى الى خلق الغنى الفاحش والبأساء البالغة جنبا لجنب ، وانساع الهوة بين الرفاهية والفاقة » ، وأنه « لذلك كان من الضروري أن يمتد الى تلك البلاد صراع المبادئ الاشتراكية المعادلة للنظم الرأسمالية . سعيا الى تخفيف ظلمها وويلها للفادح » .

ولم يلبث الحزب أن أخذ يبدي في بيانها مبادئه التي قسمها الى ثلاثة أقسام :

المبادئ السياسية : وهي تصطبغ بصبغة أممية فاقعة . وهو لا يطالب « بتحرير مصر من نير الاستعمار ، واقصاء ذلك الاستعمار عن وادي النيل بأسره » ، فقط ، بل ينتقل من هذا المستوى للنضال المحلي الى المستوى العالمي معلنا « تأييد حرية الشعوب واختيار المصير ، والتآخي مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة » ، « محاربة الاستعمار ومقاومته أينما

وجهد ، ومقاومة العسكرية والدكتاتورية وأنظمة التسلح في البر والبحر والهواء ، ومقاومة الاعتداء والحرب الهجومية والغاء المعاهدات السرية ، . ونلاحظ أن هذه المبادئ هي التي اعتنقتها ثورة ٢٣ يوليو بعد نصف قرن ، وأعطتها وجهها التقدمي أمام العالم !

أما مبادئ الحزب الاقتصادية : وهي التي يحدد فيها موقفه من العلاقات الانتاجية ، فتجمع بين المبادئ الشيوعية والاشتراكية . فهو يعلن عن عزمه على انشاء مجتمع اقتصادي يقوم على « توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج لمجموع الأمة » ، وهو مبدأ تتفق فيه المبادئ الشيوعية والاشتراكية ، ولكنه عند تحديد حقوق الفرد من هذه الثروة ، يعتمد المبدأ الاشتراكي ، فيقرر الأخذ « بالتوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الانتاج والكفاءة الشخصية » . وبهذا النص تتحدد الصفة الاشتراكية لمبادئ الحزب الاقتصادية .

ثم يتحدد الأمر بصورة أوضح عند عرض الحزب مبادئه الاجتماعية . فهنا يعتمد الوسائل الفابية للوصول الى الاشتراكية . فقد طالب بجعل اسعير مجانا مزمنا باعتباره حقا شائعا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا ، كما طالب بتحسين أجور العمال وتقرير المكافآت والمعاشات لهم حين العجز والعطلة القهرية . وطالب بتحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة . وأعلن عزمه على تحقيق ذلك بالصراع الحزبي والدعوة السلمية ، مستعينا في ذلك بالعمل على انشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الانتاج والاستهلاك ، واعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها . وتحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية وغيرها ، وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع ، والدعوة بطريق النشر والخطابة .

ومن ذلك يتضح من البرنامج بصفة عامة ، مزجه بين شيوعية النظرة والتحليل والاهداف ، وفابية الوسائل . على أن الانشقاق الايديولوجي لا يلبث أن يقع بعد عام واحد ، لينهى الائتلاف بين الفكر الماركسي والفكر الفابي . ذلك أن العناصر الشيوعية لا تستطيع تحمل الوسائل الفابية للنضال - او على حد قول سلامة موسى - « لم يتسع صدر روزنتال لاعتدالنا » ، فطلب بعض أعضاء الفروع جعل الاسكندرية مقرا للحزب مرة أخرى ، وعقد لذلك مؤتمر في الاسكندرية يوم ٣٠ يوليو ١٩٢٢ اتخذ فيه قرارات بجعل شعبة الاسكندرية مركزا اداريا للحزب ، كما تقرر أيضا بالأغلبية الكبرى لاندوبى للشعب

في أنحاء القطر ، اعتناق المذهب الشيوعي ، والانضمام الى الدولية الثالثة ،
وأخذ الحزب يكتب تحت اسمه : « السعفة المصرية للدولية الشيوعية » .

وقد كان ذلك بداية صراع بين الفكر الفابي والفكر الماركسي . فان
سلامة موسى لا يلبث أن يشن هجوما شديدا على الحزب ، معلنا أن انضمام
الحزب الى الدولية الثالثة معناه الخروج من الاشتراكية الى الشيوعية ،
وقبول الثورة كوسيلة شرعية للحصول عليها . ثم ينبه الى أن الثورة في بلاد
مثل مصر مقضى عليها بالفشل ، ولو نجحت لكانت نجاحها سراً من الفشل .
ويعلن أن « استقلالنا الغاية الأولى ، والاشتراكية الغاية الثانية » ، كما يؤكد
على الوسائل الفابية في الوصول الى الاشتراكية ، ويذكر أن السبيل امام
الحزب الاشتراكي المصري أن يققى أثر الاشتراكية الانجليزية ، وأن يتوصل
بالوسائل الانجليزية ، أي البرلمان ، والنقابة وجمعيات التعاون . والائتمام
في ذلك بهدى الهداة الانجليزية ، وأن يتوصل بالوسائل الانجليزية ،
أي البرلمان ، والنقابة وجمعيات التعاون . والائتمام في ذلك بهدى الهداة
الانجليز . أما اذا توصل بالطرق البلشفية ، فانه لن يجنى سوى التخطي .

وقد كان النقد الذي وجهه سلامة موسى ، نقدا وجيها وموضوعيا . ذلك
أنه من الناحية النظرية ، في مرحلة التحرر الوطني تكون الأولوية للاستقلال ،
ويأتي بعد ذلك التحرر من الاستغلال . أو كما عبر سلامة موسى في قوله :
« استقلالنا الغاية الأولى ، والاشتراكية الغاية الثانية » . وقد كان تحليله
صائبا في أن الثورة الاجتماعية في ذلك الحين مقضى عليها بالفشل ، ولو نجحت
لكان نجاحها سراً من الفشل . فلم تكن مصر في ذلك الحين في حاجة الى ثورة
اشتراكية ، وهي لم تكن تدخل بعد عصر الرأسمالية ، ولم تنم فيها الطبقة
العاملة من ناحية الكم أو من ناحية الكيف ، بل كانت في حاجة الى ثورة
بورجوازية ديموقراطية تحطم الملكيات الكبيرة أولا ، والدخول بعدها في عصر
الرأسمالية . ولم يكن الحزب الاشتراكي قد تعرض حتى للمشكلة الزراعية
في برنامجه بشيء من التخصيص .

على أن الانقسام كان يعكس بعدا طبقياً ، عبر عنه فؤاد الشامي ،
من المتطرفين ، حين نصح زعماء الاشتراكية من البورجوازيين بأن يتركوا
العمال يتولون بأنفسهم جميع شئونهم ، لأن الاشتراكية - كما قال -
« من العمال وللعمال وبالعمال » ، وليست بالتجار والملاك والمحامين . ومعنى
ذلك أن العناصر الشيوعية قد وجدت أن مركب الحزب قد أثقل بالعناصر
البورجوازية ، الأمر الذي من شأنه اعاقه انتشار المذهب الشيوعي ، فرأت
أن تقطع بينها وبين هذه العناصر . وكان هذا خطأ الحزب الفادح ، لأن عدم

أدراك خصوصية الطبقة البورجوازية البصرية وعناصرها المثقفة ، كان أحد الأسباب الرئيسية في تعويق الفكر الماركسي في مصر .

على كل حال ، فلم يلبث الحزب أن انقسم انقسامه الثاني بطرد روزنتال نفسه . فلقد رأينا كيف قرر الحزب الانضمام الى الكومنترن . وذن معنى ذلك اعتناقه مبادئه ، واحدة والعشرين ، بما تقتضى به من نظام صارم واجب الاتباع بين أعضائه ، وضرورة الارتباط بقرارات الكومنترن ، والحصول على موافقة على برنامجه وسياسته ، وخضوع صحافته لتوجيه اللجنة المركزية ، وتحويل عمال المصانع الى شيوعيين ، والسيطرة على نقابات العمال ، وأثارة الاضطرابات ، وإقامة نظام سرى شيوعى الى جانب النظام العلانى . وبث روح الثورة دخل الجيش ، الخ . ولكن روزنتال لم يكن موافقا على مجموع هذه النقاط ، وباستالى فقد كان من بين الأقلية التى تعارض الانضمام الى الكومنترن . ولذلك حين سافر حسنى العرابى الى المؤتمر الرابع لكومنترن المنعقد فى موسكو فى نوفمبر ١٩٢٢ مندوبا عن الحزب لطلب الانضمام الى الكومنترن ، عاد ليخطر الحزب بأن اللجنة المركزية قد اشترطت لقبول الحزب فرعا للدولة ، فصل روزنتال ، وتغيير اسم الحزب من اشتراكى الى شيوعى . كما اشترطت اللجنة قبول الحزب المبادئ الواحدة والعشرين للدولة الشيوعية .

وبالفعل ، فقد عقد الحزب جلسة بالاسكندرية يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢٢ ، قرر فيها اخراج روزنتال نهائيا ، وتعيين أحمد الحنى أمينا للصندوق بدلا منه ، وتغيير اسم الحزب الى الحزب الشيوعى المصرى . على أن أحمد الحنى لم يلبث بعد يوم أن قدم استقالته من الحزب ، بحجة أن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جدا على مصر ، وأن البلاد لا تقوى على حمل مبادئها . كما أصدر محمد عبد الله عنان بيانا هاجم فيه تطرف الحزب ، أو ما أسماه : « ارتكابه الشطط ، ومناداته بأبعد المبادئ تطرفا وأدعاها الى تشويه هيبة المبادئ الاشتراكية الصحيحة » . يقصد بذلك المبادئ الواحدة والعشرين الكومنترن ، التى لم يكن - فيما يبدو - يعرف شيئا عنها ، أو أنه لم يتصور اشتراط الكومنترن ضرورة قبول الحزب هذه المبادئ اذ كان قد أعلن بعد الانقسام الأول أنه ليس من « الثوريين » وأنه « من دعاة التطور الاجتماعى والسياسى مع اعتناقه للماركسية » .

وقد شرح لنا روزنتال حقيقة الخلاف الأيديولوجى الذى وقع بينه وبين زملائه فى الحزب وأدى الى فصله ، والذى كان يدور بصفة أساسية حول

الثورة وتقدير ملاءمة الزمن في ذلك الحين لحدوثها . فقد ذكر أن الاشتراكية والشيوعية تتفقان في العمل على أبطال الملكية الشخصية وتجديد النظام على قاعدة الملكية الجماعية . ولكن الحزب الاشتراكي ينقسم الى قسمين : أحدهما يعمل لتغيير الحالة بقوة الاصلاح ، والآخر يسعى للتغيير بالعمل الثورى . أما الحزب الشيوعى فانه يختلف عن الحزب الاشتراكي الثورى من حيث تقدير ملاءمة الزمن للثورة الاجتماعية ، ذلك أن الاشتراكيين يرون أن الطبقة العاملة غير ناضجة لتولى أزمة الحكم ، وإدخال الاشتراكية على الأنظمة القائمة ، فهم يتبعون طريقة التعاون بين الطبقات العاملة والمتوسطة الحرة للوصول الى غرضهم . فى حين أن الشيوعيين يرون أن الحرب العالمية الأولى عاجت الرأسمالية بضربة قاضية ، وأظهرت أن الفرصة سانحة للقيام بعمل حاسم . وعملا بهذه الفكرة قام الحزب الروسى بثورته ، وهو يأمل وصول البلدان الصناعية فى أوروبا الى الثورة الاجتماعية العالمية عاجلا أو آجلا . ومعنى ذلك أنه بينما كان روزنتال يرى أن الزمن غير ملائم للثورة الاجتماعية ، « ولا أظن المركزية الدولية ترى أن مصر قابلة للتغيير حتى تدفع الفرع المصرى الى تنفيذ الفكرة الثورية » ، كانت غالبية الحزب ، وعلى رأسها حسنى العرابى ، ترى ملاءمة الزمن فى ذلك الحين للثورة الاجتماعية .

وفى الحق أن الحزب لم يلبث أن أخذ يقود بعد ذلك سياسة متطرفة . فقد أخذ يحرض العمال على الاضراب ، وعلى « العمل المباشر » ، وفى الوقت نفسه اعتبر أى قضية عامة عمالية يجب على العمال تأييدها بكل ثقلهم . ولذلك عندما أضربت نقابة عمار اضاءة المصابيح التابعة لاتحاد النقابات الخاضع للحزب ، قرر الاتحاد عمل مظاهرة تأييدا لعمال الاضاءة وتعميمها فى مدن القطر . وقد اصطبحت هذا الاجراء باجراء آخر لا يقل عنه خطورة ، هو مهاجمة لجنة التوفيق هجوما شديدا وتوجيه المظاهرات ضدها .

وفى نفس الوقت ، أعد الحزب برنامجا جديدا بعد أن تحول الى حزب شيوعى ، تقدم فيه خطوات أبعد مما ذهب اليه فى برنامجه الأول . فالى جانب العمل على تحرير مصر والسودان - وهو ما ورد فى البرنامج الأول ، طالب بربط الشعبين أحدهما بالآخر لينتفعا معا ويتمكنا من استثمار ثروتهما الطبيعية وتعميم نفعها فى البلدين ، ويتعاونوا على شن الغارة على مهتضميها سواء كانوا وطنيين أم أجنبى . كذلك طالب البرنامج بإلغاء الدين العمومى الذى تستعمله القوة الاستعمارية لاستعباد الشعب المصرى استعبادا اقتصاديا ، وإلغاء الامتيازات الأجنبية ، وجعل قناة السويس مرفقا أهليا

(أى تأميمها) • ولا ريب أن المطالب الثلاثة السابقة كانت فوق إمكانات الحركة الوطنية المصرية في ذلك الحين ، ومع ذلك فإن اثارتهما في لبرنامج الشيوعى قد وضع البذرة التى أثمرت وآتت أكلها على مدى نصف قرن •

وكان من أهم ما فعله الحزب الشيوعى وضع برنامج للفلاحين يتضمن خطوط الثورة البورجوازية الديمقراطية • فقد طالب بمصادرة جميع الأراضى المملوكة للأفراد التى تزيد على مائة فدان بدون تعويض ، وتوزيع ما يزيد منها على الفلاحين الذين لا ملك لهم • وتنظيم مجالس سوفيتية لفقراء الفلاحين حتى اذا سنحت الفرص ، أمكن استنهاضهم لحجز الأرض لمنفعتهم الخاصة • كما اشتمل البرنامج على إلغاء نظام ملكية العزب • ونلاحظ هنا أن البرنامج يعتمد عدم اغضاب أواسط الملاك ممن يملكون مائة فدان فما دونها ، بل أنه يطالب بالغناء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فدانا ، واعفاء من يملكون منها أقل من عشرة أفدنة من الضرائب الأميرية • ولكنه على وجه التحقيق اكتسب عداء الزعامات السياسية التى كانت فى غالبيتها العظمى تزيد ملكيتها على مائة فدان •

ثم وجه الحزب الى سعد بعد اعتلائه الحكم خطبا مفتوحا ، قام بطبعه ونشره ، طالبه فيه بالاعتراف بنقابات العمال والفلاحين وحققها فى الدفاع عن حقوقها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، وتكليف لجان الوفد المركزية فى كل أنحاء القطر بأن يقوموا بتنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات ترفع مستواهم أسوة باخوانهم فى أنحاء العالم • وإيجاد صلة بين هذه النقابات ونقابات العمال حتى يمكن حشد القوى المصرية كلما تطلبت الحاجة • كما طالبه بالاعتراف بحكومة السوفييت « أسوة بالأمم المتعدنة » • وهذا الخطاب الهام يمكن أن يضاف الى الفكر النظرى المشتمل عليه البرنامج •

ومما هو جدير بالذكر أنه كان على يد الوفد نفسه تحقيق الاعتراف بنقابات العمال فى عام ١٩٤٢ ، وأما الاعتراف بالحكومة السوفيتية فقد فكر فى ذلك عند اعتلائه الحكم عام ١٩٣٠ ، ولم يتمكن من ذلك لخروجه من الحكم بعد خمسة أشهر ، ثم نفذ ذلك فعلا فى عام ١٩٤٣ • أما تأميم قناة السويس فتم على يد عبد الناصر كما هو معروف عام ١٩٥٦ •

على كل حال ، فإن التجاء الحزب الشيوعى الى سياسة التطرف وتفجير الصراع مع أصحاب الأعمال بطرق وأساليب تجاوزت الحدود القانونية ، تتمثل فى احتلال المصانع والاعتصام فيها رافعا شعار « وضع اليد على المحراث » - لم يلبث أن أوقعه فى تصادم مع وزارة سعد زغلول التى كانت

في ذلك الحين تتعرض لحملة اتهام من الصحف الأجنبية بمغادرة المصالح الأجنبية المالية وسماعها للعمال باتجاع الأساليب البلشفية والتواطؤ معهم ، وسماعها بحالة تسبب تسود البلاد . ولما كانت الحكومة السابقة قد أصدرت بعد دستور ١٩٢٣ القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ الذى أضاف الى قانون العقوبات الأهلى مادة تبيح المعاقبة على تحييد تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة - فقد تم القبض على أعضاء الحزب في ٥ مارس ١٩٢٤ ، فيما عدا عبد الرحمن فضل ، وحكم على حسنى انجرابى والشيخ صفوان أبو الفتوح وأنطون مارون بالسجن ثلاث سنوات ، وعلى شعبان حافظ بالسجن ستة أشهر ، كما حكم على آخرين من الشيوعيين المصريين والأجانب بمدد مختلفة .

وقد كانت هذه الدماء الغزيرة التى سالت من الحزب الشيوعى القديم ، خسرانا بعد موت أنطون مارون في سجن الحضرة سنة ١٩٢٥ ، مما جعل من اعسير بعث الحركة الشيوعية الا عن طريق نقل دم جديد من فلسطين والكومنترن ، في الوقت نفسه فان النشاط العلنى للحزب الذى كان أكبر عامل مساعد على انضمام عدد كبير من الأعضاء اليه ، قد اختفى الى الأبد ، وأصبحت لحركة سرية ، وبذلك لقيت اهتماما خاصا من ادارة الأمن العام التى أخذت تتابع الخلايا بالاعتقال واحدة وراء الأخرى ، ورحلت عددا من القادة الشيوعيين خارج البلاد . وبعد ضرب حكومة زيورل لتنظيم الجديد وتقديم أعضائه للمحاكمة في ٣٠ مايو ١٩٢٥ ، انتقلت الحركة الى يد الأجانب بصفة رئيسية ، حتى انه عندما قبضت حكومة النحاس في ٨ مايو ١٩٢٨ على التنظيم الشيوعى الجديد كان يتكون من ٢١ من اليونانيين والايطاليين ليس بينهم مصرى واحد . (١٦) .



في الوقت الذى كان ينحسر مد الفكر الاشتراكى في النصف الثانى من العشرينيات ، كان يتقدم الفكر الراديكالى الفاشى والاسلامى . وفي الوقت الذى كانت تنهار فيه التنظيمات الشيوعية ، كانت تقوم تنظيمات الأحرار المسلمين ومصر الفتاة . وقد واكب ذلك كله تقدم المد الفاشى والفازى في أوروبا .

ففى مارس سنة ١٩٢٨ قامت جماعة الإخوان ، استموارا لمدرسة المنار الفكرية ، وعلى نفس أسهسا النظرية . فقد كان من الأغراض التى تضمنها غايتها الكبرى ، نشر الإصلاحات الاجتماعية والدينية والاقتصادية ، واقامة

الحجة على أن الاسلام ، باعتباره نظاما دينيا ، لا يتنافر مع الظروف الحديثة ، وأن الشريعة أداة صالحة للحكم . وكما هو الحال تماما بالنسبة لدرسة المنار فقد قامت أيديولوجية الإخوان المسلمين على عدة دعائم أساسية :

أولا : شمولية الاسلام ، بمعنى اشتماله على الدين والدولة . وقد عبر الشيخ حسن البنا عن ذلك بقوله : « ان الذين يظنون أن تعاليم الاسلام انما تتناول الناحية العبادية أو الروحية دون غيرها من الفواحي ، مخطئون في هذا الظن . فالاسلام عبادة وقيادة ، ودين ودولة ، وروحانية وعمل ، وصلاة وجهاد ، وطاعة وحكم ، ومصحف وسيف ، لا ينفك واحد من هذين عن الآخر .

ثانيا : العودة الى تعاليم الاسلام وأحكامه ، باعتبارها سبيل النجاة من التأخر والاضمحلال ، في مواجهة ان رأى الآخر الذى يدعونية الى الأخذ بالمحنية الغربية والانتهاك من الحضارة الأوروبية - وفى ذلك يقرر الشيخ حسن البنا قائلا : « لا مستقبل للنجاة الا بالرجوع الى تعاليم الاسلام ومبادئه .

ثالثا : الجامعة الاسلامية . وفى ذلك يقرر البنا أن « كل قطعة أرض ارتفعت فيها راية الاسلام ، هي وطن لكل مسلم ، يحتفظ به ويعمل له ويجاهد فى سبيله » .

رابعا : التمسك بالخلافة . فالبنا يقرر فى صراحة أن الإخوان المسلمين « يجعلون فكرة الخلافة والعمل لاعادتها ، فى رأس منهاجهم » . ويبنى هدف الرأى على أساس أن الخلافة رمز الوحدة الاسلامية ومظهر الارتباط بين أمم الاسلام ، وأنها شعيرة اسلامية يجب على المسلمين التفكير فى أمرها والاهتمام بها » .

خامسا - الحكومة الاسلامية - وفى ذلك يقول البنا ، « الاسلام الذى يؤمن به الإخوان المسلمون يجعل الحكومة ركنا من أركانه ، ويعتمد على الارشاد . وقد جعل النبى الحكيم عروة من عرى الاسلام . فالاسلام حكم وتنفيذ ، كما هو تشريع وتعليم ، كما هو قانون وقضاء - لا ينفك واحد منهما عن الآخر .

سادسا : الإصلاح والتجديد . وقد عبر البنا عن منهجه فى هذا الصدد فقال : « ان الطريق الوحيد للإصلاح هو أن تعود مصر الى تعاليم الاسلام تطبقها تطبيقا سليما ، وأن تقتبس من كل فكرة قديمة أو حديثة ، شرقية أو غربية ، ما لا يتنافى مع هذه التعاليم ويكون فيه الخير للأمة » .

وفي العام التالي لتأليف جماعة الإخوان المسلمين ، كان أحمد حسين يؤلف في أغسطس سنة ١٩٢٩ جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة ، التي تحولت فيما بعد إلى جمعية القرش ، ثم إلى جمعية مصر الفتاة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ .

وقد استقتت جمعية مصر الفتاة أطارها النظرى من منابع فاشية تقوم على فكرة القومية المتطرفة ، والامبراطورية المصرية ، وزعامة مصر بين الدول الاسلامية . كما قامت على تقوية سلطة الدولة ضد عوامل التفتتات التي تنسب الى الأحزاب الليبرالية والدستور الليبرالى . كما تقوم فكرة اخماد الرأى المعارض عن طريق استخدام القوة وارهاب الخصوم . كما تقوم على التعصب للقومية المصرية « الى حد الجنون » ، والتعصب للغة العربية لحد عدم الكلام الا بها ، واحتقار كل ما هو أجنبى (١٧) .

ولم تلبث أن ظهرت تشكيلات مصر الفتاة والاخوان المسلمين لتعطى مظاهر القوة والفتوة المظهرية . واضطر الوفد الى تكوين تشكيلات القمصان الأفكار الراديكالية الفاشية ثوب الثورية ، بينما انزوت الأفكار الثورية الحقيقية وراء ستار كثيف .

وعلى طوال الثلاثينيات ، كانت ساحة العمل الشيوعى فى مصر تقفر من القيادات الوطنية تحت عوامل الخيانة والتتبع من البوليس . فقد تسلل الى منصب سكرتير عام التنظيم المتهرى جاسوس للبوليس يدعى محمد عبد العزيز ، وعن طريقه أخذ البوليس يلاحق الكوادر الباقية وكذلك الكوادر التي جرى تدريبها فى « جامعة كادحى الشرق » فى موسكو وعادت الى مصر . وفد ظهرت بعض الخلايا فى جهات متفرقة ، ولكن جرى تصفيقتها أولا بأول . واضطرت فلول الحزب القديم الى الهرب الى الاتحاد السوفيتى ، مثل شعبان حافظ الذى هرب فى عام ١٩٣٠ وعاد فى سنة ١٩٣٤ ، ومثل عبد الرحمن فضل الذى هرب بعد ضرب الحزب وعاد سنة ١٩٣٧ ، ومحمد دويدار الذى التحق بجامعة كادحى الشرق وعاد سنة ١٩٣٨ . وقد سافر حسنى العرابى الى ألمانيا النازية وعاد منها سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ .

فى تلك الأثناء سقط العمل الشيوعى تماما فى يد العناصر الأجنبية . فقد كانت هناك المجموعة اليونانية بقيادة « ياناكاكس » التي كانت معزونة عن الواقع المصرى . ومن هذه المجموعة خرجت جماعة بقيادة « بول جاكودى كوب » الذى أسس فى عام ١٩٣٤ « رابطة أنصار السلام » بمناسبة حرب الحبشة ، كواجهة علنية لتنظيم سرى شنيد الحفر والانغلاق . ومن هذه

الجماعة ، التي التحقت بها بعض العناصر المصرية ، المصلح « انفاى الديموقراطى » ، عام ١٩٣٨ الذى أصبح تحت قيادة « هنرى كورييل » . وقد كان تجمع « أنصار السلام » وجمع « النادى الديموقراطى » أكبر تجمعين ماركسيين عند قيام الحرب العالمية الثانية . والى جوارهما ، وتفرعا منهما أو انسلخا منهما ، كانت توجد بعض التجمعات الصغيرة التى لم يقدر لها البقاء والاستمرار ، مثل منظمة « تحرير الشعب » بقيادة « مارسيل اسرائيل » التى تفرعت من « النادى الديموقراطى » ، وتفرعت عنها بدورها « النخبز والحرية » و « ثقافة وفراغ » ، وكان التنظيم الأول للمصريين فقط . وكلاهما تنظيمان علنيان لم يصلا الى حد التنظيم السياسى . كما تفرع من « النادى الديموقراطى » تجمع « الفن والحرية » الذى وقع تحت تأثير التروتسكيين وعلى رأسهم جورج حنين .

وكما هيأت الحرب العالمية الأولى الفرصة لقيام حركة شيوعية عارمة بعد الحرب على النحو الذى أوضحناه ، فكذلك فعلت الحرب العالمية الثانية . فبعد قيام الحرب غيرت جماعة « أنصار السلام » اسمها الى « جماعة البحوث » . واستطاعت أحداث الحرب العالمية الثانية أن تعزل العناصر الأجنبية فيها بعيدا ، وتفرز العناصر المصرية التى أسست عند نهاية الحرب جماعة « الفجر الجديد » التى لعبت دورا من أهم الأتوار ، خصوصا بموقفها التحالفى النقدى من الوفد ونشاطها بين الطلبة الوفديين ومع الطليعة الوفدية . وقد تحولت الى « الطليعة الشعبية للتحرر » فى سبتمبر ١٩٤٦ ، ثم الى « طليعة العمل » ، ثم الى « حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى » سنة ١٩٥٧ .

أما « الاتحاد الديموقراطى » ، فقد انقسم فى عام ١٩٤٢ الى تنظيمين هاميين : الأول ، « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » بقيادة « هنرى كورييل » . وقد اتصل فى ذلك بعدد من المثقفين المصريين من أمثال الدكتور محمد زكى هاشم ، ومن عمال الطيران والسودانيين والنوبيين ، وعدد من أعضاء الحزب التقدمى مثل الشيخ صفوان ، وعبد الرحمن فضل ، والدكتور عبد الفتاح القاضى . وكان يرفع شعار التمسير ، بمعنى الانفتاح على المصريين مباشرة وتصعيدهم الى القيادة .

أما التنظيم الثانى ، فهو تنظيم « ايسكرا » (الشرارة) ، بقيادة « هليل شوارتز » . وقد ضم اليه الكثير من المثقفين المصريين الذين ينتمون الى الطبقة الأرستقراطية ، مثل محمد سيد أحمد ، ونبيل الهلالى ، وشهدى عطيه الشافعى ، والهام سيف النصر ، والدكتور شريف حتاتة ، وحرر الدكتور

اسماعيل صبرى ، ابنة صالحه افلاطون . وفى عام ١٩٤٧ تمت الوحدة بين « الحركة المصرية للتحرير الوطنى » ، « وايسكرا » ، تحت اسم « الحركة الديموقراطية للتحرير الوطنى » المعروفة باسم « حدتو » ، على أساس ابعاد الأجانب فى قسم مستقل ، فيما عدا « هنرى كورييل » ، « وهليل شوارتز » . وفى صيف ١٩٥٠ قبض على هنرى كورييل وهليل شوارتز ، وابعد كورييل من مصر الى ايطاليا ، وسافر شوارتز الى فرنسا ، وبذلك تخلصت الحركة الشيوعية من القيادات الأجنبية تخلصا تاما . (١٨) .

على كل حال ، فيتضح من هذا العرض أنه عند انتهاء الحرب العالميه الثانية ، كانت قد برزت حركة شيوعية مصرية على جانب عظيم من القوة ، وبرزت كوادر ماركسية مصرية هامة فى أوساط المثقفين والعمال كانت تمثل العمود الفقرى فى الحركة . وقد استطاعت هذه الكوادر الوطنية أن تحرث التربة الفكرية السياسية والاجتماعية المصرية بمحراث الفكر الماركسى ، وتتقدم بالحركة الوطنية الديموقراطية فى مصر الى أبعاد جديدة فى ميادين النضال ضد الاستعمار والاستغلال ، وتبلور أهدافها فى شكل تقدمى جديد .

فما هى أبعاد هذا الفكر الثورى الجديد فى الحركة الوطنية الديموقراطية ؟

ان أول ما يطالعنا فى هذا المجال ، الترابط بين التحرير السياسى والاجتماعى . فحتى ذلك الحين ، كانت أهداف الحركة الوطنية كما كانت ترفعها القيادات البورجوازية ممثلة فى الأحزاب ، وعلى رأسها الوفد ، تقتلص فى كلمتين : « الجلاء ووحدة وادى النيل » . وكانت الوسيلة التى تعتمد عليها لتحقيق هذه الأهداف تتمثل فى التفاوض مع بريطانيا بالاستناد الى تحريك الجماهير المصرية لتعزيز جانب المفاوض المصرى على مائدة المفاوضات .

وقد أعطى الفكر الثورى لهذه الأهداف أبعادا جديدة . وسنكتفى بضرب نماذج فى هذا الصدد من مختلف الفرق ولتنظيمات الماركسية . فقد كتب صادق سعد فى « الفجر الجديد » ، يربط بين الكفاح ضد الاستعمار والكفاح ضد الرجعية المصرية فيقول : « ان كبار الرأسماليين الانجليز هم أصحاب المصالح فى مصر . وكبار الرأسماليين المصريين هم أصحاب المصالح فى انجلترا ، يحكم الترابط المالى الذى بين الرأسمال المصرى والانجليزى الكبير . وهذا ما يجب ألا ننساه . أما مكان مصالح الشعب المصرى الكادح من كل هذا ، فهو شيء آخر . بل ان هذه المصالح تعارض مصالح كبار الرأسماليين المصريين وتناقضها على خط مستقيم . فهذا يفهمنا ان الكفاح ضد الاستعمار البريطانى

ليس بكاف ، وانه يجب أن يرتبط أشد الارتباط بالكفاح ضد شريكته الرجعية المصرية ، أى فى سبيل ديموقراطية حقيقية تسود بلادنا ، .

ويعبر برنامج الحزب الشيوعى المصرى ، الذى تألف فى يناير ١٩٥٠ ، عن هذا المعنى مطالباً « بالقضاء على نظام كبار ملاك الأراضى الاقطاعيين والرأسماليين والاحتكاريين الذى يستند الى قوة الاستعمار المسلح ، ويسوق الشعب فى مغامراته دفاعاً عن الاستعمار والطغيان ، واقامة الديموقراطية التى يكون الحكم فيها للشعب من العمال والفلاحين والوطنيين والديموقراطيين » .

ويتناول محمد جلال كشك ، الماركسى المرد ، فى كتابه . « الجبهة الشعبية » تلك القضية فى صورة أخرى ، فيقول : « الاستعمار والاقطاع والاحتكار هم جبهة أعداء الشعب كتلة واحدة ومعسكر واحد » ، ثم يطالب بجبهة شعبية مضادة من العمال والفلاحين وطوائف الشعب الأخرى من الطلبة وصغار التجار والملاك ومن الوطنيين الديموقراطيين . وقد أوضح أحمد رشدى صالح أن مصر قد اجتازت مرحلة القيادة البورجوازية ، فكتب يقول : « لقد مرت النهضة الوطنية المصرية فى أدوارها المختلفة بسرعة وعمق . فجزنا المرحلة التى تزعمنا فيها أمراء الأرض ، وجزنا مرحلة أخرى قادنا فيها خليط من أمراء الأرض وأمراء المال ، ونحن الآن نمر فى مرحلة أسمى من السابقتين ، حيث يكون الضغط الشعبى القوة الأولى فى توجيه القيادة . ولن يستوى لنا استقلال صحيح الا اذا استندنا فى كفاحنا الاستعمار الأجنبى على قاعدة شعبية واسعة . وبالطبع ليس هذا ممكناً الا اذا جعلنا تحرير الشعب هدفنا دائماً » . وقد كتب تهادى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبيلى فى كتابهما : « اهدفنا الوطنية » يؤكدان أن قضية الاستقلال ليست مجرد ألفاظ جوفاء ، وليست تخلصاً من استعمار اجنبى للوقوع فى نير استعباد داخلى ، وانما هو استقلال يسعى ويعمل على رفع مستوى المعيشة للجماهير ، وعلى زيادة اشتراكها الفعلى فى الحكم ، وانبمو المطرد للحريات الاجتماعية والفردية ، وانه « من هذا يتضح الارتباط الوثيق بين الأهداف الخارجية والدخلية » .

أما البعد الثانى للحركة الوطنية الديموقراطية الذى قدمه الفكر الثورى الجديد ، فهو : الربط بين الاستعمار والاحتكارات . وتعتبر « الفجر الجديد » عن هذا المعنى فى عددها الصادر يوم ١٩ يناير ١٩٤٦ ، قائلة : « الاستعمار هو الذى أفقر الطبقات الشعبية المصرية . فالاحتكارات الكبرى فى بلادنا جميعها فى أيدي الرأسمال الأجنبى ، وهى تمتص مجهودنا وتسلمه للمصارف الانجليزية الضخمة مثل بركليز والبنك الاهلى . وتلك الاحتكارات الكبرى وهذا الرأسمال الأجنبى انما جاءت الى بلادنا باحثة عن الربح ، الربح

الطائل ، فتعترض شعبنا وعرق جبينه ، وتحرمه من الخيرات التي اوجدتها بيديه . والاستعمار البريطاني هو المسئول الرئيسى عن تأخر حياتنا الاقتصادية كلها بتحكمه في مرافقها الاساسية (الارض ، التجارة الخارجية ، البنوك .. الخ) وبشله الدائم لنهضتنا الصناعية .

وكتب أحمد بهاء الدين في كتابه : « الاستعمار الأمريكى الجديد » ، يقول : « الشعب المصرى يقدم الأيدى العاملة ، والرأسماليون الأمريكيون يحصلون على فائض القيمة المتزايد . ولن يزيد الدخل القومى لسواد الشعب زيادة تذكر لو امتلأت الأرض بالمشروعات ، اذا كانت هذه المشروعات مملوكة لدولة أخرى ، لا يبقى من ربحها في مصر شيء الا أجر العمل فيها ، الذى لا يخزى ولا يستثمر ، بل ينفق ساعة بساعة على أدنى مطالب العيش . »

وفي كتاب « أهدافنا الوطنية » ، يقول المؤلفان : « ان الشعب المصرى اليوم يدرك أن استقلاله السياسى يظل مبتورا منقوصا ، ما لم يتخلص من الاستعمار الاقتصادى والمالى المتمثل في رؤس الاموال الاحتكارية المستثمرة في مصر وفي دین بريطانيا الذى يطوق مصر اقتصاديا وتجاريا . وكل نسريب سياسى لا تقوم على أساس حل هذه المسالة الجوهرية لن تخرج عن أن تكون مجرد حل سطحي يتناول مظهر الاستقلال دون أن يحقق جوهره . » ثم يقدم المؤلفان الحل في شراء مصر للأسهم البريطانية في مصر ، وخاصة أسهم قناة السويس والبنك الأهلى وغيرها من الشركات الاحتكارية في مصر وذلك نظير ما يكافئها من الدين البريطانى . »

أما البعد الثالث ، فيتصل بالسودان . ويقوم الفكر الماركسى في شأن السودان على اختلاف فرقه على أساس الاتحاد الاختيارى من جانب الشعب السودانى ، وليس على أساس حقوق السيادة التى ينبئ عنها الفكر البورجوازى . وقد عبر أسعد حليم عن ذلك في كتابه : قضية السودان ، قائلا . « اننا نطالب للسودان بحق تقرير المصير . ولكن ليس لنا ولا لى فئسان غير السودانيين أنفسهم أن يحدد شكل هذا المصير . ان أمانى مصر معروفة ، وهى أن تتحد مصر والسودان فورا على أساس المساواة ، ولكن أى نوع من أنواع الاتحاد ؟ هذه هى مهمة الحركة الوطنية السودانية نفسها . »

ويعالج شهدى عطية النشافعى ومحمد عبد المعبود الجبيلى هذه القضية في كتابهما السالف الذكر ، فيقولان : « ان هناك من الرجعيين المصريين من ينادى ويطالب بحقوق مكتسبة لمصر في السودان ، على أساس ما بذلناه من دماء وما أنفقناه مال وجهد . فهؤلاء لا شك يخفون من وراء ذلك مطامع

استعمارية . والشعب المصري الذي ذق الأمرين من الاستعمار ليرفض رفضا باتا أن يتخذ هؤلاء الرجعيون نداء محببا كـ « وحدة وادى النيل » أو فكرة « وطن واحد » ليخفوا من ورائه مطامعهم الأنانية في استبعاد الشعب السوداني . وبهذا النداء يعطى هؤلاء انرجعيون المصريون الفرصة للاستعمار البريطاني ليخلق خلقا حركات رجعية انفصالية تضر ضرا بالغا بقضية الشعبين معا . وإن الشعب المصري ليحترم من أعماق قلبه حق الشعب السوداني في الاستقلال السياسي انتام وفي رغبته الخالصة في التخلص من الاستعمار الأجنبي ، بريطانيا كان أو مصريا . وانه ليؤيد مخلصا قرار مؤتمر الأحزاب السودانية في اقامة حكومة سودانية ديموقراطية في اتحاد مع مصر .

وقد تناول الحزب الشيوعي المصري مسألة السودان في برنامجه . ففي البند الثالث عشر ، يطالب ، بحرية الشعب السوداني وحقه في تقرير مصيره بنفسه ، وتأييد خفاحه من أجل التحرر الكامل ، وجلاء جميع القوات الاستعمارية البريطانية والمصرية من أراضيه .

أما البعد الرابع للنضال الوطني الديموقراطي الذي قدمه الفكر الماركسي ، فهو إبراز أهمية المساندة السوفيتية والمعسكر الاشتراكي في مكافحة الاستعمار ، ولرابطة المشتركة التي تربط مصر بجبهة الشعوب المكافحة ضد الامبريالية . وقد أبرزت مجلة « الفجر الجديد » هذا المعنى في أعقاب الحرب العالمية الثانية . ففي عدد أول أغسطس ١٩٤٥ ، وفي مقال بعنوان « قضيتنا الوطنية والعالم الخارجي » كتبت تقول : « تقترن المرحلة الثالثة من أجل كفاحنا الوطني بانفترقة التي أعقبت انتهاء الحرب في أوروبا ضد المانيا الفاشية حتى اليوم . ويتميز الوضع الدولي في هذه الفترة بازدياد قوة الموجة الديموقراطية السائدة عليه أكثر من أى وقت مضى ، وبانهزام الرجعية الفاشية .. ويؤكد هذا ، المركز الخطير الذي بات الاتحاد السوفيتي يشغله في عالم السياسة الدولية والسلم العالمى بعد أن كان يشغله في عالم الحرب . وليس من ريب أن الاتحاد السوفيتي قوة ديموقراطية حرة يستحيل أن تفكر في أى اعتداء بحكم النظام الاشتراكي الذي يتقافى والاستغلال ومن ثم الاستعمار . يضاف الى ذلك تعاظم القوى الشعبية والديموقراطية في كل مكان من دول العالم . وتقوم على أساس هذين العنصرين امكانية التعاون العالمى بين دول الجبهة المتحدة في عالم السلم » .

وقد طالبت « الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى » بإبرام معاهدة صداقة من الاتحاد السوفيتي ، لاسقاط حجة الغرب في وجود خطر تهديد من جهة

الاتحاد السوفيتى ، وعلى أساس أن تأييد الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية لمصر يكسب قضيتها قوة مادية ومعنوية تستطيع بها الوقوف فى وجه الاستعمار .

وقد وقف « الحزب الشيوعى المصرى » هذا الموقف بعد تأليفه ، فقد أعلن فى برنامجه « الوقوف فى معسكر الشعوب الذى يضم جميع الشعوب المستعمرة التى تناضل عن حريتها واستقلالها . والرغبة فى السلام والديموقراطية تحت زعامة الاتحاد السوفيتى ، وطن الاشتراكية وحصن السلام ونصير الشعوب ، والصين الشعبية التى تعتبر قدوة لشعوب المستعمرات فى الكفاح من أجل التحرر والديموقراطية والدفاع عن السلام » (١٩) .

ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو ، حانت الفرصة لقطف ثمار الفكر الاشتراكى الثورى . ومن عجب أنه قبل أن تبدأ الثورة هذه التجربة ، كانت قد زجت بالاشتراكيين فى السجون .

حواشي الفصل الثالث :

- (١٥) دكتور يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال
المبريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٠) .
- (١٦) دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ -
١٩٣٦ (دار الكاتب العربي ١٩٦٨) ، حزب الوفد بين اليمين واليسار
(الكاتب : نوفمبر ١٩٧٣) ، دكتور رفعت السعيد : تاريخ الحركة
الاشتركية في مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ ، الطبعة الثانية (دار الثقافة
الجديدة ١٩٧٥) ، دكتور رؤف عباس : الحركة العمالية في ضوء اوثائق
البريطانية ١٩٢٤ - ١٩٣٧ (عالم الكتب ١٩٧٥) .
- (١٧) دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ -
١٩٤٨ (بيروت : دار الوطن العربي ١٩٧٣) .
- (١٨) دكتور رفعت السعيد : اليسار المصري ١٩٢٥ - ١٩٤٠ (دار الطليعة
بيروت) .
- (١٩) الفجر الجديد في ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ، شهدى عطية انشافعى ومحمد
عبد المعبود الجبيلى : أهدافنا الوطنية (مطبعة الرسالة ١٩٤٥) ،
محمد جلال : الجبهة الشعبية (مطبعة فؤاد حلمى) ، أسعد حليم :
قضية السودان (دار الفجر - القاهرة) ، أحمد رشدى صالح : كرومر
في مصر (دار القرن العشرين ١٩٤٥) ، أحمد بهاء الدين الاستعمار
الامريكى الجديد ، أو برنامج النقطة الرابعة (القاهرة ١٩٥١) ، طارق
البتورى ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .

الفصل الرابع

الفكر القومي العربي

يمكن القول في اطمئنان تام أن الشعور القومي العربي في مصر كان مجهولاً تماماً حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . ويرجع ذلك لعدة عوامل تاريخية ، أولها : اختلاف الظروف التاريخية التي تكونت فيها مقومات القومية المصرية عن ظروف تكوين مقومات القومية العربية ، والثاني ، غلبة الرابطة الإسلامية في مصر على كل رابطة قومية ، سواء كانت مصرية أو عربية ، منذ الفتح العربي لمصر إلى ولادة الحركة القومية العربية . ثالثاً ، النمو التاريخي المتميز لمصر منذ بداية القرن التاسع عشر .

وبالنسبة للعوامل الأولى ، فإن النيل قد اختصر الطريق إلى تكوين المقومات القومية للشعب المصري . فقد فرض على المجتمع الزراعي انقسام على ضفافه الوحدة ، بما كان يحمله في وقت واحد من خطر يهدد الجميع وبمب الفيضان ، ومن فائدة مشتركة ونفع عام يمكن أن يصيب الناس إذا نظموا الاستفادة من حياة النهر . وبالتالي جعل الحكومة المركزية ضرورة من ضرورات الحياة الأولى . كما أقام الدولة التي تبسط ظلها ونفوذها على الجميع . وقد ظل هذا الكيان الموحد قائماً منذ القدم ، وعبر مختلف انعصور وتعاقب الغزاة والعهود ، فتكونت مقومات القومية المصرية منذ القدم ، واستمرت الوحدة القومية السياسية والاجتماعية للشعب المصري دون تمزق عبر جميع الحقب التاريخية .

وقد اختلف الأمر تماماً بالنسبة للشعور القومي العربي . فمع أن شبه الجزيرة العربية كان وحدة جغرافية ، إلا أنه كان وحدة صحراوية ممزقة الأوصال . وكان من الممكن أن يقوم شعور قومي عربي يجمع العرب في شبه

الجزيرة في وحدة قومية متميزة ، مع قيام الكيان السياسى الموحد في عهد الرسول ، لولا أن الوحدة التى أتى بها الاسلام لم تكن وحدة عربية بل وحدة اسلامية . ومن هنا فقد حل الشعور الدينى الاسلامى محل الشعور القومى العربى الذى كان يمكن أن يخلف الشعور القبلى لقديم . وظل هذا الشعور يربط الأمة العربية بعد أن أعيد صوغها من جديد مع حركة الفتوح الاسلاميه لعظيمة التى امتدت من الخليج الى المحيط ، وانتشار اللغة العربية في تلك المنطقة الشاسعة وحلولها محل لغات الثقافة القديمة ، كاللغة القبطية والآرامية واليونانية واللاتينية . فلم تكن الأمة العربية تحس بأنها أمة متميزة ، وانما كانت تحس بأنها جزء لا يتجزأ من المحيط الاسلامى الشامل دى كان يتجاوزها الى أمم أخرى تدعى بالاسلام . ولم يكن من الممكن أن يطلق عليها اسم « الأمة العربية » لأن مدلول لفظة « عربى » ، التى كانت قد انتشرت في العصر الأموى وأصبحت تشمل كل من انتسب الى شبه الجزيرة العربية . كان قد ارتد الى معناه القديم ، أى التصق بسكان البادية فقط ، بعد أن صار من المتعذر اطلاقه على كل من يتكلم اللغة العربية التى صارت تتكلمها عناصر كثيرة وشعوب كثيرة غير عربية (١) .

لذلك ، عندما استيقظ الشعور القومى في مصر على حساب الشعور الاسلامى ، لم يستيقظ على « العربية » ، وانما استيقظ على « المصرية » . لسبب بسيط هو أن القومية المصرية كانت قد تكونت منذ بداية التاريخ ، بينما كانت القومية العربية لم تتميز بعد داخل الجامعة الاسلامية الكبرى . أما فيما يختص بانسبب الثانى ، وهو غلبة الشعور الاسلامى في مصر على كل الروابط القومية ، سواء أكانت مصرية أم عربية ، فلأن الفتوح العربى لمصر لم يكن فتحا عربيا بالدرجة الاولى ، وانما كان فتحا اسلاميا ، وكان المفهوم الاسلامى للجماعة يقضى باعتبار المساهمين جميعا أمة واحدة مهما اختلفت جنسياتهم . فضلا عن ذلك ، فإن السيادة العربية ذاتها لم تستمر في مصر ، بل انتقلت الى عناصر اسلامية أخرى : الى يد الاتراك والمماليك والعثمانيين . فكانت الصبغة الاسلامية وليست العربية هى السائدة ، وكان شعور مصر اسلاميا لا عربيا .

أما العامل الثالث ، وهو النمو التاريخى المتميز لمصر منذ بداية القرن التاسع عشر ، فأهميته تكمن في أنه مسئول عن نمو الشعور القومى في مصر مستقلا عن الشعور القومى العربى العام في حقبة تاريخية حاسمة ، هي الحقبة التى انتشرت فيها الأفكار القومية مع انتشار مبادئ الثورة الفرنسية والحقبة التاريخية في العالم العربى في خلال القرن التاسع عشر .

وكان وقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني ، في الوقت الذي كانت تتامل فيه الشعوب العربية الأخرى تحت وطأة الحكم وسوء الإدارة العثمانية ، بدايه دخول الوعي القومي المصري مرحلة تناقض مع الوعي العربي . فبينما كان نضال القوميين المصريين يتجه الى الاستعانة بما لتركيا من حقوق دولية في مصر تكفلها معاهدة لندن وانفرمات المؤكدة لهذه المعاهدة ، في إخراج إنجلترا على الجلاء ، كان نضال القوميين العرب يتجه الى التخلص من الحكم الاستبدادي للسلاطين عبد الحميد ، وطرح فكرة « الخلافة العربية » و « الجامعة العربية » ، بل والذهاب الى حد التحالف مع بريطانيا ضد الدولة العثمانية .

وبن مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية ، وقيام ثورة ١٩١٩ القومية في مصر ، وسقوط تحالف العرب مع بريطانيا ، وخضوع لعالم عربي كله بنعمود الاستعماري الغربي ، وتمائل الظروف النضالية لجميع أجزائه ، ونشوب الثورات تباعا في كل بقعة من بقاعه ثم بروز قضية فلسطين وظهور الخطر الصهيوني - كل ذلك أدى الى اتجاه الشعور القومي المصري ليصب في مجرى الشعور القومي العربي العريض ، وظهور فكرة القومية العربية في مصر .

وفي خلال العشرينيات من هذا القرن ، كان المفكرون المصريون يحاولون وضع الحدود التي تنتهي عندها كلمة « العرب » الغامضة ! . ففي أكتوبر ١٩٢٢ نشرت مجلة « الهلال » استفتاء عن « نهضة الشرق العربي » وموقفه بآراء المدنية الغربية ، فرد محمد لطفي حسونه قائلا : « حل انقصود الأعصر العربية بالمعنى الصحيح ، أي بلاد العرب بحجازها ونجدها ويمناها وحضرموتها؟ أم البلاد التي فتحها العرب في صدر الاسلام وبقيت الى الآن سائرة على أنظمة العرب كإيران ؟ أم البلاد التي يتكلم أهلها العربية بقطع النظر عن تابعيتهم ودينهم ؟ أم البلاد التي تدين بالاسلام وتخضع للمدنية العربية بحكم لغة القرآن ؟ » (٢) .

وفي ديسمبر ١٩٢٦ كتب محمود عزمي مقالا تحت عنوان « جارائنا الشرقية وما بين مصر وبينها من علاقات » ، قسم العالم العربي فيه الى ثلاث وحدات منفصلة :

بلاد المغرب ، وقد ذكر أنها تسير بفعل النفوذ الفرنسي المشترك سيرا اجتماعيا متشابها يجعل منها كتلة لا تفصلها حدود الا اسما ، ولا تعوق تبادل حاصلاتها حواجز جمركية ، وتطلب فيها الثقافة الفرنسية البحتة من حيث التعليم وغير التعليم . أضف الى فلك بعد تلك الاقاليم عن « المصدر السامي » وبقاء مميزات القرطاجيين والبرابرة وغيرهم من الحاميين في أهلها ، .

أما الوحدة الثانية ، فهي شبه الجزيرة العربية . وقد فكر أنها وإن كانت مهد الحدث التاريخي والاجتماعي العظيم الذي ربط بين كل بلاد الاسلام زمنا غير قليل ، إلا أنها لم تكن على اتصال وثيق ببلاد الاسلام هذه التي فتحتها العرب وغلبوا فيها لغتهم العربية ، . فهي على هذا النحو تعتبر كتلة منفصلة كذلك ، .

أما الوحدة الثالثة ، فهي التي تتكون من بلاد العراق والشام ومصر . وقد اعتبرها محمود عزمي كتلة متماسكة تماما ، من جهة الاتصال التاريخي الذي يتوافر مع غيرها من البلاد الأخرى التي تتكلم العربية ، (٣) .

ومع ذلك ، ففي نوفمبر ١٩٢٧ ، كتب الدكتور محمد حسين هيكل يشيد بزيادة الروابط المادية والمعنوية بين مصر و « أمم الشرق العربي » ، فادخل بلاد الحبشة بين هذه الأمم ! . فقد ذكر من صور التعاون والتضامن بين مصر وهذه الأمم ، ما تبذله صحافتها من جهود في توحيد وحدة الرأي والنظر في المسائل الاجتماعية والاقتصادية ، وما قررتة الحكومة مثلا من انشاء قنصلية فخمة في بلاد الحبشة ، ! .

وفي الوقت نفسه ، كانت الرابطة العربية تأخذ في أذهان كثير من المفكرين المصريين شكل الرابطة الشرقية التي رأى فيها هؤلاء حلا وسطا بين الفكرة الاسلامية والفكرة العربية . وقد شرح محمود عزمي هذه النقطة فقال :

« المصريون في عموم مفكرتهم لا يعتبرون أنفسهم عربا . وهم في الوقت نفسه يحلو لهم أن يتداعبوا بأنهم زعماء بلاد العربية جميعا . وهم من ناحية أخرى يذكرون لك في كل مناسبة أنهم يتزعمون الاسلام بأزهرهم العتيد ، واذن فهم يعنون الوحدة الاسلامية الواسعة التي تفتطم العروبة واليرانية والتركية وما إليها حتى بلاد الصين . ثم هم في الوقت نفسه يقولون لك انهم يخشون أن نعت الوحدة الاسلامية قد يثير شيئا من الأشباح أمام اخوانهم الأقباط ، ولذلك يؤثرون استبدال « الشرقية » بالاسلامية وبالعروبة أيضا ، (٤) .

على أن الفكرة العربية لم تلبث أن أخذت تحتل مكان الفكرة الشرقية ، حتى أخذ مصطلح الأمم الشرقية يتخذ معنى مرادفا للأمم العربية ، وفي عدد ١٧ ديسمبر من « السياسة الأسبوعية » كتب محمود عزمي مقالا متقدما في الفكرة العربية ، وصف فيه سياسة الجريدة منذ انشائها بأنها جرت على « تقلد السعي الحثيث في سبيل توثيق العرى بين مصر وجاراتها الشرقية ، داعية إلى تسهيل طرق المواصلات بين هذه البلاد جميعها ، وإلى رفع الحواجز الجمركية من بين تخومها ، وإلى توحيد برامج التعايم فيها ، وبخاصة

الى توحيد النقد المتداول من حيث قيمة الوحدة الذهبية ، ومن حيث الأقسام التى توزع عليها ، . ثم تبني رأيا بتطبيق القوانين المصرية فى بلاد الشام كافة بدلا من القوانين العثمانية القديمة التى ألغيت أصلا فى بلادها ، وقال ان ذلك من شأنه « توثيق الروابط وتمكين العلاقات اللذان يرغب فيهما أهل مصر الشرقية ، وهو هذا التمكن ، وهو ذلك التوثيق اللذان يرغب فيهما أهل مصر واهل تلك الشقيقات رغبة قائمة على اواصر القربى بينهم جميعا . فان ذلك كله مما يحقق الأمنية التى تجيش فى صدور الكتلة الشرقية العربية المتقاربة المتفاهمة ، . (٥) »

وفى ٢٩ يونية ١٩٢٩ كتب محمد زكى عبد القادر يصف مصر بأنها « نبض التفكير فى الشرق » ، ويقول انها تربطها بجاراتها « روابط أخرى لا تقل متانة وقوة . فهى قد غمرت بها جميعا محن سياسية واحدة وخضعت لتاريخ مشترك ، ووصلت بينها منذ قرون التاريخ الأولى صلات بقيت على الأيام أشد ازدهارا ، وجعلت من هذا الشرق العربى ما يكاد يشبه وحدة . ان فصلتها الحدود فقد قربت بينها روابط الجنس والدين واللغة » . ثم أبدى محمد زكى عبد القادر أدراكا واضحا لحركة التاريخ المتجهة بالبلاد العربية نحو الوحدة فقال : « بلاد الشرق العربى اذن يقترب أحدها من الآخر ، وتخضع ، ان طائعة أو غير طائعة ، الى ما رسمته القرون وجعلته طبعاً مشتركاً بين بلاد كانت وما تزال صورا متقاربة لتفكير واحد ، . (٦) »

ولم تلبث الفكرة القومية العربية أن تلقت بقضية فلسطين دفعة قوية فى مصر . فقد خطب محمد على علوبة باشا ، الذى تولى الدفاع عن حقوق العرب فى جدار البراق الشريف ، أمام اللجنة الدولية للتحقيق ، خطابا هاما ، هاجم فيه الفرعونية هجوما شديدا ، ودعا مصر فى حرارة الى العروبة فقال . « وانى ليحزننى أيها السادة أن أرى وأسمع ، بعد أن ذهب الى فلسطين ، ورافعت بضعفى عن قضيتها ، وعلمت أن الأمة العربية أمة واحدة يربطها رباط واحد - نعم يحزننى أن أفكر أنه يوجد فى بلادى فريق مهما كان وكان شأنه ، يبت فكرة الفرعونية . أنا لا أدري ما الحافز الذى حدا ذلك النفر الضئيل فى مصر الى أن يصرح بقوله : « حذاريا مصر أن تكونى واسطة عقد الأمم العربية وأختها الكبرى ، لأنك لست منها ، بل أنت فرعونية . ان الفرعونية ليست جنسا من أجناس البشر ، ولكنها عصر من عصور الحكم . على أنى لو فرضت أن هناك جنسا فرعونيا لحما ودما وعظما ، فان فوق هذا الجنس جنسا آخر ورابطة أخرى ، هى أن هذه الأمم العربية تجمعها لغة واحدة ونفائيد واحدة وعادات واحدة وآلام واحدة وآمال واحدة . فهل يظن ظان أنه

يوجد اعتبار فوق هذه الروابط الوثيقة التي لا تنفصم روابطها ، وأن اللحم والدم والعظم قيمة كقيمة التفكير الواحد واللغة الواحدة والتقاليد الواحدة والآمال الواحدة والآلام الواحدة ؟ • ما مصر الا عربية ، ولا تقوم الا على أنها عربية ، ولا يرضى المصريون بغير العربية ، (٧) •

وفي الثلاثينات تقدم التيار الاسلامي لتأكيد فكرة القومية العربية في مواجهة القومية المصرية التي كان يتحمس لها طه حسين وسلامة موسى • ففي عام ١٩٣٢ ، حين أدرج طه حسين العرب في صف الأمم الغازية لمصر ، الذي اهتمهمها المصريون فيمن اهتمهموا من فرس ويونان وترك وفرنسيين وانجليز وغيرهم - كتب الشيخ حسن البنا يفند هذه الفكرة قائلاً انها : « خطأ محض - خطأ تاريخي اجتماعي وخطأ في جانب القومية المصرية لا يغتفر • وهي فكرة غرسها الأجانب للقضاء على قوة الشرق ووحدته » • أما أن الفكرة خطأ تاريخي ، فلأن « التاريخ يحدثنا بوحدة في الدماء واللغات بين سكان جزيرة العرب وسكان وادي النيل في القديم والحديث • ولا ننسى أن كثيراً من سكان الصعيد وسكان الشرقية والبحيرة والفيوم يعلمون الى الآن أنسابهم العربية وينتمون الى قبائل عريقة في العروبة » • وأما أن هذه الفكرة خاطئة اجتماعيا ، فلأن الأمة انما تتكون قوميتها من لغتها ودينها وعاداتها وثقافتها وما الى ذلك من مظاهر الحياة ، « فهل يرى الدكتور طه حسين وغيره أن لمصر لغة غير اللغة العربية ، وأن لها ديناً غير الدين الذي حمل لواءه العرب ؟ • وهل يرون أننا نستطيع أن نتخلى عن اللغة العربية والقرآن العربي والشعور العربي ، ونحل محل ذلك كله لغة ودينا وثقافة تختص بمصر والمصريين ؟ • وما هي ياترى هذه اللغة ، وما هذا الدين ، وما تلك الثقافة ؟ • • لعل القوم يقصدون الهيروغليفية ودين أبيس وآمون وحورس ؟ • • وأما خطأ الفكرة من ناحية القومية المصرية ، فلأن تمسكنا بالقومية العربية يجعلنا أمة تمتد حدودها من الخليج الفارسي الى المحيط الأطلسي ، بل الى أبعد من ذلك ، ويبلغ عددها أضعافاً مضاعفة الملايين المحصورة في وادي النيل • فأى مصرى يكره أن تشاطره هذه الشعوب التي تظالها العربية شعوره وآماله وأفراحه وآلامه ؟ » (٨) •

وفي نفس الوقت ، كان أكبر حزب جماهيري في مصر ، وهو حزب الوفد يتبنى فكرة القومية العربية • ففي عام ١٩٣١ زار مكرم عبيد سوريا ولبنان وفلسطين ، وتحدث في ذلك الحين عن الوحدة العربية ، فقال ان « المصريين عرب » • وعزز رأيه بأن المصريين جاءوا من آسيا ، وهم أدنى الى العرب منذ أقدم من حيث اللون والخصائص السامية والقومية (٩) • وفي خطبه

التي أقاما في بيروت ودمشق وشتوره والقدس وعكا ويا فا أخذ يهاجم الآراء
الفرعونية ويهاجم أصحابها من مسلمين ومن أقباط (١٠) .

وفي عام ١٩٣٦ ، وعلى يد الوفد ، انتقل الاهتمام بقضية فلسطين
من الصعيد الشعبي الى الصعيد الرسمي . فقد نشبت الثورة الفلسطينية
في ابريل بينما كانت المفاوضات المصرية البريطانية تجري لحل القضية
المصرية ، فطرحها النحاس باشا على بساط البحث مع وزير الخارجية
البريطانية المستر ايجن ، وأبدى رأيه بأن مشروع التقسيم لا يمكن أن يكون
حلا مرضيا ، وترك للصحف المصرية الحرية في نشر الانباء عن الفلسطينيين
الثوار والاشادة بحركتهم . ولم ينقطع اتصال النحاس بالحكومة البريطانية
بعد مغادرته لندن في هذا الصدد . وقد كانت قضية فلسطين أول مجال
مارست فيه مصر استقلالها الخارجي بعد معاهدة ١٩٣٦ ، فقد وقف وزير
الخارجية الوفدى واصف بطرس غالى باشا في عصبة الأمم ، معارضا مشروع
التقسيم البريطانى ، ومطالباً بعقد معاهدة بين انجلترا وفلسطين يصبح
فيها اليهود المقيمون في فلسطين « فلسطينيين كغيرهم من المسلمين
والمسيحيين القاطنين في تلك البلاد » . (١١) .

وكان النحاس باشا أول من أدرك أبعاد الخطر من قيام دولة يهودية
على حدود مصر . ففي يوم ٢٤ يوليو ١٩٣٧ خاطب السير ما يلز لا ميسون
قائلا انه « لا يستطيع أن يحس بالاطمئنان ، وهو يفكر في قيام دولة يهودية
على حدود مصر . اذ ما الذى يمنع اليهود من أن يدعوا لهم حقا في سيناء فيما
بعد ؟ » (١٢) .

ولم تلبث مصر أن نزلت الى حقل العمل العربى من أجل الوحدة العربية
في أثناء الحرب العالمية الثانية ، حين ضغطت الظروف على يد بريطانيا
لتقديم تنازلات للعرب ، فألقى وزير خارجيتها تصريحه المعروف في ٢٩
مايو ١٩٤١ و ٢٤ فبراير ١٩٤٣ ، اللذان أضاء فيهما النور الأخضر لقيام
جامعة الدول العربية . ففي البيان الذى ألقاه النحاس باشا يوم ٣٠ مارس
١٩٤٣ على لسان محمد صبرى أبو علم في مجلس الشيوخ قال :

« منذ أن أعلن مستر ايجن تصريحه ، فكرت فيه طويلا ، ولقد رايت
أن الطريقة المثلى التى يمكن أن توصل الى غاية مرضية هي أن تتناول هذا
الموضوع الحكومات العربية الرسمية . وانتهيت من دراستى الى أنه يحسن
بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل ، فتبدأ
باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من آمال ، كل
على حدها ، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت

الى ذلك سبيلا ، ثم تدعوهم بعد ذلك الى مصر مما في اجتماع ودى لهذا الغرض ، حتى يبدأ السعى للوحدة العربية . فاذا تم التفاهم او كاد ، وجب ان يعقد في مصر مؤتمر برياسة رئيس الحكومة المصرية لاكمال بحث الموضوع ، واتخاذ ما يراه من القرارات تحقيقا للأغراض التي تنشدها الأمم العربية ، (١٣) .

وقد إنتهت مباحثات الوحدة الطويلة منذ صيف عام ١٩٤٣ بتوقيع بروتوكول الاسكندرية يوم ٧ أكتوبر ١٩٤٤ ، وهو الوثيقة الأولى لجامعة الدول العربية ، وقرار ميثاق الجامعة يوم ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، وهو وثيقة الميلاد الرسمية . وبذلك وضعت مصر على بداية الطريق الطويل الحافل بالانتكاسات والانتصارات ، طريق القومية العربية .

حواشي الفصل الرابع :

(١) أنيس صايغ : تطور المفهوم القومي عند العرب (بيروت : دار الطليعة ١٩٦١) ، برنارد لويس : العرب في التاريخ (بيروت : دار العلم للملايين ١٩٥٤) ، المجلد في التاريخ المصري ، ألفه بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية آداب القاهرة ، الباب الأول والثاني (القاهرة ١٩٤٢) ، دكتور حسن محمود : تكوين المجتمع العربي ، الباب الثاني من كتاب : المجتمع العربي ، تأليف الدكتور السيد الباز العريفي وبعض أعضاء هيئة التدريس بكلية آداب القاهرة :

(٢) الهلال في أول أكتوبر ١٩٢٢ .

(٣) السياسة الأسبوعية في ١١ ديسمبر ١٩٢٦ .

(٤) الهلال ج ١ سنة ٤٧ ، نوفمبر ١٩٣٨ .

(٥) السياسة الأسبوعية في ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧ .

(٦) محمد زكي عبد القادر : توثيق الصلات العلمية بين مصر وجاراتها الشرقية (السياسة الأسبوعية في ١٧ ديسمبر ١٩٢٧) .

(٧) السياسة اليومية في ٥ أكتوبر ١٩٣٠ .

(٨) جريدة الإخوان المسلمين في غرة جمادى الآخر ١٣٥٢ (١٩٣٣) .

(٩) الهلال في أبريل ١٩٣٩ .

(١٠) أنيس صايغ : الفكرة العربية في مصر ص ١٧٣ .

(١١) الأهرام في ١٩ سبتمبر ١٩٣٧ .

(١٢) The Killern Diariée, July 24, 1937.

(١٣) مجلس الشيوخ : الجلسة ٣٠ مارس ١٩٤٣ . وقد علق الأمير عبد الله على تحرك النحاس للوحدة العربية في كتاب له الى الأمير عبد الله ونوري السعيد فقال : « انا على جهل تام من درجة تحقيق أمانى الوحدة أو الاتحاد . وما يملكه رئيس وزراء مصر عن وعود سرية يعلمها هو من لندن انجلترا أو أمريكا (عبد الله بن الحسين : مذكراتي

٢٤٥ - ٢٤٦) .

الفصل الخامس

الفكر الليبرالى و التطبيق

بدا الفكر الليبرالى فى مصر يتبلور على يد البورجوازية المصرية فى أول مشروع لدستور نياىى كامل فى عام ١٨٧٩ ، حين اخذت التناقضات المتشعبة فى أواخر عصر اسماعيل بين البورجوازية المصرية والحكم الاوتوقراطى من جهة ، وبينها وبين الوصاية الاجنبية والراسمالية الاوروبية من جهة أخرى ، وبين الخديوية والوصاية الاجنبية من جهة ثالثة - تفسح المجال لتحالف مؤقت بين الخديو اسماعيل والبورجوازية المصرية ضد الوصاية الاجنبية ، بعد أن اجبر اسماعيل على قبول د وزارة مسئولة ، فى أغسطس ١٨٧٨ ، تمارس الحكم نيابة عن حملة السفندات والماليين واصحاب المصارف الاوروبيين ، وتنتقل بالنظام شبه النيابى - شبه الادارى ، الذى اقامه اسماعيل فى عام ١٨٦٦ الى نظام نياىى حقيقى فى عهد الثورة العربية .

فقد دعا اسماعيل مجلس شورى النواب للانعقاد فى ٢ يناير ١٨٧٩ ، وصرح فى اجتماع سرى عقده قادة الراى فى المجلس ، بأنه لن يضيره أن يتصدى الجميع لمعارضة الادارة الاجنبية التى ارغم هو على قبولها . وبناء على ذلك اخذ أعضاء مجلس النواب والاعيان وضباط الجيش والموظفون والتجار ، يحقون عدة جلسات فى دار السيد البكرى ، نقيب الاشراف ، وفى دار اسماعيل راعب باشا ، رئيس مجلس شورى النواب السابق ، ثم وضعوا مشروع د لائحة وطنية ، رفعوها الى الخديو اسماعيل يوم ٣ ابريل

١٨٧٩ ، طالبوا فيها بمنح مجلس شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق وتقرير كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار في أوروبا ، وتأليف وزارة مصرية مسئولة أمام مجلس النواب عن جميع تصرفاتها ، وتكليف الوزارة « بتنقيح لائحة النواب الأساسية والنظامية ، وعرضها على المجلس عند التمام لاقرارها » .

وفي ١٧ مايو ١٨٧٩ ، قدمت الوزارة الوطنية برئاسة شريف باشا مشروع الدستور أو اللائحة الأساسية . وقد خول لمجلس النواب سلطة البرلمان الحديثة في اقرار القوانين ، وجعل الوزارة مسئولة أمامه ، وجعل للنواب الاشراف على المصروفات وفرض الضرائب وتحصيلها وتقرير الميزانية العامة . وأوجب على مجلس النظار المبادرة الى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء . واعتبر كل نائب وكيلًا عن عموم الأمة المصرية ، لا عن الجهة التي انتخبته فقط ، وله الحرية التامة في ابداء آرائه وقراراته ، ومتمتعًا بالحصانة البرلمانية . ثم عبر مشروع الدستور عن طابعة البورجوازي حين قصر عضوية مجلس النواب على الموسرين فقط ، وحرّم منها « الفقراء المحتاجين والأشخاص الذين أعينوا على تحالهم قبل الانتخابات بسنة » . وعصر عملية الانتخاب في مشايخ البلد فقط ، بحجة أنهم « معينون برغبة الأهالي » .

ومع أن مشروع الدستور لم يقرر في صراحة أن الأمة مصدر السلطات ، إلا أن المادة ٢٧ منه تفيد ذلك بصورة أخرى . فهي تنص على ألا يوضع في البلاد قانون الا بعد أخذ رأي مجلس النواب ، أو على حسب نص المادة : « لا يكون القانون معتبرا أو دستورا للعمل ، ما لم يتل بمجلس النواب بندها » . ويعطى عنه القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية .

وقد كانت المبادئ التي تضمنها هذا المشروع هي نفسها التي تضمنها الدستور الذي صدر به المرسوم الخديوي في ٧ فبراير ١٨٨٢ ابان الثورة العربية (١) .

على أن التجربة الدستورية التي حدثت أثناء الثورة العربية ، لم تلبث أن تعرضت لخطرين جسيمين : الأول داخلي ، يتمثل في دكتاتورية الجيش . والثاني خارجي ، ويتمثل في التدخل الاجنبي . وبالنسبة للخطر الأول ، فإن البورجوازية المصرية كانت نرجسة منذ اليوم الأول لمظاهرة عابدين ، على ابداء عزمها وتصميمها على الاستقلال بلوتوقراطية القصر دكتاتورية الجيش . فقد اشترط شريف باشا قبوله

الوزارة . ، انسحاب الآليات التي لستركت في مظاهرة عابدين الى الجهات التي تتخذ لها ، وعلى رأسها عرابي (٢) . وقد تعهد عرابي في بيان مكتوب ، بانتقاد الجيش للحكومة وعدم التدخل في السياسة . ووافقت البورجوازية المصرية على تعهد عرابي الى حد تقديم تقرير لشريف باشا تضمن فيه تعهد عرابي والضباط بعدم الاشتغال بالسياسة (٣) .

على أن فكرة السلطة كانت قد تمكنت من رؤوس العرابيين ، الذين أخفوا يتصرفون على هذا الأساس ، الى الحد الذي دعا البارودي في يناير ١٨٨٢ الى أن يقترح على عرابي المناداة باسمه خديويا لمصر اذا رغب في ذلك (٤) . وقد استغلت انجلترا وفرنسا فرصة الصراع على السلطة لتقسم التحالف بين البورجوازية المصرية والجيش بالمذكرتين المشتركتين في يناير ، و ٢٧ مايو ١٨٨٢ . وحين قبل الخديو توفيق المذكرة الأخيرة ، رأى القادة العرابيون ضرورة خلق الخديو . ولما كانت البورجوازية المصرية لا تريد أن تمضي في التطرف الى الحد الذي يعرض البلاد لخطر التدخل الاجنبي المسلح ، فقد اقتضى ارغامها على ذلك من جانب القادة العرابيين القيام بمظاهرة عسكرية أخرى في بيت محمد سلطان باشا ، حيث كان يجتمع النواب . فقد حضر عرابي ومعه القادة العرابيون في شكل مظاهرة عسكرية ، وفلدى بطلع الخديو . وحين امتنع النواب والجنود عن الموافقة ، هددهم محمد عبيد بالسيف (٥) . كما شهر عرابي سيفه في وجه محمد سلطان باشا في هذا الاجتماع (٦) . وبذلك أحست البورجوازية المصرية أنها انتقلت من يد أوتوقراطية القصر الى دكتاتورية الجيش ، وكان لذلك اثره في موقفها من الاحتلال البريطاني .

أما بالنسبة للخطر الخارجي ، فان تناقضات الموقف كانت قد أدت الى وقوع السلطة في يد القادة العرابيين - الأمر الذي هدد المصالح الامبريالية في مصر تهديدا خطيرا ، وجعل من التدخل العسكري أمرا محتوما . وقد شرح « تريل Trail » هذه المسألة في كتابه : « انجلترا ، مصر ، والسودان » قائلا : « عندما انتزعت السلطة من الخديو على يد عصيان عسكري ، وظهر كأنما قد صار هناك خطر داهم بأن تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندية الى يد مجلس ثوري غير مسئول - صار في التو والساعة ادراك أن أزمة قد نشأت ذات طابع يهدد تهديدا خطيرا مصالحنا الامبراطورية ، لدرجة أنه ما كان بوسع أية حكومة بريطانية ، مهما كان لونها السياسي ، أن تقف دون نشاط » (٧) .

وبوقوع الاحتلال البريطاني ، خضعت مصر لاستبداد مشترك من جانب السلطة البريطانية ، التي أصبحت مثل السلطة الفعلية . ومن جانب الخديوية ، التي أصبحت تمثل السلطة الاسمية أو الشرعية . واختفت الاشراف الدستورية التي ومضت في عهد اسماعيل ثم في عهد الثورة العرابية لوقت قصير .

ولم يكن في وسع بريطانيا ، وهي تنتحل لنفسها صفة الدولة الراعية للمبادئ الليبرالية ، أن تحرم مصر من نظام دستوري ، دون أن تجنى على سمعتها في هذا الصدد ، خصوصا وقد كان للبلاد دستور ديموقراطي قبل الاحتلال ، ولم تعلن بريطانيا أنها تدخل مصر بنية الفتح . على أنه لم يكن في وسعها أن تمنح مصر نظاما دستوريا حقيقيا ، دون أن تجنى على مركزها في مصر وتحكم على مصالحها بالضياع . وقد وجدت الحل في نظام دستوري صوري ، يسلب السلطة من يد القوى الدستورية الوطنية التي كانت تتمثل في شرائح البورجوازية الزراعية المصرية ، واستندت في ذلك الى حجة غريبة حقا من دولة رأسمالية ليبرالية . ففي تقرير اللورد دفرين *Dufferin* الذي رفعه الى حكومته في أعقاب الاحتلال ، هاجم مجلس النواب الذي انتخب عام ١٨٨٢ بقوله انه « كان مؤلفا من كبار ملاك الاراضي العقارية وأثرياء المدن ومشايخ القرى » وهذه الطبقات الثلاث تختلف ، ان لم تتعارض مع مصالح الفلاحين ، ! . أي أن حجة بريطانيا في سلب السلطة التي وقعت في يد البورجوازية المصرية بدستور ١٨٨٢ ، هي تناقض مصالح هذه البورجوازية مع مصالح الفلاحين ! . (٨) .

وقد قام النظام الدستوري الصوري الذي وضعه اللورد دفرين على لقامة مجلسين : أحدهما مجلس شورى القوانين ، ويمثل الهيئة التشريعية في البلاد . والمجلس الثاني هو الجمعية التشريعية .

وبالنسبة لمجلس شورى القوانين ، فقد تقرر أن يتألف من ثلاثين عضوا ، منهم أربعة عشر (النصف تقريبا) تعيينهم الحكومة ، ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين ، وعضويتهم دائمة . وستة عشر ينتخبهم الشعب ، ومنهم أحد الوكيلين ، وعضويتهم لمدة ست سنوات . ومن هؤلاء الأعضاء المنتخبين عضوان : أحدهما ينتخب عن القاهرة ، والآخر عن الثغور السبعة جميعها . أما الأربعة عشر الآخرون ، فينتخبون عن الأربع عشرة مديرية . ولم يكن انتخاب هؤلاء جميعا يتم بطريق مباشر من قبل الشعب ، ففائبا القاهرة والثغور ينتخبهما « مندوبو الانتخاب » الذين يتم انتخابهم أولا من قبل الناخبين (كان الانتخاب على درجتين) ، أما بقية الأعضاء

فتنتخبهم مجالس المديریات من بين أعضائها ، الذين كانوا ينتخبون بواسطة مندوبى الانتخاب (أى على ثلاث درجات ١) .

أما الجمعية العمومية ، فكانت تتألف من الوزراء (وعددهم ستة) وأعضاء مجلس شورى القوانين (وعددهم ثلاثون) ومن ستة وأربعين عضوا آخرين . ولم يكن الشعب ينتخبهم انتخابا مباشرا ، وإنما على درجتين - أى بواسطة مندوبى الانتخاب . ويشترط فى عضو الجمعية العمومية أن يكون من الملاك الذين يملكون عقارا أو أطيانا يدفعون عنها عوائد أو أموالا مقررة قدرها ألف قرش سنويا على الأقل . وكانت مهمة الجمعية استشارية ، فيما عدا تقرير الضرائب الجديدة . وتجتمع مرة واحدة كل سنتين ! بأمر يصدره الخديو . وجلساتها سرية ، ورئيسها هو رئيس مجلس شورى القوانين المعين . أما مجلس شورى القوانين ، فيجتمع ست مرات فى السنة ، بواقع مرة كل شهرين . (٩) .

وفى هذا الإطار الذى حدده الاحتلال لمشاركة البورجوازية المصرية فى الحكم ، جرت الانتخابات الأولى فى نوفمبر ١٨٨٣ ، وظلت تجرى حتى قبيل الحرب العالمية الأولى ، دون أن يتدخل الانجليز فيها لتغليب فريق على فريق ، فلم يكونوا فى حاجة الى ذلك مع تعيين نصف أعضاء مجلس شورى القوانين تقريبا ، بما فيهم رئيس المجلس وأحد الوكيلين .

على أنه منذ أوائل القرن العشرين ، أخذت التناقضات بين الخديو والاحتلال تلعب نفس الدور الذى كانت تلعبه فى عهد اسماعيل فى انعاش الحركة الدستورية على يد الحزب الوطنى وحزب الأمة ، مع فاروق يتصل بتركيب الحزبين الاجتماعى ، وبتكتيك كل منهما واستراتيجيته . ومع وقوع الوفاق بين جورست وعباس حلمى ، ومع انتصار الحركة الدستورية فى تركيا سنة ١٩٠٨ وسقوط الحكم الاستبدادى وإعلان الدستور العثمانى - تشدد المطالبة بالدستور وقيام مجلس نيابى كامل السلطات ، وحكومة دستورية كاملة . ويظهر ذلك فى الصحافة ، كما يظهر بصفة خاصة فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية الواقعتين تحتنفوذ البورجوازية المصرية . فقد اتخذ مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية مواقف شديدة ضد الاحتلال أكثر من مرة ، وطالب الأعضاء بإيجاد مجلس نيابى له رأى قطعى فى أدلة البلاد الداخلية .

وعند ذلك رأى الاحتلال ضرورة استبدال نظام آخر بهذا النظام للقديم ، فقرر أدماج مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى هيئة

واحدة جديدة سميت : « الجمعية التشريعية » . كما أصدر قانون انتخاب جديد يتمشى مع قواعد هذا النظام . وكان الانتخاب يتم على درجتين ، بمعنى أن كل خمسين ناخباً ينتخبون عنهم مندوباً ، وهؤلاء يقومون بانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية - الأمر الذى يسهل بطبيعة الحال مهمة التأثير والضغط لصالح مرشحى السلطة . وكان أعضاء الجمعية ينقسمون الى قسمين : قسم ينتخبه الشعب ، وعدد أعضائه ستة وستون ، وقسم تعينه الحكومة ، وعدد أعضائه سبعة عشر . وتقوم الحكومة بتعيين وكيل للمجلس ، وينتخب الأعضاء الوكيل الثانى . (١٠) .

وقد رشح سعد زغلول نفسه فى ثلاث دوائر من دوائر القاهرة هى السيدة زينب ، وبولاق ، والحرب الأحمر . وأيده الحزب الوطنى بكل قوته ، ففاز فى دائرتين معا هما : السيدة زينب وبولاق ، فوزا كبيرا ، وتنازل عن دائرة بولاق محتفظا لنفسه بدائرة السيدة زينب . ونجحت معه عناصر وطنية لعبت أدوارا قيادية هامة بعد الحرب العالمية الاولى ، مثل : عبد العزيز فهمى ، وعبد اللطيف المكباتى ، وحمد الباسل ، وعلى شعراوى ، وابراهيم سعيد ، وعلى المنزلاوى ، ومحمد فتح الله بوكات . وحسين هلال ، وغيرهم . (١١) .



وبنشوب الحرب العالمية الاولى ، ينتهى هذا الدور الثانى من ادوار الحياة النيابية فى مصر . ويتميز - كما رأينا - بفرض نظام تمثيلى ضيق من قبل سلطة الاحتلال ، يحصر النيابة عن الشعب فى شريحة صغيرة من البورجوازية المصرية العليا ، ويضيق قواعد اشتراكها مع ذلك فى الحكم تضيقا شديدا .

وبعد الحرب العالمية الاولى مباشرة تتلعثم ثورة ١٩١٩ ، وتجنس البورجوازية المصرية ورامها جماهير العمال والفلاحين والمتقنين . وعندما تضطر انجلترا ، تحت الضغط الشعبى ، الى التنازل عن جزء من السلطة بموجب تصريح من جانب واحد ، هو تصريح ٢٨ فبراير ، تراعى جيدا ان يكون هذا التنازل لحساب القصر لا لحساب الشعب - وبمعنى آخر لحساب الأوتوقراطية لا لحساب الليبرالية . فقد أدخلت تعديلا هاما على مشروع الكتاب الذى اقترحه اللورد ألفى Allenby يوم ١٢ يناير ١٩٢٢ ليقدم الى السلطان فؤاد مع تصريح انهاء الحماية . وورد فى هذا التعديل ان « انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة

مسئولة على الطريقة الدستورية ، يرجع الأمر فيه الى عظمتكم والى الشعب المصرى ، (١٢) . وبذلك قدمت بريطانيا السلطان على الشعب ، وجعلت الأمر فى البرلمان شركة بينه وبين شعبه ، وهى شركة للسلطان فيها نصيب الأسد .

دستور ١٩٢٣ وتوزيع السلطة :

وكان من الطبيعى أن يتأثر دستور ١٩٢٣ بهذه الحماية التى أسبغها الاحتلال على القصر . ففى بيان ثروت باشا الذى ألقاه فى لجنة الدستور يوم ١١ أبريل ١٩٢٢ ، أوضح بصريح العبارة أن وضع الدستور مقدم على الاتفاق مع بريطانيا ، وإذا كان لا ينبئ عليه ، فإنه يجب ألا يسد الطريق اليه . وقد استجابت لجنة الدستور لهذا التوجيه ، وراعت فى مشروعها ألا يسد الطريق الى الاتفاق مع انجلترا . ولكن ذلك لم يرض الملك فؤاد ، لأن البورجوازية لم تنس نفسها فى الدستور بطبيعة الحال ، فاستطاع عن طريق استغلال التناقض بين فرق البورجوازية المختلفة ، وعن طريق اصطناع الانتصار ، والاستفادة من المساندة البريطانية ، أن يمسح مشروع الدستور الذى وضعت له لجنة الدستور ، وأن يستولى لنفسه على صلاحيات كبيرة جعلته يستحق الوصف الذى أطلقه نهرو على الدستور بأنه « لا يشبهه دستور آخر فى الرجعية » . (١٣) .

وقد أدركت البورجوازية المصرية ما يعنيه وضع صلاحيات عظيمة فى يد ملك واقع تحت الحماية البريطانية ، من خطر على قضية الديمقراطية وقضية الاستقلال ، فكتب عبد العزيز فهمى فى أحد خطابه المشهورين الى رئيس الوزراء فى ١٦ مارس و ١٥ أبريل ١٩٢٣ يقول :

« اذا كانت سيادة الامة وكونها مصدر كل سلطة ، هى أهم ما تسمى الشعوب لحمل أمرائها على الاقرار به لها ، وهى التى تقوم الثورات وتقتل العروش لاستنفادها من براثن هؤلاء الامراء - فما معنى أن تكون السيادة آتية لصر من تحت أنياب الانجليز ، بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الانجليز ، ثم يأتى أناس من المصريين انفسهم ، فيهبونها غنيمة باردة لامراء البيت الملك ، ؟ » .
أما سعد زغلول ، فصرح فى حديث له مع مراسل صحيفة الديلى هيرالد يقول :

« اذا كان من الخطر أن توضع سيطرة كبيرة فى أيدي الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ اجنبى ، فالخطر من ذلك أعظم وأشد فى بلاد يسود فيها

النفوذ الأجنبي ، ويدعى أن العرش في سلامة بفضل جنوده ! • فهذه القوة التي تركت للملك ستصبح في الواقع حقوقا في يد الأجنبي يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن ، (١٤) •

وبصدور دستور ١٩٢٣ ، أصبحت السلطة في مصر موزعة بين قوى ثلاث يدور بينها الصراع : الانجليز ، والقصر ، والبرجوازية المصرية ممثلة في الوفد بصفة رئيسية والأحزاب الأخرى •

أما الانجليز ، فقد احتفظوا لأنفسهم بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ، وبصفة مطلقة ، بتولى أمور أربعة تبيح لهم السيطرة على مصر والتدخل في شئونها الداخلية والخارجية ، وهي :

- ١ - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر • (والغرض من ذلك تبرير وجود جيش احتلال في مصر يتولى هذا التأمين) •
- ٢ - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة • (والغرض من ذلك ألا تكون هناك حاجة لوجود جيش مصرى قوى) •

- ٣ - حماية المصالح الأجنبية في مصر ، وحماية الأقليات • (والغرض من ذلك تبرير التدخل في شئون مصر الداخلية) •

- ٤ - السودان (١٥) •

وأما القصر ، فبمقتضى التعديلات التي أجراها في مشروع الدستور الذى أعدته لجنة الثلاثين ، أصبح هو المسيطر ، عن طريق الأعضاء المعيّنين في مجلس الشيوخ ، في مسألة التصديق على القوانين ، وفي مسألة تنقيح الدستور • كما أصبح له حق حل مجلس النواب بصورة مطلقة ودون قيد أو شرط • وكذا إنشاء ومنح الرتب والنياشين ، وتولية وغزل الضباط ، والتصرف في شئون المعاهد الدينية والأزهر •

وأما البرجوازية المصرية ، فقد قرر لها الدستور حقوقا تمثلت فيما تضمنه من أن شكل الحكم نيابى ، والسلطات مصدرها الأمة ، ومجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة ، وهو مسئول بالتضامن لدى مجلس النواب ، ورئيس الدولة غير مسئول (ذاته مصونة لا تمس) ويتولى سلطته بواسطة وزرائه ، وتوقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ، وأوامر الملك شفوية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال • ثم النص على الحريات الآتية :

الحرية الشخصية ، والمساواة في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية .
وحرمة المنازل ، وحرية الاعتقاد ، وحرية الرأي ، وحرية الصحافة ، وحرية
الاجتماع ، وحق تكوين الجمعيات .

كذلك فقد ضمن الدستور للبورجوازية الكبيرة الاحتفاظ بممتلكاتها
الزراعية والصناعية والتجارية والمالية ، وعدم المساس بها . فقد نص
على أن « للملكية حرمة » ، وحماية لهذا الأساس الاقتصادي ، نصت المادتان
١٥ و ٢٠ على اباحة انذار الصحف أو وقفها أو الغائها بالطريق الإداري ،
واباحة اتخاذ أي تدابير ضد هذه الاجتماعات العامة إذا كان ذلك ضروريا
لوقاية النظام الاجتماعي .

واشترط الدستور فيمن يعينون أعضاء في مجلس الشيوخ أن يكونوا
من بين الشرائح البورجوازية الآتية :

الوزراء ، الممثلون السياسيون ، ورؤساء مجلس النواب ، ووكلاء
الوزارات ، ورؤساء ومستشارو محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية
مساوية لها أو أعلى منها ، والنواب العموميون ، ونقباء المحامين ، وموظفو
الحكومة ممن هم في درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك ، وأمرأة الأسرة
المالكة ونبلاؤها بطريق التعيين لا الانتخاب ، وكبار العلماء والرؤساء
الروحانيين ، والضباط المتقاعدون من رتبة لواء فصاعدا ، وأعضاء مجلس
النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، والملوك الذين يؤدون ضريبة لا تقل
عن مائة وخمسين جنيها في العام ، والمستغلون بالأعمال المالية أو التجارية
أو الصناعية أو بالمهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة
جنيه مصري (١٦) .

وفوق أعمدة هذا الدستور ، أخذت البورجوازية المصرية في إقامة
المؤسسات التشريعية والسياسية التي تمارس من خلالها عملية الحكم وإدارة
شؤون البلاد وإصدار التشريعات والقوانين . ففي يوم ١٢ يناير ١٩٢٤
أجريت الانتخابات لمجلس النواب ، وأسفرت عن فوز يكاد يكون تاما
لمرشحي الوفد ، إذ لم ينجح من مرشحي الحزب الوطني سوى أربعة ،
ومن حزب الأحرار الدستوريين ستة . ثم تألقت وزارة الوفد الأولى يوم ٢٨
يناير ١٩٢٤ ، وعلى يد هذه الوزارة تمت الانتخابات لمجلس الشيوخ يوم ٢٣
فبراير ١٩٢٤ ، وأسفرت عن فوز ساحق للوفد أيضا . وفي يوم ١٥ مارس
١٩٢٤ أفتتح أول برلمان بهيئة مؤتمر ، وأقسم الملك أمامه اليمين الدستورية ،
وألقي سعد زغلول أول خطاب عرش طبقا للدستور (١٧) . وبذلك وضعت
الديموقراطية الليبرالية موضع التطبيق .

مصر بين الليبرالية والأوتوقراطية :

على أن السلطات الكبيرة التي استحوذ عليها الملك في الدستور ، لم تلبث أن أصابت النظام الليبرالي بعلل وأمراض أورثته الضعف وأودت به في النهاية . وقد تمثلت هذه العلل والأمراض فيما يلي :

أولا : أحزاب الأقلية ؟

ويطلق هذا المصطلح على الأحزاب المصرية التي اصطنعها القصر أو انشقت على الوفد ، مضاعفا إليها الحزب الوطني الذي نشأ قبيل الحرب العالمية الأولى . وتختلف هذه الأحزاب عن أحزاب الأقلية في البلدان التي تتمتع بالنظام الليبرالي الصحيح ، في أنه بينما كان على الأحزاب الأخيرة أن تسعى بالطرق الدستورية المشروعة للحصول على التأييد الشعبي الذي يكفل لها اعتلاء الحكم والدفاع عن مصالح الطبقات التي تمثلها ، فإن أحزاب الأقلية في مصر لم تكن في حاجة إلى اتباع هذا السبيل ، وذلك بسبب السلطات الكبيرة في يد الملك ، التي كانت تهيم لها ، عن طريق التحالف معه ، اعتلاء الحكم دون حاجة للحصول على الثقة الشعبية وتأييد الغالبية .

وفيما عدا حزبي الاتحاد والشعب ، اللذين اصطنعهما القصر واستطاع عن طريقهما أن يحكم البلاد حكما مباشرا لصالحه ، فإن الأحزاب الأخرى كانت تمثل بالفعل مصالح فرق من البورجوازية المصرية كانت ترى في التحالف مع القصر طريقها الوحيد للحكم وحماية مصالحها .

وأول هذه الأحزاب هو حزب الأحرار الدستوريين ، الذي تألف يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ، وفي مقدمة أغراضه ومبادئه : الدفاع عن الدستور ، والعمل على سرعة إصداره (١٨) . وقد رأينا كيف دافع قطبه الكبير عبد العزيز فهمي عن مشروع لجنة الثلاثين في خطابه للذين وجههما إلى رئيس الوزراء ، والذي هاجم فيهما القصر هجوما شديدا ، ولكن الحزب لم يلبث أن انتقض على الدستور انتقاضا كبيرا بعد سقوطه الفاحش في أول انتخابات تجرى لمجلس النواب . فقد عاد عبد العزيز فهمي بك ، فطعن على الدستور في خطاب شهير ألقاه يوم ١٨ مارس ١٩٢٥ في غرفة المحامين في محكمة الاستئناف قائلا : انه كان يعتقد أنه مناسب لمصر ، « ولكن العمل به أظهر أن ثوبه فضفاض » ! (١٩) . أما أحمد لطفى السيد ، فيلسوف حزب الأمة ، وداعية الفكر الليبرالي الأكبر ، فقد قبل الاشتراك في وزارة محمد محمود باشا عام ١٩٢٨ ، التي عطلت الدستور لمدة « ثلاث سنوات قابلة للتجديد » . وقد علق الكاتب محمد توفيق دياب على ذلك قائلا : « عزيز على مصر أن تطعن

في حياتها النيابية مرتين : أحدهما بيد المحتلين منذ عشرات السنين ،
والأخرى بيد وزيرنا وكيل الأحرار الدستوريين ، وفيلسوفنا شيخ
الديموقراطيين (٢٠) . يقصد أحمد لطفى السيد . وظل حزب الأحرار
الدستوريين يشارك في جميع الانقلابات الدستورية في مصر حتى قيام ثورة
٢٣ يوليو .

أما الحزب الوطنى ، فقد انتقضى على ماضية . فقد أقر دستور
اسماعيل صدقى باشا الأوتوقراطى سنة ١٩٣٠ ، واشترك في الانتخابات
التي جرت على أساسه . وكان صدقى باشا يزعم في أحاديثه بأن نظامه مؤيد
من ثلاثة أحزاب هي : حزب الاتحاد ، وحزب الشعب ، والحزب
الوطنى (٢١) . كما اشترك في الانقلابات الدستورية التي جرت بعد ذلك :
فاشترك في انقلاب محمد محمود باشا ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين ،
في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، وفي انقلاب أحمد ماهر ، رئيس حزب الهيئة
السعدية ، في ١٩ أكتوبر ١٩٤٤ ، وفي وزارة النقراشى باشا ، الذى خلف
أحمد ماهر في رئاسة الحزب ، في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ، وفي وزارة ابراهيم
عبد الهادى ، الذى خلف النقراشى في رئاسة الحزب ، في ديسمبر ١٩٤٨
وفبراير ١٩٤٩ (٢٢) .

ومن الغريب ، بعد كل ذلك ، أن يتحدث المؤرخ عبد الرحمن الرافعى -
وهو من أقطاب الحزب الوطنى - عن عودة الوفد الى الحكم في ١٢ يناير
١٩٥٠ ، تحت عنوان : « عودة الحكم المطلق » (٢٣) . فكأنه اعتبر عهود
الانقلاب التي سبقت تولي الوفد الحكم عهدا دستورية !

أما للحزب السعدى ، فكان قد تألف في أوائل عام ١٩٣٨ تحت اسم :
« الهيئة السعدية » من الوفديين المنشقين على الوفد ، وعلى رأسهم النقراشى
وأحمد ماهر . واتجه الحزب الى القصر على الفور ، بدلا من الشعب ، يستمد
منه السلطة والتأييد . فاشترك مع الأحرار الدستوريين في الحكم في يونية
١٩٣٨ كشريك أصغر ، ثم كشريك أكبر في أكتوبر ١٩٤٤ ، وهو الانقلاب
الذى استمر الى حين عودة الوفد الى الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وفي يوليو ١٩٤٢ فصل مكرم عبيد باشا من الوفد ليؤلف حزب الكتلة
الوفدية . وبدلا من أن يتجه الى الشعب ، الذى طالما تلقى منه التأييد ،
اتجه بدوره الى القصر ، وشارك في انقلاب أحمد ماهر في أكتوبر ١٩٤٥ ،
وفي وزارة النقراشى الاولى في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ (٢٤) .

وعلى هذا النحو انقلبت بعض فرق البورجوازية المصرية على مبادئها
الليبرالية التي طالما دافعت عنها ودعت اليها ، وساهمت في افساد الحياة

الديموقراطية واهداف ارادة الشعب وواد الدستور . وكل ذلك بسبب السلطات الكبيرة التي استولى عليها الملك في الدستور ، وخضوع البلاد للاحتلال البريطاني .

ثانيا : تزيف الحياة النيابية في مصر :

ويتمثل تزيف الحياة النيابية في مصر في تزيف الانتخابات . ومن المعروف أن نظام الانتخابات الصحيح هو أساس الحياة الديموقراطية ، وهو وحده الذى يصون المبدأ الدستوري الأول القائل بأن « جميع السلطات مصدرها الأمة » . لذلك فقد انتهى الراى فى أغلب الدول الديموقراطية الى احاطة العمليات الانتخابية البرلمانية بسياج محكم من الضمانات والضوابط التشريعية والادارية والقضائية ، لا يترك منفذا للتزيف أو التلاعب .

على أن هذه القاعدة لم تطبق فى مصر لسببين :

السبب الأول ، أن قانون الانتخاب ، كما تضمنه دستور ١٩٢٣ ، لم يكن يعتبر - من حيث مجرد الصياغة التشريعية - قانون انتخاب بالمعنى المصطلح فى البلاد الديموقراطية . فهو كله - على حد قول الدكتوروايت ابراهيم : « تعميم فى مجال التخصيص ، واقتضاب فى مجال الاسهاب ، وهو يكتفى برسم الخطوط الكبرى ولا يضع النقط فوق الحروف » - وهو يترك فى استرخاء المشكلات على عوامها ، ويتوكل على الادارة فى التنفيذ ، والادارة هى بطبيعتها خصم للناخب لأنها جزء من الحكومة ، (٢٥) .

أما السبب الثانى ، فهو استغلال أحزاب الاقلية ، المستندة الى سلطة القصر ، للثغرات التى تضمنها تشريع الانتخاب فى تزيف ارادة الناخبين .

وقد اتبعت الأحزاب السالفة الذكر الأساليب الآتية :

١ - القلاع فى إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية :

استغلت الأحزاب ما كان يقتضيه الدستور من ضرورة إعادة تحديد الدوائر الانتخابية فى أعقاب كل تعداد عشرين ، تنفيذا لحكم الدستور الخاص بأن يكون لكل ستمين ألفا نائبا ، وحتى يكون للتعداد أثره فى التمثيل النيابى - فى تمزيق الدوائر الأصلية ، وإعادة تكوينها طبقا لرغبة مرشحي الحكومة التى تقوم باجراء الانتخابات ، والاستفادة من الأوضاع شبه الاقطاعية والعائلية السائدة فى البلاد فى تحقيق هذا الغرض . وقد صور

الفحاس باشا ، رئيس الوفد ، هذا الاستغلال ، تعليقا على انتخابات عام ١٩٢٨ بقوله :

« يأتي المرشح اليهم ، فيقول : هذا بلد وفدى ولا أستطيع أن أنجح وهو (البلد) في الدائرة ، فانقلوه الى دائرة أخرى ، واتونى ببلد فيه أهل وأصحاب - وان لم يمت الى الدائرة بسبب - فيجاب الطلب مع خالص الشكر ووافر الاحترام ، (٢٦) . »

٢ - تزوير جداول الانتخاب :

تعتبر جداول الانتخاب في الأساس في كل نظام انتخابي . وبقدر ما يكون فيها من دقة ، يكون صدق التعبير عن رأى الشعب ، وبقدر ما يكون فيها من خلل ، يكون تشويه الانتخابات من أساسها ، وتحوير رأى الأمة عن حقيقته . وقد استغلت أحزاب الأقلية ما نص عليه الدستور من تحرير هذه الجداول بواسطة مأمورى الأقسام والمراكز والعمد ، فعمدت في كل مرة الى وضع جداول مصنوعة بواسطة رجال الادارة تضمن أسماء مكررة ، وأسماء أشخاص غير موجودين ، وأسماء أشخاص متوفين . وعلى أساس هذه الجداول كانت تتم الانتخابات .

٣ - حجب التذاكر الانتخابية عن أنصار الخصوم :

من المعروف أن الحصول على تذكرة انتخاب هو في واقع الأمر حصول على صوت في الانتخاب . وقد جرى العرف في مصر قبل الثورة ، دون سواها من الدول ، على أن يعاد طبع التذاكر الانتخابية قبيل كل انتخابات تجرى لمجلس النواب . وكان التوزيع يتم بواسطة العمدة في القرى ، والبوليس في العواصم . وكان من اليسير لذلك منع تذاكر الانتخاب عن المعارضين ، ثم إعطاؤها الى أنصار السلطة للاستفادة بها في انتخاب مرشحيها . وكان مما يسهل هذا التلاعب أن تذكرة الانتخاب لم تكن تحوى سوى اسم ولسن ورقم وتاريخ ، بينما لم يكن نظام البطاقات الشخصية والعائلية قد عمل به .

لذلك فكثيرا ما انقلبت المعركة الانتخابية في مدن مصر ، الى معركة للحصول على التذاكر الانتخابية . وحتى أصبحت الانتخابات العامة لمجلس النواب مصيرها في قبضة وزير الداخلية في حكومات أحزاب الأقلية .

٤ - الارهاب واستخدام العنف مع الناضحين الخصوم :

استغلت أحزاب الأقلية أمية الغالبية الكبرى من الناضحين ، واضطرازهم ، من ثم : الى التصويت شفاعة - في اجبارهم على التصويت

لصالح مرشحها . وكان العرف المتبع هو ضرب الناخب الذى أعطى صوته لمرشح الوفد ضربا مبرحا أمام بقية الناخبين ، ليكون عبرة لم يعتبر . بل لقد جرى فى بعض الانتخابات اجبار المتعلمين على التصويت شفويا حتى لا يعطوا أصواتهم للمرشح المعارض (٢٧) .

٥ - رفت العهد والمشايع المعارضين :

جرت الحكومات على رفت العهد والمشايع المعارضين لها ، وتعيين غيرهم قبل الانتخابات ، لضمان نجاح مرشحي السلطة ، ثم الاستفادة بهم بعد ذلك كأعضاء فى الحزب . وقد لاحظنا فى كشف يحتوى على أسماء أعضاء حزب الاتحاد عام ١٩٢٥ - وهو الحزب الذى أنشأه القصر بعد سقوط وزارة سعد زغلول - أن الغالبية العظمى من هؤلاء الأعضاء من العهد ! .

ومن ذلك كله يتضح أن مزاولة الناخب لحقه الانتخابى فى ظل النظام الليبرالى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو (فى عهود حكومات أحزاب الأقلية) كان مغامرة كبيرة وتجربة قاسية . بل لقد وصفها مكرم عبيد بأنها : « تعد ضربا من ضروب المستحيل » . وأضاف الى ذلك قوله : « والدستور بهذا الوضع - لا يمكن أن يكفل للبلاد حياة ديموقراطية بالمعنى الصحيح » (٢٨) .

ثالثا : عدم استقرار الحياة النيابية :

وعدم استقرار الحياة النيابية مترتب ، بطبيعة الحال ، على تزيف الحياة النيابية . فمنذ قيام أول هيئة تشريعية فى عام ١٩٢٤ ، توالى على مصر عشر هيئات تشريعية حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو - أى فى مدى ربع قرن فقط . ولم يتم مجلس نواب سنواته الخمس قط .

فقد حل مجلس النواب الاول ، الذى انعقد فى مارس ١٩٢٤ ، فى ديسمبر من نفس السنة . ثم أسفرت الانتخابات التى أجرتها وزارة زيور باشا عن مجلس نواب جديد اجتمع يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ ، ولكنه حل فى اليوم نفسه ! . ثم ولدت هيئة تشريعية ثالثة فى يوليو ١٩٢٦ ، وعاشت ثلاث دورات فى عهد الائتلاف . ثم علق محمد محمود باشا الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ولكن وزارته سقطت قبل انتهاء هذه المدة . وولدت هيئة تشريعية رابعة فى يناير ١٩٣٠ ، ولكن هذه الهيئة حلت فى السنة نفسها ! . ثم استبدل بدستور ١٩٢٣ دستور جديد فى عهد صطفى باشا فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، ووضع قانون انتخاب جديد ، وقامت الهيئة التشريعية الخامسة ، لتستمر أربع دورات . على أن دستور ١٩٢٣ أعيد من جديد تحت نضال شغبى قريز ، كما أعيد قانون انتخاب سنة ١٩٢٤

في ديسمبر ١٩٣٥ ، واجتمعت الهيئة التشريعية السادسة في مايو ١٩٣٦ .
وتولت من هذا التاريخ الهيئات التشريعية السابعة في أبريل ١٩٣٨ ،
والثامنة في مارس ١٩٤٢ ، والتاسعة في يناير ١٩٤٥ ، والعاشر في يناير
١٩٥٠ . كما تولت الوزارات ، فلم تعمر أى منها في المتوسط الا سنة واحدة
وشهرين .

ومن الطريف أن كلا من الهيئات التشريعية العشر سالفة الذكر ، كانت
تختلف عن سابقتها اختلاف النقيض . فالأحزاب أو الهيئة التي كان لها
في البرلمان السابق أغلبية ساحقة ، يصبح لها ، حتما ودائما ، في البرلمان
اللاحق مباشرة أقلية هزيلة . على أن تنقلب هذه الأقلية الى أغلبية ساحقة
في البرلمان اللاحق ، وهكذا حواليك . ومن الطبيعي - كما يقول علماء القانون
المستورى - أن تختلف الأغلبية في البرلمان الجديد عنها في البرلمان القديم ،
فتترجح كفة عن كفة ، والا لما كانت فائدة في اجراء الانتخابات العامة ، على
أن المشاهد في جميع الديموقراطيات الليبرالية ، أن التطور يأتى بالتدريج
على مراحل ، وله دوافعه وأسبابه ومقدماته (٢٩) .

على أنه لما كانت الانتخابات التي تجريها وزارات أحزاب الأقلية والوفد
على السواء تسفر دائما عن أغلبية للوزارة التي أجرت الانتخابات ، فقد تمثل
معيار ثبوت غالبية الوفد وصدق تمثيله للارادة الشعبية في نتائج الانتخابات
التي كانت تجريها الوزارات ، المحايدة ، في سنن ١٩٢٣ و ١٩٢٩ و ١٩٣٦ ،
١٩٥٠ . فقد أسفرت هذه الانتخابات دائما عن فوز الوفد فوزا ساحقا وسقوط
خصومه .

رابعا : القصر يصبح مصدر السلطات :

رأينا كيف استلب الملك سلطات عظيمة في دستور ١٩٢٣ ، عن طريق
تعديل بعض مواد مشروع لجنة الثلاثين . ومنذ ذلك التاريخ أخذت بقية
السلطات تنتقل الى يديه تدريجيا ، حتى أصبح في نهاية الأمر مصدر السلطات
من الناحية الفعلية .

على أن ذلك لم يتم عبر طريق مهذب ، بل قضى عبر صراع شاق ومزير
بينه وبين الوفد ، بدأ الوفد فيه جماهيره الشعبية الفقيرة ، ووجد فيه القصر
صنائه وحلفاءه من كبار الاقطاعيين والرأسماليين . وقد اتخذ هذا الصراع
من جانب الوفد شكل تفسير المواد التي عليها الملك ، مفسثيرا يتفق مع النظام
الليبرالي الصحيح ، بينما اتخذ من جانب القصر شكل تطبيق هذه المواد
تطبيقا اوتوقراطيا في عهد وزارات الأقلية وبرلماناتها ، ثم مواجهة وزارات
الوفد بها ، بعد أن تكون قد اتخذت صورة العرف والتقليد .

وقد قاد حركة التصحيح الأولى سعد زغلول في وزارته التي ألفها في ٢٨ يناير ١٩٢٤ . وكانت أول معركة بينه وبين الملك فؤاد حول حق تعيين الوزراء . فقد اعترض الملك على تعيين وزيرين قبطيين هما : مرقص حنا باشا وواصف غالى باشا ، بحجة أن التقاليد جرت على الاكتفاء بوزير قبطى واحد ، وأنه لا يجب أن يعين وزير قبطى وزيرا للعدل في بلد اسلامى . وقد رفض سعد زغلول اعتراض الملك على المسألة الأولى بقوله انه لا يفرق بين مسلم وقبطى ، وأنه هو المسئول عن شعور الشعب المصرى . ولكنه استجاب للاعتراض الثانى ، وأسند الى مرقص حنا وزارة الأشغال ، ورشح نجيب الغرابلى أفندى وزيرا للعدل . ولما اعترض الملك على اختيار « أفندى » لمنصب ضخيم كمنصب الوزارة ، لم يقبل سعد هذا الاعتراض ، وكان له ما أراد .

أما المعركة الثانية فكانت حول الأساس الدستورى لقيام الوزارات . فقد بنى الملك فؤاد اختياره لسعد زغلول ، في كتابه الذى وجهه اليه بعد فوزه في الانتخابات ، على كل سبب الا السبب الذى اختاره لاجله ، وهو فوزه بثقة الأمة . ولكن سعد رد على ذلك في جوابه الى الملك ، فجعل أول سبب لولايته الحكم هو : « ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف » ! .

وكانت المعركة الثالثة حول أهم التعديلات التي أدخلها الملك على الدستور ، وهو حق تعيين الشيوخ المعينين . فقد تمسك الملك بأن التعيين من حقه ، ارتكانا الى ظاهر المادة ٧٤ . ولكن سعد زغلول تمسك بأن حق الملك في التعيين ليس حقا خاصا يستعمله بدون أن يشترك فيه وزراءه ، ولكنه حق مطلق على نصوص المواد الأخرى التي تقضى بأن يتولى الملك سلطته بواسطة وزراءه ، وأن الوزارة هي المهيمنة على مصالح الدولة ، وأن توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون ، وأن أوامر الملك شفوية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال . ولما كانت المادة ٧٤ مأخوذة من الدستور البلجيكى ، فلذلك احتكم الطرفان الى البارون فان دن بوش ، الذى أفتى بصحة رأى سعد زغلول .

ثم جرت المعركة الرابعة في أواخر عهد سعد زغلول ، حين كان القصر يدبر المؤامرات لاستقاطه بعد فشل المفاوضات التي جرت بينه وبين مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية . وقد ساق الوفد فيها المظاهرات الى ميدان عابدين تهتفاً : « سعد أو الثورة » . وانتهت المعركة باتمام عملية تصحيح الدستور ، بحيث يصبح الأزهر والمعاهد الدينية في يد الوزارة لا في يد الملك . ولا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ولا بتعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة . وأن تكون تبعية الوزراء للمفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية

فعلية ، بعد أن كانت صلتهم بالسراى راسيا . وتتنظر الوزارة فى مناصب السلك الادارى . والا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها (٣٠) .

ثم سقط سعد زغلول تحت حادثة مقتل السردار لى ستاك ، واخذ الموج الثورى ينحسر ، ورفعت الرجعية رأسها ، وبدأت الثورة المضادة . واخذ القصر يسترد فى عهد : زيور ، ومحمد محمود ، واسماعيل صدقى ، وعبد الفتاح يحيى ، وتوفيق نسيم ، ما خسره على يد سعد زغلول . وعندما تولى الوفد الحكم فى عام ١٩٣٦ ، كان القصر قد كسب بسكوت تلك الوزارات الضعيفة وبرلماناتها تقاليد وعادات أصبحت محور الصراع فى حركة التصحيح الثانية التى قادها مصطفى النحاس والتى انتهت بكارثة دستورية .

وكان مصطفى النحاس قد وقع فى وهم كبير بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ . فقد اعتقد أن القدر الكبير من السلطة الذى استخلصه من الانجليز بمعاهدة ١٩٣٦ ، قد أضيف لحساب الأمة ، بعد أن غيرت المعاهدة من مواقع القوى المتصارعة على السلطة ، وتغيرت بالتالى أدوارها ، فقد كان القصر قبل معاهدة ١٩٣٦ فى حماية الاحتلال ، لأن السلطة التى كانت فى يده تعد فى يد الاحتلال . ولكن بعد معاهدة التحالف والصداقة ، وبعد أن انقلبت العلاقة بين الوفد والانجليز من عداو وخصومة الى مهادنة بحكم المعاهدة ، لم تعد بالانجليز حاجة لحماية الملك ، بل لم تعد لهم مصلحة فى ذلك ، وأصبح الطريق ، من ثم ، مذكلا لتمارس الأمة حقوقها وحياتها .

على أن النحاس أخطأ فى هذا التقدير ، لأن القضية لم تكن حماية الانجليز للقصر فقط ، وإنما وجود نفس عناصر الحياة السياسية القديمة المتأمرة ، التى لم تكن ترى فرصتها فى اعتلاء الحكم الا عن طريق التحالف من القصر ومساعدته على تزيف ارادة الأمة . وفى الوقت نفسه كانت قد ظهرت فى ذلك الحين عناصر فاشية تمثلت فى جماعة مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين ، انحازت بحكم أيديولوجيتها الى الأوتوقراطية ضد الليبرالية ، واستطاعت بثوريتها الزائفة ، وتشكيلاتها شبه العسكرية ، أن تجتذب اليها كثيرا من الأنصار والمؤيدين ، خصوصا بين الشباب ، وأن تزود القصر بأداة أرهابية يرفع بها عقيرته ويسكت خصومه . فضلا عن ذلك ، وفى تلك الظروف الدقيقة ، التى اتفت فيها قوى الأوتوقراطية والفاشية حول الرغبة يتعرض لأخطر انشقاق أصابه منذ انشقاق الوفد الكبير عام ١٩٢١ ، وذلك بانسلاخ النقراشى والدكتور أحمد ماهر منه . وكان من الطبيعى أن تؤثر هذه العوامل فى نتيجة المعركة الدستورية .

وقد بدأت المعركة عندما أراد النحاس أن يقضى على ثورة من بؤر الفساد السياسى فى مصر ، وهو « الديوان الملكى » ، فأعلن فى كتاب تأليف وزارته فى ١٠ مايو ١٩٣٦ أنه سوف يجعل من أغراض وزارته انشاء وزارة جديدة باسم وزارة القصر . ولكن مجلس الوصاية اعترض على الفكرة مقترحا ارجاءها الى أن يبلغ الملك سن الرشد . وفى الوقت نفسه ، شنت الصحافة الانجليزية حملة نقد شديدة على هذه الفكرة (لم تكن المعاهدة قد أبرمت بعد وتغيرت الأحوال) . وازاء ذلك تراجع النحاس تراجعا جزئيا ، اذ أكتفى بتعيين عبد الفتاح الطويل وزيرا برلمانيا لشتون القصر . ثم لم يلبث أن تراجع بصفة نهائية عند اعادة تأليف وزارته بعد تولى الملك سلطاته الدستورية ، فلم يتمسك بوزارة القصر ، كما لم يتمسك أيضا بوكالة القصر البرلمانية .

وكانت المعركة الثانية حول ترشيح يوسف الجندى وزيرا فى وزارة النحاس الثانية . فقد رفض فاروق ، بايعاز من على ماهر باشا ، قبول هذا الترشيح ، بحجة أن نزاهة يوسف الجندى ايان وكالته البرلمانية لوزارة الداخلية ، لم تكن فوق الشبهات . وقد نزل النحاس على اعتراض الملك بصفة مؤقتة ، نظرا للظروف الدقيقة التى كان يمر بها الوفد بعد استبعاد النقراشى وزملائه من الوزارة الجديدة ، ولأنه كان فى ذلك الحين قد قدم استقالة وزارته الاولى الى الملك بمناسبة مباشرته سلطاته الدستورية ، وقبلت الاستقالة فعلا ، وكان اصراره على تعيين الجندى يعرضه للاطاحة به بأسهل السبل وبدون اقاله .

أما الجولة الثالثة ، فكانت حول حق الملك فى تعيين رئيس ديوانه . فقد اعترض فاروق على جميع الأسماء التى رشحها النحاس ، ثم فاجاه بتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان فى يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٣٧ . وقد عقد النحاس اجتماعا طارئا لوزارته ، ونوقشت فيه فكرة تقديم استقالة الوزارة ، « اكن عدل عنها لأنها تحقق غرض القصر » . وقدم النحاس بدلا من ذلك طلبات لتنظيم العلاقة بين الوزارة والقصر تضمنت ضرورة انشاء وزارة قصر ، وأن يقتصر حق الملك فى تعيين الموظفين الذين يعينون بمراسيم على التوقيع .

ثم كانت الجولة الرابعة حول حق تعيين الشيوخ . فمع أن هذه المسألة كانت قد انتهت فى عهد سعد زغلول برضوخ الملك فؤاد بعد تحكيم البارون فان دن بوش ، الا أنها عادت فى عهد النحاس عندما خلا مقعدان فى المجلس ، فرشحت الوزارة محمود فهمى وحسن نافع ، ولكن القصر اعترض على الثانى ، ورشح بدلا منه عبد العزيز فهمى ، فاعترض النحاس على تعيينه لأنه هو الذى قال عن دستور الأمة انه « ثوب فضفاض » (٣١) .

وفي تلك الاثناء كانت أقلام القصر وأحزاب الأقلية تدافع عن وجهة نظر على ماهر باشا التي أعلنها بحق الملك في تعيين كبار الموظفين ، وفي احالة الموظفين المعنيين بمرسوم الى المعاش ، وفي تقديم مشروعات القوانين للبرلمان ، وفي الرتب والنياشين لرجال الدولة ، وفي تعيينات رجال السراى .

وقد بلغ الأمر بالحكتور محمد حسين هيكىل ، قطب الأحرار الدستوريين ، أن أخذ يسوق الأسانيد على أن حق الملك في تعيين رئيس ديوانه « حق طبيعى » ، (٣٢) . أما عباس محمود العقاد ، فوجد كل ما يملك من بلاغة وقوة حجة في الدفاع عن حقوق الملك . وقد ذهب فى خداع الشعب الى منطق دستورى عجيب ، فقد ادعى أن « حقوق الملك هى حقوق الأمة » ، تغار عليها كما تغار على أعز الحقوق الدستورية لتوطيد الأمور وحماية الناس من أغلاط الوزارات على توالى القيام والسقوط . ثم قال : « هنا يتجلى لنا أن الأمة تحمى حق الملك لأنه يحميها وتضمن حق الملك لأنه يضمنها ، وترفع حق الملك على حقوق أخرى لأنه الحق الباقي لها على تعاقب العهود وتتابع الأحزاب ، واختلاف الميول والأحوال » ، (٣٣) .

وقد أراد الوفد فى ذلك الحين أن يكرر ما حدث فى عهد سعد زغلول ، حين انطلقت المظاهرات فى ميدان عابدين وهى تهتف : « سعد أو الثورة » ، وذلك للحصول على نفس النتائج التى حققتها هذه المظاهرات ، فانطلقت المظاهرات مرة أخرى فى شوارع القاهرة وهى تهتف : « النحاس أو الثورة » ، ولكن ظروف عام ١٩٣٧ كانت تختلف من كل الوجوه عن ظروف عام ١٩٢٤ . ففى عهد سعد زغلول ، كانت الكتلة الوطنية سليمة لم تتفتت ، والمد الثورى ضد القصر والاحتلال كان عاليا . أما فى عام ١٩٣٧ ، فكانت الحركة الوطنية قد تجاذبتها التيارات الفكرية والسياسية المختلفة ، وكانت ثورة ١٩١٩ قد انتهت بأبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وحل التهادن بين الوفد والانجليز محل الخصومة والعداء . ولذلك فشلت هذه المظاهرات فى تحقيق النتائج التى حققتها سابقتها ، ثم جاءت اقالة الملك للنحاس فى أعقابها لتكون اعلانا بأن القصر قد أصبح مصدر السلطات (٣٤) .

وفى عهد محمد محمود باشا ، أخذت خيوط السلطة التى بقيت فى يد وزارته ، تنتقل شيئا فشيئا الى يد القصر ، لتصبح الحكومة فى نهاية الأمر بلا حول ولا قوة حتى فى أقل الأمور (٣٥) . حتى اذا ما كان صيف عام ١٩٣٩ كتبت « المصور » ، تصف كيف أصبح الملك صاحب السطان النافذ فى البلاد ، يلجأ اليه رجال المال والسياسة والحكم ، وتلجأ اليه المفوضيات والسفارات الأجنبية (٣٦) . لذلك لا عجب اذا استشرى نفوذ القصر فى السنوات التالية حتى أصبحت أمور الحكم فى أيدي رجال الحاشية من الخدم

والسائقين والحلاقين وغيرهم ، وأن أصبحت البلاد بمثابة ضيعة كبرى للملك يتصرف فيها كما يشاء .

انجازات الليبرالية :

على هذا النحو يتبين في وضوح أن الليبرالية لم تمنح فرصتها الكاملة للتطبيق قبل ثورة ٢٣ يوليو . وان الحكم كان في الحقيقة في يد القصر وفي يد أقلية هزيلة من البورجوازية الكبيرة كانت ترى مصلحتها في التحالف معه . ويتضح هذا من مقارنة عدد السنوات التي حكم فيها القصر وأحزاب الأغلبية من جهة ، وعدد السنوات التي حكم فيها حزب الأغلبية وهو الوفد . ففي الفترة من تاريخ تأليف وزارة دستورية في ٢٨ يناير ١٩٢٤ ، الى قيام ثورة ٢٣ يوليو ، أي في خلال ثمانية وعشرين عاما ونصف تقريبا ، حكم القصر مدة تقرب من ١٩ عاما (١٨ عاما و ٩ أشهر) بينما حكم حزب الأغلبية البرلمانية أقل من ٨ سنوات (٧ سنوات و ٩ أشهر) ، وحكم مع الأحرار الدستوريين لمدة سنتين . فكان الليبرالية لم تطبق في مصر الا لمدة تقل عن عشر سنوات .

ومع ذلك ، ففي خلال هذه السنوات العشر ، تحققت انجازات لا يستهان بها في المجالات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية . فقد استردت البلاد جزءا كبيرا من استقلالها بمعاهدة ١٩٣٦ ، كما ازيلت وصمة الامتياز الأجنبية من مصر ، وترتب على الغائها استرداد البلاد سيادتها المالية والقضائية ، والغاء الحاكم المختلطة وجهات القضاء انقتصى ، والغاء صندوق الدين ، ثم تمصير الدين العام . وبرزت هوية مصر العربية بتأسيس جامعة الدول العربية على يد حكومة الوفد - وهي الصيغة التي مازالت تجمع حولها كل الحكومات العربية حتى الآن .

كذلك صدرت أهم القوانين الاجتماعية والسياسية والدستورية ، كقانون الاجراءات الجنائية الذي يحمي الحرية الشخصية للأفراد ، وقانون استقلال القضاء ، وقانون هيئات النيابة ، وقانون التوظيف ، وقانون استقلال الجامعة ، وقانون منع الأجانب من تملك الاراضي الزراعية ، ثم قانون التعويض عن اصابات العمل ، والتأمين الاجباري ضدها ، وقانون العمل الفردي ، وقانون العمل المشترك ، وقانون الاعتراف بنقابات العمال ، وقانون استعمال اللغة العربية ، وقانون الضمان الاجتماعي . كما أنشئ ديوان المحاسبة ، وديوان الموظفين . وتقررت مجانية التعليم الابتدائي والثانوي والمتوسط . وفي ظل النظام الليبرالي بصنة عامة ، استطاعت البورجوازية المصرية أن تفك القبضة الأجنبية المستحكمه على وسائل الإنتاج ، كما استطاعت البروليتاريا ان تؤسس أكثر من ٥٦٠ نقابة ، وان تستقل بحركتها عن وصاية البورجوازية .

نماذج ليبرالية :

على أن هذه الانجازات لا تمثل الا جانبا واحدا من جوانب الليبرالية .
أما الجانب الآخر فيتمثل في المناخ الليبرالى ، أو فى الحريات السياسية
والدستورية التى أطلقتها للأفراد والجماعات ، والتى تؤثر أن نقدم هنا نماذج
منها تعبر عن روح العصر :

١ - سعد زغلول والمعارضة :

فى عهد وزارة سعد زغلول ، كان يعارض الوزارة حزب الأحرار الدستوريين
فى جريدة السياسة ، وأمين بك الرافعى فى جريدة الأخبار . وكانت تعارضه
كذلك على صورة هزلية صحيفتا الكشكول والصاعقة . وقد بلغت المعارضة -
كما يعترف الدكتور محمد حسين هيكل - حدا من العنف دعا على باشا رئيس
حزب الأحرار الى الاستقالة « لأن عنف الخصومة لا يتفق مع هدوء طبعه
وسكينة نفسه » . وقد واجه سعد زغلول هذا العنف بالجوء الى النيابة
للتحقيق فيما ينشر من مقالات حافلة بالطعن . فلما كان الصيف ، أراد الدكتور
هيكل السفر الى لبنان . ولما كان متهما فى خمس قضايا ستترفع ضده ، فقد
وسط صهره عبد الرحمن باشا رضا ، وكيل وزارة الخارجية ليسمح له بالسفر
دون أن تعيده النيابة للتحقيق . وقابل عبد الرحمن رضا باشا سعد زغلول ،
لهذا الغرض ، وقال سعد : كيف يسافر هيكل وهو متهم فى خمس قضايا ستترفع
ضده ؟ . وقد رد عبد الرحمن باشا بأن فصل الإجازات القضائية قد بدأ ،
فاذا رفعت هذه القضايا فسيكون الدكتور هيكل قد عاد من سفره . ثم سأل
سعد زغلول : « وما ضرورة هذا الانتقام ؟ » . ورد سعد زغلول غاضبا :
« انتقام يا عبد الرحمن ! لجأت الى انيابة كما يلجأ اليها أضعف الناس
رجالا ونساء ، وتسمى هذا انتقاما ؟ » . ومع ذلك فمن أجل خاطرك أنا مستعد
لحفظ هذه القضايا جميعا اذا كذب هيكل أننى تدخلت فى انتخابات محمد
محمود . على أن الدكتور هيكل رفض الاعتذار ، وفى الوقت نفسه تقدم لإدارة
الجوازات لطلب جواز سفر له ولزوجة وابنه ، فأعطته إياه إدارة الجوازات
فى أقل من ثمان وأربعين ساعة - حسبما يقول هيكل (٣٧) . ومن الغريب أنه
ساق هذه القصة للتدليل بها على طغيان سعد ! . فكأنه أراد بالفعل أن يحرمه ،
هو رئيس الوزراء ، مما يتمتع به أى فرد من أفراد الشعب .

٢ - البرلمان يرفض اعتماد نفقات الرحلة الملكية :

فى عهد ائتلاف الوفد مع الأحرار الدستوريين ، اعتزم الملك فؤاد القيام
برحلة الى أوروبا ، وأرادها - كما يقول الرافعى - « رحلة ملك مطلق لا ملك
دستورى » . فلم يدع أى وزير لاصطحابه ، على حين أن المألوف فى النظم
الدستورية أن يصطحب الملك وزير الخارجية فى مثل هذه الرحلات . ولكن

الملك أبدى رغبته في ألا يصحبه أحد الوزراء . وهنا هبت قوى الائتلاف تساند ثروت باشا في وجه الملك . فقد أعلن سعد زغلول وقوفه إلى جانب ثروت باشا ، واشترط أن يصطحب الملك في رحلته . كما أحجم البرلمان عن فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية . ولما أدرك الملك أنه لن يستطيع اختراق هذه الجبهة ، أذعن في النهاية . وعند ذلك وافق البرلمان على اعتمادات الرحلة (٣٨) .

٣ - اتهام النحاس باشا لجمعية مصر الفتاة بالعمالة لدولة أجنبية :

في يونيو ١٩٣٦ ، اتهم مصطفى النحاس جمعية مصر الفتاة ذات النزعة الفاشية ، بأنها « تعمل لحساب دولة أجنبية ضد مصلحة البلاد » . وقد أطلق هذا الاتهام من فوق منبر مجلس النواب . ولما طلب النواب الاطلاع على وثائق الاتهام ، اعتذر النحاس بأن هذه المسألة من « أسرار الدولة » ، ولا يمكن أن نتقدم بها ولن نتقدم ، لأن أسرار الدولة فوق كل اعتبار ، والوزارة مسئولة أمامكم ، فاما أن تعطوها ثقتكم ، وأما أن تسحبوا منها هذه الثقة ، والرأي الأخير لكم ، .

وقد تسأل النائب عبد المجيد إبراهيم صالح (من الأحرار الدستوريين) : كيف يسمح رئيس الوزراء ، بإعتباره رئيسا شعبيا ورئيسا رسميا للدولة ، وقد اقتنع دولته بخطر تلك الدعاية ، أن يباح لهذا الفر أن يتجولوا في المدن ، ويبثوا دعايتهم الخطيرة ، ثم يتركوا أحرارا ؟ .

فاجاب النحاس باشا بأن الحكومة « تريد المحافظة على سلامة الدولة ، مع اإباحة الحرية لكل من يريد » ، وقال : « ان سياسة الحكومة هي منع تجوال أعضاء الجمعية في القرى بالقميص الأخضر ، وإباحة الحرية المطلقة لها في زيارتها واجتماعاتها وخطبها في المدن ، حيث يتسنى لكل انسان أن يقاومها وأن يناقشها وأن يعترض على كل ما يبدو منها ، وأن يدرك كنه ما تغمر » (٣٩) .

وبعد أقالة النحاس مباشرة ، تقدم ببلاغ الى النائب العام يطلب فيه التحقيق مع أحمد حسين زعيم حزب مصر الفتاة ، في هذه التهمة (٤٠) . وكان هذا البلاغ فرصة طيبة لأحمد حسين يحسم بها هذا الاتهام المعلق على رأسه ، وخصوصا بعد أن انتهى حكم الوفد ، وأصبح جميع أصدقاء أحمد حسين في مراكز للسلطة . ولكن النائب العام - كما قالت جريدة مصر الفتاة - « لم ير في هذا البلاغ ما يستحق مجرد النظر اليه ، فأهمله وتغاضى عنه » (٤١) .

٤ - الصحافة والمناقشات البرلمانية أثناء الحرب العالمية الثانية :

في أثناء الحرب العالمية الثانية ، وعلى الرغم من ظلام الأحكام العرفية ، التي تم اعلانها بناء على طلب السلطات البريطانية ، الا أن مناقشات البرلمان

كانت تنشر في الصحف . وكانت هذه المناقشات بمثابة شعاع قوى من الضوء أضاء لجماهير الشعب ما كان للسلطات العسكرية البريطانية من دور في الأزمات التموينية التي كانت تمسك بخناقها ، وجعلها تحيط بجميع المسائل التي تتعلق بمشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وكان لما نشر في ذلك الحين أثره في انتعاش الحركة الوطنية بعد الحرب ، وبداية مرحلة جديدة في تاريخ كفل الشعب المصرى .

٥ - النحاس أضاع الدستور من فرط حرصه على الدستور :

في عهد وزارة الوفد عام ١٩٢٧ ، وفي أثناء المعركة الدستورية التي دارت رحاها ، وبينما كان القصر يدبر أخطر المؤامرات مع القوى الاوتوقراطية والفاشية للاستيلاء على الوفد من الداخل بواسطة النقراشى وأحمد ماهر - كانت صيحة الاتهام - مع ذلك - التي يطلقها خصوم النحاس هي انه « طاغية » - وهي نفس التهمة التي أطلقت على سعد زغلول .

على أن الوفديين كان لهم رأى آخر ، عبر عنه محمد التابعى - وقتذاك - في مقال افتتاحى يفيض مرارة قال فيه :

« يحز في نفوسنا - نحن الوفديين - أن زعيمنا حاكم ضعيف ! ، وأنه وضع الدستور عن يمينه ، والقانون عن يساره ، وعمامة ابن حنبل فوق رأسه ، ثم أقسم على المصنف ليحترمن احكام الدستور والقانون ولو شفقوه ! »

« قيد مصطفى النحاس باشا نفسه بنفسه ، واختار أن يكون حاكما ضعيفا ، في وقت كان يحل فيه شيء من الاستبداد . والعاجز من لا يستبد ! »

« مصطفى النحاس الدكتاتور الطاغية - كما يصفه المعارضون - كل عيبه عندنا ، نحن أنصاره ، انه لا طاغية ، ولا دكتاتور ، ولا يحزنون . كل عيبه أنه ، وهو يستند الى أغلبية قل أن يفوز بها زعيم من قبله ، قد اختار أن يترك أقلية قل أن يوجد مثلها في هزالها وضعفها ، تتحكم فيه ، وأن تشغله بصخبها وصياحها وضجيجها عن الاهتمام بشئون الدولة . وهو لو شاء ليستطيع أن يبطش بها ويمسحها من اللوح ويذرو ترابها للريح .

« ولكنه - مصطفى الطاغية - ليستغفرو يحوقل ، ويهز عمامة ابن حنبل ، ويمد يده الى الدستور والقانون ليرى حكم الدستور والقانون .

« وما أفلح حاكم ، ولن يفلح حاكم يختار لنفسه هذه الطريق الضيقة . . . ليت مصطفى النحاس أدنى شيئا من بطش صغفى ، أو « عنطزة » محمد محمود ! . ليت كان طاغية بحق وحقيق ، إذن لاسترحنا واستراح العاد ،

بل لاستخراج الدستور والقانون ، واستقرت الأمور وانتظم الحكم ومشت أسباب الإصلاح في هذا البلد .

« صحفى منا كان يحك قصبة أنفه لحر دستورى لا في العير ولا في النفير ، فكانت تقوم وزارة الداخلية . تقوم على قدم واحدة ولا تقعد . وكانت ادارة الأمن العام تقوم على قدم واحدة ولا تقعد - حتى تتعطل الصحيفة وتصادر أعدادها ويزج الصحفى في السجن تحت اذن المحقق بضعة أيام .

« وصحفى يقول اليوم لمصطفى النحاس انه يتجر بالوطنية ، وانه يهدر كرامة البلد ، وانه يبيع الوطن للانجليز ، ويشترك مع زملائه الوزراء في نهب أموال المصريين . فيستشير مصطفى النحاس الدستور والقانون ، وتتحرك النيابة بعد بضعة أيام ، ويبدأ التحقيق بعد بضعة أيام ، ويقدم الصحفى للمحاكمة بعد بضعة شهور ، ويصدر الحكم بعد عام ، وتقدم عن الحكم معارضة أو استئناف . هذا والصحفى وزملاؤه جادين في اللطم واللطش وحملة التجريح .

أو يستشير مصطفى النحاس نبى الرحمة والصفح عيسى بن مريم ، ومن ثم يدير بعدها خده الأيسر بعد خده الأيمن ! .

« ما هكذا الحكم يا زعيم الأغلبية ، يادكتاتور ! .

« احكم ! . احكم كما يحكم الحاكمون الأقوياء ! . احكم ، أو لتترك الحكم للأقوياء القادرين .

« ما ذنب هذا البلد الذى بايعك على الزعامة ، وما ذنب هذا الشعب الذى اتفقا عليك ؟ وما ذنب هذا الدستور الذى أريقت في سبيله دماء زكية ؟

« اغضب مرة لهذا الدستور الذى يببب له ، ويحس له ، وينادى علنا من فوق منابر الصحف بأنه لا خير فيه .

« اغضب مرة لهذه الزعامة التى تقذف في كل يوم بالوحول . وانس لحظة حكم الدستور وحكم القانون . وافرح قلوبنا ولو ساعة واحدة ، وكن طاغية ، واستبد ، واشهدهم كيف يكون حكم الطغاة . والافالويل لهذه الأمة يوم تتم سلسلة الحسائس وتختتم الحلقات ، يوم يضيع الدستور ، وتتحكم الاقلية في الاغلبية . وتعود أنت الى البلد تطالب منه استئناف الجهاد ، فتقول لك هذا الباد المتعب المنهوك : « عنى ما من أضعت بضعفك بثمرات الجهاد .

« ولكن مصطفى النحاس لن يرضى بجيلا عن الدستور والقانون وعمامة ابن حنبل . والسلام عليكم يوم نمسى ويوم نصبح ، فاذا مصطفى النحاس قد أضاع الدستور ، من فرط حرصه على الدستور . » (٤٢) .

وفي يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، قاد جمال عبد الناصر الثورة ضد طغيان القصر ، وأسقط فاروق عن عرشه ، وتهيأت بهذا الحدث التاريخي أول فرصة كبرى للليبرالية لتأخذ طريقها الى التطبيق الصحيح . ولكن الزمن كان قد مضى بعيدا بمصر وآمالها ، وتجاوز بها مرحلة الديمقراطية الليبرالية ذات الطابع الاصلاحى ، الى مرحلة الديمقراطية الاجتماعية ذات المحتوى الثورى . ولم يعد كافيا اسقاط ملك طاغية عن عرشه ، وانما أصبح ضروريا اسقاط الطبقة شبه الاقطاعية عن عرشها ، وایجاد أساس لجمهورية وطنية ديموقراطية .

وقد كان في وسع الثورة أن تستخدم الطريق الديموقراطى لتحقيق تلك الأهداف العليا ، خصوصا وكانت الجماهير الشعبية تلتف حولها وتوليها ثقتها وتأييدها ، ولكنها اختارت الدكتاتورية طريقا . وهكذا غربت شمس الديمقراطية الليبرالية عن مصر في نفس الوقت الذى انقشعت من سمائها سحب الأوتوقراطية والاحتلال التى حالت طويلا دون أن تشع اشعاعها الصحيح .

حواشي الفكر الليبرالي في التطبيق :

- (١) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل ، الجزء الثاني ص ٢٣٩ - ٢٤٣ (الطبعة الأولى ١٩٣٧) ، دكتور عبد العظيم رمضان : « قيادة الثورة العرابية وفكرة السلطة » (مجلة الطليعة سبتمبر ١٩٧١) ، محمد صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ج ٤ ، ص ٣٤ - ٣٨ ، سليم خليل النقاش : مصر للمصريين ج ٤ ص ١٥١ :
- (٢) Cromer, The Earl of : Modern Egypt p. 146 (London 1911)
- (٣) أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار ج ١ ص ٨١ - ٨٣ .
الرافعي : الزعيم أحمد عرابي ، ص ٦٢ (كتاب الهلال مارس ١٩٥٢) .
- (٤) أحمد عرابي : المرجع المذكور ص ١٠٠ .
- (٥) الرافعي : المرجع المذكور ص ١٠٦ - ١٠٧ .
- (٦) Blunt, W S : Secret History of the English Occupation of Egypt p. 491 (London, 1907).
- (٧) نقلا عن دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .
- (٨) Blue Book. Egypt No. 6 (1883) Reorganisation of Egypt, General Report by Lord Dufferin.
- (٩) الرافعي : مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ص ٤٢ - ٥٥ (القاهرة ١٩٤٢) .
- (١٠) دكتور يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ ص ١٧٩ - ١٨٩ (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٠) .
- (١١) دكتور عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ص ١٩٣ - ١٩٦ ، عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحيّة ص ١٥٦ - (القاهرة : ١٩٣٦) .
- (١٢) الكتاب الأبيض الانجليزي ، ترجمة عبد القادر المازني (القاهرة ١٩٢٢) .
- (١٣) جواهر لال نهرو ؟ لحاحات من تاريخ العالم ، الترجمة العربية (بيروت) ص ٢٩٣ .
- (١٤) دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، الفصل السادس .
- (١٥) الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة ٣٥ ص ٤٦ - ٥١ .

- (١٦) مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به (المطبعة الأمير ١٩٣٨) .
- (١٧) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٣٩٦ ، ٤٢٦ .
- (١٨) دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ١٤٤
- (١٩) أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، الحولية الثانية ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .
- (٢٠) الأهرام في ٢١ يوليو ١٩٢٨ .
- (٢١) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة ج ٢ ص ١٤١ - ١٤٢ (القاهرة ١٩٤٩) .
- (٢٢) فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ، الجزء الأول ، (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر) .
- (٢٣) الرافعي : المرجع المذكور ج ٣ .
- (٢٤) فؤاد كرم : المرجع المذكور .
- (٢٥) دكتور وايت ابراهيم وتوفيق حبيب : نظامنا الانتخابي ، كما هو وكما يجب أن يكون ص ٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ (مطابع دار أخبار اليوم ١٩٥٢) .
- (٢٦) خطاب النحاس باشا بحديقة النزهة بالاسكندرية يوم ٢٧ مارس ١٩٣٨ ، نقلا عن المصدر السابق .
- (٢٧) دكتور وايت ابراهيم : نفس المصدر .
- (٢٨) بيان مكرم عبيد باشا في ابريل ١٩٤٦ تعليقا على نتيجة بعض الانتخابات التي جرت لعضوية مجلس الشيوخ ، نقلا عن المصدر السابق ص ١٨٤ .
- (٢٩) دكتور وايت ابراهيم : نفس المصدر .
- (٣٠) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ، الفصل الثامن .
- (٣١) دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، الجزء الأول ، الفصل الأول .
- (٣٢) البلاغ في ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧ .
- (٣٣) البلاغ في ٢١ ديسمبر ١٩٣٧ .
- (٣٤) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور .

- (٣٥) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر : دكتور محمد حسين هيكل
المرجع المذكور جـ ٢ .
- (٣٦) المصور في ٢ يونية ١٩٣٩ .
- (٣٧) دكتور محمد حسين هيكل : المرجع المذكور جـ ١ ص ١٨٩ ، ١٩٤ -
١٩٥ ، ٢٠٢ .
- (٣٨) الرافعي : المرجع المذكور جـ ١ ص ٢٧٦ .
- (٣٩) مجلس النواب ، الهيئة النيابية السادسة ، مجموعة مضابط دور الانعقاد
العلدي الأول ، المجلد الأول ١٩٣٦ ، مضبطة يوم ٢٢ يونية ١٩٣٦ .
- (٤٠) المقطم في ٢٤ يناير ١٩٣٨ .
- (٤١) مصر الفتاة في ٢٧ مارس ١٩٣٩ .
- (٤٢) دكتور عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش (بيروت :
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) ، الليبرالية في التطبيق
١٩٢٤ - ١٩٥٢ (الطليعة ، أغسطس ١٩٧٢) .

الملاحق

١ - أهدافنا الوطنية :

صدر هذا الكتاب عام ١٩٤٥ ، ويقع في ٩٢ صفحة من القطع الصغير ، وينقسم الى أربعة فصول : جهادنا القومي في مصر ، مصر والموقف الدولي ، أهدافنا الداخلية ، ما هو السبيل ؟ . وقد صدره المؤلفان بمقدمة هامة توضح أسباب إصدارهما كتابهما ، فلو ضحا أن : « العالم يجتاز اليوم مرحلة من أدق المراحل التي مرت بتاريخ البشرية ، اذ يتصارع فيها تياران : تيار الحرية الصاعد الجارف ، الذي تحمل لواءه الشعوب ، مصممة أن تتخلص من كل ألوان الظل ، والاستعباد ، وتيار الاستعمار والاستغلال من جانب حفنة من المستغلين والمستعبدين ، يحسون أن الساعة قد دقت بزوال سلطانهم ، فيمعنون في التمسك بأساليبهم العتيقة التي لن تنقذهم من مصيرهم المحتوم . وتتجاوب اليوم في شتى أنحاء مصر صيحات الحرية قوية مؤذنة بنمو الحركة الوطنية المصرية على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ جهادنا القومي وقد آن لنا أن نتخلى عن أسلوب الارتجال في تحديد سياستنا الوطنية ، ففي هذه اللحظات التاريخية الجاسمة نحن اخرج ما نكون الى تحديد أهدافنا الوطنية وسبل تحقيقها تحديدا واضحا جليا في ضوء الثورات العالمية ، مستنيرين بتجاربنا الماضية وبالخبرة التي اكتسبناها من كفاحنا الطويل . ولعل هذا الكتاب مساهمة متواضعة منا في هذا السبيل » .

ثم أشار الكاتبان تلميحا الى وجود جماعة او تفظيم وراء الافكار الواردة في الكتاب ، فقد ذكرا أن « هذا البحث لم يكن ليخرج لو أنه كان مجرد تفكير طارئ ، او نظرة عابرة للأمور ، فقد جاء نتيجة دراسة سابقة للموقف العالمي ، وتتبع طويل للتيارات المختلفة الفكرية والاجتماعية . وانا لنشكر اخواننا من الوطنيين المخلصين الذين كان لهم كثير الفضل في خروج هذا الكتيب بما هموا لنا من نقد وتوجيه » وبما بذلوا معنا من جهد وتفكير ، .

بعد هذه المقدمة الهامة ، دخل المؤلفان في فصلهما الأول عن : « جهادنا القومي » . وقد بدأه بنظرة سريعة ، أكد فيها أن « مصر لم تكف عن الجهاد القومي » منذ نكبت بالاستعمار المالى والاقتصادى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وقد اتخذت فى كفاحها أساليب مختلفة ، فالتجأت الى النضال المسلح الذى انتهى باستعمار عسكرى بريطانى فى سنة ١٨٨٢ ، ورغم تعسف الاحتلال وضغطه وإرهابه ، فإن الشعب لم يكن يتراجع الا ليقوم بهجوم أشد ، مما أرغم المستعمر على إصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ معلنا انتهاء الحماية ، وكان الكسب الواقعى من هذا الكفاح ، إلغاء الأحكام العرفية والفوز بالحياة النيابية ، ولكن المستعمر استطاع بكافة أساليب الضغط ، وبرشوة فئات قليلة مصرية كسبها الى صفوفه أن يمضى فى سياسته الاستعمارية فى مصر ، كما حاول بكافة الأساليب العبث بالحياة البرلمانية معطلا إياها مرة ومبدلا الدستور المصرى مرة أخرى . . . ولكن الحركة القومية أثبتت الا أن يشتد ساعدها ، مما أرغم المستعمر عام ١٩٣٦ على إعادة دستور ١٩٢٣ وامضاء معاهدة ١٩٣٦ تحت ضغط الحركة القومية والظروف الدولية . وقد اعترفت هذه المعاهدة ونصت على استقلال مصر وسيادتها الكاملة ، وأتاحت لها دخول عصبة الأمم ، ومهدت السبيل لمعاهدة مونترو التى ألغت بعض الامتيازات الأجنبية وأبقت البعض الآخر حتى عام ١٩٤٩ . ولكن سرعان ما اكتشف المصرى أن المعاهدة لم تحل دون بقاء الاستعمار ، ولم تمنع بريطانيا من التدخل فى أخص الشئون الداخلية المصرية ، وسرعان ما تبين له أن معاهدة ١٩٣٦ تجعل مصر ، من الوجهة العملية ، منطقة نفوذ بريطانية ، كما وثق تماما أنه طالما بقى الاستعمار ، فلن تتحقق له نهضة اقتصادية شاملة ، ولا حياة برلمانية سليمة ولا ديموقراطية شعبية صحيحة . وهبت الحرب العالمية الثانية ، فساهم الشعب المصرى بنصيب وافر فى سبيل نصره الديموقراطية وهزيمة أبشع أنواع الاستعمار والاستغلال وأكثرها رجعية ألا وهو الفاشية واليوم قد آن للشعب المصرى أن يظفر باستقلال حقيقى كامل وديموقراطية شعبية نامية ، مستخدما فى سبيل ذلك من أساليب النضال ما يتفق والموقف الدولى ، ولم يعد الموقف يحتتمل أى تأخير .

بعد هذه النظرة السريعة من جانب الكاتبين لتطور النضال الوطنى ، انتقلا الى نقطة أخرى هامة ، هى رايهما فيما يطلق عليه فى ذلك الحين اسم « المطالب الوطنية » ، وما يجب أن تكون هذه المطالب عليه فى ضوء المتغيرات الجديدة ، ومن وجهة نظر فرقتهم الماركسية .

وقد بدأ بتحديد « المطالب الوطنية » كما ارتفعت بها الأصوات فى ذلك الحين ، فذكروا أن هذه المطالب تتخلص فى كلمتين : الجلاء ، ووحدة وادى النيل ،

وأما الوسيلة فهي : المفاوضة . وقالوا أن هذه المطالب والوسيلة لم تعد تمثل مصالح الشعب الحقيقية تمثيلا صادقا ، كما أنها لا تتفق والموقف الدولي . فالجلاء العسكري وحده لا يضمن استقلال وادي النيل ، إنما نريد جلاء الاستعمار الاقتصادي الى جانب العسكري والسياسي ، حتى يكون استقلالنا قائما على أسس متينة . . . فنحن نصر على الجلاء ، ولكننا لا نراه وحده محققا لاستقلالنا الحقيقي . وأما الطلب الثاني الخاص بالسودان والتنادي بوحدة وادي النيل ، فإنه قد يبدو جميلا ومعقولا ، ولكنه ينطوي على أخطار جمة قد تضر بقضية الشعبين المصري والسوداني . ففي السودان اليوم حركة ترى أن المطالب المصرية تخفي وراءها اتجاهات استعمارية من كبار رجال المال والصناعة المصريين الذين يريدون احلال الاستعمار المصري محل الاستعمار الانجليزي ، والأصرار على المطالبة بمثل هذه الوحدة تعطي الاستعمار البريطاني فرصة ثمينة لاثارة الحركة الانفصالية في السودان تحت شعار « استقلال زائف » معناه انفراد الاستعمار البريطاني بالسودان . وفي هذا اضرار بالغ بقضية استقلال مصر ، فبقاء الاستعمار البريطاني في السودان مصدر خطر مستمر على استقلالنا ، ومن ثم - وكما ذكر الكاتبان - فإن « الشعب المصري لا يريد استغلال أحد ، وإنما يريد سودانا حرا قد تخلص من كافة أنواع الاستعمار » .

أما المفاوضة ، فقد أوضح الكاتبان أن معناها المساومة في الاستقلال ، « ومساومة المستعمر في الاستقلال لا تنتهي الا الى معاهدة لا تمس جوهر الاستعمار ، وإن كسيت بألفاظ براقية ظاهرها الحرية وباطنها الاستعباد » . ومن ثم ، « فلا بد من حركة شعبية على أوسع نطاق ممكن تقوم بالضغط على الاستعمار ضغطا شديدا متصلا ، وتسند المفاوضات المصرية في الحصول على حقوق مصر كاملة غير منقوصة » .

ونعتقد أن المؤلفين قد وقعا في تناقض بين التأكيد بالمفاوضة ، والاعتراف بها في قولهم انه لا بد من حركة شعبية « تسند المفاوضات المصرية » ! وقد حاولا تخفيف هذا التناقض بالتفرقة بين المفاوضة على أساس مطالبة إنجلترا بثمن مساعدة مصر لها في الحرب ، والمفاوضة التي تستند الى حركة شعبية . وقد أسميا النوع الاول من المفاوضة « استجداء » ، وأما النوع الاول فهو « كفاح » . على أن الحقيقة أن إنجلترا لم تقبل في أية مرة الدخول في مفاوضات مع مصر ، الا بناء على ضغط شعبي وحركة شعبية . ومن ثم فقد كان على الكاتبين حسم موقفهما برفض المفاوضة أو قبولها . وواضح أنهما كانا يقبلان المفاوضة رغم التأكيد بها ، ربما لأن رفض المفاوضة ، مع وجود قوات احتلال في مصر ، وغياب تمكيلات عسكرية تنقزع الاستقلال على نحو ما حدث في حركة التحرير

الوطنية الجزائرية ، يعتبر مزايده لا معنى لها كتلك المزايده التي كان يتمسك بها الحزب الوطنى بعد الحرب العالمية الاولى .

على كل حال ، فان المؤلفين لا يلبثان أن يتجاوزا هذه النقطة ليطرحا ما يعد أحد أهم اسهامات الفكر اليسارى فى الحركة الوطنية ، وذلك حين يعلنان بجرأة أن « الاقتصار على هذه المطالب انما هو تقهقر منا ربع قرن الى الوراء » . فليس الاستقلال شيئا مجردا عن الشعب الذى سيستقل ، ولن يرضى الشعب المصرى أن يتخلص من استعمار خارجى ليقع فى براثن استعمار داخلى فالشعب المصرى يفهم الحرية على أنها تحرير له من كل استعباد ، ورفع حقيقى لمستواه فى ميادين الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة ، .

بعد هذه الصيحة الجريئة التى تأتى مباشرة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وفى مطلع الدور الجديد للحركة الوطنية ، ينطلق المؤلفان الى الفصل الثانى من كتابهما ، الذى يتناول « مصر والموقف الدولى » .

وفى بداية هذا الفصل يطرح المؤلفان تصورا جديدا حقا للقضية الوطنية ، اذ يريان أن القضية الوطنية ليست مسألة « ثنائية » بين مصر وبريطانيا ، وانما هى « قضية مصرية دولية » ، بمعنى أن « لشعوب العالم أجمع مصالح جوهرية فى حل المسألة المصرية حلا يحقق أهداف الشعب المصرى » ! وهذا المعنى الذى يطرحه المؤلفان - كما هو واضح - يختلف عن المعنى القديم للقضية المصرية فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، والذى يقوم على اهتمام الدول الاستعمارية بحل المسألة المصرية حلا يحقق أهدافها هى وليس أهداف الشعب المصرى . وقد شرح الكاتبان هذا التصور الجديد من جانبها للقضية المصرية ، فذكرا أن « هزيمة الاستعمار الفاشى فى هذه الحرب ، انما هو نصرة لحركة الحرية العالمية ، نصرة للحركات التحريرية فى شتى أنحاء المعمورة ، وهزيمة للاستعمار على نطاق عالمى بما فى ذلك الاستعمار البريطانى والأمريكى ، وعلى ذلك ... على الشعب المصرى أن يكافح وأن يكافح على أوسع نطاق ممكن متوجها الى جميع شعوب العالم الحرة ، مبينا أن قضيته هى جزء من قضية الحرية والسلام العالمى » . وعلى هذا النحو أعطى الكاتبان بعدا جديدا للقضية المصرية ظلت تتمسك به فى اتجاهها الجديد الى حركات التحرر الوطنى فى آسيا وإفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو الاتجاه الذى اشتد بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو وكان نقطة التحول فيه مؤتمر يانكونج .

ولم يلبث الكاتبان أن أخذوا فى استعراض ايجابيات الموقف الدولى التى يمكن أن تخدم القضية الوطنية . وقد بدا بالقول بأن الظروف الدولية بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت تحتم تعديل العلاقات المصرية - البريطانية . تعديلا يتمشى مع هذه الظروف : فاستعرضا أولا الظروف الدولية التى أبرمت فيها معاهدة ١٩٣٦ ، حين كانت الفاشية منقصرة فى جزء كبير من أجزاء العالم .

مهدة كيان الانسانية بالدمار ، وكانت عصية الأمم من الضعف بحيث تبين عجزها التام عن وقف العدوان ، وكانت إيطاليا الفاشية تهدد مصر غربا في ليبيا وجنوبا في الحبشة ، وقالوا ان الظروف « اليوم » أصبحت مختلفة : « فقد زال خطر الفاشية عن مصر والعالم ، وقد اعتزمت شعوب العالم أجمع ألا تسمح لأى عدوان أن ينمو ، وعزمت أن تقضى على أسباب الحروب ، وأن تنشئ من أجل ذلك منشأة دولية تكون من القوة بحيث تحقق للعالم أسباب السلام ، فضلا عن ذلك ، فان معاهدة ١٩٣٦ قد جعلت من مصر منطقة نفوذ بريطانية ، وهذا مما يتنافى مع مصلحة الشعب المصرى ، ومما لا يتفق مطلقا مع اتجاه العالم الجديد الذى تجلى فى ميثاق الأطلنطى وطهران ويالتا وسان فرانسيسكو ... ومهما اختلفت الآراء فى قيمة هذه التصريحات والميثاق ، فليس هناك من ينكر أنها اسلحة قوية يستطيع أن يستخدمها الشعب المصرى فى كفاحه ضد الاستعمار ... ولهذا يجب على الشعب المصرى أن يتوجه الى كافة الأمم المتحدة ، وأن يتوجه خاصة الى الدول الخمس الكبرى أمريكا والاتحاد السوفيتى وبريطانيا والصين وفرنسا ، معلنا تناقض هذه المعاهدة مع حقوق الشعب القومية ، وتعارضها مع الأوضاع والمبادئ الدولية الجديدة » .

وقد بنى الكاتبان على ذلك ضرورة انضمام مصر الى هيئة الأمم المتحدة ، بعد اشتراكها فى مؤتمر سان فرانسيسكو ، وضرورة أن يصدق البرلمان المصرى فوراً على ميثاقها « حتى لا تعيش مصر على هامش الحياة الدولية .. وحتى تستخدم هذا التوقيع سلاحا قويا فى أبراز التناقض بين المعاهدة والميثاق ، وحتى نستطيع أن ننقل بمشاكلنا من نطاق محصور بين مصر والاستعمار البريطانى ، الى نطاق دولى نستطيع أن نكسب فيه لمصر عطف كل الشعوب المحبة للحرية والسلام » .

ثم انتقل الكاتبان الى مناقشة « مسألة الجلاء » ، فبدأ أولا بتوضيح الأغراض الاستعمارية التى تبتغيها بريطانيا من الاحتفاظ بقوات حربية مختلفة ومراكز عسكرية فى مصر ، وذكرنا ان بريطانيا تريد تحقيق غرضين استعماريين :

لأولهما : المحافظة على زعوس أموالها الاستعمارية التى تستغلها فى مصر ، وضمان أداء أرباحها ، والضغط السياسى على الحكومة المصرية لتوجه اقتصادنا القومى فى الاتجاه الذى لا يتعارض مع مصالح الاستعمار البريطانى . ومعنى ذلك بقاء مصر فى حالة زراعية متاخرة لا تقيم من الصناعات الا خفيفها وتافهها مما يبقى الشعب المصرى فى حالة انحطاط وتأخر ... هذا فضلا عن ان نفوذ بريطانيا السياسى والعسكرى فى مصر يجعل من الصعب على مصر إقامة علاقات تجارية ومالية مع باقى الأمم المتحدة الا فى الحدود التى تسمح بها بريطانيا » .

وثانيهما ، المحافظة على المواصلات الامبراطورية وتأمينها ضد العدوان ،
وقالا ان موقف بريطانيا في هذه الناحية « فيه اعتداءات ثلاث : اعتداء
على حقوق الشعب المصرى . . واعتداء على الشعوب العربية وشعوب
الامبراطورية . . . واعتداء على بقية الأمم المتحدة » .

وقد استخلص الكاتبان من ذلك أنه « يجب على المفاوض المصرى أن يصير
على الجلاء التام فوراً دون قيد ولا شرط » ، « فإذا رفض الاستعمار البريطانى
الجلاء أو راوغ فيه ، فلا بد من الالتجاء الى الدول الخمس الكبرى لحل المسألة
على نطاق دولى » .

وهنا نلاحظ اعتماد الكاتبين على المفاوضة ووسائل التحكيم الدولى ،
بالإضافة الى الكفاح الشعبى . وفى ذلك فهما يبعدان عن التطرف أو الخرق ،
ويبديان تفهما واضحا للظروف التى تحيط بالقضية الوطنية .

وقد تناول المؤلفان بعد ذلك مسألة قناة السويس ، التى رأيا أنها ليست
مسألة بريطانية مصرية ، وإنما هى مسألة مصرية دولية ، يجب على الدول
جميعها الاعتراف فيها بمصرية القناة وبألا تمس أية اتفاقية بشأنها سيادة
مصر ، ويجب على الشعب المصرى أن يبدي رغبته لكافة الأمم فى الوصول
الى الاتفاق معها فيما يخص بالدفاع عن القناة ضد أى عدوان ، وفيما يختص
بالإشراف عليها وإداراتها . وحذرا المفاوض المصرى من التوصل
الى « حل منفرد » بشأنها مع بريطانيا ، وإنما يدخل فوراً فى مفاوضات
مع الدول الخمس الكبرى للوصول الى اتفاقية بخصوص القناة تخلصها
من الوضع الاستعماري لها . ورأيا أن خير حل للتخلص من الاستعمار
الاقتصادي لها هو شراء الأسهم البريطانية فى قناة السويس .

وقد علق المؤلفان أهمية كبيرة على توقيع مصر اتفاقية « بريتون وودز » ،
الخاصة بإنشاء مؤسسة للنقد الدولى . واعتبرا الدخول فيها « إحدى وسائل
الكفاح فى سبيل التحرر الاقتصادي الضرورى لتدعيم الاستقلال السياسى » .
وعلى حد قولهما ، فإن « موقفنا الاقتصادي ومستوى معيشة شعبنا يتوقف
على درجة تصنيع البلاد ، وقد يضطربنا هذا الى عقد قروض أجنبية لإنهاض
البلاد نهضة صناعية شاملة سريعة » ، وهذه الاتفاقية « تضمن لنا الحصول
على رموس أموال أجنبية من البنك الدولى أو من أية دولة من الدول المتحدة ،
دون أن يتبع هذا سيطرة استعمارية تفرض علينا ما تشاء من شروط ،
إذ أن البنك الدولى سيكون مضمونا من جميع الحكومات الموقعة على الاتفاق ،
لأمر الذى يضمن عدم تدخل دولة بعينها فى شئون الدول الصغيرة والمتوسطة » .
وربما كان المؤلفان متفائلان فى هذا الاعتقاد قليلا ، كما ظهر من موقف البنك
الدولى عام ١٩٥٦ من تمويل السد العالى .

وقد تناول الكاتبان بعد ذلك العلاقات الاقتصادية الاستعمارية التي تكبل مصر الى بريطانيا ، وطرق حلها ، فأشارا بحق الى أن « أساس الاستعمار في مصر ، كأساسه في كل جزء من أجزاء العالم ، إنما هو رؤوس أموال أجنبية تستثمر في بلادنا بأرباح عالية ، وتستغل عمالنا وفلاحينا استغلالا بشعا . يعود بالثروات الطائلة على كبار رجال المال والاحتكار البريطانيين والأجانب . وقد تبع هذا احتلال عسكري ونفوذ سياسي لضمان هذه المصالح الاستعمارية . فإذا لم تحل هذه المشكلة الرئيسية - مشكلة رؤوس الأموال الاحتكارية في بلادنا ، فإن مسألة الجلاء والاستقلال السياسي لن تمنع من بقاء مصر في دائرة نفوذ بريطانيا الاقتصادية » .

وأشارا مسألة الأرصدة الاسترلينية التي تجمعت لمصر في إنجلترا خلال لحرب ، وهي الأرصدة التي اعتبرا أنها قد قلبت الأوضاع الاقتصادية البريطانية المصرية ، حيث أصبحت بريطانيا مدينة لمصر بمبلغ ينوف على ٣٥٠ مليون جنيه . وقد لاحظا أن هذا الانقلاب لم يتبعه انقلاب مماثل في علاقة التبعية الاستعمارية ، أو على حد قولهما : « هذا الدين لم يقلب بريطانيا الى منطقة نفوذ مصرية ، بل على العكس من هذا ، قد زاد من سيطرة الاستعمار البريطاني . وهذا الدين قد طوقنا اقتصاديا إذ حرمنا من أن نتعامل مع دول أخرى مثل أمريكا قد تبلغ منتجاتها من الجودة والرخص ما لا تبلغه منتجات بريطانيا ، وأبدى رأيهما في حل هذه المسألة بما يحقق حصول مصر على أرصحتها من جهة وتحررها الاقتصادية من جهة أخرى . فقررا أن « الشعب المصري اليوم يدرك أن استقلاله السياسي يظل مبتورا منقوصا ما لم يتخلص من الاستعمار الاقتصادي والمالي المتمثل في رؤوس الأموال الاحتكارية المستثمرة في مصر ، وفي دين بريطانيا الذي يطوق مصر اقتصاديا وتجاريا . وكل تسوية سياسية لا تقوم على أساس حل هذه المسألة الجوهرية لن تخرج عن أن تكون مجرد حل سطحي يتناول مظهر الاستقلال دون أن يحقق جوهره . وخير حل لهذه المسألة الرئيسية هو شراؤنا للأسهم البريطانية في مصر ، وخاصة أسهم قناة السويس ، والبنك الأهلي وغيرها من الشركات الاحتكارية في مصر ، وفلك نظير ما يكافئها من الدين البريطاني » .

ثم طالب الكاتبان بضرورة تطهير الأداة الحكومية من الموظفين البريطانيين المنبثين في البوليس المصري ومختلف المصالح والنواحي الإدارية ، وكذا تطهير الجيش المصري من البعثة البريطانية العسكرية ، « الشروط الخاصة التي فرضتها معاهدة ١٩٣٦ على أسلحة ونظم الجيش المصري » .

ورأى الكاتبان أن « على الشعب المصرى أن يدخل فوراً فى مفاوضات مع الدول الكبرى الأخرى : أمريكا والاتحاد السوفيتى وفرنسيا والصين ، لعقد معاهدات تحالف وصداقة ، ولإقامة علاقات اقتصادية وتجارية تقوم كلها على أساس الاحترام المتبادل » ، « وقالوا ان هذه الدول الكبرى هى التى ستقرر شكل السلام الجديد ، وعقد معاهدات معها إنما هو تعزيز لسيادة مصر واستقلالها وكيانها الدولى » .

وانتقل المؤلفان الى علاقة مصر بالسودان ، فقرروا فى وضوح أن مصر « لن تستطيع تأمين استقلالها الا اذا تحرر السودان تحرراً كاملاً من الاستعمار البريطانى ، اذ أن بقاءه فى السودان يهدد مستمر لاستقلال مصر بطريق مباشر أو غير مباشر » . ولن يستطيع السودان وحده أن يتخلص سريعاً من الاستعمار البريطانى الا اذا اشترك شعبه فى جبهة متحدة مع الشعب المصرى للكفاح ضد الاستعمار المشترك ، اذ أن الحركة الوطنية فى مصر أقوى ساعداً وأشد بأساً من الحركة التحريرية السودانية . وفى تعاونهما وارتباطهما تعزيز لنضال السودان فى سبيل الحرية والديموقراطية » .

وبعد أن نبها الى أن الاستعمار البريطانى يؤيد بل ويوعز بكل حركة انفصالية من جانب الرجعيين السودانيين ، طالباً بأن يكون شعار المجاهدين المصريين والسودانيين : « الكفاح معاً ضد الاستعمار ، والفوز بالاستقلال التام » ، فاذا ما تم هذا ، كان للشعب السودانى المستقل مطلق الحرية فى الاتحاد الاختيارى مع مصر أو الانفصال السياسى التام » .

وهاجم الكاتبان الرجعيين المصريين الذين ينادون ويطالبون « بحقوق مكتسبة لمصر فى السودان » على أساس ما بذلته مصر من دماء وما أنفقته من مال وجهد ، واتهما هؤلاء بأنهم « لا شك يخفون من وراء ذلك مظاهر استعمارية » ، وأعلنوا رفض الشعب المصرى أن يتخذ هؤلاء الرجعيون نداء محبياً كوحدة وادى النيل ، أو فكرة « وطن واحد » ، ليخفوا خلفه مطامعهم الأنانية فى استعباد الشعب السودانى . وقالوا ان الرجعيين بهذا النداء يعطون الاستعمار البريطانى الفرصة لخلق الحركات الرجعية الانفصالية التى تضر ضرراً بالغاً بقضية الشعبين معاً . وأعلنوا أن الشعب المصرى « يحترم حقى الشعب السودانى فى الاستقلال السياسى التام ، وفى رغبته الخالصة من الاستعمار الأجنبى بريطانياً كان أو مصرياً ! » ، كما « يؤيد قرار مؤتمر الأحزاب السودانية فى إقامة حكومة سودانية ديموقراطية فى اتحاد مع مصر » ، وحقه « فى التمتع بنظام برلمانى ديموقراطى » . ويؤيده فى رغبته الأكيدة فى التخلص من النظام الإقطاعية والعبودية » . كما يهيب بالشعب السودانى « أن ينتخب بمحض إرادته وكلاءه له يشتركون مع وكلاء الشعب المصرى

في المفاوضات التي يقوم بها مع بريطانيا وغيرها ، كما أنه يدعو الى تكوين لجان اتصال بين الحركتين التحريريتين تنظم وتنسق نضالهما المشترك ضد الاستعمار ، .

وقد تناول المؤلفان بعد ذلك علاقة مصر بجامعة الدول العربية ، التي أطلقا عليها اسم : « جامعة الأمم العربية » ، وقررا تأييد الشعب المصري قيام هذه الجامعة ، التي يرى فيها وسيلة هامة في كفاح الشعوب العربية المشتركة ضد أنواع الاستعمار . ولكنهما حذرا من « الفكرة الخبيثة » ، التي كان ينادى بها « الاستعماريون وعملآؤهم الخونة من رجعيين وفاشييين مصريين كانوا أو غير مصريين » - فكرة اعطاء الجامعة صبغة دينية ، « محولين بذلك الانظار عن صفة الجامعة القومية ورسالتها الاولى في الجهاد القومي » ، وقالوا انه ليس اخطر على قضية استقلال البلاد العربية من هذه الاصوات التي تنادى بتحويل الجامعة العربية الى جامعة اسلامية ، لانها تعنى تحويل الانظار عن الجهاد الوطني ، الذي هو الجهاد القومي الاول بالنسبة لكل عربي مسلما كان أو مسيحيا أو يهوديا ، كما تعنى تخوف الاقليات الدينية ، واعطاء الاستعمار فرصة التدخل لحماية الاقليات ، كما تعنى أيضا ضم الاقليات الاسلامية في بلدان العالم المستعمرة الى الجامعة الاسلامية المزعومة ، الامر الذي يؤدي الى فصلها عن جهادها المشترك مع بقية شعوبها ضد الاستعمار ، وتقوية مركز الاستعمار على حساب الحركة التحريرية . هذا فضلا عن خسارة الرأي العام الذي يؤيد كل حركة تحريرية قومية .

وكما حارب المؤلفان فكرة صبغ الجامعة العربية بصبغة اسلامية ، فكذلك حاربوا فكرة اخراج مصر من الجامعة العربية بدعوى أنها ليست عربية ، ووصفا هذه الفكرة بأنها « فكرة استعمارية » هدفها منع الحركات القومية في البلاد العربية من التكتل والتجمع ضد الاستعمار

ثم أعلنوا أنه ولو أن الشعب المصري يتمسك كل التمسك بالجامعة العربية ، إلا أنه يرفض رفضا باتا أن تكون الجامعة العربية أداة يستعملها المستعمر لكبت الحركات التحريرية والحيلولة دون نمو الديمقراطية . ولذلك طالبا باتساع نطاق التمثيل الشعبي داخل الوحدة العربية ، بحيث لا يقتصر على التمثيل الحكومي ، بل يتسع ليصبح تمثيلا فعليا لنقابات العمال واتحاداتهم ، واتحادات الطلبة والمثقفين ، ومنظمات الفلاحين والعمال الزراعيين .

وقد تناول الكاتبان بعد ذلك علاقة مصر بقضية فلسطين تحت عنوان : « مصر وفلسطين » . ولم تكن فلسطين في تلك الحين قد انفصلت عنها بعد

الاستعمار البريطاني ووقعت تحت الاستعمار الصهيوني . وقام تحليلهما على ثلاثة أسس :

الأساس الأول ، أن « الصهيونية لا تقل في خطورتها على استقلال فلسطين عن أي لون من ألوان الاستعمار » فهي استعمار ارهابي مرتبط تمام الارتباط بالاستعمار العالمي ، ومهما الأول استغلال من يقع في برائتها أبشع استغلال ، . وأن « خطر الصهيونية ليس وقفا على فلسطين وحدها ، إنما خطرهما يهدد استقلال وحرية جميع الشعوب العربية الأخرى » .

ثانيا : التفرقة بين الصهيونية واليهودية ، وأعتبار الصهيونية عدوا لليهود والعرب معا . وانطلاقا من ذلك ، ففي رأيهما أنه من الواجب المقدس على العمال والمثقفين والفلاحين ، العرب منهم واليهود ، في فلسطين ، « أن يكونوا جبهة متحدة للكفاح ضد الاستعمار وأداته الصهيونية » ، لأنها جميعا عدو لحدود للشعبين العربي واليهودي يعمل على التفريق بينهما باشغال النعرة القومية والدينية . ولأن الصهيونية لا يقل استغلالها للعمال والفلاحين من اليهود تحت ستار التعصب الديني - عن استغلال أي استعمار لأي شعب من شعوب العالم . وقد عارض الكاتبان اقامة دولة يهودية ، على أساس أن هذه الفكرة تقضى على كل أمل في وحدة الشعبين العربي واليهودي .

ثالثا : مهاجمة ما أسماه الكاتبان : « العناصر الرجعية من العرب » ، التي « تأبى الاعتراف بحق الشعب اليهودي في التعاون على قدم المساواة مع الشعب العربي لتحقيق الاستقلال والديموقراطية ، مما يتيح للصهيونية أن تغرر بال جماهير اليهودية باسم النعرة القومية ، ومما يتيح للاستعمار البريطاني أن ينصب نفسه حكما في كل ما يدب بينهما من خلاف - الأمر الذي لا يعود على الشعبين الا بالخسارة وعلى الاستعمار الا بالكسب الكبير » . وطالبا في النهاية بتحرير فلسطين من الاستعمار والصهيونية ، قائلين ان « فلسطين المتحررة من الاستعمار بكافة ألوانه ، قادرة على حل مشاكلها باقامة حكومة ديموقراطية يتعاون في ظلها العرب واليهود » .

وبعد أن ندد الكاتبان بمشروع « سوريا الكبرى » الذي أثير في ذلك الحين ، على أساس أن الاستعمار وراءه ، أجلا مطالبهما الخارجية ، أو في الحقيقة مطالب تنظيمهما ، في الأهداف الآتية :

أولا : الاستقلال التام اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، وذلك :

(أ) بالجلء فورا .

(ب) بحصول مصر على الأسهم البريطانية في الشركات الاجتكارية

في نظير ما يكافئها من الدين البريطاني .

(ج) بتحرير الجيش والبوليس والادارة والثقافة المصرية من كل آثار الاستعمار ، فاذا رفض الاستعمار البريطانى التسليم بوجهة النظر المصرية كاملة ، نقلنا هذه المسائل الى النطاق الدولى .

ثانيا : الوصول الى اتفاق دولى بخصوص قنال السويس ، فيه ضمان لمصرية القنال وعدم المساس بحريتنا واستقلالنا .

ثالثا : الغاء بقايا الامتيازات الاجنبية فورا .

رابعا : عقد معاهدات صداقة وتحالف مع الدول الكبرى تعززها اتفاقيات تجارية ، دون انتظار بدء أو انتهاء المفاوضات مع بريطانيا .

خامسا : اتحاد مصر والسودان فى الكفاح المشترك ضد الاستعمار وفى سبيل استقلال السودان عسكريا واقتصاديا وسياسيا . وتأييد قرار مؤتمر الأحزاب باقامة « حكومة ديموقراطية فى اتحاد مع مصر » ، وتمثيل الشعب السودانى تمثيلا ديموقراطيا حرا فى كل مفاوضات أو اتفاقات تمس مستقبله .

سادسا : تأييد الجامعة العربية ، على أن تقودها حكومات ديموقراطية ، وعلى أن يتسع نطاق التمثيل الشعبى فى داخلها ، فتصبح بذلك أداة فعالة فى الكفاح ضد الاستعمار .

سابعا : تأييد وحدة العرب واليهود فى فلسطين للكفاح ضد الاستعمار والصهيونية ، ولتحقيق الاستقلال والديموقراطية لفلسطين .

ثامنا : محاربة جميع المحاولات الاستعمارية والفاشية التى تعمل على فصم عرى الوحدة بين الشعوب العربية باثارة النزاع الداخلى فيما بينها ، مثل مشروع الجامعة الاسلامية ، ومشروع سوريا الكبرى .

تاسعا : اشتراك مصر فى كافة المنشآت الدولية ، كهيئة الأمم المتحدة « وبريتون وودز » واتحاد نقابات العمال الدولى .

وليكن شعار مصر وشعار السودان والأمم العربية : « جبهة متحدة لتحقيق الحرية والديموقراطية » .



كان هذا على كل حال فيما يختص بالاهداف الخارجية للمؤلفين . اما الاهداف الداخلية ، فقد عالجهما الكاتبان فى الفصل الثالث من كتابهما . وقد قدما لها بمقدمة طويلة اكدا فيها الارتباط الوثيق بين الاهداف الخارجية والاهداف الداخلية ، نظرا لأن أى كفاح فى ميدان السياسة الخارجية لن يكون

نصيبه التوفيق والنجاح ، الا اذا اشتركت فيه الجماهير المصرية عمالا وفلاحين وطلبة ومثقفين. اشتراكا فعليا ، ولأن المفاوض المصرى الذى لا يستند الى تأييد كامل من الحركة الشعبية ، ان يستطيع الفوز بالحقوق القومية ، واذا فاز بشيء فلن يفوز الا بكسب جزئى فى غمار فيض من ألفاظ رنانة . وقالا ان هذا التأييد الشعبى ان يتم على الوجه الاكمل « الا اذا أحس كل فرد من أفراد الشعب أن قضية الاستقلال ليست مجرد ألفاظ جوفاء ، وليست تخلصا من استعمار أجنبى للوقوع تحت نير استعباد داخلى ، وانما هو استقلال يسعى ويعمل على رفع مستوى المعيشة للجماهير ، وعلى زيادة اشتراكها الفعلى فى الحكم والنمو المطرد للحريات الاجتماعية والفردية » . « فالبرنامج الديموقراطى الداخلى » اذن - كما قال الكاتبان - « هو أولا الهدف الرئيسى للاستقلال ، وهو ثانيا ، الوسيلة اللازمة للكفاح لتحقيق هذا الاستقلال ، وهو ثالثا ، السبيل الوحيد للمحافظة على هذا الاستقلال ، وهذا البرنامج يجب أن يكون قوامه « ديموقراطيات ثلاثة : ديموقراطية اقتصادية ، وديموقراطية سياسية ، وديموقراطية اجتماعية » .

وقد تناول الكاتبان بعد ذلك بالتفصيل كيفية تحقيق الديموقراطية الاقتصادية ، فأعربا عن رأيهما بأن تحقيق هذه الديموقراطية - والأساس فيها هو « الارتفاع بمستوى معيشة الجماهير » - لا يمكن أن يحدث الا عن طريق « تصنيع البلاد تصنيعا شاملا وفق برنامج مرسوم يوازن موازنة دقيقة بين الصناعات الثقيلة ، كصناعات الكهرباء والحديد ، والصناعات الكيماوية الكبيرة واستخراج المعادن ، وبين الصناعات الخفيفة كصناعات الأغذية والملابس ، ويربط فيه بين الصناعة والزراعة بحيث يهتم بالصناعات التى تعمل على تقدم الزراعة ، كصناعة الأسمدة والآلات الزراعية الميكانيكية » .

وقال الكاتبان ان مثل هذا البرنامج الصناعى يجب أن تقوم بتحقيقه حكومة ديموقراطية ، تتبع سياسة مالية جزيئة لتمويل هذه الصناعات ، الأمر الذى يقتضى اتخاذ إجراءات اقتصادية ضرورية ، أولها ، فرض ضرائب تصاعدية على رؤوس الأموال والدخول ، بعد حد معين ، بحيث تزداد وطاقاتها كلما ازدادت هذه الدخول . ثانيا ، عقد أكبر ما يمكن عقده من قروض داخلية ، وأكبر ما يمكن أن تحصل عليه من قروض خارجية خلال البنك الدولى . ثالثا ، « وحتى تكون نهضتنا الاقتصادية نهضة ديموقراطية صحيحة » ، فمن الضرورى أن « تكون الصناعات الهامة الكبرى ملكا للدولة تخيرها لمصلحة الشعب ، لتزيد من قوته الشرائية ورفع مستواه الاجتماعى » . رابعا ، اشتراك مندوبى العمال والفنيين فى إدارة هذه المصانع جنبا الى جنب مع مندوبى الحكومة وموظفيها ، اذ لو تركت هذه الصناعات فى أيدي حفنة

من الأفراد ، انتقلت الى صناعات احتكارية تعمل على استغلال العمال استغلالا بشعا في سبيل انتفاخ جيوب أصحابها ، وعقدت يصطدم الاقتصاد المصرى بعقبات خطيرة ، اذ لن تجد منتجات هذه الصناعات موقعا داخلية كبيرة بسبب الفقر المدقع للجماهير . خامسا ، استيلاء الحكومة على جميع الشركات التى انتهت مدة امتيازاتها ، وتحويل ادارتها جميعا الى ادارة تعمل لخدمة الشعب المصرى لا لاستغلاله وامتصاص دمائه .

ثم ناقش الكاتبان النغمة القديمة التى يريدها بعض الرجعيين ، وهى أن « تأهيل » الصناعة (أى تأميمها) إنما هو إجراء اشتراكى أو شيوعى ، وقررا أن « هذا مطلب ديموقراطى قديم أخذت به كثير من البلاد الرأسمالية ، والحكومة المصرية بوضعها الحالى تملك مشروعات هامة كبرى كالسكك الحديدية والتليفونات ، ولكن ينقصها الروح الديموقراطية واشترك العمال وصغار الموظفين فى توجيهها » .

وأعلن المؤلفان أن « تأهيل الصناعات » لا يعنى عدم تشجيع المشروعات الفردية ، « اذ أن هناك فى ميادين الاقتصاد المصرى متسعا للمنشآت الفردية والحكومية . فالنظام الرأسمالى فى مصر يستطيع أن يلعب دورا كبيرا فى نهضتها بشرط أن توجهه وتشرف عليه حكومة ديموقراطية صحيحة تزداد ديموقراطيتها زيادة مضطرة » .

ثم طالب الكاتبان بانتهاء الحركة العمالية ورفع معيشة العمال وتحسين ظروف عملهم ، عن طريق تشجيع النقابات وتكوين اتحاد عام لهذه النقابات ، واعطاء هذه النقابات حق الاضراب وحق العقود الجماعية ، حتى لا يستطيع صاحب العمل الفردى أن يزيد من استغلاله للعمال عن طريق العقود الفردية . ثم تحسين الأجور الذى من شأنه أن يزيد من قوة السوق الداخلى ليمتص المنتجات الصناعية . وتحديد ساعات العمل بأربعين ساعة فى الأسبوع ، محافظة على أثمان مورد من موارد الثروة فى البلاد وهو العامل الانسانى . هذا فضلا عن منح العامل اجازة يوم فى الأسبوع وأجازة سنوية لا تقل عن أسبوعين بأجر كامل . ووضع برنامج كامل يؤمن فيه العامل ضد البطالة والشيخوخة والمرضى وحوادث العمل .

وقد انتقل الكاتبان بعد ذلك لمناقشة المشكلة الزراعية ، التى اعتبرها من « أعقد المشاكل المصرية » لأنها تمس عن قرب الأغلبية الساحقة من الشعب المصرى . وأعلنا فى صراحة تامة أنه « إذا لم تحل هذه المشكلة خلا يخطو المصالح الجوهريه للملايين من الفلاحين ، فكل استقلال تحصل عليه مصر إنما هو استقلال سطحي ، وكل ديموقراطية يتحدثون عنها إنما هى ديموقراطية الأقلية وديكتاتورية فوق الأكثرية » ، تخفى وراءها أبشع أنواع الاستغلال التى

ورثناها أجيالا فوق أجيال ، ثم قدم الكاتبان « برنامجا زراعيا ديموقراطيا » ، يشتمل على النقاط الآتية :

- ١ - اصلاح الاراضى وتحسين الري والصرف .
- ٢ - « إعادة توزيع الملكية الزراعية ، باستيلاء الحكومة على الملكيات الكبيرة بعد حد معين ، وتوزيعها مع الاراضى الحكومية وأراضى الأوقاف على فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين » .
- ٣ - العمل على ألا يؤدي هذا التوزيع الى تفتيت الملكية وحرمان البلاد من فوائد الانتاج الكبير فى الزراعة ، وذلك عن طريق تشجيع الفلاحين على استخدام الأساليب العلمية الحديثة ، ومساعدتهم على تكوين جمعيات تعاونية للانتاج الزراعى تمدها الحكومة بالقروض والآلات .
- ٤ - تشجيع الجمعيات التعاونية للاستهلاك ، وتعديل قانون التعاون بما يكفل اشتراك ممثلى العمال الزراعيين وصغار الملاك اشتراكا فعليا فى ادارة هذه الجمعيات .
- ٥ - تطبيق ما يطبق على العمال الصناعيين على العمال الزراعيين ، من حق تكوين نقابات واتحادات ، وضمانات اجتماعية مختلفة .
- ٦ - تحمل الحكومة تبعة الديون العقارية الواقعة على صغار الملاك ، « لتخليصهم من عبء استغلال استعمارى بشع يهدد حاضرمهم ومستقبلهم » ، وتسوية مسألة هذه الديون مع البنوك العقارية .
- ٧ - فرض ضريبة تصاعدية على الملكيات القائمة بالنسبة لدخولها ، مع إلغاء الضريبة عن صغارهم .
- ٨ - رسم سياسة شاملة لانهاض القرى بتوفير وسائل الصحة والثقافة وأسباب المدنية .

وقد أشار الكاتبان الى أن « أكثر الناس تعاوننا مع المستعمر هم رجال الاقطاع ، لانهم لا يخشون شيئا بقدر خشيتهم من نمو الحركات الشعبية ، وهم يفضلون استعمارا باقيا ليعاونهم ، على استغلال الشعب ، عن استقلال قد يهدم سلطانهم » . وذكرنا أن توزيع الملكية الاقطاعية لا يمكن أن يسمى اجراء شيوخيا أو اشتراكيا ، فقد سبقتنا اليه فرنسا فى عام ١٧٨٩ ، وهو مطلب ديموقراطى عادل تنادى به الدول الرأسمالية القائمة ، وقد حققه بالفعل عدد كبير منها ، كبولندا وبلغاريا ورومانيا وغيرها .

وفى رأينا ان الكاتبين قد أخطأهما التحليل الصحيح لدور « رجال الاقطاع ، الذين أشارا اليهم ، ووصفهما لهم بأنهم كانوا « أكثر الناس تعاوننا مع المستعمر » . ففى الحقيقة أن أكثر الناس تعاوننا مع المستعمرهم

« الكومبرادور » ، وليسوا رجال الاقطاع ، اللهم الا في مرحلة الاحتلال الاولى التى لم تشهد « كومبرادور » بالمعنى الذى ظهر فيما بعد .

على كل حال ، فقد انتقل المؤلفان بعد ذلك الى مناقشة هدف « الديموقراطية السياسية » . وقد قررا أنه من الخطأ الفاحش تصور أن النظام لديموقراطى فى الحكم يقتصر على مجرد قيام النظام البرلمانى . فالنظام البرلمانى وحدة ديموقراطية مبتورة ناقصة ان لم تصحبها ديموقراطية فى كافة ألوان الحياة . ومن التناقض أن يكون لنا نظام برلمانى بينما يبقى نظام الادارة فى القرية والمدينة وجامعة والمدرسة أقرب ما يكون الى الأساليب الاقطاعية والدكتاتورية . « وبالتالي ، فقد أصبح واجباً » ان تعم الأساليب الديموقراطية كافة ألوان الحياة المصرية ، فيكون للقرية حق انتخاب دورى لعمدها ومشايخها ومجالسها ، لقروية دون أى قيود مالية أو عقارية ، ويكون لكل مدينة مجلسها البلدى منتخبا انتخابا دوريا حرا . ويجب أن تمتد هذه الديموقراطية الى العمال والطلبة ومستخدمى الحكومة ، فيكفل الدستور لهم ولجميع منظماتهم حق التدخل والاشتراك الفعلى فى الأمور العامة والسياسية ، حتى يستطيعوا المساهمة بنصيب وافر فى الحركة الوطنية دون عائق من قبل القانون أو التشريع . ومن حق الطلبة أن يكون لهم ممثلون منتخبون للاشتراك فى ادارة مدارسهم وجامعاتهم ، وأن يعادلهم فوراً حق انتخاب ممثليهم فى اتحادات كنياتهم والاتحاد العام للجامعة .

وقال المؤلفان : « ان الشعب الذى تعود على الأسلوب الديموقراطى فى الحكم ، سواء أكان ذلك فى القرية أو فى المدينة أو فى المدرسة أو فى الحكومة ، يصبح من الصعب على الاستعمار أو أعوانه أن يعتدوا على أى حق من حقوقه » .

ثم تناول المؤلفان الحركات الفاشية فى مصر ، « التى تتخذ مرة شعارا دينيا ، وتتستر مرة أخرى وراء نبرة قومية متطرفة ضمنيتها وصاياها العشر المزعومة » (يقصدان جماعة الاخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة) . وأعلنا أن « كفاحنا ضد الفاشية المصرية هو جزء لا يتجزأ من كفاحنا ضد الاستعمار » ، لأنها عدو لحدود للأسلوب الديموقراطى فى الحكم ، ولأنها باثارتها لانعرة الدينية ومعاديتها للأقليات ، تصرف أنظار الشعب عن المكافحة ضد عدوه الأول ، وهو الاستعمار . كما أنها تحاول أن تصرف الشعب عن النضال الأول ضد الاستعمار البريطانى ، الى إثارة المخاوف من مطامع مزعومة موهومة للاتحاد السوفيتى أو غيره من الأمم الصديقة ، كما فعل محمد صبيح الذى امتدح الاستعمار البريطانى فى كتابه : « تشرشل » ، ثم هاجم الاتحاد السوفيتى فى كتابه : روسيائ !

وخلص الكاتبان من ذلك الى أنه « يجب أن ينص الدستور المصرى على عدم قانونية الهيئات والاحزاب الفاشية » وعلى الحكومة الديموقراطية ان نحل جميع منظماتها القائمة ، وأن تحول دون الفاشيين والترشيح للانتخابات ، حتى لا يكونوا أصبح الاستعمار فى توجيه سياسة الدولة .

وانتقل المؤلفان بعد ذلك الى معالجة موضوع الادارة الحكومية ، التى أوضحوا بحق أنها « متصلة أوثق الاتصال بقضية الاستقلال » ، لأن أداة الحكم فى دولة مستقلة غيرها فى مستعمرة أو دولة تابعة ، وأداة الحكم فى كل بلد راغب فى الاستقلال ، يجب أن تتعدل تعديلا جوهريا يساعد الحركة الوطنية ولا يقف حجر عثرة فى سبيلها ، ومن ثم « فيجب أن نطهر الجيش والبوليس من جميع العناصر المصرية الخائنة المتعاونة مع الاستعمار والتى يستطيع الاستعمار بواسطتها أن يستخدم جيشنا وبوليسنا فى كبت الحركة الوطنية » . ففرض لازم على أية حكومة ديموقراطية أن تنتهز أول فرصة للقيام بهذه المهمة الخطيرة بمجرد استيلائها على الحكم ، كما يقتضى عليها أن تكون الجيش والبوليس المصريين فى أسرع وقت ممكن على أسس شعبية ، وذلك بإزالة الفوارق التى تحرم الجماهير الشعبية من الوصول الى مراكزها العليا - الأمر الذى يجعل البوليس والجيش قوة فوق الشعب معارضة لأمانية ، والعوبة سهلة فى يد المستعمر ، بدلا من أن تكون من الشعب وفى خدمة الشعب » .

كذلك طالب المؤلفان بتطهير الاداة الحكومية من كافة العناصر الأجنبية والمصرية التى تخدم مصالح الاستعمار . ويكون للشعب حق الشكوى وحق الاستماع الفعلى الى شكواه ، بحيث يترتب على هذا رقت أى موظف يثبت عبثه وتعطيله لمصالح الشعب . كما طالبا باتباع الأسلوب الديموقراطى بحيث يكون « لكل هيئة حكومية مجلس أعلى ، تمثل فيه كافة طوائف المستخدمين عن طريق الانتخاب الدورى ، ويقوم هذا المجلس بالنظر فى أمر التعيينات والترقيات والشكاوى وغيرها من الشئون الخاصة بهذه الهيئة » .

ثم تناول المؤلفان قضية الحريات العامة . فأوضحا « أن تحطيم أغلال الاستعمار والاستعباد لا يمكن أن يتم مطلقا دون كفالة الحقوق الأولية والحريات الرئيسية » ، وأن « معظم القوانين المتعلقة بالحريات العامة قد صدرت فى ظل الاستعمار فى مراحله الأولى » ، ومن ثم فإنها « جريمة وطنية كبرى وخيانة صارخة لقضية الحرية المصرية ألا تكفل هذه الحريات فورا وعلى أوسع نطاق ممكن للشعب المصرى » . وقالوا ان كبت حرية الرأى والعقيدة والاجتماع والنشر والصحافة والمظاهرات ، فضلا عن انتهاك حرمة المساكن وحرمة الأفراد ، هى الوسيلة التى يستخدمها المستعمر فى الحكومات

الرجعية للحيولة بين الشعب وبين معرفة ما يدور في بلاده وما يجرى في العالم ولتشويه الأخبار للشعب بما يناسب الاستعمار وأغلبه الرجعيين ، وحرمان الشعب من حقه المشروع في التكتل والتنظيم وجمع الصفوف ، .

ثم تعرض الكاتبان بعد ذلك لموضوع « الديموقراطية الاجتماعية » ، وقد تناولا فيها عدة مسائل هامة ، أولها ما يتصل بالتعليم . وقد أعلنوا أنه « طالما بقى الشعب المصرى فى أغلال الجهل ، وطالما بقيت الثقافة المصرية بعيدة عن التيارات الفكرية والسياسية الحديثة ، فسيجد الاستعمار مرتعا خصيبا ينفث فيه سمومه الفكرية ، مثيرا نغرات طائفية أو دينية ، مؤيدا أفكارا رجعية » . ومن ثم فيجب أن ترفع عن مصر سبة الأمية ، وفتح باب التعليم على مصراعيه مجانا للجميع فى شتى مراحله ، وفتح باب الانتساب على مصراعيه ، والربط والتنسيق بين المشروعات التعليمية والمشروعات الاقتصادية ، حتى يوجه التعليم الى سد حاجتنا القومية والاقتصادية ، وتطهير التعليم من آثار الاستعمار القوية ، وتعويد الطلبة على الاشتراك النعالي فى إدارة مدارسهم وجامعاتهم .

ثانيا - مسألة الصحة . وقد طالبوا فيها بإلغاء العيادات الخاصة للأطباء ، قائلين فى قوة وعنف انه « يجب أن يرفع عن مهنة الطب سبة أن تكون وسيلة للتراء والاستغلال على حساب الملايين من الجماهير المصرية . ومكان الأطباء جميعا هو فى المستشفيات والمنشآت الحكومية ، لا فى عيادات خاصة ينسى فيها الأطباء ان مهمة الطب هى القضاء على الأمراض لا الإبقاء عليها لتكون موردا لنشراء » . كذلك فقد طالبوا بعدم اغفال الطب الوقائى الى جانب الطب العلاجى ، على أساس أن اتفاق الملايين على طب علاجى دون الاهتمام اطلاقا بالناحية الوقائية انما هو تضییع لجهود لا تؤتى ثمارها المرجوة . وضربا مثلا بالمبالغ الطائلة التى أنفقت على مستشفيات الانكلستوما دون ان توفر أسباب الوقاية ، مما لم يحل دون ازدياد عدد المصابين بهذا المرض . ونالا ان مصر فى حاجة ماسة الى نهضة صحية من الدرجة الأولى ، لأن الأغلبية الساحقة من سكانها قد أنهكتها الأمراض المستوطنة ، مما أصاب الثروة القومية بخسارة جسيمة فى أعلى مصادرها ، وهو العمل الانسانى .

كذلك طالب المؤلفان بـ « مساواة الجنسين على اعتبار أن حرمان المجتمع المصرى من الانتفاع بمواهب وكفاءة نصف سكانه أو ما يربو على النصف ، لهو جريمة فى حق البلاد والاستقلال . كما طالبا بمحو كل آثار التعصب الدينى أو الطائفى ، وضمان اكيد للأقليات والطوائف المختلفة داء الامانة فى حرية العبادة والعقيدة والثقافة الديموقراطية وفى كافة الحقوق العامة الأخرى .

واختتم المؤلفان كلامهما عن الديموقراطيات الثلاث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالقول بحق بأن هذه الديموقراطيات « هي أسس الاستقلال الحقيقى ، فالكفاح فى سبيلها جزء لا يتجزأ من الكفاح فى سبيل الاستقلال . والاستقلال ليس غاية فى ذاته ، وانما هو سيلة لنشر لواء الديموقراطية فى كافة مناحى الحياة المصرية والنمو بها حتى تصبح ديموقراطية شعبية بأوسع معانى الكلمة » .



كان هذا هو البرنامج الوطنى التقدمى الذى ضمنه شهدى عطية التسامعى ومحمد عبد المعبود الجبيلى كتابهما التاريخى : أهدافنا الوطنية . وقد كتبنا يصفان هذا البرنامج بأنه « البرنامج الذى يكفل قيام الاكثرية الساحقة من الشعب المصرى للكفاح فى سبيل الفوز بالاستقلال والحرية والديموقراطية » ، وأنه « هو البرنامج الذى يجب أن يتخذه الديموقراطيون أساسا للمعركة الانتخابية القادمة التى لابد أن تجرى دون أى مهلة أو تأخير » .

وقد حذر الكاتبان من بعض الاتجاهات التى كانت موجودة فى الساحة طالبا بالغاء الأحكام العرفية فورا ، وقيام حكومة محايدة ترتضيها جميع الأحزاب غير الفاشية لتقوم باجراء انتخابات جديدة يكون الرأى النهائى فيها للشعب » ، وفى نفس الوقت خوض كفاح شعبى للفوز بأكبر قسط من الحقوق الديموقراطية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، مع الحذر من أى نفمة تستمهل الشعب فى تنفيذ الأغراض الداخلية ، بدعوى انصراف الحكومة الى المشاكل الخارجية المعقدة . كما طالبا بالضغط على الحكومة حتى تكون أقل تهادنا بالنسبة « لحقوقنا المقدسة » ، والضغط على الاستعمار عن طريق حركة شعبية لاضعاف جانبه وتقوية جانب المفاوض المصرى ، واكتساب الرأى العام العالمى .

وقد حذر الكاتبان من بعض الاتجاهات التى كانت موجودة فى الساحة المصرية فى ذلك الحين ، أحدهما يظن أن الموقف العالمى والمواثيق الدولية يمكن أن يتيح لمصر الفوز بالاستقلال دون حاجة الى كفاح كبير وجهاد مستمر ، وأن مصر قد تسوى مسألتها فى التسويات العالمية المقبلة بشكل يحقق استقلالها . وقد قرر الكاتبان أن الذين يظنون ذلك « واهمون » . فالحرية لا توهب للشعوب ولا تمنح لها من أعلى ، انما تكتسب بكفاح الشعوب الذى لا ينقطع » ، و « الاتجاهات الاستعمارية لا يمكن أن تختفى من تلقاء ذاتها ، وانما لابد اذاك من كفاح قوى من كافة الشعوب المغبونة والمضطهدة » .

أما الاتجاه الثانى ، وهو نقيض الأول ، فيظن أن التحرش بالجنود البريطانيين أو القيام بأعمال التدمير والتعطيم أو الاعتداء على الأجانب ، وسائل لابد منها اليوم فى سبيل الاستقلال . وقد فكر الكاتبان أنه « ليس اخطر على قضية الاستقلال من امثال هذه الحركة الطائشة التى تدعو اليها العناصر الفاشية المصرية » ، لأنها تتيح للاستعمار فرصة التدخل باسم المحافظة على الأمن والسلم الدوليين ، أو باسم المحافظة على الرعايا الأجانب أو غير ذلك من المعاذير . « وتدخله المسلح لا شك مضعف للحركة الوطنية وادو الى حين ، فهو مسلح اليوم من قمة رأسه الى أخمص قدميه . فنحن نصر على الكفاح الشعبى ، ولكننا نرى خيرا شكل له فى الظروف الحاضرة كفاح قوى بعيد عن أساليب التدمير والاستفزاز » .

كذلك حذر الكاتبان من اتجاهين آخرين مغرقان فى التفاؤل والتشاؤم بالنسبة للحكومة البريطانية العمالية القائمة فى ذلك الحين « أحدهما يعتقد أن حكومة العمال ستمنح مصر استقلالها دون حاجة الى الكفاح ، والثانى يذكر بموقف حكومة العمال الرجعى ، وعلى رأسها مكدونالد ، فى عام ١٩٢٤ ، من سعد زغلول . وبالنسبة للاتجاه الأول . فقد أكد الكاتبان أن حكومة العمال « بها اتجاهات استعمارية واضحة » ، ومن ثم فلا بد من الكفاح السلمى الشديد لانتزاع حريتنا من برائنها . أما بالنسبة للاتجاه الثانى ، فقد نبها الى أن هناك تغييرا جوهريا فى موقف بريطانيا الدولى ، فإن بريطانيا لم تعد القوة الرئيسية فى العالم وإنما أصبح ترتيبها الثالثة بين القوى الكبرى لحركة لسياسة العالم ، « والاتحاد السوفيتى من بين هذه القوى لا يطمع فى استعمار ما ولا يوافق على السياسة الاستعمارية كما تجلى من موقفه الصريح بالنسبة لنظام الوصاية فى مؤتمر سان فرانسيسكو ، اذ كان متمسكا بأن الاستقلال التام يجب أن يكون الهدف الرئيسى السريع لنظام الوصاية . ثم ان أمريكا لا تنظر بعين الرضى الى الامبراطورية البريطانية الضخمة ، اذ أن احتكار بريطانيا لجانب كبير من أسواق العالم بحرم التجارة الأمريكية من أسواق هى فى ميسس الحاجة اليها » ، يضاف الى ذلك « قوة الحركات التحريرية النامية فى المستعمرات ، الى جانب بقية عوامل الموقف الدولى ، وضغط الشعب البريطانى » ، مما « يسمح للحركة القومية فى مصر أن تقوم بضغط كبير على الاستعمار البريطانى » .

كذلك هاجم المؤلفان دعاة التهادن مع الاستعمار من المصريين ، الذين يستندون الى أن « الاستعمار البريطانى على كل حال خير من غيره من ألوان الاستعمار » . كما هاجما « كبار الخونة الذين باعوا وطنهم » ، الهازئين سرا بالاستقلال ، أعداء الدستور والديموقراطية ، الذين تشابكت مصالحهم

مع المستعمر وارتبطا معا في شركة متحدة ليس لها من هم سوى استغلال الشعب المصرى وامتصاص دمائه • وطالبا • بفضح هذه الفئة وعزلها عن ميدان السياسة المصرية •

ثم اختتم الكاتبان كتابهما بهذه الكلمات : « ان قضيتنا الوطنية اليوم تستلزم كفاحا شاقا مريرا ، على الجماهير المصرية أن تحمل أعباءه ، في شجاعة وقوة • فهو كفاح في الميدان الداخلى وفي الميدان الدولى ، كفاح في سبيل الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهو كفاح في سبيل الحرية والاستقلال ضد الاستعمار البريطانى وأذنابه من الفاشيين والمتهادنين والمتعاونين من المصريين • فياعمال مصر ، وفلاحينا ، وياطلاب مصر ، ومثقفينا ، ومواطنات مصر ، ومواطنينا ، الى الكفاح صفا واحدا ، والى الكفاح الذى لا يلين في سبيل الحرية والديموقراطية • »

مسألة السودان :

منذ احتلت انجلترا مصر في يوليو ١٨٨٢ ، لعبت المسألة السودانية دورا هاما وأساسيا في العلاقات المصرية البريطانية ، استمر حتى أبرام اتفاقية السودان في فبراير ١٩٥٣ • وكان تمسك المصريين بالسودان يعادل ويساوى تماما تمسكهم بجلاء الاحتلال عن مصر ، حتى كانت المطالب الوطنية تتمثل في مطلبين أساسيين : الجلاء ووحدة وادى النيل • وكان من الطبيعى أن يستند كفاح المصريين من أجل وحدة مصر والسودان ، الى الاسانيد القانونية التى تتيح لمصر استعادة وضعها الدولى في السودان عند الاحتلال البريطانى في يوليو ١٨٨٢ ، وبمعنى آخر استعادة وضع مصر في السودان ! وفى هذا الاطار كانت تدور المفاوضات ، وتصدر الأبحاث ، وتجرى التحليلات من الوطنيين المصريين ، حتى طرح اليسار المصرى تصورا جديدا للمسألة السودانية والعلاقات المصرية السودانية ، لا يقوم على الحقوق المكتسبة لمصر في السودان ، وانما يقوم على الكفاح المشترك ضد الاستعمار ، والمصالح المشتركة ، والاتحاد الاختيارى •

ولا تتمثل أهمية الكتاب الذى نعرضه هنا لأحمد رشدى صالح ، الذى كان رئيسا لمجلة « الفجر الجديد » ، ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ، وعضو تنظيم « الطليعة الشعبية للتحرر » ، الذى تحول الى « طليعة العمال » - وهو بعنوان : « مسألة السودان » - في أنه يحمل هذا التصور الجديد للعلاقات المصرية السودانية فقط ، بل وأيضا في تناول الجديد لتاريخ السودان تحت الاحتلال البريطانى ، وهو تناول الذى يخضعه للتفسير المادى للتاريخ •

لقد قسم أحمد رشدى صالح كتابه الصغير الهام الى أربعة فصول : « الأوضاع في السودان » ، « والحركة الوطنية السودانية » ، و « ماذا بين مصر والسودان » ، و « حق الشعب في تقرير مصيره » •

وقد عالج في الفصل الأول سقوط السودان في قبضة الرأسمالية البريطانية - المصرفية منها والصناعية - بعد أن فتحت الجيوش المصرية البريطانية السودان وأقيم الحكم الثنائي فيه ، الذى وصفه بأنه : « ضرب فريد في نوعه من المشاركات الاستعمارية » ، نظرا لأن مصر ، وهى الشريك الأصغر ، كانت « هى نفسها احدى الفرائس التى التهمت الاستعمارية البريطانية وهى تلون خمس الكرة الأرضية باللون الامبراطورى الأحمر » !

وقد أوضح أحمد رشدى صالح كيف أنه منذ اللحظة الأولى ، أى منذ زحف كتشنر ، بدأ استغلال المنطقة الجديدة (أى السودان) ، فمدت الخطوط الحديدية ، والخطوط التلغرافية ، وأنشئ ميناء بور سودان سنة ١٩١٠ ، وأنجزت التوصيلات الحديدية في منطقة الجزيرة ، وأنشئت كبارى الخرطوم وكوستى ، وأتم بيرسون وأولاده عامى ١٩٢٢ و ١٩٢٥ خزان سنار ، وأنشئت عدة شركات بناء لتقوم بالأعمال الرئيسية الجديدة ، ورأسمالها مقترض بضمانة الحكومة البريطانية ، وقد نشطت في استهلاك جزء غير يسير من فائض مصنوعات بريطانيا . كما أوجدت عدة فروع للمصارف البريطانية ، خاصة باركليز ، وأوجد أكبر مشروع استغلالى في السودان ، وهو شركة الجزيرة التى تضع يدها بتأييد الحكومة ومساندتها على خمسة ملايين من الأندنة وقف عليها لا يباح للفلاح الوطنى أن يبسط يده على شئ منها . وكما تحفقت شركات البناء ورهن الأراضى الى مصر ، خاصة أيام كرومر ، وكانت سياستها أن تعتصر الشعب المصرى لمصلحة أرباب المصارف والاحتكارات البريطانية ، فذلك فعلت بالسودان . وكما كانت سياسة المالية البريطانية تهدف الى ابقاء الاقتصاد المصرى في خدمة الصناعة والمصارف البريطانية ، فذلك كانت خطتها في السودان ، بحيث أصبح القطن أهم انتاج البلدين يمثل ٨٠٪ من صادرات مصر ، و ٦٠٪ من صادرات السودان .

ثم أخذ أحمد رشدى صالح يتتبع نظام الحكم الارهابى الذى فرضته الادارة البريطانية في السودان . فذكر أن السودان « لايزال يحكم بالأحكام العرفية التى فرضت عليه في عام ١٨٩٩ ، وما يزال القانون المطبق فيه مأخوذاً عن القوانين الهندية والعسكرية المصرية (أى البريطانية !) » . ويباشر المحيرون ونوابهم ومفتشو المراكز ، وجميعهم بريطانيون ، وكذلك رجال الادارة الآخرون ، ورؤساء القبائل - سلطة قضائية دون مراقبة حقيقية ، ودون أن يكون هناك فصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية . فتجد المحامى العمومى يمثل النيابة ، وهى سلطة الاتهام ، وفى نفس الوقت يصدر القوانين . وكثيرا ما يمارس سلطات ادارية واسعة ، فتراه قاضيا وموجه

اتهم ومشروعاً وحاكماً . وكذلك تجد أن رؤساء القبائل يمنحون سلطات إدارية وقضائية ، وكثيراً ما يحكمون بين الناس على أساس العرف والتقاليد . « فأية ضمانات للشعب السوداني ، وأية حرية للأفراد إزاء هذا الجبروت الاستعماري الاقطاعي ؟ »

وفضلاً عن ذلك ، فإن الحكومة السودانية تتمتع بسلطات مطلقة ، لا في الشؤون السياسية وحدها بل وفي التشريع والإدارة . إنها تحكم البلاد جميعاً دون أن يحاسبها الشعب السوداني ، وهي تتحكم في المشروعات الزراعية دون أن يكون للفلاحين حق مقاضاتها إذا ظلمت ودون أن يكون لممثليهم حق الإشراف عليها . كذلك فهي تتحكم في التجارة مع المناطق المغفولة ، فلها أن تمنح رخص الاتجار لمن تشاء وترفض إعطاءها لمن تشاء . أما بالنسبة للحريات العامة ، فالصحافة تحت رحمة السكرتير الإداري ، والاجتماعات مقيدة وتحت رحمة الحكومة . وحرية الانتقال منيدة هي الأخرى ، وحرية تكوين الأحزاب ملغاة ، والعمال محرومون من تكوين النقابات .

والى جانب ذلك يعتمد الاستعمار البريطاني في السودان على الأوضاع المتأخرة فيه ، وتكريسها ، وتقويتها . فقد أيد القبائل وشجع سلطانها ، لأن النزعة القبلية تعرقل النمو الوطني بما تثير من التعصب وما تبذره من الانصراف عن المصلحة الوطنية العامة . ولعل كلمة السير جون مافي في عام ١٩٢٥ أن توضح ذلك تمام الوضوح ، فقد دعا بريطانيا إلى أن تبني سياستها على تأييد النظم القبلية قائلاً إن البلاد « لا يزال بها نظم وأوضاع قبلية ومحلية قديمة » ، وأنه لا يجب أن تترك بريطانيا هذه الأوضاع تسير إلى الزوال ، ومن الضروري أن تحيط هذه الأوضاع القبلية ، بسياسات منيع من التحصينات . وقال أحمد رشدي صالح إن تلك هي « سنة الاستعمار » لا في السودان وحده ، وإنما في مصر حيث احتفظت بريطانيا بسلطة كبار الملاك ، وفي الهند حيث ارتكزت إلى سلطة المهرجات .

ثم أوضح أحمد رشدي صالح أن رؤساء القبائل في السودان ما تزال لهم سلطة واسعة . فإلى جانب سلطاتهم الإدارية (التي قد تبلغ حداً يصبح فيه رئيس القبيلة ملكاً أو مكي) ، فإن لهم سلطات قضائية ، وكثيراً ما يعين شيخ القبيلة رئيساً لعدة محاكم . وقد خلقت الحكومة بعض الزعماء القبليين ، الذين أصبح لهم نفوذ مماثل لنفوذ عهود الاقطاع ، عن طريق دمج القبائل الصغرى في المقاطعة تحت رئاسة القبيلة ذات النفوذ ، حتى حسب الناس أنهم إزاء دكتاتوريات أهلية يسندوها سلطان الحكومة بحماية حرابها .

وفضلا عن ذلك فقد عملت الحكومة على تقوية الأوضاع القبلية وتمكين قبضتها على جهاز الادارة والمجالس المحلية والبلدية بوسائل أخرى ، فنجد أن مدينة القصارف ، وهي ثانية مدن السودان من حيث الأهمية التجارية والاقتصادية ومركز الصمغ العربى ، يقترح مجلسها الريفى أن يكون للقبائل ١٢ عضوا وللمدينة التجارية عضو واحد ! . وهناك قانون وراثة رئاسه

لقبيلة الذى يركز السلطة فى أحد البيوت يتوارثها الابن عن الأب بدلا من أن تكون رئاسة العشيرة للأقوى . وقد جندت السياسة الاستعمارية فى مجلسها الاستشارى نفرا غير قليل من زعماء القبائل وحشدتهم فى مناسبات عدة .

وفى الوقت الذى يستفيد فيه رؤساء القبائل من بقاء الاستعمار ، فإن الملايين والملايين من رجال القبائل يرزحون تحت أبشع أنواع الاسترقاق . فهناك مليونان منهم عرايا يحرم عليهم الاستعمار بالقانون والاجبار أن يستروا عوراتهم . وهناك ملايين تجمع الصمغ وتزرع السمسم وتجبر اجبارا على بيع كدها للاحتكارات البريطانية بأثمان غاية فى الاتفاهة .

وفى نفس الوقت ، فإن مستوى المعيشة لدى الكثرة الغالبة من السكان قد بلغ حدا سيئا ، حتى انهم لا يجدون ما يسد رمقهم . بل ان الكثرة الساحقة من دافعى الضرائب من الفلاحين الذين زرعو الجزيرة وجبال النوبة . ومن رعاة الماشية وجامعى الصمغ والسمسم فى سهول كردفان ، هؤلاء جميعا لا يقاتلون بغير مسحوق جفور النباتات أو دقيق السمسم والفلول . وأما غيرهم من ساكنى شرق السودان ، فليس لديهم الا ألبان الماشية . أما فى الجهات الأخرى ، فلا يجد الأهالى غير مقلى الذرة مع الماء ، أو على الأكثر فانهم يكتفون بالذرة يأكلونها مع مسحوق البامية الجافة .

ويجبر الفلاحون السودانيون على القيام بالتزامات ثقيلة نحو كبار الملاك والحكومة . فمثلا لا يتناول الفلاح أجره أو ربحه نقدا ، بل عينا . ففلاح الجزيرة مثلا يأخذه قطنا تشتريه الحكومة بثمن تحدده هى ، فيساوى ثلث أو نصف ثمن القطن المصرى . وكان الفلاح السودانى يبيع انتاجه من السمسم الى الشركة البريطانية الاحتكارية بمبلغ عشرين جنيها ، فتبيعه فى مصر على بعد أميال قليلة بمبلغ ستين جنيها ، وفى فلسطين بمائة جنية . وكانت الحكومة السودانية تستولى على طن القمح بمبلغ أحد عشر جنيها ، وتبيعه للمستهلك بواحد وعشرين جنيها . أما العامل الزراعى فيتراوح أجره فى الجنوب فى الأحوال العادية بين ستة وعشرة مليمات فى اليوم الواحد ، أى أقل من أجر زميله الهندى .

وهذا الذى يسرى على الفلاحين السودانيين يسرى أيضا على الموظفين . فمرتبات الموظفين منخفضة جدا ، ويكفى القاء نظرة على ميزانية الموظفين عام ١٩٤٥ ، ليتبين منها أن مرتبات الموظفين السودانيين بالنسبة للموظفين البريطانيين شديدة الانخفاض ، فرغم أنهم يمثلون ٧٧ر٩٪ من مجموع الموظفين ، إلا أنهم يتناولون ٣٨ر٩٪ من المرتبات ، وبينما يبلغ الموظفون البريطانيون ١٢٪ فقط من مجموع الموظفين ، إلا أنهم ينالون ٦١٪ من المرتبات . أضف الى ذلك أن البريطانيين يستولون على المناصب الهامة في جهاز الدولة ، ويتركون المراكز الدنيا للسودانيين .

أما بالنسبة للتجار السودانيين ، فإن الاختكارات البريطانية تضع يدها على أهم منتجات السودان ، كالقطن والسهم والصمغ ، وتتحكم في أسواق السودان وفي علاقة هذه الأسواق ببقية بلاد العالم ، وتتولى الحكومة السودانية حماية هذه الاختكارات ، وتحرم التجار الوطنيين من القيام بعمليات الاستيراد والتصدير ، كما تحرمهم من احتكار السهم والصمغ وتعطيه للبيوت البريطانية ، كما حدث بالنسبة لاحتكار متشل كوتس وجلاتلى هانكى وشركة شل . وفي الوقت نفسه تفرض الحكومة الضرائب غير المباشرة بما يزيد الأمور تعقيدا وثقلا بالنسبة للمستهلكين وصغار التجار سواء بسواء .

أما العمال ، فإن نصيبهم من هذه المآسى أشد هولا . فبالإضافة الى انخفاض الأجور ، فإن غالبية العمال الزراعيين خاضعون لعلاقات اقطاعية كاملة أو شبه اقطاعية ، بمعنى أن العلاقات السائدة بين كبار الملاك وعمال الزراعة ليست في شيء علاقة صاحب الأرض التى يستغلها استغلالا رأسماليا بعمال أحرار في التنقل . والمثال على ذلك عمال دائرة المهدى في جزيرة أبا . أما العمال الصناعيون فقد ظهرت نتيجة للنشاط الرأسمالى في السودان ، وما يزالون حتى الآن عمالا غير منتجين لسلع . فهم أكثر ما يكونون أجراء في ورش السكك الحديدية ووابوراتها ، كما أن تنظيمهم النقابى (الطبقي) ما يزال في طفولته ، وما يزالون مبعثرين ، ولم يبلغ ضغطهم الحد الذى تضطر الحكومة معه الى اصدار قوانين عمالية ترتب ظروف العمل وعلاقة العمال بأرباب الأعمال ، ولذلك فهم محرومون في الوقت الحاضر من حق انشاء النقابات . ولكن هذه البخرة الطفلة استطاعت على ضعفها وقلة عددها أن تكسب بعض الحقوق وتبدى نصالا مبشرا بالخير ، وقد هرع العمال الى المعركة الوطنية أخيرا ، واهتم مؤتمر الخريجين بهم ، فأنشأ لجنة لتدرس أوضاعهم وتقترح ما يجب عمله بالنسبة اليهم .

أما سكان الجنوب ، فإن حالتهم « تعطى المثل التاريخي لاجرام الاستعمار واهراقه للقيم الانسانية » . فقد عمل منذ البداية على ابقاء أهل الجنوب بمعزل عن تيار التقدم أينما وجد ، حتى ولو كان هذا التيار ساريا من شمال السودان ، وأبقى الجنوبيين عرايا متأخرين يحرم عليهم ستر عوراتهم ، ويلقحون بأفكار استعمارية وتعاليم عبودية صارخة . ويساند الاستعمار الأوضاع البدائية الهمجية ، ويعرقل ما استطاع انتشار الزراعة ، حتى ان أهل الجنوب ، وهم في أغنى بقاع النيل ، ليعتمدون في كثير من اعاشتهم على حبوب الشماليين ، ! .

وقد تناول أحمد رشدي صالح بعد ذلك « ملكية الأرض » في السودان ، باعتبار الأرض احدى وسائل الانتاج الرئيسية . فذكر أن هناك نوعين للملكية الزراعية : ملكية فردية ، انتشرت حيثما تغفلت الرأسمالية ، وركزت القبائل نسبيا . وملكية جماعية ، تدرج من الشيوع البدائي الى الملكية القبلية . وقال ان الأرض المشاع تعتبر معظم مساحة الأرض المزروعة ، ولكن ليس هناك نضال واضح على امتلاك الأرض ، فما يزرع يبلغ ٣٪ من الأرض الصالحة بالفعل للزراعة ، ولكن حيثما ينتشر الاستغلال الرأسمالي ، مثل منطقة الجزيرة ، يوجد احتكاك بين الزراع والحكومة ، غير أنه صراع محلي وليس عاما ، على العكس من مصر ، التي كان النضال على امتلاك الأرض السبب المباشر للثورة العربية ، واتخذت الحركة الوطنية مظهرا فلاحيا في مراحل عديدة .

ومن ثم ، فإن الاستغلال الواقع على السودانيين - فيما يرى أحمد رشدي صالح - يتبدى في امتلاك « منتجات الأرض » أكثر مما يتبدى في « امتلاك الأرض » ذاتها . فيعتبر السودان مخزنا غنيا من مخازن المواد الخام التي تحتاجها الامبراطورية ويضارب بها التجار البريطانيون . وتقال بريطانيا وحدها ٤٣٪ من مجموع الصادرات السودانية ، وتليها الهند التي تنال ٢١٪ ، ويحتل القطن المكانة الاولى في انتاج السودان ، وهو ما تحتاجه مصانع لانكشير ويتجر فيه مالىو « ليفربول » . والاقتصاد البريطاني يعيش حالة على أرباح الأسهم والسندات ، ويستمد حياته من المضاربة في المنتجات الخام ، أكثر مما يعيش على أرباح الصناعة والزراعة ، فمثلا ينصرف جهد شركة UKCC الاحتكارية الى جمع السمسم ، لا لتعصره وتبني عليه صناعة ، ولكن لتضارب فيه في الأسواق الأخرى . وتحفز الاحتكارات البريطانية الأخرى حنو هذه الشركة . وبذلك تحتجز مرافق السودان وتحول بينها وبين التطور ، وتقف عقبة في طريق نهوض السودان الاقتصادي .

ويتمثل جرم الاستعمار في نظام الضرائب • فهو موجه حسب مصلحة الاستعمار والاقطاعيين ، ويسير على امتصاص الشعب السوداني • فالضرائب المباشرة ، وهي التي يدفعها الملاك ، تبلغ ٤٥٪ فقط من الميزانية العامة ، بينما يدفع عامة الشعب للفقير عشرة أضعاف الضريبة المباشرة تقريبا •

أما التعليم ، فقد عرف عن السودان عندما شبت الثورة المهدية أنه كان زاخرا بالمكاتب الدينية ، وعرف عن أهل الشمال خاصة ميل واضح الى التعاليم ، ولكن الاستعمار عمل على ابقاء السودانين أسرى الجهل ، كما حارب اللغة العربية - لغة القومية الناهضة في شمال السودان ، وغزا السودان بفيض من كتبه المؤلفة خصيصا للمستعمرات ، وفيض من مدرسيه الذين مرنوا على اشاعة الآراء الاستعمارية • فالدروس تلقى في التعليم اثنائى باللغة الانجليزية ، وهناك مدرسة ثانوية أميرية واحدة ، هي كلية غوردون التي أنشئت عام ١٩٠٢ ، وتخضع لمراقبة السكرتير الإدارى • ومؤلف كتاب اللغة العربية الذى يدرس لأطفال المدارس الأولية رجل انجليزى اسمه « سكوت » • وفي الفترة من ١٨٩٩ الى ١٩١٨ كانت هناك ٩ مدارس وسطى لا غير ، زيدت مدرستان فقط في الثلاثين عاما التالية • وقد بلغ عدد الأطفال الصالحين للتعليم الأولى عام ١٩٤٦ ، ٢٥٠.٠٠٠ ر ٢٠٠.٠٠٠ طفلا ، التحق منهم بالمدارس بالفعل ٢٦.٠٠٠ طالب ، أى مالا يزيدون عن ٧٪ ! ثم يقول أحمد رشدى صالح ان « هذه الحال ما تزال سائدة حتى الآن على أساس البرامج التعليمية الاستعمارية ، وعلى أساس اقفال باب التعليم في وجه ابناء الشعب ، وتخريج موظفين حكوميين يشغلون (عن جدارة !) المناصب السفلى في جهاز الحكومة » •

وبعد أن كشف الكاتب اهمال العلاج الصحى في السودان ، حتى ان هناك سريرا واحدا في المستشفيات الحكومية لكل ٣٣ مريض ، وأن هناك ١١٠ طبيب وطنى بمتوسط طبيب واحد لكل ٨٠.٠٠٠ سودانى ، بينما هناك طبيب مصرى واحد لكل أربعة آلاف مصرى - تسائل قائلا : « أية جريمة لا يمحوها غفران تلك التى اقترفها الاستعمار ازاء الشعب السودانى ؟ ان الذين يفاخرون بأنهم انتشلوا شعوب المستعمرات من حمأة الفاقة ، يجوعون اخوتنا في السودان كما جوعونا في الماضى والحاضر • ان الذين ساقونا في ركابهم يدفعون بالشعب السودانى دفعا في ركاب الامبراطورية • وأى طريق يسلكون ؟ طريق الفقر والفاقة ، طريق المرض والحاجة • وفي يدهم جيش احتلال وجهاز حكومة خاضعان تماما لتوجيههم وخادمان مخلصان لمصالحهم » •

تم يحمل الكاتِب الحكومات المصرية والأحزاب المصرية جانباً من المسئولية ! : « ليست الحكومات المصرية منذ ما فتح السودان شريكة في هذا الجرم البشع ؟ تحت راية الحكم الثنائى ارتكبت هذه المآسى وانزل بالشعب السودانى الظلم والهوان » فهل اعترضت حكومتنا على شيء ؟ ، « وهذه الأحزاب المصرية ، هل لها صوت ضد الاستبداد الضارب أنيابه فى الشعب السودانى ؟ هل طالبت بأن تشيع الديمقراطية فى السودان كما طالب بعضها بالنسبة لمصر ؟ لقد اتخذت حكوماتنا وأحزابنا موقفا لا تقره جماهير شعبنا التى لا تعرف شيئاً آخر بالنسبة للشعب السودانى غير الإخاء والدفاع عن حريات أبناء الوادى : المصريين والسودانيين ، » .



بعد هذا العرض لأوضاع السودان تحت الاستعمار البريطانى ، انتقل أحمد رشدى صالح لدراسة الحركة الوطنية السودانية . ويقصد بالحركة الوطنية السودانية الحركة التى قامت فى شمال السودان خاصة ، « حيث نضج الصراع الوطنى واكتملت معالم القومية ، وحيث لمت الحركة فئات الشعب واتخذت طريقاً صاعداً متسعاً على مر الأيام » . « أما فى الجنوب حيث قبائل الزنوج تعيش حياة متأخرة لا يجمعها رابط متين ، ولا يؤاخي بينهما قومية ظاهرة ، فإن العراك اتخذ شكلاً محلياً وأسلوباً بدائياً » ، ولكنه لا يصل الى مستوى التحرك الجماهيرى الذى يضم فى صفوفه الطالب والصانع والفلاح والتاجر ومالك الأرض والموظف ، » .

وقد قسم أحمد رشدى صالح الحركة الوطنية السودانية الى مرحلتين : الأولى ، وهى التى تنتهى بقيام مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٦ وظهور الأحزاب السياسية . والمرحلة الثانية ، وهى التى تمتد الى تاريخ اعداد كتابه . وبالنسبة للمرحلة الأولى ، فقد ذكر أن الشعب السودانى عريق فى نضاله للاستعمار والاستبداد ، واستعرض هذا النضال قبل ثورة المهدي ثم فى أواخر عهد اسماعيل وفى أثناء الثورة المهدية ، وأورد أن السجلات الحكومية الرسمية قد ذكرت أن قوات الحكومة قد استخدمت ضد الأهالى فى المدة بين ١٨٨٩ و ١٩٢٤ مائة وعشرين مرة ، الأمر الذى يدل على أن الحركة الوطنية السودانية « حلقة فى سلسلة كفاح مجيد » .

ثم ذكر أن الحركة الوطنية السودانية فى مرحلتها الأولى ، كانت جزءاً من الحركة المصرية بالرغم من أنها تبجو فى فترات نضجها ونضالها الثورى - كفترة الثورة المهدية - مستقلة ومنفصلة عن الحركة المصرية . وقال ان كاتا الحركتين تأثرتا بعوامل مشتركة سياسية واقتصادية ، وأن السودان

تعرض لمعظم ما أصاب مصر في أيام محمد على وعباس وسعيد واسماعيل .
ففى عهد محمد على فى مصر والسودان أصيب الاقطاع بضربة هامة ، وتمهد
السبيل لقيام مرحلة التجارة والنشاط الرأسمالى وظهور المدن التجارية .
كما تعرضت مصر فى عهد عباس وسعيد واسماعيل للغزو الرأسمالى الأجنبى
ولغرض المصنوعات الأوروبية الآلية ، فكان أن اعتصرت الحكومة المصرية
الفلاح المصرى والسودانى لمصلحة المال الأجنبى . وواضح أن الثورتين
المهدية والعربية كانتا « وحدة واحدة فى الأسباب والأهداف ، وكانتا تعبيرا
واحدا عن نضال الشعبين المصرى والسودانى ضد السيطرة الأجنبية .
وإذا كانت السياسة فى السودان قد رأت ألا أن تسير فى ركاب الدين
- كما يقول الكواكبي - فيجب ألا يخفى عنا هذا حقيقة الثورة المهدية
الوطنية . وإذا كانت الثورة المهدية قد وضعت التحرر من الحكم المصرى
أحد أهدافها ، فحرى بنا ألا نعتبرها مناهضة للحركة الدستورية والثورة
العربية المصرية ، بل ان السودانيين كانوا ينظرون الى الحركة المصرية
على أنها رأس الرمح فى تحرير الوادى » .

ثم قال أحمد رشدى صالح انه بعد القضاء على الثورتين المصرية
والسودانية ، ونجاح بريطانيا فى الانفراد بالسودان ، ظلت الحركة الوطنية
المصرية « ترفع علم النضال من أجل تحرير مصر والسودان ، وكانت لمواقف
الحزب الوطنى وآرائه ومقالات كتابه أثرا بينا فى تحريك السودانيين .
فلما قامت ثورة ١٩١٩ بلغ تأثيرها السودان وتركت الحوادث التاريخية التى
أعقبتها أثرا ملموسا فى الشعب السودانى ، فتألفت جمعية « اللواء الأبيض »
فى الخرطوم ، وهى التى لعبت دورا بارزا فى حوادث ١٩٢٤ الثورية .
ولما دبر مقتل السير لى ستيك ، وأخرج الجيش المصرى من السودان ،
هرب الجنود السودانيون يحملون السلاح ضد الاستعمار البريطانى . ولكن
بعد خروج الجيش المصرى من السودان حتى انشاء مؤتمر الخريجين ، دخل
النضال السودانى الوطنى مرحلة الانتقال . « فبعد ما كانت القومية
السودانية هاجعة لا تكاد تبين عن نفسها ، مغمورة تحت فيض من الدعاية
الوطنية المصرية ، وبعدها كانت جزءا من الحركة المصرية ، تسير تحت
رايتها ، رأيناها منذ ١٩٣٠ تنهض لتسير وحدها تحت رايتها الوطنية .
وكان لبعض العناصر التى اشتركت فى حوادث ١٩٢٤ أثر واضح فى بث الروح
الوطنى السودانى ، ولنذكر على سبيل المثال جماعة أصدقاء « الفجر » ،
وجماعة أصدقاء « مدنى » التى تولدت فيها فكرة المؤتمر . ولكن « التعارض
دبب اتجاه الحركة المصرية والحركة الوطنية السودانية لم يكن قد بلغ مرحلة
الاحتكاك الصريح فى هذه الفترة . فبالرغم من أن الجماهير السودانية أخذت

نبدى نزوعا الى الاستقلالية في كفاحها الوطنى ، فان شعارات القيادة المصرية وراءها كانت ما تزال هى الراية التى تمثل الفضال للجماهير السودانية .

ولكن ما هى أسباب نزوع الحركة السودانية الى الاستقلال ؟ . يرجع السبب فى ذلك - كما يرى أحمد رشدى صالح - الى أنه « قد نمت فى السودان طبقة جديدة مؤلفة رئيسيا من الموظفين والتجار ، تعمل على الاستقلال بالسوق المحلية ، سواء من حيث التجارة أو الزراعة أو الوظائف . هذه الطبقة أوجدتها الاستغلال الرأسمالى الذى أوجد العمل الأجور . وكما ان البورجوازية المصرية قد نشأت من بطن الاستعمار وكفئه ، فكذلك تطورت الطبقة الجديدة السودانية . والتاريخ يعلمنا أنه لا يشترط أن يتم نصج الطبقة البورجوازية الوطنية وليدة الاستعمار ونقيضه ، لكى تقوم الجماهير انناقمة على الاستعمار ، وانما يكفى أن تولد وتتحرك وتجمع حولها تدعوها لانقاذ الوطن من الخطر . وترفع نداءات براءة كالدفاع عن أرض الآباء والأجداد . وأما الجماهير الكادحة والفئات الصغرى ، فتتبعها لان لها هى الأخرى مصلحة كبرى فى تحطيم يد الاستعمار عن الدولة والكيان الوطنى » .

« وهذا هو ما حدث بالفعل فى السودان . اذ أن الطبقة الجديدة أحست بأن الاستعمار يقف عقبة فى سبيل ازدهارها ، فهو يقبض على الحكومة والسوق ، ويحتكر الأرض ، لذلك هبت تحاربه وتجمع حولها جماهير الشعب السودانى . ولكن ما هو الاستعمار ؟ أهو احتكار الأرض والتجارة ؟ أهو احتكار الوظائف العليا ؟ أهو اعتصار الشعب السودانى لمصلحة المال البريطانى ؟ انه كل هذا جميعا . ومن الخطأ الفاحش أن نعتقد أن الاستعمار يعنى للشعب السودانى السيطرة البريطانية فقط ، انه يعنى أى اتجاه يعرقل تقدم الشعب السودانى ، انه أى اتجاه أجنبى الى السيطرة على شئون السودان ، ولو جاء هذا الاتجاه من مصر ذاتها ، ! » .

وبناء على هذا رأى الجرى ، يرسى أحمد رشدى صالح رأيه الجرىء الآخر . فيرى أنه من « الخطأ أن نعتبر دعاة الوحدة ، أجراء للاستعمار المصرى - كما تسميهم الصحف البريطانية - أو أن نتهم كل سودانى ينادى بالاستقلال بأنه أجير للاستعمار البريطانى - كما تفعل الصحافة المصرية . اذ الواقع أن الجماهير السودانية السائرة تحت علم الأحزاب المختلفة ، قد طعمت بآثار وأفكار سودانية وطنية ، ووجدت علمها الوطنى وقيادتها الخاصة . لذلك هى تبدى نزوعا استقلاليا . وإيس فى هذا أدنى خطر على الحركة الوطنية المصرية ، بل يجب علينا أن نفهم هذه الحقائق ونتدبرها » .

ثم دعا الكاتب « الرجعيين المصريين ومن تضلله آراءهم » ، الى ادراك حقيقة انزوع السوداني الى الاستقلال ، عن طريق قراءة ما كتبه عبد الله الميرغنى ، رئيس تحرير صوت السودان ولسان الأشقاء والمؤتمرين وهم دعاة لاتحاد مع مصر ، وسكرتير وفد السودان الذى ينادى بالاتحاد مع مصر تحت الناج المصرى - قائلا : « كم كان مقلقا ومحيرا أن نرى الجانب المصرى الرسمى متمسكا بوحدة اندئمة ، وبهذا يعلن منذ الآن عدم اعترافه بحق السودانين فى تقرير مصيرهم » . تم ما كتبه جريدة المؤتمر نفسها ترد على بيان النفراشى الذى طالب فيه بأن يستمر الحكم الثنائى وتنال مصر نصيبها الكامل فى الحكومة السودانية ، قائلة : « ان بيان رئيس وزراء مصر مخيب للآمال ، فقد نص على استمرار الحكم الثنائى فى السودان ، بل طالب أن تشترك مصر فى الادارة ، وهذا ما لا يرضاه سودانى واحد » . كذلك أيضا ما هاجمت به الجبهة الوطنية ، الممثلة للمؤتمر وأحزاب وحدة وادى النيل لأشقاء والاتحاديين ، بيان رئيس وزراء مصر ، وما أشارت اليه من أن ما اجتمع عليه شعب مصر والسودان هو : « طلب الجلاء عن الوادى ، مصر ، وسودانه ، وتحقيق وحدة القطرين فى التاج والسياسة الخارجية ، مع ذيام حكومة ديموقراطية فى السودان فى الحال » - وقد نشر بيان هذه الجبهة فى ١٠/٣/١٩٤٧ .

وقد أخذ أحمد رشدى صالح بعد ذلك فى تحليل قيادة الحركة الوطنية السودانية . فأوضح أن الذى يلعب الدور الرئيسى فى تحريك الجماهير المتعلمة خاصة ، هو : مؤتمر الخريجين ، وذكر أن هذا المؤتمر قد نشأ أول ما نشأ تحت ستار نشر التعليم ، ولكنه ما لبث أن اتخذ موقفا وطنيا ، اد طالب حكومة السودان فى ابريل عام ١٩٤٢ باصدار « تصريح فى أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الانجليزية والمصرية يمنح السودان بحدوده السياسية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة ، واحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق حرية تامة ، كما تكفل للسودانيين لأحق فى تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصرى والسودانى » . وفى أغسطس ١٩٤٥ ، رفع المؤتمر القرار المشهور الذى وافقت عليه أغلبية الهيئة الستينية ، التى تشبه مجالس الادارة فى الأحزاب الأخرى ، ويقضى بقيام « حكومة سودانية ديموقراطية فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى » . ولم يلبث تدفق الجماهير السودانية الى المعركة الوطنية أن اشتد فى أعقاب ذلك ، وتكونت الأحزاب السياسية ، كما تكون « الوفد السودانى » تحت قيادة المؤتمر .

على أن هذا كله لا يعنى أن القيادة الوطنية في يد البورجوازية السودانية وحدها ، فالواقع - كما يقول أحمد رشدي صالح - أن كثيرا من الملاك الكبار ورجال القبائل يشتركون في توجيه هذا النضال ، ومن الخطأ ما أخذت به بعض الصحف السودانية من معارضة دخول رؤساء القبائل الميدان السياسى على أساس أن الاستعمار قد اتخذ من بعضهم دعامة يرتكز عليها . فهناك اعتبارات أخرى هامة ، منها التأثير الدينى المعارض للاستعمار البريطانى ، ومنها أن الأوضاع السياسية والاجتماعية في تطورها قد جرفت هذه الجموع القبليّة الى الاحتكاك الوطنى . ومن ثم فالواجب أن تحتضن الحركة الوطنية الجماهير المتدفقة ، سواء من كان تحت تأثير القبائل أو من كان في القرى والمدن .

على أن هذا يدل على أن الحركة الوطنية السودانية فيها مظاهر مختلفة من درجات النضج : نرى المؤتمر ، والأحزاب السياسية ، والصحافة الوطنية ، وتحرك المزارعين ، والصناع ، والطلبة ، والموظفين ، والجموع القبليّة . كما نراها تتخذ أشكالا مختلفة : كال دفاع عن الثقافة الوطنية واللغة العربية لغة القومية الناهضة والدفاع عن العادات الوطنية . ولكن أهم ما في هذه المرحلة الثانية - مرحلة وجود الراية والقيادة الوطنية السودانية - هو تكوين مؤتمر الخريجين الذى يمثل طبقة البورجوازية ، وفئة الموظفين على وجه الخصوص ، وكذا تكوين الأحزاب السياسية والنوفا السودانى الذى زار مصر والبلاد العربية ، وأنشاء الجبهتين الوطنيتين : المؤيدة للاتحاد مع مصر ، والاستقلالية الداعية الى الانفصال ، وكذلك ظهور اضرابات العمال والطلبة وصغار المزارعين ، ان هذه جميعا مظاهر الاندفاع الثورى الذى اتسمت به المرحلة الراهنة من الحركة الوطنية السودانية . فاذا ما تردد على الألسنة هذا السؤال : الى أى شىء تتجه الجماهير الوطنية السودانية ؟ ، قلنا واثقين : انها تتجه في نفس الطريق الذى يسير فيه شعبنا : طريق الجهاد ضد الاستعمار وضد الأوضاع الظالمة التى نشأ في حياتنا .

ثم تناول أحمد رشدي صالح بالتحليل أسباب الانقسام في الحركة الوطنية بين أنصار الوحدة ودعاة الانفصال ، ونسب ذلك « للاختلاف في المصالح التى يستهدفها كل من التيارين » ، وقال ان هناك قيادات أخرى في غير بلاد الشرق انقسمت على نفسها ، « وجاء انقسامها في مرحلة معينة ، هي مرحلة تدفق الجماهير الى معمة الحركة الوطنية التى تقودها بورجوازية ، وهذا بخلاف الحركات الوطنية التى تتولاها قيادات شعبية تمثل جماهير الكادحين وصغار الملاك والتجار والعمال » فالسبب الأول في انقسام الحركة الوطنية كامن في نوع القيادة التى تتولاها ، ! .

على أنه لم يلبث أن أورد سببا آخر يحتوى على جِراة غريبة ، ذلك السبب هو - على حد قوله - « النشاط الاستعماري الذي تقوم به الرجعية المصرية والاستعمار البريطاني » ، والذي يتمثل في أثارتها باستمرار « شكل العلاقة بين مصر وبريطانيا والسودان » ، وتصويرها على أنها « أهم حلقة في قضية السودان كله » ، مع أن شكل العلاقة يعتبر قضية ثانوية بالنسبة للشعب السوداني ، وأما قضيته الأولى فهي تحرره . وقال ان الاستعمار البريطاني يرهب الوطنيين ويصادر حرياتهم ويشجع دعاة الانفصال ، بينما تستعمل الرجعية هي الأخرى ضغطها ، ويكفي ما تعرض له الوفد السوداني في أثناء وجوده بالقاهرة من « مناورات عدة ودسائس منكرة » . فقد رفضت الحكومة الصديقة التعاون معه ، وماطلت الحكومة النقراشية ، وتدخل كثير من القادة السياسيين الرجعيين لحمله على أن يغير شعاره ، وانزعج هؤلاء السادة ، الساعين باسم الوحدة ، لأن الوفد السوداني لا يسير تحت رايتهم ، وهالهم أن يرفعوا علما مستقلا سودانيا . وبهذا الضغط اشتركوا مع الاستعمار البريطاني في ايجاد الانقسام في الحركة الوطنية السودانية ، وان كان دورهم أقل أهمية من دور الاستعمار البريطاني .

ثم أدان أحمد رشدي ضالح في قوة ما اعتبره أخطر اتجاهين ، أو تيارين ، على العلاقات بين شطري الوادي : الاتجاه الأول ، وهو الذي يدعو الى انفصال السودان عن مصر على أساس انكار أي وشيجة بين البلدين ، واعتبار أي حديث يأتي من مصر عن علاقة أو قربى ، انما هو حديث للسيطرة والاستعمار . والاتجاه الثاني ، هو الذي ينكر وجود قومية سودانية ، ويدعو الى الوحدة السيادية بين مصر والسودان .

وبالنسبة للاتجاه الأول ، فقد اتهم دعاة صراحة بأنهم : « دعاة الاستعمار » ، وقال انهم يخلطون بين اتجاهين متضاربين : اتجاه السيطرة الذي لا نبرىء منه كثيرا من سياسيينا وصحفيينا الرجعيين ، واتجاه الشعب المصري الذي ان تحدث عن قربى أو صلات بينه وبين السودانييين ، فانما يتحدث عن « تجارب الكفاح المشترك وصلات التاريخ ومشابهة اللغة والاخوة والعادات ووحدة الهدف المباشر » . وقال ان تفكيك عرى الكفاح المشترك لا يستفيد منه سوى الاستعمار البريطاني وخدامه . ورد على ما يثيره الانفصاليون في سبيل دعوتهم من الحديث عن « مساوىء الحكم المصري في السودان » ، لبث الكراهية في صدور السودانييين لكل ما هو مصرى ، فقال انهم يتقافلون عن أن الشعب المصري نفسه كان ضحية هذه المساىء ، وأن الاستعمارين البريطانى والعثمانى هما المسئولان الرئيسيان ، كما رد على ما تذيعه صحف الانفصاليين من مساوىء حياة الشعب المصري اتخذيروا من الاتحاد معه قائلا :

انهم يتغافلون أيضا عن أن « الاستعمار البريطاني وخفراءه هم السبب الرئيسي في الأوضاع البائسة التي صار إليها شعبنا » . وسخر سخريّة شديدة مما قاله عبد الله خليل ، سكرتير حزب الأمة ، لجريدة سودان ستار ، من أنه « شخصا واثق بأن المناداة بإلغاء الحكم الثنائي فوراً لم تعد ذات فائدة ، وأننى كعضو فى حزب الأمة متأكد بأن الطريق الوحيد إنما هو أن نعمل على انشاء مجلس تشريعى واقامة حكومة سودانية ، وعندما نبرهن على استعدادنا لحكم أنفسنا ، سيفتهى الحكم الثنائي تبعاً لذلك » . وعلق على هذا القول ساخراً : « ما الذى يريده الاستعماريون أكثر من ذلك » .

أما الاتجاه الثانى الخطر الذى أدانته أحمد رشدى صالح ، وهو الدعوة الى « الوحدة السيادية » ، فقد ضرب المثل على دعائه بما كتبه الدكتور محمد غزاد شكرى فى كتابه : « مصر والسيادة على السودان » من أن « مصر تستند فى سيادتها على جميع هذه الجهات (السودان) الى ما يخوله الفتح من سلطان ، أو الى ما استمنتته من حقوق بحكم تبعيتها للدولة العثمانية وانتقال أسباب السيادة اليها » . وقال ان هؤلاء الكتاب لا يرون الا شيئاً واحداً هو : « الوحدة بمعنى السيادة » ، وأنه يستوى معهم - نفر من ساستنا أمثال مكرم عبيد ، رئيس حزب الكتلة ، الذى يقول : ان الحرب التى شنها المصريون والبريطانيون فى السودان ، لم تحدث الا لغرض معين ، هو ارجاع السودان لمصر » . أو اسماعيل صدقى باشا ، « الذى عرفه شعبنا معتدياً على حرياتنا مستبداً لا يقوم عهد انقلاب بغير أن يؤيده ، ولا يتم اعتداء على الدستور بغير أن يؤازر هذا الاعتداء » - اسماعيل صدقى هذا يعلن وهو عائد من مساوماته مع بيفن ، أنه جاء لمصر بالسيادة على السودان ، ويعلن قبل ذلك بأن « سيادة مصر على السودان لا يمكن أن تزول الا بمقتضى تفازل صريح يصدر من مصر فى المستقبل ، وذلك : اما عقب ثورة يقوم بها الشعب السودانى ، أو النضال بالقوة ترضخ له مصر » . كذلك النقراشى ، رئيس حزب الهيئة السعدية الذى قال : « اتنى لا أستطيع ان أنكر أن لنا فى السودان مصالح ، كما أن للانجليز فيه مصالح » . ولا أستطيع ان أقول : اتركوا مصالحكم فى السودان » .

وقد علق أحمد رشدى صالح على ذلك قائلاً : ان « هؤلاء الدعاة يساعدون الانفصاليين والاستعماريين على تفكيك العرى واضعاف الثقة فى صدور السودانيين » . ان « السيادة التى يتمسك بها صدقى لا تمثل علاقة بين شعبنا وشعب السودان ، وإنما تمثل علاقة بين صدقى وأمثاله وبين الاستعمار

الذى يحكم السودان بالحديد والنار ، • وان الذين يقيمون تقديرهم على أساس « المصالح التى تشابه مصالح الانجليز المستعمرين ، والتى يلبسونها لباس الوحدة والسيادة الخ ، هؤلاء لا يمثلون شعبنا مهما أسرفوا فى استخدام الألفاظ الوطنية ، فشعبنا يسعى الى التآخى مع الشعب السودانى ، ويعتبر كل استفزاز ، سواء جاء من أنصار الانفصال أو الاستعمار أو الوحدة السيادية ، عملا عدوانيا وخيانة له ، • وقال أحمد رشدى صالح : « ان الروابط بين مصر والسودان أصبحت علاقات بين شعبين وروابط بين قوميتين ، فمن الخطر اغفال واحدة من هاتين القوميتين تحت أى ستار ولاى سبب كان ، •

بعد ذلك تناول أحمد رشدى صالح بعض النظرات الخاطئة وغير الدقيقة التى لا تقل عن « نظريتي الانفصال الاستعماري ، « والوحدة السيادية ، اجراما وخيانة • « وأولها ما يصوره بعض الرجعيين من أن أهم علاقة بين مصر والسودان هى أن السودان يتسع للفائض من سكان مصر ومنتجاته • وقال ان هذا الرأي قد رده حسين رشدى باشا كما رده أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة عندما كتب فى عدد ١٢ فبراير ١٩٤٥ فى مجلته يقول : « لا يمكن أن توجد قوة على ظهر الأرض تفرض علينا أن نموت جوعا وهذه أرض السودان واسعة • لقد أصبح سكان مصر يناهزون الثمانية عشر مليوناً • فالى أين يذهب هؤلاء ، وأى أرض يزرعون ، وأى سبيل يسلكون ؟ ، •

وقد رد على ذلك بأن « الذين يصورون السودان ملجأ للفائض من السكان ، وليس هناك فائض البتة ، يقيمون العلاقة بين شطرى الوادى على أساس عدوانى ، • وقال ان « الفاشية التى جوعت الشعب الألمانى والايطالى ، قامت باعتداءاتها الفاجرة تحت ستار ايجاد عمل للفائض من هذين الشعبين • وأرباب الاستعمار البريطانى اعتدوا على حرياتنا نحن وحرىات مثلات الملايين ، بدعوى تصدير الفائض من الناس والأموال الراكدة فى بلادهم ، • واستدل بكلمة سيسل رودز التى يقول فيها : « يجب علينا نحن أصحاب سياسة الاستعمار ، أن نجد أرضا للفائض من الشعب والمنتجات • ان الامبراطورية كما قلت مسألة بطون ، • ثم نبه أحمد رشدى صالح الى أن الذين يتحدثون عن فائض فى السودان ، « يعمون جماهيرنا نحن عن موطن الداء ومنبع العفن فى حياتنا ، • فليس صحيحا أن عندنا فائضا فى السكان ، وانما الصحيح هو أن هناك فقرا شديدا وضيقا فى الرزق ، واصلاح هذه الحالة لا يكون بالاعتداء على أراضي وسكان السودان ، كلا ، انما تصلح باشاعة الديموقراطية فى مصر وتسيير مرافق البلاد لمصلحة شعبنا ، لا لمصلحة فئة ولا جماعة ، ! •

أما النظرة الخاطئة الثانية التي عالجها أحمد رشدي صالح ، فهي ما يصوره بعض الرجعيين المصريين من أن السودان « مزرعة واسعة مليئة بالخيرات » ، وأن لمصر مصالح جوهريّة في السودان أولاها ماء النيل ، وفي استطاعة السودان أن يميّتنا عطشا . ولهذا « يجب علينا أن نضع يدينا على منابع النيل » ! . وقد رد على النظرة الأولى ، فقال إنها لا تمثل وجهة شعبنا ، لأن فلاحينا لا يملكون شيئا يذكر في أرض بلادهم ، ولا يعقل أن يطالب الفلاح الكادح بمزرعة في السودان ، وهو الذي لا يملك موضع قدمه في أرض آبائه وأجداده ، ! . وأما النظرة الثانية ، فقد وصفها بأنها « دعوى مضلّة فاضحة » . فبالإضافة إلى أننا لم نضع يدينا على منابع النيل ، ولا نضعها الآن ، ومع ذلك فلم نمت عطشا ، - فلا يوجد سبب يدعو اخواننا السودانيين لاماتتنا عطشا . ثم ان الاحتمال الأقرب إلى الحوث هو أن يميّتنا الاستعمار عطشا . إذن لماذا « لا نعالج المسألة المواجهة لنا : ألا وهي تحكم الاستعمار في النيل ؟ » .

ثم رد أحمد رشدي صالح على التصور الذي يصور العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان على أنها « أهم العلاقات » ، حتى « ليخيل للمرء أننا سنموت جوعا لو استقل السودان ، وأن اقتصادنا سينهار إذا لم نضع يدينا على مرافق السودان » . فدلل بالاحصائيات على « أن العلاقة الاقتصادية القائمة ليست جوهريّة بالنسبة لشعبنا ، وحتى بالنسبة لأصحاب الانتاج الصناعى ما تزال في المرتبة الثانية » ، لأن الاقتصادين المصرى والسودانى مرتبطان بالاقتصاد البريطانى أضعاف ارتباطهما ببعضهما ببعض ، فضلا عن أن رأس المال البريطانى يمثل أكبر قوة استغلالية في مصر والسودان . وبالتالي فإن الرأسمالية المصرية التي تريد أن تقترب إلى السودان بحثا عن الامكانيات الواسعة ، سوف « تجد أمامها حائط الاحتكارات البريطانية » . وقال : « ليس معنى هذا اطلاقا اننا ضد تقوية العلاقات الاقتصادية بين شعبينا ، بالعكس نحن نريد احياء وازدهار هذه العلاقات ، لا على أساس أطماع واستغلال ، وإنما على أساس تحطيم قبضة الاحتكارات البريطانية عن اقتصاد مصر والسودان » .

وبعد أن أدان أحمد رشدي صالح كل هذه الاتجاهات والتيارات والنظرات الخاطئة والضارة بالعلاقات المصرية السودانية ، أخذ ينطلق قدما لتحديد العلاقة الصحيحة ما بين شطرى الوادى . فقد تساءل قائلا : « إذا لم يكن الشعب المصرى ينظر إلى علاقاته بالسودان على أنها علاقة الوحدة

السيادية ، اذا كان يستنكر الدعوة الانفصالية القائلة بأنه لا توجد علاقة ما بين شعبي الوادى ، واذا كانت الدعوة بأن السودان ملجأ للفائض من السكان أو المصنوعات ، لا تمثل رأى جماهيرنا الشعبية وانما تعبر عن اوساط استغلالية ودوائر معتحية ، فاذن ما الذى يربط مصر بالسودان ؟ ، .

وقد رد على هذا السؤال بقوله : « ان هذا الرباط ليس بين قطعتين من الأرض نسميهما مصر والسودان ، كما تصور بعض الأقلام التى تتحدث عن الوحدة الطبيعية والوحدة الأزلية الخ - وانما هذا الرباط بين شعبي هذين البلدين . وهذا الرباط تاريخى ، لا ينظر اليه شعبنا من وجهة الاعتدائية ، وانما ننظر الى علاقتنا التاريخية مع السودانيين من ناحية التجارب المشتركة التى مرت بنا وبهم ، وأبرز هذه التجارب أن البيوت المالية الأجنبية جعلت الحكومة المصرية تعتصر الفلاحين فى شمال وجنوب الوادى لصالحها فقط ، ثم ان الجيوش البريطانية ، التى تدفقت فى أعقاب المال الأجنبى ، سحقته الثورة العربية والثورة المهدية وطمست الحركة الدستورية المصرية وخنقت الحركة الاستقلالية السودانية . فنحن والسودانيون شركاء فى هذه التجارب التاريخية ، وشركاء بالمثل فى المقاومة المجيدة التى اندلعت فى وادى النيل وما تزل تتسع وتتعمق . فالعلاقة الأولى هى علاقة الكفاح المشترك ضد العدو المشترك : ضد الاستعمار البريطانى والأوضاع الظالمة التى فرضها علينا . »

أما العلاقة الثانية القوية ، فهى علاقة المصير المشترك : الكفاح من أجل الحرية والديموقراطية . « فجماهير شعبينا تناضل من أجل حرية حقة وديموقراطية حقة . انها تهدف الى التحرر من أسباب المأسى التى ترزح تحتها ومن مصدر الاضطهادات والقهر الذى يعذيبها . جماهير شعبينا تناضل بانحفاع من أجل الحرية والعدالة الديموقراطية ، وجماهير الشعب السودانى تطلب نفس الغاية . وعدو هؤلاء وهؤلاء واحد ، والطريق الى غايتهم واحدة ، ! « بيد ان هناك علاقات غالية هامة أخرى ، هناك تأثير الأفكار والثقافة المصرية التى لعبت ، وما تزال ، دورا ملحوظا فى اذكاء الوعى الوطنى السودانى . وهناك رابطة اللغة العربية ، والعادات المتشابهة التى تكونت خلال مرور شعبي الوادى بالتجارب التاريخية المشتركة ، . ثم النيل ، فهو أساس علاقة مبنية عليه ، فمصر زراعية والسودان يتحول الى بلد زراعى ، وكما أن هذه العلاقة هامة بالنسبة لنا فهى هامة بالنسبة للسودانيين ، واذا تركت هذه العلاقة لشعبينا الحرين ، فسيسويانها على أساس مصالحهما المشتركة . »

ثم بين أحمد رشدي صالح في وضوح أن هذه العلاقات المصرية السودانية « بنيناها على أساس أن هناك قوميتين : أحدهما قوية مرت على النضال وكسبت دستورا وقبضت بيدها على أجزاء من سوق بلادها ، وهي القومية المصرية ، والأخرى ناشئة فتية تصارع الاستعمار وتجالد الاستبداد » ، وهي القومية السودانية ، ولذلك « فأمام هاتين القوميتين طريق واحد لازدهار علاقاتهما وتقوية الأواصر بينهما وتحقيق أهدافهما ، ذلك الطريق هو مكافحة الاستعمار أينما وجد وفي أى شكل تبدى » . ثم رد على الذين ينكرون وجود قومية سودانية ، ويرون أن القول بذلك فيه فرقة للصفوف واستحداث للانقسامات ، فسمى منطق أصحاب هذا الرأي بأنه يحتوى على « مغالطة كبرى » ، وقال إن الأمر هو على العكس ، وأن إنكار وجود حركة سودانية هو الذى يفرق صفوف الوطنيين فى الوادى ويعزل حركتنا عن الحركة السودانية : فمن ناحية ، فإن الحركة السودانية إنما هى مظهر لقومية سودانية فتية لها مقومات القومية جميعا ، فهناك وحدة الوطن ، ووحدة اللغة الدارجة التى تختلف عن اللغة المصرية الدارجة فى كثير ، وهناك وحدة التراث التاريخى الذى ان تداخل مع تراثنا الشعبى ، فانه يختلف عنه فى نقط جوهرية بسبب انعزال السودان عن كثير من التيارات التى مرت بمصر ، كما أن للسودان وحدة اقتصادية تربط شمال السودان خاصة ، فعلى الرغم من انتشار الملكية الجماعية والقبلية للأرض وانتشار لرعى ، إلا أن أقوى علاقة اقتصادية فى كيان شمال السودان هى العلاقة الرأسمالية المتمثلة فى المشروعات الزراعية والتجارية والعمرانية الكبيرة والقائمة بين المنتجين ووسائل الانتاج ، وفى ظل مثل هذا النظام الرأسمالى تتكون انقوميات . كما أن للعادات والأوضاع القبلية السائدة فى السودان ينعكس عليها أدب وثقافة عامة مختلفة عن الأدب والتقاليد المصرية التى خلت كثيرا الى المرحلة الرأسمالية .

ومن الناحية الأخرى ، فإن الشعارات والطريقة التى توجه بها القيادات المصرية للنضال الوطنى لا تسد حاجة الجماهير السودانية . فشعار الوحدة الذى تلقى القيادات المصرية مجردا ، لا يكفى مطلب الاستقلال أو الحكم الذاتى بل والأشقاء أنفسهم . وشعار الدستور فى مصر لا يمثل المطلب المباشر للجماهير السودانية المساوية من كثير مما يتمتع به الشعب المصرى . فضلا عن ذلك فإن للسودانيين مطالب وطنية لا تمثل حاجة مباشرة لشعبنا ، مثل وحدة شمال وجنوب السودان . وبالتالي ، فإذا ما تمسكت الأحزاب المصرية بوجهة نظرها التقليدية ، وإذا ما تقدمت بمطالبها التقاليدية ، عجزت

عن أن تجمع حولها جماهير الشعب السوداني . فهل يروق للسودانيين أن يطالب بعض ساستنا بحق مصر في إدارة السودان ؟ كلا . ان جموع الشعب السوداني تريد أن يكون السودان لها هي .

ثم أعلن أحمد رشدي صالح أن الأسلوب الوطني الصحيح لنضال الوطنيين المصريين هو : « أن نؤيد الحركة الوطنية السودانية تأييداً تاماً ، عن طريق اعلان « تمسكنا بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره » . فهذا الاعلان وحده « هو المحك الحقيقي على أى وطنى مخلص يريد سعادة وحرية شعبى الوادى ، وأينا ينتوى الاعتداء على الشعب السودانى ، وأينا لا يريد من قلبه حرية السودانين » . وقال ان معنى حق الشعب السوداني في تقرير مصيره هو « حريته التامة في اختيار نوع الحكم الذى يفضل أن يعيش فى ظله » . ويترتب على ذلك أن من ينادى بالانفصال قبل الجلاء وحصول الشعب السوداني على حريته ، لا يريد للشعب السوداني أن يمارس حق تقرير المصير ، ذلك الحق الذى لا يمكن أن يتم « مادامت الحراب البريطانية تسدد إلى صدور السودانيين ، وما دامت الاحتكارات البريطانية تمص دمهم » . وبذلك نكون قد جردنا الانفصاليين والاستعمار من أخطر سلاح فى يدهم » . وقد خلص أحمد رشدي صالح من عرضه وتحليله القيم للمسألة السودانية ، الى أن الواجب العملى الأول أصبح يقتضى « تنظيم الجماهير الشعبية المصرية والسودانية ، على أساس تحرير الوادى ، مصره وسودانه ، واشاعة الديمقراطية السياسية فى مصر والسودان ، ورفع مستوى الجماهير هنا وهناك » . وقال ان هذا التنظيم يعتبر « وسيلة عظمى لمواصلة الكفاح الوطنى الناجح ضد الاستعمار وخدماته الرجعيين المصريين والانفصاليين السودانيين » . ثم لخص برنامج العمل المشترك للجماهير المصرية والسودانية فى الأهداف الآتية :

- جلاء تام عن مصر والسودان .
- حق الشعب السوداني في تقرير مصيره .
- تأييد تام لنضال الشعب السوداني من أجل الحرية .
- المطالبة باشاعة الديمقراطية السياسية فى السودان وتطبيقها فى مصر .
- تنظيم الجهاد المشترك بين شعبينا .

فلسطين بين مخالب الاستعمار :

تتمثل أهمية هذا الكتاب الذى أصدره صادق سعد عام ١٩٤٧ ، ليس فقط فى أنه دراسة علمية تعتمد على عدد كبير من الوثائق والمصادر العربية والأجنبية ، وإنما لأنه يحمل وجهة نظر مناضل مصرى ماركسى كان يعتقد وقتها الديانة اليهودية قبل أن يعلن إسلامه عام ١٩٥٧ . وهو بتلك الصفة يعبر عن وجهة نظر الماركسين من اليهود المصريين ، بالإضافة الى وجهة نظر التنظيم الذى كان يلعب دورا أساسيا فى قيادته ، وهو : « الطليعة الشعبية للتحرر » ، الذى تحول الى « طليعة العمال » .

وينطلق صادق سعد فى كتابه من فرضية أن قضية فلسطين إنما هى قضية تحرر وطنى من الاستعمار الأجنبى ، كما أنها أيضا قضية تحرر من الحكم الرجعى المفروض على الشعب فرضا ، ومن ثم فهى - على حد قوله - « ليست مختلفة فى جوهرها عن قضية بلادنا » . ولكن الاختلاف فى الوسيلة التى استعملها الاستعمار البريطانى فى فلسطين ليرسخ قدمه فيها . وهى الصهيونية ، وإن كانت لفظة « وسيلة » لا تفى دائما فى حالة « انصهيونية » بالمعنى المضبوط ، لأن الصهيونية - فى رأى الكاتب - « ليست أداة فى أيدى الاستعمار البريطانى ، وليست منفصلة عنه انفصالا تاما ، إنما انصهيونية شريكة للاستعمار البريطانى فى فلسطين ، وربيبته ، يتبادل كلاهما المساعدة ، ويتقاسم المنفعة » .

ولكى يفسر صادق سعد نشأة الحركة الصهيونية ، كان لابد له أن يربطها « بتاريخ اليهود » ، ثم يربط الاثنين بتطور المجتمع البشرى ذاته وبنظمه » . ونعتقد أن هذا المنهج الذى اتبعه الكاتب قد ساعده على التوصل الى نتائج أفضل من التى توصل اليها البعض الذين يكتفون بدراسة تاريخ اليهود وحده ، دون وضعه فى إطار تطور المجتمع البشرى . فقد تتبع بذكاء تاريخ اليهود من زاوية خاصة ، هى الزاوية الاقتصادية ، ليوضح كيف أصبح اليهود تجارا ورجال مال حتى التصقت بهم هذه الصفة . فذكر أن اليهود فى أوائل التاريخ المكتوب ، كانوا شعبا رحلا يتكون من قبائل متنقلة ، ولما كانت القبائل المتنقلة هى التى تلعب الدور الأول فى تداول البضائع فى هذه العصور ، فقد ترتب على ذلك أن حققت القبائل العبرانية الاتجار بالسلع ونقلها على الجمال ، وقد ظلت كذلك حتى هبطت فى فترة معينة من تاريخها فلسطين ، التى كانت مركزا تجاريا هاما فى شرقى البحر المتوسط . ولما كان العبرانيون قد مارسوا التجارة من قبل ، فقد وجدوا أنفسهم فى ظروف ملائمة أكثر من ذى قبل ، فالتصقت بهم مهنة التجارة ولازمتهم طول

تاريخهم . على أن الحملات الحربية التي غمرت شرقى البحر المتوسط في التاريخ القديم والتي مرت دائما ببلاد العبرانيين ، كثيرا ما أجبرت الفئات العليا على الهجرة الى عواصم الشعوب الغازية حيث داومت تجارتها فيها ، كما انتقلت الى جميع المراكز التجارية في الشرق الأوسط .

فلما انتقل المجتمع الأوروبى من النظام العبودى الى النظام الاقطاعى ، وفى الجزء الأول منه حتى سنة ١٢٠٠ تقريبا ، احتفظ اليهود الأغنياء بالمميزات الخاصة بهم التى ورثوها من العصور القديمة . ولما انتقلت المراكز التجارية فى هذه الفترة من شرقى البحر المتوسط الى غربه ، عاش اليهود فيها فى أحياء خاصة ، ولم يكن هذا بغريب بالنسبة للحياة الاقطاعية ، فقد كان تقليدا عاما ان يستأثر الأجانب بأحياء خاصة بهم ، مثل الطليان والهولانديين والبرتغاليين . ولكن مع تطور المجتمع الاقطاعى فى الفترة الثانية من العصور الوسطى ، من ١٢٠٠ الى ١٦٠٠ ، وظهور بواذر العلاقات الرأسمالية ، ونشوء طبقة تجار غير يهودية فى كل بلد أوروبى ، كان طبيعيا أن تصطدم هذه الطبقة الناشئة بالفئة اليهودية التى تنافسها ، ومن ثم ظهرت وانتشرت حركات اضطهاد اليهود الواسعة النطاق التى كانت ترمى الى ابعادهم عن تداول السلع وفصلهم من عمليات الانتاج المباشرة ، مما أدى الى هجرتهم الى شرقى أوروبا ، الى بواونيا ورومانيا وروسيا . فاضطهاد اليهود فى غرب أوروبا واسبانيا اذن لم يكن قصده الا نزع احتكار التجارة والمالية من ايديهم !

على أن التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى شهدته أوروبا الغربية ، وظهور مفكرين كبار من أمثال فولتير وروسو وديدرو الذين نادوا بالحرية وتأسيس النظام السياسى على أسس عادلة ، أدى الى اندماج اليهود فى المجتمعات الأوروبية ، فلم يعودوا يكونون فئة اجتماعية خاصة منفصلة عن باقى الطبقات الاجتماعية ، بعد أن قررت الثورات المختلفة فى إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا ، مساواة الأديان أمام القانون ، وبتحرير اليهود وجد لوردات ورؤساء وزارات يهود .

أما فى أوروبا الوسطى والشرقية ، فقد تحول اليهود من الأعمال المصرفية والتجارية الكبرى بسبب تكوين الرأسمالية القومية فى تلك البلاد واقصائها ليهود عن مجال نشاطهم السابق ، وطردوا الى الريف الذى لم يكن النظام الرأسمالى قد مسه بعد ، ليتعيشوا على اكتاف الفلاحين عن طريق الفوائد الربوية الفاحشة ، ولذلك اقترنت الثورات الفلاحية فى أوروبا الوسطى والشرقية باضطهادات واسعة النطاق موجهة ضد اليهود ، الامر الذى أدى

الى هرب عدد كبير جدا منهم الى الولايات المتحدة وكندا والارجنتين وأفريقيا الجنوبية ، وهذا منشأ تلك الجاليات اليهودية الكثيفة ، ولا سيما في نيويورك ، التي تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد المالى .

وقد خلص صادق سعد من هذا العرض الممتاز الى أن اليهود ليسوا أمة . لقد كانوا أمة عندما استوطنوا فلسطين ، ولكنهم انقلبوا الى فئة اجتماعية خاصة ، تقوم بدور اقتصادى خاص ، عندما هجروا فلسطين وتششتوا على وجه الأرض ، وان الصفات القومية الباقية : اللغة العبرية والثقافة والتقاليد الخاصة ، تتلاشى شيئا فشيئا مع تطور المجتمع ، فلا يمكن أن يقال اليوم ان اليهود أمة » .

بهذا الحكم التاريخى يقف صادق سعد موقفا يتناقض كل التناقض مع موقف الصهيونية التى تأخذ قومية اليهود محورا لها ، والتى تؤكد أن اليهود أمة لا طائفة دينية فقط ، وأن الشئ الوحيد الذى تفتقر اليه الأمة اليهودية هى أرض وطنها فلسطين ، وتظهر الهجرة اليهودية الى فلسطين واحتلال الصيونية لها كشئ مشروع لا يتعلق بمسألة انسانية فحسب ، أى ايجاد مأوى لليهود المضطهدين ، بل يتعداها الى حق تقرير المصير .

وعلى هذا الضوء يصف صادق سعد الصهيونية بأنها « حركة رجعية بالمعنى العلمى للكلمة ، أعنى أنها حركة تهدف الى عكس ما تتجه اليه عجلة التاريخ . فتطور مصير اليهود واضح لا لبس فيه ولا غموض : يندمج اليهود المفتقرون الى مقومات قومية بالبيئة الخارجية ، وينهض يهود شرق أوروبا بالخصائص القومية المتوفرة لديهم » .

وكان من الطبيعى بعد ذلك أن يبدأ صادق سعد فى تناول جوهر الصهيونية ومآلاتها . فذكر أنها ليست أولى المحاولات الهيستيرية التى نشأت عند اليهود ، وانما اكتسبت هذه الحركة القومية التى أطلقت على نفسها اسم الصهيونية ، قوة خاصة بسبب الحالة التى وصل اليها المجتمع فى القرن التاسع عشر ، وهى مرحلة التحول من النظام الرأسمالى الحر الى النظام الرأسمالى الاستعمارى ، وما اقترنت به من ضغط شديد على الطبقات الوسطى المتقلبة التى أخذت تبحث بحثا جنونيا عن مخرج من مأزقهم ، فوجدته فى المذاهب الوطنية المتطرفة . واذا تذكرنا كيان اليهود الاجتماعى والنسبة العالية فيهم من التجار والمالين والوسطاء الصغار ، فهمنا مدى تأثير المذاهب الوطنية عليهم ، ولذلك نمت الصهيونية فى صفوفهم كحركة قومية متطرفة لصغار الرأسماليين من اليهود الرجعيين الذين يبحثون عن حل لازمتهم ، ووجدت هذه الحركة تأييدا وتشجيعا عظيمين من جانب كبار المالين اليهود

الغربيين الذين راوا فيها فرصة كبيرة لزيادة أرباحهم باستغلالهم الطبقات الشعبية المنتمين الى يهود شرقى أوروبا علاوة على استغلالهم الطبقات الشعبية فى بلاد أوروبا الغربية . وقد كان لمشروع الدولة اليهودية ما أراد الرأسماليون اليهود ، اذ جاء يحمل من الفوائد مالا يوجد فى الحركات القومية الأخرى ، فان طول المدة اللازمة لبناء الدولة اليهودية وتحقيق الفكرة واستحالة ذلك ، معناه اطالة مدة التفرير بالجماهير اليهودية وحملها على التضحية . كما لقيت الدعوة الصهيونية استجابة نسبية عند الجماهير اليهودية بسبب الاضطهادات المتوالية التى ذاقتها وتأثير الاعتقادات الدينية اليهودية التى تقوم بقيام مسيح أو منقذ ينقذهم من الحالة التى هم فيها . ولذلك كان اضطهاد اليهود فى أوروبا هو الظروف الملائمة التى لا تقوى الصهيونية على الحياة بدونها .

غير أن الواقع أن الصهيونية ليست مسألة ايواء اليهود المضطهدين أو هجرة اللاجئين ، ولكن الصهيونيين يتشبثون بفلسطين باسم « حقهم » التاريخى عليها غير مباين بأن التاريخ لا يصنع بالحقوق القانونية - اذا كان لليهود مثل هذه الحقوق القانونية على فلسطين بعد أن تركوها منذ ٢٠٠٠ سنة . وبمثل تلك الخدع والأكاذيب والضرب على الأوتار العاطفية والدينية ، استطاعت الصهيونية أن تبقى الجماهير اليهودية تحت سيطرتها السياسية الخاصة ، فأبعدتها عن الكفاح العام الذى تقوم به الجماهير العربية فى سبيل تحرير فلسطين واستقلالها ، وقد تمكنت الصهيونية من هذا عن طريق الضغط الاقتصادى على العمال اليهود ، وعن طريق بعض الامتيازات الاقتصادية والسياسية التى منحها لها الاستعمار البريطانى . وهذه الجماهير اليهودية فى فلسطين ليست الضحية الوحيدة للصهيونية ، فثم ضحية أخرى هم العرب الذين يمثلون منبعاً أهم للأرباح الوفيرة والاستغلال المحكم ، وهذا هو الجانب الثانى لرجعية الصهيونية التى لا تعوق تطور المشكلة اليهودية التاريخى فحسب ، بل تقف عتبة كأداء فى سبيل نهضة عرب فلسطين وازدهارهم .

على أن هذه الأهداف الرجعية للصهيونية ليست بخافية عن الغالبية الكبرى من اليهود ، فهؤلاء جميعاً يفهمون أن مشكلة اليهود هى مشكلة الأقليات بعينها ، وأن حظها لن يأتى بهجرة اليهود الى فلسطين التى هى بلد صغيرة لا يمكن أن تحوى الا نسبة ضئيلة جداً من يهود العالم ، بل ان حل المشكلة اليهودية سيأتى مع حل المشاكل الاجتماعية الكبرى ، وعلى اليهود أن يقوموا بنصيبهم فى الكفاح لبلوغ هذا الحل ، مكملين بهذا الشكل التراث اليهودى المجيد ، ذلك التراث الذى كونه موسى ابن ميمون ، وسبينوزا ، وموسى اليهودى الذين كافحواهم الآخرون ضد الظلم والطغيان .

بعد أن انتهى صادق سعد من التحليل على أن الصهيونية حركة رجعية ، أخذ يحلل على أنها حركة استعمارية أيضا - أو بمعنى آخر : « كيف تحقق أغراضها ، وبأى شكل يفتتح كبار المالىين من اليهود وغير اليهود بالوطن القومى فى فلسطين ؟ » .

وقد تناول صادق سعد عدة حلقات تربط الصهيونية بالاستعمارية ، أولها ، أن الصهيونية تعمل على تصدير رأس المال ، ورأس المال اليهودى بشكل خاص ، الى فلسطين ، وهى تحقق هذه الحركة الرأسمالية الصرفة بالهجرة اليهودية الى فلسطين ، تلك الهجرة التى تدخل فى فلسطين عنصرين تبني الرأسمالية حياتها عليهما ، وهما : رأس المال ، والطبقة العمالية . وللعمال اليهود وظيفة خاصة علاوة على ذلك هى أن يكونوا محل اصطدام الاستعمار بالحركة الوطنية العربية .. وإذا نحن بحثنا بعد ذلك عن كيفية استغلال رؤوس الأموال هذه وجدناها مرتبطة بالمؤسسات الصهيونية الكبرى : الوكالة اليهودية ، انكارن كاميث ، الكارن هيسود الخ .. فهذه المؤسسات بوجوهها الصحيحة مؤسسات رأسمالية احتكارية تبني أرباحها على استغلال الطبقات الشعبية اليهودية والعربية معا . أما باقى المؤسسات الصناعية والتجارية والمالية الصهيونية الكبرى ، فانها فى كثير خاضعة للرأسمال المالى الاحتكارى العالمى ، والبريطانى خاصة . وتلك هى الحلقة الثانية التى تربط الصهيونية بالاستعمارية .

أما الحلقة الثالثة ، فتتجسم فى العلاقات الشخصية بين الصهيونية وكبار رجال الأعمال والمال الانجليز والأمريكان . فاللورد هريست ، رئيس شركة جنرال الكتريك الانجائزية الاحتكارية ، له مقعد فى مجلس ادارة الاتحاد الفلسطينى للكهرباء . واللورد ملتشت ، أحد مديرى شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية وابن مؤسسها ، هو من أكبر المساهمين فى شركة البوتاس الفلسطينية .. الخ .

وتتجسم الحلقة اربعة فى الأساليب المستعملة لاستغلال رؤوس الأموال وموضع استثمارها . فالزراعة الصهيونية زراعة تجارية لا تقصد اشباع احتياجات المزارعين ، بل اشباع احتياجات السوق ، وغرضها ليس اشباع السوق الداخلية بل اشباع السوق الخارجية . انها زراعة رأسمالية . والتعاونيات الصهيونية التى تظنن الصهيونية بها ما هى الا ستار تخفى وراء معظم المشاريع الصهيونية ، فليس صحيحا أن المشروع الصهيونى مشروع اشتراكى صميم فى اشتراكيته توصل الى ما أم يستطعه الآخرون

وهو بناء اشتراكية ناهضة دون ثورة عنيفة حسب أقوالهم • فالتعاون الذى يقوم نشاط الجمعيات التعاونية الصهيونية على أساسه ، انما هو تعاون مع الرأسماليين الخصوصيين والشركات الاحتكارية الكبرى •

أما الحلقة الخامسة من السلسلة التى تربط الصهيونية بالاستعمار ، فتتمثل فى هدف الصهيونية الواعى المقصود ، وهو طرد العرب من أراضيهم لاحتلالها • وقد حققت الصهيونية كثيرا من غايتها هذه ، فاستولت على مساحات واسعة من الأراضى الساحلية الخصبة فى فلسطين ، وطردت الفلاحين العرب الذين كانوا يزرعونها فيعيشون من نتاجها •

ومن كل ذلك يتبين أن الصهيونية انما هى « حركة استعمارية هدفها الاقتصادى تصدير رأس المال الى فلسطين وما جاورها من البلاد العربية ، وجعلها سوقا للاستثمار وتصريف البضائع • ومن هنا ينجم أبلغ الضرر والخطر ، لا على فلسطين وحدها ، بل على الحياة الاقتصادية فى البلاد العربية كلها ، لا سيما على الصناعة الوطنية الناشئة فى كل قطر عربى ، وفى لبنان بصورة خاصة بسبب قربها من فلسطين وقلة مناعته النسبية ضد الصهيونية » •

وقد مضى صادق سعد بعد ذلك فى معالجة علاقة الصهيونية بالاستعمار البريطانى • فذكر أن الحركة الصهيونية بحثت منذ نشأتها عن حلفاء لها بين كبار الاستعماريين والرجعيين الأوروبيين والشرقيين ، ولكنها عثرت ، منذ البداية أيضا ، على الاستعمار الذى سيكون حليفها الأمين الثابت ، وهو الاستعمار البريطانى ! • « وتفسير ذلك بسيط ، فانجلترا دولة سبقت الدول الأخرى فى النضوج والتطور نحو العهد الاستعمارى ، ومن ثم كان الرأسمال اليهودى الانجليزى أسبق من غيره فى التحول الى الرأسمال الاحتكارى المالى وفى فهم ضروراته الملحة فى تصدير الرأسمال الى الخارج ، فى تأمين أرباحه بالاحتلال العسكرى • فالراية تتبع المال ، حتى يتسع الأفق أمامه » • حتى جاءت الأحداث الجسام لتسرع بالتحمام الصهيونية والاستعمار البريطانى أثناء الحرب العالمية الأولى ، فأصدرت الحكومة البريطانية يوم ٢ نوفمبر ١٩١٧ «التصريح المعروف باسم تصريح بالفور ، رغم وعودها بتأييد استقلال جميع العرب ، « ولكن المصالح المادية تأتى فى المرتبة الأولى وتختفى الوعود أمامها ، مصالح الإمبراطورية البريطانية وحكامها الحقيقيين والشركات الاحتكارية الكبرى المتعطشة الى ملايين الجنيهات • وقد يشبه لون الذهب دماء عبيد المستعمرات ، ولكن هذا ليس بجديد ، أما الجديد فهو ان انجلترا لا تستطيع التخلّى عن الصهيونية ، لأنها تحتاج حتما ان تعتمد على المالية اليهودية الكبرى ، ولأن فلسطين تمثل نقطة

استراتيجية من الدرجة الأولى بسبب التصاقها بقناة السويس ، وخرج أنابيب البترول في حيفا ، وأهمية ميناء هذه المدينة من الوجهة البحرية في البحر الأبيض المتوسط ، ولأن وجود وطن قومي في فلسطين ليهود يعادون العرب ، تحت تأثير الأرباب الصهيونى ، يكسب انجلترا مستعمرة من الأبناء المخلصين يحرسون أكثر الحلقات أهمية في حياة المواصلات البريطانية . وفي الوقت نفسه فإن الصهيونية كانت في حاجة الى الحراب البريطانية ، والأنواع الأخرى من معونة الامبراطورية . فمئذ فبراير ١٩١٧ كان سير سايكس قد دخل في مفاوضات مع الدكتور وايزمان ، وحضر « بصفته الشخصية » اجتماعا صهيونيا قيل فيه له ان الصهيونية ترغب في حماية بريطانية تكفل اليهود الحقوق الكافية لينهضوا « بامتهم » .

بعد هذا التحليل البديع للمحتوى الرجعى والاستعماري للصهيونية ، يتناول صادق سعد ، على مدى الفصول : الثانى والثالث والرابع ، ويشكل مدعم بالأرقام والاحصائيات ، فلسطين بين الانتداب والصهيونية ، وتطور المجتمع الفلسطينى ، والحركة الوطنية . وفي هذه الفصول يتتبع السياسة الاستعمارية في سعيها الى « خلق البغضاء والكراهية بين الطبقات الشعبية اليهودية والعربية في فلسطين » . فهي تشعر الأولى بأن لها امتيازاً وحقوقاً على العرب ، وتدفع الثانية الى اعتبار اليهود كتلة عدائية موحدة تسلب الأراضي وتحول دون ارتزاقهم وكسب قوتهم ، . وهو يتناول الاجراءات الأولى التى اتخذتها انجلترا بالغاء تقييدها للهجرة الصهيونية الى فلسطين باستثناء نوع معين من المهاجرين وهو العمال الذين لا وسائل للعيش لهم في فلسطين غير العمل . وتشعر القومية العربية باطراد احتلال الصهيونيين لفلسطين ، وكان طبيعياً أن يتسبب هذا في ظهور المناوشات الدامية بين العرب واليهود في أوائل الحركة الوطنية العربية ، فكان الاستعمار يرتاح الى هذا ، لأنه بذلك يوجه تلك الحركة الوطنية نحو عدو ثانوى ، ولأن تلك المناوشات الدامية كانت تقدم له الاعذار لبقائه في فلسطين .

وفي الوقت نفسه فإن الهجرة الشرعية لا تكفى الصهيونية ، فتلجأ الى المهاجرة الاحتشائية ، وتقترب هذه الهجرة الصهيونية بخطوة احتلالية أخرى هي سلخ الأراضي الزراعية الخصبة من العرب ، وتشترى الشركات الصهيونية نسبة عالية من الأراضي من كبار الملاك العرب والاقطاعيين الذين حصلوا عليها في العهد العثماني . وهؤلاء الاقطاعيون ومعهم بعض وسطاء البيع والسماسة والتجار والصناع هم الذين ارتبطت مصالحهم بمصالح الاستعماريين البريطانيين والصهيونيين ، وكان أن تحمل الفلاحون العرب

نتائج هذا الارتباط ، لأن للصهيونية سياسة ثابتة ترمى الى عدم تشغيل العرب في المؤسسات الصهيونية سواء أكانت صناعية أم تجارية أم مالية أم زراعية .

وفي الوقت نفسه فان الدولة والجهاز الحكومي في فلسطين منطبقان في سياستهما مع مصالح الاستعمار البريطاني ، وبالتالي مع مصالح الصهيونية ، فهما في أيدي الانجليز بشكل كامل وكلى ، يحولان فلسطين الى سجن يخضع الفلسطينيون - والعرب خاصة - بالارهاب المستمر ، ويمنعان نماء الأهالي حتى يحيا الاستعمار المتطفل عليهم . فالشركات الصهيونية تستولي على الأراضي الخصبة في فلسطين ، ويرتكز على الاقتصاد الفلسطيني بأجمعه نظام استعماري يبقى معظم ذلك الاقتصاد في حالة شديدة من التأخر ، وتعمل الدولة والأداة الحكومية على تقوية سواعد الاستعمار ازاء الطبقات الشعبية العربية ، فتحاول أن تغلها بسلسلة محكمة من القوانين والنظم الارهابية . فهل غريب بعد هذا كله أن يكون مستوى المعيشة للطبقات الشعبية العربية في انحطاط مريع ، وأن تشهد جميع الدلائل على فقر الفلاحين والعمال ؟

على أن هذا الفقر لا يقتصر على العمال والفلاحين العرب ، بل والطبقات الكادحة اليهودية أيضا . ذلك أن الصهيونية ، والهجرة اليهودية الى فلسطين ، لم تهمس النظام الاجتماعي في شيء ، بل انها صادرة من صميم تناقضاته وتعنفه . واذلك يشقى اليهود في فلسطين بما كانوا يشقون به قبل رحيلهم اليها . حقيقة أن المستعمرات الصهيونية مزدهرة بمعنى أنها تنتج كثيرا وتنتج انتاجا جيدا ، ولكن ليس هذا هو المهم للطبقات الكادحة اليهودية ، انما المهم أن الأرض ملك « للكارن كايمت » ، فعليها أن تدفع لها ايجارا ثقيلا ، ورأس المال « للكارن هايسود » ، فعليها أن تدفع الفوائد وتستهلك الدين بسداد باهظ . هذا هو المهم ، وان المنشآت اليهودية تستغل الكادحين اليهود في فلسطين ، وما أبشع هذا الاستغلال اذا كان يتستر تحت حجاب المثالي الأعلى : « بناء الوطن القومي من جديد » . وهناك مستعمرات أخرى ، هي المستعمرات الجماعية (الكيبوتزوت) التي يتلون فيها غطاء الاستغلال بالاشتراكية ذاتها . وهذا اللون وذلك الغطاء لا يغيران شيئا من الحقيقة المرة المألوفة ، وهي أن الأرض ووسائل الانتاج ، بل والانتاج نفسه ، ليست في آخر الأمر ملكا للكادحين ، وأن اللون الاشتراكي يمكن من استغلال هؤلاء اليهود استغلالا أبشع وأعمق من استغلالهم في المستعمرات العادية .

علاوة على ذلك هناك الاضطهادات والخلافات العنصرية بين اليهود أنفسهم . فهم ينقسمون الى يهود أوروبيين ، وشرقيين ، وأغلب هؤلاء

الآخرين من اليهود اليمنيين الذين آتت بهم الصهيونية لرخص أجورهم ، ولتستبدل بهم الأيدى العاملة الرخيصة . وهكذا يتمثل « الاتزان » الاجتماعى المعجيب الذى تدعيه الصهيونية فى خليط مدهش من العناصر والجنسيات اليهودية ، حتى لقد سجل تعداد ١٩٣١ أن السكان يستعملون عادة ٦٠ لغة مختلفة فى معاملاتهم !

هذه الحالة التعسة التى أغرق الاستعمار فلسطين فيها من جميع النواحي ، لم تكن لتدوم دون أن توقظ قوى المجتمع الحية فى فلسطين . ودون أن تحدث رد الفعل المجيد الذى اشتهرت به الحركة الوطنية فى فلسطين ، الأمر الذى يدفع الى بحث الأسباب العميقة التى أوجدت الحركة الوطنية فى فلسطين بحثاً علمياً .

ذلك أن الاستعمار لم يستطيع أن يستولى على فلسطين دون أن يغير أجزاء من اقتصاده واجتماعه الى مستوى أعلى من المستوى الذى كان عليه فى العهد التركى ، لفتح أسواق فلسطين حتى يصرف اليها منتجاته ويستغل فيها أمواله ، ولذلك تعين عليه أن يوجد تلك الأسواق ، وأن ينفشء بأيديهِ الحركة الاقتصادية الحية النشطة التى تمتص من فلسطين الموارد التى يريدها . فغير ما غير فى اقتصادها الراكد وعبد الطرق وأنشأ السكك الحديدية والتلغراف وخطوط التليفون وعمق الموانى وجعلها ، وكل ذلك بوساطة شركات بريطانية أو مرتبطة ببريطانيا حتى يجنى الممولون الانجليز من هذه الأعمال جنيهاً غزيراً .

وقد ترتب على ذلك أن أخذ الاقتصاد الفلسطينى - والعربى خاصة - يتزعزع فى سرعة ، وخصوصاً الزراعة الفلسطينية التى أصابها تحول جوهري فى طريقة الانتاج ، وانتقلت من أساليب الزراعة الخفيفة الى أساليب الزراعة الكثيفة . كما أن فتح الأسواق الفلسطينية لم يستفد منه الاستعمار فقط ، بل فتح الامكانيات أمام الصناعة العربية التى تمت بسرعة . وقد أدى ذلك الى تطور المجتمع الفلسطينى - والعربى بشكل خاص - فنشأت طبقات اجتماعية جديدة وازمحلت طبقات أخرى ، ولكن صعود الطبقات الجديدة لم يقترن بما يمكنها من الاستمرار فى هذا السبيل وتوليها الحكم السياسى . لقد حدث تحول كبير فى المراكز التجارية الكبرى ، فاصبحت يافا وحيفا المدينتين الرئيسيتين اللتين تقدمان للمستهلكين فى فلسطين البضائع المستوردة ، وهبط مركز المدن الداخلية التجارية ، وفى هذه الأخيرة وقع التنافس الشديد بين التجار العرب واليهود ، وفى الوقت نفسه وقع التنافس بين المزارع العربية واليهودية ، وبين الصناعات العربية واليهودية ، وكان

الاستعمار الأجنبي هو الذى أفسح السبيل أمام الاحتلال الصهيونى الذى يوقف الاراضى الخصبة على الشعب اليهودى فيحرم الرأسمالية العربية من تداولها بين أيديها ، وهو الذى ثبت أقدام الاحتكارات الكبرى وحمل الصناعات الاحتكارية الأجنبية حماية جمركية شديدة ، فضغط بذلك على الصناعة العربية وسد الطرق أمامها ، وهو الذى جلب معه تناقضاته الرأسمالية فى مرحلتها المتأزمة ، فوقفت حجر عثرة فى سبيل التجارة العربية الناهضة .

غير أن الطبقات المالكة العربية الفلسطينية لم تنفرد بالتطور والتغير ، لأن الذى حدث هو أن التطور الرأسمالى أصاب بالضرورة الطبقات الكادحة ، هؤلاء الفلاحون الذين كانت تربطهم بالانتاج الزراعى روابط اقتصادية جامدة ، وجدوا أنفسهم يجردون شيئاً فشيئاً من الأرض ، فتكونت طبقة الكادحين الذين لا أرض لهم . وترك جانب كبير من هذه الطبقة الريف ، فذهب الى المدن ليستجيب للاحتياجات الصناعية الناشئة ، فتكونت طبقة العمال الصناعيين . وزاد من عدد هؤلاء تحول البدو الى عمال أيضاً بسبب فقرهم المتزايد . وانضمت الى هؤلاء فئات واسعة من أفراد الطبقة الوسطى الذين رماهم فى صفوف الأجراء النشاط الرأسمالى الجديد . وقد تغيرت ظروف النضال الاجتماعى بتكتيل الطبقة الكادحة الجديدة فى المدن الفلسطينية الكبرى التى عرفت توسعاً هائلاً منذ الاحتلال البريطانى . وكان ظهور طلائعها السياسية على المسرح الفلسطينى ، آخر مرحلة وصلت اليها الحركة الوطنية العربية ، فدفعت بها الى مستوى أرقى يوسع أمامها الآفاق ويقدم لها الامكانيات النضالية الخصبة .

وقد وقعت قيادة الحركة الوطنية فى المرحلة الأولى (١٩١٨ - ١٩٣٣) فى يد الأقطاعيين العرب ، فقد اشرفت على الحركة منذ الاحتلال الى ديسمبر ١٩٣٤ لجنة انتخبتهما المؤتمرات العربية المختلفة وسميت باسم : « اللجنة التنفيذية العربية » ، كانت تحت نفوذ العائلات الكبرى . وكان محور الحركة فى أول الأمر الكفاح ضد الصهيونية واستنكار وعد بلفور . ثم تطور المضمون السياسى للحركة العربية نحو مكافحة الاستعمار . وكانت السنوات التى تلت سنة ١٩٣٣ مرحلة التحول فى توجيه الحركة الوطنية العربية وقيادتها ، ففي هذه الفترة وعت الحركة العربية الناهضة أن الاستعمار البريطانى هو عدوها الرئيسى ، وتحولت ثائرتها من مكافحة اليهود الى مكافحة حكومة بريطانيا ، فاخذت الحركة الوطنية العربية القومات الرئيسية للحركات القومية . واتخذت العناصر المثقفة مكان الطليعة فى مهمة اعطاء الحركة الوطنية العربية تعبيراتها السياسية الجديدة .

ومع توضيح الهدف السياسي للحركة الوطنية ، وهو الحكم ، ظهرت الأحزاب السياسية المختلفة في فلسطين ، بعضها لا يفرق بينها الا انتسابها الى العائلات نصف الأقطاعية العديدة - وخصوصا عائلتي الحسيني والنشاشيبي - والبعض الآخر يمثل بشكل أظهر مصالح الرأسمالية العربية المكافحة . ففي سنة ١٩٣٢ تشكل حزب الاستقلال ، ثم « اللجنة التنفيذية لأمم الشباب العربي » ، ثم حزب « الدفاع الوطني » ، في سنة ١٩٣٤ ، وفي سنة ١٩٣٥ تآلفت الأحزاب العربية الباقية : « الحزب العربي الفلسطيني » ، و « حزب الإصلاح العربي » ، و « حزب الكتلة الوطنية » ، وكان قد سهل تأليف الأحزاب بعد وفاة رئيس اللجنة التنفيذية العربية ، موسى كاظم باشا الحسيني ، وهي اللجنة التي قادت الحركة الوطنية العربية في الفترة السابقة ، والتي كان قد دب فيها الضعف بعد اضطرابات ١٩٢٩ . وقد أجبرت الموجة الثورية التي بدأت تجتاح البلاد سنة ١٩٣٥ الأحزاب على الاتحاد وتشكيل « اللجنة العربية العليا » ، فأصبح للحركة الوطنية العربية في فلسطين تنظيم .

ولم تلبث اللجنة العربية العليا أن أعلنت الاضراب العام في أبريل ١٩٣٦ ، وانقلب الاضراب في ١٥ مايو الى العصيان المدني والامتناع عن دفع الضرائب ، وقامت المظاهرات ، وتتابعت المؤتمرات ، وتكون « الحرس الوطني » للإشراف على تنفيذ القرارات وحراسة الاضراب في المدن والقرى . وكان واضحاً أن الطبقة التي قادت الحركة هي الطبقة الوسطى وعلى رأسها الفئات المثقفة منها التي فهمت العلاقة الوثيقة بين الاستعمار والصهيونية . ولم تدم الحركة الوطنية على هذه الصورة السلمية ، فانقلبت المظاهرات الى ثورة مسلحة ، وكان للفلاحين العرب النصيب الأكبر في تأييد القوات الوطنية المسلحة وتغذيتها بالرجال والمؤن . وتمتعت الثورة العربية بتأييد قوى وتضامن فعال من جانب البلاد العربية الأخرى ، بل والهند ، وتآلفت في هذه البلاد ، وفي العراق بشكل خاص ، لجان لتأييد الحركة الوطنية ومساعدة منكوبيها . وعلمت الثورة العربية عرب فلسطين قوة الشعب الحقيقية ، فخرجوا منها واثقين بالمستقبل .

على أن اللجنة العربية العليا انقسمت الى متطرفين ومعتدلين ، وجاء النداء الذي وجهه ملوك العرب اليها في أكتوبر لا يقصاف الاضراب يعطى الرجعيين الفرصة ، فتوقفت الأعمال الثورية والاضراب العام في ١٣ أكتوبر ١٩٣٦ ، دون أن يتنازل الاستعمار عن شيء . وجاءت لجنة بيل وأصدرت قراراتها بتقسيم فلسطين ، وقررت الحكومة البريطانية تحقيق هذه الاقتراحات ، وأدى ذلك الى رجوع الأعمال الثورية والاعتصامات السياسية .

وفي أكتوبر ١٩٣٨ صدر تقرير لجنة التقسيم (لجنة وودهد) التي جاءت فلسطين بناء على توصية لجنة بيل لتحديد حدود الدولتين اليهودية والعربية . وقوبلت اقتراحات اللجنة بموجة احتجاجات من الجانبين العربى واليهودى ، ورأت الحكومة البريطانية ألا تقسم فلسطين ، ودعت الزعماء العرب واليهود الى مؤتمر المائدة المستديرة ، الذى فشل فشلا ذريعا . وكانت الأحوال الدولية حينئذ تنذر بقرب اندلاع الحرب ، فلم يكن للاستعمار البريطانى مندوحة عن التراجع ولو فى الألفاظ والوعود ، فصدر الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ وفيه تتعهد بريطانيا مرة أخرى بأن تمنح فلسطين الحكم الذاتى فى مدة عشر سنوات تمثل فترة انتقال ، وأضافت وعدها بإيقاف الهجرة اليهودية بعد دخول ٧٥ ألف مهاجر جديد فى مدة السنوات الخمس الأولى لفترة الانتقال ، وعلى هذه الوعود الخطوة أسدل الستار على الطور الثالث من تاريخ الحركة الوطنية فى فلسطين .

وقد كانت السنوات الأربع الأولى من الحرب العالمية الثانية فترة انكماش وهذوء نسبي فى فلسطين . ذلك أن عقاية المناومة فى المطالب الوطنية ، من جانب القيادة الرسمية العربية ، قد قللت من قوة الحركة الوطنية . ومع أن الطبقات الشعبية العربية قد احتفظت فى هذه الفترة بكثير من حيويتها الوطنية ، غير أنها كانت دون قيادة بعد أن تركتها الأحزاب الرسمية عزلاء فى كفاحها التحريرى .

ولم تلبث الفترة الأخيرة من الحرب أن شهدت تبلور الطبقة العمالية العربية ، فادى ذلك الى ظهور حركة سياسية وطنية جديدة تمثل طليعة العمال العرب وتعبّر عن دورهم المتزايد فى الكفاح الوطنى ، وهى عصبة التحرر الوطنى « ، التى التفت حولها جميع العناصر التقدمية العربية فى البلاد . ومنذ تأسيس العصبة أخذت الطبقة العمالية العربية تلعب دورا متزايدا فى الحركة الوطنية ، وبعد أن كانت تقاد فى الكفاح الوطنى على نحو ما حدث فى ثورة ١٩٣٦ ، أصبحت هى رأس الرمح فى النضال التحريرى ، وبفضل قادنها فى مؤتمر النقابات العالمى فى باريس فى سبتمبر ١٩٤٥ ، كشف الستار عن الصهيونية أمام الحركة الشعبية العالمية ، وظهرت الصهيونية للجميع حركة استعمارية رجعية .

وقد وقعت هذه اليقظة الجديدة للطبقات الشعبية العربية فى فلسطين فى نفس الوقت الذى وقعت فيه تطورات هامة فى الظروف الدولية وفى ظروف المجتمع اليهودى فى فلسطين ، بانحجار الفاشية الأوروبية والقضاء العسكرى على النازية ، وما أدى إليه من قيام حكومات شعبية فى البلاد التى كانت مركز

الاضطهادات القومية والعنصرية ، وبخاصة الاضطهادات الموجهة ضد اليهود ،
 أى فى بولندا ورومانيا والمجر ، بل وفى المانيا ذاتها ، الأمر الذى يبشر بقرب
 زوال « المسألة اليهودية » زوالا نهائيا ، وهذا معناه تحطيم الأساس الانسانى
 الذى تعتمد عليه الصهيونية فى دعايتها . ولذلك تشهد الهيئات اليهودية
 المختلفة الآن انقسامات عديدة وصراعا متزايدا فى العنف بين الصهيونيين
 الذين لا يزالون متمسكين بفكرة الدولة اليهودية وبين آخرين يقولون بضرورة
 اخفائها ، لأسباب انتهازية ، وبين فريق ثالث يدعو الى التعاون بين العرب
 واليهود . ولكن الجناح التقدمى اليهودى فى فلسطين يكافح فى سبيل افهام
 الطبقات اليهودية الكادحة ضرورة ترك الصهيونية تركا نهائيا ، بل محاربتها
 محاربة لا هوادة فيها . وقد بشر التعاون الذى تحقق فعلا بين العمال العرب
 واليهود ، فى مصلحة البريد وفى مصانع التكرير بحيفا وفى المنشآت العسكرية
 الانجليزية ، بأن الامكانيات موجودة لتحقيق هذا التعاون ، ولا سيما عن طريق
 التقدميين اليهود والجماهير المتحررة الصاعدة من الشعب اليهودى
 فى فلسطين . .

قضية فلسطين ، كما رأينا فيما سبق ، قضية وطنية وديموقراطية
فى المرتبة الاولى ، أى قضية شعب مظلوم مستعبد يكافح ضد الاستعمار
الأجنبى والاستعمار البريطانى بدرجة خاصة . انها عين قضية المستعمرات
الأخرى جميعا ، قضية حق تقرير المصير المقدس لشعب مظلوم لا يحكم نفسه
بنفسه . وقضية الهجرة اليهودية الى فلسطين ما هى الا مسألة فرعية
وثانوية بالنسبة للمسألة الرئيسية الجوهرية ، وهى وقوع فلسطين
فى مخالب الاستعمار الأجنبى . فالذى تقدم بوعده بلفور هو الاستعمار
البريطانى ، والذى عمل على انتداب بريطانيا على فلسطين هو بريطانيها
ذاتها ، والذى أدخل فى صك الانتداب على فلسطين النصوص الخاصة بتنمية
الوطن القومى اليهودى فى فلسطين هى بريطانيا اولا واخيرا ، هذا علاوة
على الترابط المستمر بين الصهيونية والاستعمار البريطانى بشكل خاص
كما تم توضيحه .

ولما كانت قبضة الاستعمار البريطانى على تلك البقعة الصغيرة
من البلاد العربية يمكن بريطانيا من التسلط على مصر والعراق وسوريا ولبنان
والجزيرة العربية ، فذلك تشعر الشعوب العربية بالخطر المشترك الذى
يهددها باستمرار ، وتجدها تظهر تضامنا قويا مع الحركة الوطنية العربية
فى فلسطين . واليوم قد عمت البلاد العربية حركة شعبية تقوّمها طليعة واعية
متقدمة ترى ان فلسطين أصبحت النقطة الحساسة فى العلاقات الرسمية

انشائه بين الدول العربية والحركات الوطنية في الشرق العربي من جهة ، وبين الاستعمار البريطاني من جهة أخرى . وأنا أن أردنا أن نحكم اليوم على الجامعة العربية كما هي الآن ، فيكفى أن نحكم على موقفها من فلسطين .

وقد تكونت في الشرق رابطة تجمع كافة الأحزاب الديموقراطية للكفاح ضد الصهيونية سميت « لجنة مكافحة الصهيونية » ائتلف فيها المؤتمر الوطني والحزب الشيوعي والكتائب والكتلة الاسلامية وعصبة مكافحة النازية والفاشستية واتحاد نقابات العمال الخ ، كما تكونت في العراق « عصبة مكافحة الصهيونية » من يهود العراق المتقدمين الذين تضامنوا تماما مع سائر العرب في تأييد قضية فلسطين العربية ، وتوالى هذه العصبة نشر البيانات والذكرات والاحتجاجات حول قضية فلسطين مظهرة بوضوح أن الصهيونية لم تخدع اليهود جميعا ، وخاصة يهود الشرق العربي وطلعتهم الواعية .

وهذه النقطة الأخيرة لها أهمية كبرى . فبعد أن رأى الاستعمار البريطاني أن ثورة وطنية مباركة بدأت تهز الشرق العربي ، اقتنع بألا طريق له لاحتفاظه بقبضته عليه الا بتحويل أنظار الوطنيين العرب الى شيء آخر يؤدي بهم حتما الى المأزق السياسي ، ولذلك شهدنا في الأشهر الأخيرة محاولات عديدة من العناصر الفاشية التي يستأجرها الاستعمار البريطاني ، لا يجاد حركة دينية وعنصرية ضد اليهود في الشرق العربي ، وقد نجحت فعلا هذه العناصر في تخريب بعض المحال التجارية في مظاهرات ٢ نوفمبر ١٩٤٥ في القاهرة وفي قتل بعض اليهود في ليبيا . وليس أدل على الأغراض الحقيقية لهؤلاء الأجورين من قتل المناضل الوطني واللبناني ، ادوار شرتوني ، أثناء مظاهرات الشعب اللبناني ضد الصهيونية في ذات التاريخ .

وقد اختتم صادق سعد كتابه الهام وتحليلاته التقدمية في المسألة الفلسطينية بالتساؤل عما هو الحل لقضية فلسطين ؟ وإذا لم يتضمن هذا الحل تأسيس الوطن القومي فيها ، فما هو حل المشكلة اليهودية ؟ . وقد أجاب على هذا السؤال الذي طرحه قائلا :

« ان حل القضية الفلسطينية ليس فريدا في نوعه . انه حل مشكلة المستعمرات . أي أنه لا يتأتى الا بتحرير هذه البلاد الشقيقة من الاستعمار تحررا كاملا ، وبأن تحكم فلسطين حكما ديموقراطيا شعبيا يصدر عن شعبها وادارته . ونحن اذ نقول شعب فلسطين ، انما نعني عربها ويهودها . ولا شك أن هذا الحل ، وهو الحل السليم الوحيد ، يقضى على يهود فلسطين بان ينحسروا في نفس الوقت من قبضة الصهيونية حتى يكونوا مع عرب فلسطين جبهة وطنية ديموقراطية موحدة لن تتحرر فلسطين دونها من الاستعمار والاستغلال . »

لما حل المشكلة اليهودية العالمية ، فهو أيضا ليس حلا فريدا في نوعه ،
انما هو حل الملايين الآخرين أيضا ، بل مئات الملايين ، من المضطهدين
والمستعبدين والمستغلين . ان قضية اليهود لا تختلف أساسا عن قضية الزوج
في أمريكا ، ولا عن قضية السود في جنوب أفريقيا ، بل ولا هي تختلف أساسا
أيضا عن قضية الطبقات الكادحة المظلومة في المستعمرات . ونحن نقول لهؤلاء
المظلومين جميعا : « ان الحل الوحيد لآلامكم هو الديمقراطية الصحيحة
السليمة ، فكافحوا من أجلها » . وينطبق هذا الشعار على اليهود أيضا ،
بل انه ينطبق عليهم بوجه خاص . ولسنا في هذا مبالغين ، فان اضطهاد
اليهود كان يظهر دائما كدليل على أزمة اجتماعية حادة ، تدل على انتقال
المجتمع من طور الى طور آخر . ونحن في مثل هذه الأزمة الآن . فليس لليهود
من بد الا أن يساعدوا على حل هذه الأزمة ، وأن يؤازروا الشعب جميعا حتى
يخرج الى حيز الوجود هذا المولود الجديد : العالم الديموقراطي السليم » .

مشكلة الفلاح :

عندما صدر كتاب « مشكلة الفلاح » لصديق سعد في عام ١٩٤٥ ،
عن دار القرن العشرين للنشر ، وباسم « لجنة نشر الثقافة الحديثة » ، كانت
المشكلة الفلاحية تؤرق بال الكثيرين من المثقفين الأحرار ، نظرا لتعقدها
المستمر وتزايد حدتها ، ولأنها كانت في الحقيقة مشكلة قومية عامة « تطحن
الفلاح الأجير والعامل الكادح والمثقف الحر والمالك الصغير وتواجه المالك الكبير
والتاجر الثرى » . ومن هنا رأى صديق سعد تقديم كتابه السالف الذكر
باعتباره « محاولة جدية لدرس المشكلة الفلاحية على الاسس الاقتصادية
التقدمية الحديثة ، ولوضع الخطوط العامة للإصلاحات التي يجب أن تقوم بها
الحكومة لانتقاذ ثلاثة أرباع مواطنينا من الهلاك » .

وقد بدأ كتابه بحراسة حال الطبقة الفلاحية والتدليل على أن هذه الطبقة
أسوأ حالا من أية طبقة أخرى ، مستعينا في ذلك بالاحصائيات . فأوضح
أن عدد الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة يبلغ ٢٣٢٢٠٠٠ مالك ، وإذا
اعتبرنا أن لكل واحد من هؤلاء عائلة تتكون من أربعة أفراد في المتوسط ، ثم
أضفنا إليهم العمال الزراعيين وعائلاتهم ، ويزيد عددهم على ثلاثة ملايين ،
يكون عدد أفراد الطبقة الفلاحية ما يقرب من ١٢ مليونا . ومعنى ذلك أن الطبقة
الفلاحية تعد أكبر طبقة اجتماعية في المجتمع المصري .

ومع ذلك فان حياة هذه الطبقة تتلخص في كلمات ثلاث : الفقر والمرض والجهل . أما الفقر فدليله أن ٧٠ في المائة من الملاك الزراعيين لا يملكون الا ١٣ في المائة من الاراضى الزراعية ، ومتوسط ما يملكه الفرد منهم لا يزيد على خمسة قراريط . كما أن هناك ما يزيد على المليون من العمال الزراعيين الذين يجولون في أنحاء الريف طابئين للعمل والقوت فلا ينالون شيئا . وأما المرض فان الفلاح المصرى تجتمع عليه عادة ثلاثة أمراض أو أربعة هي : اليرقان والبهاارسيا وفقر الدم والسل . وأما الجهل فيكفى أن التقارير الرسمية تفيد أنه لا يوجد بين المصريين ، ممن يجيدون القراءة والكتابة ، ما يزيد على ثلاثة ملايين ! .

يضاف الى ذلك - كما يقول صادق سعد - أن قانون الخمسة أفدنة الذى يمنع نزع ملكية من يملك خمسة أفدنة فأقل ، يجعل البنىء العقارية تمتنع عن تقديم السلفيات الى هؤلاء الأفراد ، ويترتب على ذلك أن المرابين هم الوحيدون الذين يقرضون الفلاح الصغير ! « ولا يخفى على أحد أن كبار الملاك ومتوسطيهم كثيرا ما يلعبون دور المرابى تحت ستار الاستئجار أو البيع ، فيحول نفوذهم فى الريف دون معاقبتهم المعاقبة التى يستحقونها !

هذا الضنك الذى يبرز تحته الفلاحون ، يؤثر على الأمة من ناحية أنه يحول دون « تكوين طبقة كبيرة من المستهلكين تعتمد عليها صناعتنا الناهضة » ، كما يحول دون انتشار التعليم ، لأن الفلاح فى حالته السيئة « لن يسهل عليه ارسال أطفاله الى المدرسة حتى مع كونها مجانية ، اذ أنه يحتاج اليهم ليعملوا معه أو ليؤجرهم » . كما أنه قد يمنعه من التفكير فى حالة بلاده أو حالته الاجتماعية أو فى موقفه من غيره من المواطنين ، .

يترتب على ذلك أن الحاجة أصبحت ماسة لاصلاح حال انفلاخين اصلاحا كاملا علميا ، لأن « نهضة الفلاحين ستقترب بنهضة الشعب المصرى » ، فستكون بعض نتائجها الهامة رفع أجور العمال الزراعيين والصناعيين ، ومتى صارت الطبقة الفلاحية أقوى وأكثر وعيا ، عظم تأييدها للحركات النقابية ، فالطبقة الفلاحية - كما يرى صادق سعد - « حليفة للديموقراطية والتقدم » ، وهو يخالف فى ذلك بعض التقدميين الذين يرون أنها طبقة لا يعى لها سياسيا كان أو اجتماعيا أو وطنيا ، وانها آلة فى أيدي الاقطاعيين وأن الرجعية توجهها حسبما تشاء . ويستدل على ذلك بمشاركة الطبقة الفلاحية البائسة مشاركة فعالة فى الحركات الوطنية ، وضلعهم الكبير فى ثورة ١٩١٩ وما تلاها ، « فأظهر الفلاحون اذن خلال تاريخنا اسباعدادهم العظيم للتضحية بأنفسهم فى سبيل نهضة الأمة وتقدمها » . وهذا كله يوضح أن هذه

الطبقة ، نستطيع أن تكون حليفة ثمينة لمن يريد أن يحقق سعادة مصر ورفاهيتها ، فتمده بخيرة أبنائها لتأييده في كفاحه . ولا شك أن الحكومة الديمقراطية التي ترفع الظلم والبؤس عنهم ستجد فيهم حينئذ خير عون وأقوى مساعد .



بعد هذا العرض لأحوال الطبقة الفلاحية وتأثيرها على الأمة ومقتضيات اصلاحها ، انطلق سعد يناقش الاصلاح ، وقد قسمه الى قسمين : « الاصلاح الذى لا يجدى » ! ويقصد به الاصلاح الذى لا يمس العلاقات القائمة بين صغار الفلاحين والعمال الزراعيين من جهة وكبار الملاك من جهة أخرى ، والاصلاح المجدى ، وشرطه الأساسى - كما يقول - : « حل العلاقة التى تربط هاتين الطبقتين » .

وبالنسبة للاصلاح الذى لا يجدى ، فقد ذكر أن الكتب الكثيرة والمؤلفات الجمة التى كتبت تعالج هذا الموضوع الخطير ، قد انحصرت معظمها في « البحث عن الوسائل لرفع أجر العامل الزراعى قرشا واحدا أو قرشين اثنين ، أو ما يجب اصداره من انقوانين واللوائح لاجبار الفلاح على إرسال أطفاله الى المدرسة الأولية ! » وقال ان هذا المنهج يتشابه مع منهج « مصلحى أوائل القرن التاسع عشر في أوروبا ، أمثال أوين الانجليزى وبرودون الفرنسى . فلقد كانوا يحسون عيوب مجتمعهم فينادون بالاصلاح ، ثم اذا حاولوه اصطنعوا له الأسس اصطناعا ، فتارة يبنونها على تقويم الاخلاق ، ومرة على ازدهار الشركات التعاونية ، وأخرى على انتشار الاحسان والبر . وهكذا استحقوا لقب « خياليين » ، لأنهم لم يبنوا معالجتهم للمجتمع على الأسس العلمية الواضحة ، وهى التى تعتبر ان المجتمع الانسانى فى صراع داخلى دائم ، وذلك لأنه يضم بين جنبيه قوتين متناقضتين احدها صادرة عن أنانية بعض الأشخاص ورغبتهم القوية فى الاحتفاظ بامتيازاتهم ، وهى قوة الرجعية ، والأخرى من قوى المجتمع الكامنة تريد أن تتقدم به الى الامام ليكون نصيب جواهر الشعب الرقى والعمران » .

ثم تناول صادق سعد الفكرة التى يرددها بعض الكتاب الاجتماعيين من أن الحل يكمن فى « توسيع الاراضى الزراعية باستصلاح الاراضى البور » . وقال ان نظرة سريعة الى الاحصائيات الرسمية تثبت أن هذا الحل « لا يجدى على الإطلاق » ، لأن مساحة الاراضى البور تقرب من ثلاثة ملايين الأفدنة ،

فاذا حولت الى اراضى زراعية ووزعت على الفلاحين بانتساوى ، لن يزيد نصيب كل منهم على قراريط قلائل ، كما ان تلك الأراضى لن يشتريها الفلاح الصغير او العامل الزراعى لعجزهما عن تقديم أى ثمن مهما صغر ، والمنطور ان يشتريها كبار الملاك فتتوسع املكهم ، أى يتوسع نفوذهم الاقتصادى وسياسى على الطبقة الفلاحية !

كما تناول فكرة بعض الاصلاحيين الآخرين ، والتي تقول بأن اصلاح المشكلة الفلاحية سيأتى نتيجة من نتائج النهضة الصناعية فى مصر ، وعلق على ذلك بالقول بأنه على الرغم من أنه لا يمكن انكار أن النهضة الصناعية تمثل تقدما كبيرا لأحوال مصر الاقتصادية والسياسية ، الا أنه لا يمكن ايضا ان نرى فى النهضة الصناعية المفتاح السحرى الذى سيفتح جميع الأبواب ، فصحيح أن الصناعة تنتج منتجات وفيرة رخيصة ، وأن هذا الانتاج بمثابة رفع حقيقى فى مستوى معيشة الشعب ، وصحيح أيضا أن الصناعة تتطلب أيد عاملة كثيرة ، وهذا يسبب ارتفاع أجور العمال الزراعيين . وصحيح أن أجور العمال المرتفعة عن أجور الفلاحين ستحدث ارتفاعا عاما آخر فى مستوى المعيشة ، وصحيح أخيرا أن الطبقة العمالية التى ستقوى عدديا اذا انتشرت الصناعة ، ستكون عنصرا ديموقراطيا هاما فى حياتنا الاجتماعية والسياسية - صحيح هذا كله ، ولكن النهضة الصناعية لا يمكن أن تتحقق فى لمح البصر ، فان تحقيقها يتطلب ظروفًا اقتصادية وسياسية مضيئة سىأخذ توفيرها زمنا طويلا ، ثم أن الذين ينادون بالنهضة الصناعية فى مصر لا يريدون فى الحقيقة الا حماية مصالحهم المباشرة وايجاد طرق جديدة لاستثمار أموالهم . ولذلك فانقشار الصناعة نفسه سيوجد مشاكل اجتماعية أخرى ، ولن يقوى على حل المشكلة الفلاحية حلا مرضيا . ومن ثم فيجب أن تحل « حلا خاصا مع مراعاة المالبسات والظروف التى تحيط بالاجتمع كله » ، ويجب أن تحل سريعا ، « فالمشكلة الفلاحية على وجه خاص لا يمكن أن تتحمل معالجتها أى تأخير او انتظار » ، ان الفلاحين المصريين يعانون آلام الجوع والحرمان !

بعد هذه المناقشة لأراء الاصلاحيين ، انطلق صادق سعد الى دراسة « أسس المشكلة الفلاحية » . وتناول أول هذه الأسس وهو الاقتصاد الزراعى لمصر ، وصفاته الأساسية التى تختلف عن صفات الاقتصاد الصناعى . فأوضح أن الاقتصاد الزراعى يفتقد الى المرونة التى يتميز بها الاقتصاد الصناعى من حيث امكان زيادة الانتاج وزيادة وسائل الانتاج الى ما لا نهاية . « فالأراضى الزراعية محدودة بحكم طبيعتها ، ومعنى ذلك أنه ليس فى الامكان خاق أراضى جديدة ، اللهم الا باستعمار البلاد المتأخرة استعمارا مسالما ،

وهذا ما نستبعده . . ثم ان استصلاح الاراضى البور مسألة محدودة ولها نهاية محتومة . فهى تختلف تمام الاختلاف عن حركة استحداث المنشآت الصناعية . زد على ذلك أن استصلاح الاراضى البور يجد معارضة شديدة من جانب كبار الملاك الذين لا يرغبون فى زيادة الاراضى الزراعية خوفا من انخفاض أسعار الاراضى وايجاراتها . ويقترب على هذا الوضع الخاص للاقتصاد الزراعى ، وهو أن الاراضى الزراعية - وسيلة الانتاج الزراعى - محدودة ، أن المنشآت الزراعية لا يمكن أن تخرج عن دائرة محدودة ، وبالأحرى ان الملاك الزراعيين قليلون ، وهم يكونون فيما بينهم شبه احتكار يعيش الانتاج الزراعى فى ظله ، وقد زادت هذه الصفة الاحتكارية فى الزراعة المصرية بسبب سوء توزيع الملكية فى مصر حتى وصلت الى اقصى ما يمكن أن يتصوره الانسان من القفاعة . فتبين الاحصاءات الرسمية أن ٥ من ألف من الملاك يملكون ما يقرب من ٤٠٪ من الاراضى الزراعية . وهذا احتكار لا شك فيه يجعل المنافسة معدومة بين كبار الملاك من جهة وسائر الطبقات من جهة أخرى ، بحيث لا تتمكن الطبقات الاجتماعية الأخرى من منافستها فى الانتاج الزراعى .

أما الأساس الثانى للمشكلة الفلاحية ، فهو ما أوضح صادق سعد أنه : « **الريع العقارى** » ، أى ذلك الجزء من الايجار الذى يتسلمه مالك الأرض نظير ايجاره الأرض كوسيلة انتاج ، وحدها دون أى آلات زراعية او منشآت عليها . وقد حدد صادق سعد ثلاثة أنواع من الريع العقارى ، أولها ما يطلق عليه اسم : « **الريع العقارى المطلق** » ، وهو ريع الأرض الزراعية التى تتوافر فيها أسوأ الظروف . ويقول ان هذا الريع المطلق انما هو ناتج عن الملكية الفردية للأرض ، لأنه اذا فرضنا أن الاراضى الزراعية ملك المجتمع او الدولة ، لكانت الأرض الزراعية التى تتوافر فيها أسوأ الظروف تعطى لزراعتها بلا مقابل نقدى أو نوعى ، ولكن حيث أن الاراضى الزراعية كلها ملك أفراد ، ما عدا القليل منها ، فيجبر هؤلاء الملاك المستأجرين على دفع ايجار الأرض حتى اذا توفرت فيها أسوأ الظروف . أى أنهم يتقاضون ريعا مطلقا من المستأجرين بسبب تحكمهم فيهم لانهم ملاك الأرض وليس لأى سبب آخر .

أما النوع الثانى من الريع العقارى ، ويضاف عادة الى « **الريع العقارى المطلق** » ، فهو « **الريع النسبى** » . وهو نوعان : الأول ، « **الريع النسبى للأرض الأقل خصوبة** » (أى الريع الزائد للأرض الأكثر خصوبة بالنسبة لريع الأرض الأقل خصوبة) . وقد شرح هذا الريع بقوله انه اذا كانت هناك قطعتان من الأرض متساويتان فى كل شئ ولكن احدهما تزيد على الأخرى

في الخصوبة ، بحيث تنتج الأقل خصوبة - على سبيل المثال - ٥ قناطير من القطن وتنتج الأكثر خصوبة ٦ قناطير ، فان مستأجر الثانية لا يأخذ الزيادة ، وهي ثمن القنطار الزائد ، وانما يحصل عليه مالك الأرض ! لأنه يجعل ايجار أرضه مرتقعا عن ايجار الأرض الأولى بها يساوى فرق الخصوبة ! وهذا الربح يضاف بطبيعة الحال الى « الربح العقاري المطلق » .

أما النوع الثانى من « الربح النسبى » ، فهو الناتج من زيادة ايجار التى يفرضها مالك الأرض على المستأجر في حالة ما اذا تضمنت الأرض منشآت أقامها المستأجر السابق ، مثل إنشاء الجسور وشق الترع وبناء القناطر ، أثناء سريان عقد ايجاره نتيجة أموال وظفها أو جهد عضلى قام به . وهذه الزيادة في ايجار ، وهي « الربح النسبى الثانى » تعادل في أغلب الأحيان متوسط سعر الفائدة في السوق ، أى يعادل مثلا الربح الناتج عن ايداع ذلك المبلغ المستغل في الأرض - نقدا كان أم عضليا - في مصرف من المصارف . وهنا يلاحظ ان المالك يستولى بهذه الطريقة على أرباح أموال الغير .

بقى الثالث من « الربح العقاري » ، وهو ما يطلق عليه صادق سعد اسم : « الربح الربوى » . ويتمثل في الزيادة التى يفرضها المالك على ايجار الأرض باستغلال حاجة الفلاحين الى الأرض وتمسكهم بها وتفضيلهم اياها بحىلا عن العمل كعمال زراعيين في منطقة أخرى أو تحولهم الى عمال صناعيين . فينتهز مالك الأرض هذه الحاجة لرفع ايجار مطمئنا الى قبول الفلاحين . وهو هنا شبيه بالمراعى الذى يفرض ربا الفاحش معتمدا على بؤس دائنيه ، ولذلك سمى هذا النوع من الربح « ربعا ربويا » .

بعد ذلك ينتقل صادق سعد الى الأساس الثالث للمشكلة الفلاحية ، ويتمثل في غلاء المنتجات الزراعية . فيرى أن غلاء المنتجات الزراعية انما هو نتيجة مباشرة لاحتكار الأرض . فبسبب ازالة المنافسة بين المنتجين الزراعيين ، فان أسعار المحاصيل لا تتقيد الا بقيود خفيفة أهمها أسعار المحاصيل الواردة من الخارج وأثر قانون العرض والطلب في تجارة تلك المحاصيل وأسعارها ، ولذلك ارتفعت أسعار المنتجات ارتفاعا هائلا في السنوات الأخيرة ، مما يسبب أضرارا جسيمة ، « فهو يمس سواد الشعب مسا مباشرا ، ويعرقل تقدم الصناعة المحلية ونهضتها عرقلة كبيرة ، فالمعروف أن الصناعة تعتمد أساسيا على ثلاثة عناصر ضرورية هي المواد الخام والراسمال والأيدي العاملة » . ومن هنا تتضح أهمية اتخاذ التدابير الاجبارية لانزال أسعار المنتجات الزراعية الى مستوى معقول ، ولعل صادق

سعد يقصد إنهاء احتكار الأرض باعتباره سبب ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية .

أما الأساس الرابع للمشكلة الفلاحية فهو « تأخر الانتاج الزراعي » ويرى صادق سعد أن سبب هذا التأخر يرجع الى ملك الأراضي الكبار . فنظرا لأنهم يستفيدون من اختلاف الخصوبة في الحصول على الربح النسبي للأرض الأقل خصوبة ، فانهم يعارضون في استصلاح الأراضي الأخرى ، خوفا من النتيجة المباشرة وهي انخفاض الربح النسبي . بل انه من مصلحة مالك الأرض الخصبة ألا تستصلح الأراضي البور وأن تكون الأراضي القابلة للزراعة قليلة يتهافت عليها المستأجرون . ولما كانت تكاليف الانتاج في الأراضي القليلة الخصوبة تؤدي الى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ، وهو أمر لا يتفق مع مصلحة صاحب المصنع والمستهلك ، وتتاثر به جميع الطبقات ما عدا طبقة الملاك العقاريين ، فهنا تتعارض مصالح الطرفين ، وتكون المعاملة بين الملاك والجمهور مختلفة عن المعاملة التجارية ، التي يمكن أن يقال ان البائع والمشتري يستفيدان سويا منها ، بل « تكون الخسارة كلها في ناحية واحدة ، بينما الربح كله في الناحية الأخرى » - كما يقول الاقتصادي الشهير ريكاردو في كتابه : « مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب » . وقد أيد هذا الاقتصادي الشهير مستر بوكانان حين قال هذا الأخير : « ان الربح نتيجة الأسعار المرتفعة (للمنتجات الزراعية) ، فما يربحه المالك عن طريقه انما يربحه على حساب المجتمع بأسره ، لا يستفيد اذن المجتمع استفادة مطلقة من وجود الربح ، لأنه عبارة عن ربح طبقة معينة على حساب طبقة أخرى » .

يضاف الى ذلك أن « الربح النسبي الثاني » ، يؤدي الى عرقلة تقدم أساليب الزراعة أيضا ، لأن المستأجر وهو يعلم أن تحسين أساليب زراعته لن يفيد الا قليلا ، وانما معظم الفائدة لمالك الأرض ، يصبح قليل الميل الى تحسين أساليب زراعته ، خصوصا وأن المالك يعتمد في هذه الأحوال الى المطالبة بفسخ الايجار حتى يستفيد من التحسين الذي تم في شكل ارتفاع جديد في ايجار الأرض . وهذا هو السبب في أننا نجد في الريف نزاعا دائما بين الملاك والمستأجرين على مدة عقد الايجار .

كان الأساس الخامس للمشكلة الفلاحية في مصر ، هو « ارتفاع سعر الأرض » . وفي ذلك استدل صادق سعد بما أورده فؤاد سراج الدين في إحدى خطبه في هذا الشأن من أن التزايد المستمر في السكان بنسبة ١٠٪ تقريبا كل ١٠ سنوات ، مع بقاء المساحة المزروعة ثابتة تقريبا ، قد أدى الى اختلاف

في العرض والطلب بالنسبة للأرض ، فارتفعت أجور عمال الزراعة الى مستوى ضئيل للغاية ، كما ارتفعت قيم ايجارات الاراضى الزراعية ارتفاعا باهظا ، وارتفعت اثمان الاراضى في مصر ، فوصلت في سنة ١٩٣٩ الى ضعف ما كانت عليه في اوائل القرن العشرين .

وقد تناول صادق سعد بعد ذلك عنصرا آخر ، أو أساسا آخر للمشكلة الفلاحية ، وهو العوامل التاريخية منذ عهد محمد على ، في شكل مقتضب ، ليصل الى أن توزيع الاراضى الزراعية على سكان القطر المختلفين كان قائما على أساس النظام الاقطاعى الذى كان يسود مصر الى منتصف القرن التاسع عشر ، والذى يتميز بوجود طبقة من الأسياد يملكون اراضى القطر في شكل ممتلكات شبه مستقلة ، وبأن الفلاحين لا يملكون الأرض بل ينتفعون بجزء من منتجاتها فقط . على أن صادق سعد لا يتعرض لتطورات الملكية الزراعية بعد عهد سعيد - وهو معذور في ذلك ، اذ لم تكن قد ظهرت بعد الدراسات الأكاديمية التى تعرضت لهذه التطورات بعد - وإنما هو يقفز فوق هذه التطورات الى الظواهر التى ترتبت عليها ، وهى « تخويل اصحاب الاراضى الكبار نفوذا اقتصاديا متزايدا » ، وعدم تمثيل الهيئات الادارية التى تحكم انحاء الريف المختلفة للفلاحين تمثيلا مباشرا صحيحا ، ووجود ادارة غالبية الجمعيات التعاونية في ايدى كبار الملاك . وهذه الظواهر ظواهر حقيقية ودقيقة كما هو واضح .

كذلك فقد انتقل صادق سعد الى تناول دور الاستعمار في المشكلة الفلاحية ، وهو ما يمثل أحد أبعادها أو أسسها ، فتعرض لتدخل أموال الاجانب في الاقتصاد المصرى منذ نهاية عهد محمد على عن طريق الاستثمار في الرهون العقارية خاصة ، ثم اتخاذ الاستعمار شكلا رسميا بالاحتلال ، وارتباط مصر بانجلترا ارتباطا اقتصاديا وثيقا بسبب زيادة انتاج القطن لمصانع لانكشير ، حتى أصبح سعر القطن يتحكم في الأوضاع الريفية كلها ، فهو الذى يحدد ايجار كل سنة ، وهو الذى يحدد اجور الفلاحين ونصيبهم من الانتاج . وقال صادق سعد انه نظرا لأن الذين استفادوا من زراعة القطن من المصريين هم كبار الملاك ، « فذلك لارتبطت الطبقة العقارية بالسياسة الانجليزية في مصر » .

وقد أخذ صادق سعد بعد ذلك في التعرض لما أسماه « المميزات الاقتصادية الاقطاعية التى لم تزل موجودة في الاقتصاد الزراعى ، الا وهى تقسيم الاراضى عند استثمارها » . باعتبارها أحد أسس المشكلة الفلاحية . فأوضح أن الاراضى الزراعية لا تتبع زراعتها نظاما واحدا في مساحات كبيرة ،

بل ان أصحاب الاراضى يجزئونها الى اجزاء صغيرة ، حتى ولو كان المالك يملك ما يزيد على ألف فدان ، وذلك بسبب عدم امتلاك كبار الملاك من الاحتياطي السائل ما يمكنهم من استئجار العمال الزراعيين اللزمين لفلاحة اراضيهم كوحدة لا تتجزأ ، حيث أن معظم ثروتهم في الأرض . ويترتب على ذلك زيادة تكلفة الإنتاج زيادة كبيرة ، لانه اذا قسمت مساحة ١٠٠٠ فدان - على سبيل المثال - الى ٢٠٠ قسم ، فان مجموع عدد الايدى العاملة التى تعمل في جميع هذه الأقسام الجزأة يزيد بكثير عن هذا العدد لو استثمرت الأرض كوحدة لا تتجزأ ، الأمر الذى يرفع تكلفة الإنتاج الزراعى تكأفة عظيمة ويمنع انخفاض أسعار المنتجات الزراعية . واستشهد بما ذكره مريت بطرس غالى في محاضرة له من أنه في نيوزيلاندا تحتاج زراعة ألف فدان الى ٦ عمال زراعيين فقط ، بينما تحتاج هذه المساحة في مصر الى ٤٥٠ عاملا زراعيا ! . وقد استدل صادق سعد من ذلك على أن طبقة كبار الملاك في مصر ، بسبب هذا الشكل للإنتاج الزراعى ، لا فائدة منها للإنتاج الزراعى .

كذلك فقد تناول صادق سعد ما أطلق عليه « نتائج النظام الرأسمالى في المشكلة الفلاحية » ، (وهو النظام الذى يستخدم اجراء) . وذكر أن الاستعمار كان السبب الأكبر في ايجاده في الزراعة المصرية ، نظرا لان زراعة القطن استوجبت ايجاد عمال زراعيين . وما لبث هذا النظام أن أخذ ينتشر وبنهض نهضته الخاصة بمصر ، الى أن أصبح يحكم الإنتاج الزراعى في كثير من نواحيه ، واستشهد ببعض الاحصائيات ليبين تطور الطبقة الفلاحية من سنة ١٩٢٧ الى سنة ١٩٣٧ ونتائج النظام الرأسمالى في المشكلة الفلاحية . فأوضح أن ٤٤٠ ألف فلاح قد فقدوا أرضهم في هذه الفترة الزمنية ، كما أن عدد المستأجرين قد قل في نفس الفترة بـ ١١٧٪ ، كما أن ٤٧٦ ألف فلاح قد تركوا الزراعة وهاجسروا الى المدن بسبب الاستغلال . وقال ان الفلاحين يفقدون شيئا فشيئا صلتهم بأرضهم ، وتسبب الرأسمالية زيادة كبيرة في عدد العمال الزراعيين الذين يهيمنون على وجوههم طلبا للقوت .

ثم قال صادق سعد انه « لا يوجد في الطبقة الفلاحية الصغيرة الا عدد قليل من الأفراد يستطيعون الافلات من الخراب القهائى . ولذلك يضطر الفلاح الصغير الى تاجير ساعديه لكبار الملاك وتصبح أرضه الخاصة منبعا ثانويا لعاشته . بل يحدث في كثير من الاحيان ان يعتمد كليا على اشتغاله كعامل زراعى او كمستأجر ، ويتحول اخذ الفلاح الصغير شيئا فشيئا الى عامل زراعى او صناعى . »

وقد خلص صادق سعد من هذا العرض القيم لأبعاد المشكلة الفلاحية إلى الحكم التالي :

١ - « أن أحوال الريف الحاضرة تعرقل تقدم مصر الاقتصادي والاجتماعي من ناحيتين : الخاصة ، العامة . أما من الناحية الخاصة ، فهي تتلخص في أن ظروف الزراعة وعلاقات طبقة الفلاحين بالطبقة العقارية ، تبقى تلك الطبقة في حالة بؤس مستمر ، لا يمكن انقاذها منها إلا بحل تلك العلاقات . أما من الناحية العامة ، فهي تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ، أي تمنع الاقتصاد الزراعي من أداء وظيفته الأساسية ، وهي تغذية عامة الشعب غذاء وفيرا رخيصا » .

٢ - « أن عيوب المجتمع الريفي لا تنحصر في عرقلة الاقتصاد الزراعي والحياة الاقتصادية المصرية العامة ، وإنما تجعل العناصر الرجعية تعتمد على نفوذها في الريف للقيام بما تريده من أعمال سياسية . وأنا أتشهد كيف تعارض هذه العناصر أشد المعارضة جميع الأعمال والإصلاحات ، سواء أتت من الحكومة أم من هيئات أخرى . وليس بخاف أن تلك العناصر ليست مستترة متناثرة لأصلة بين العناصر منها والآخر ، فيمكن الاستهانة بها ، بل إنها تقف وحدة لا تتجزأ ضد كل معالجة تقدمية نريد بها حل إحدى مشاكلنا حلا سليما . فهي تقول مثلا إن الضرائب التصاعدية ستؤدي إلى انخفاض إيجار الأراضي ، وهذا ليس من المرغوب فيه - تأمل ! ، ثم تقف هذه الكتلة الرجعية حائلة دون تطبيق نظام النقابات على العمال الزراعيين . يحاول الرجعيون أن يلبسوا حملاتهم ثوب « الوطنية » ، السامية الصميمة ، و « الحرية » ، الشخصية ، ولكن هذه الألوان الخلابية لا تلبث أن تزول . قالوا إن انتشار التعليم يضر بإنتاجنا الزراعي ، وأنه يحول فلاحينا وأبنائهم إلى مشردين يأنسون الفلاحة . والذي نراه أن مناصري التقدم الاقتصادي في مصر يعترقون بأن النهضة الصناعية لا يمكن أن تحدث إلا إذا اعتمدت على شعب متعلم . ولكن الطبقات العقارية لا تحتاج إلى توافر هذه الشروط عند الفلاحين ، إذ أنها تحتاج إلى جواب فقط ، » .

وبعد هذا الحكم ، انطلق صادق سعد إلى مناقشة ما يمكن أن تقوم به « حكومة ديموقراطية في الظروف الحاضرة » ، من إصلاح أحوال الفلاحين إصلاحا حقيقيا . فأشار إلى أن هناك نقطتين يمكن استخلاصهما مما عرضه من تحليل « يمكن اعتبارهما أساس المشكلة » . الأولى ، هي وجود طبقة عقارية تحتكر الأرض الزراعية والإنتاج الزراعي دون تدخل الحكومة وتنظيم

الملكية الزراعية والانتاج . والثانية ، وجود طبقة كبيرة من الفلاحين الصغار والعمال الزراعيين الذين لا يستطيعون أن يعيشوا مستقلين عن نفوذ الطبقة العقارية الاقتصادية والاجتماعى والسياسى . وقال ان أسباب سوء حالة هذه الطبقة الفلاحية تدور حول نقاط ثلاث وهى :

- ١ - عدم توازن الملكية الزراعية .
 - ٢ - ضعف الانتاج وتسلب الاحتكار عليه .
 - ٣ - ضعف تنظيم الفلاحين اقتصاديا وسياسيا .
- ومن ثم فان الاصلاح يجب أن يقوم على الآتى :
- ١ - تحديد الملكية الزراعية وتوزيع ما يزيد على ٥٠ فدانا على الفلاحين الفقراء .
 - ٢ - تشجيع زيادة الانتاج عند هؤلاء الفلاحين عن طريق تشجيع الجمعيات التعاونية الانتاجية .
 - ٣ - حماية الطبقة الفلاحية باصدار التشريع الفلاحى الذى لابد منه .
- وفى معالجته للجزء الأول من الاصلاح ، أوضح صادق سعد أن صدور قانون يمنع الأفراد والشركات من تملك أكثر من ٥٠ فدانا من الأرض الزراعية فى المستقبل ، سوف يكون مساحات كبيرة توزع بالتساوى على ما يقرب من مليونين من الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين الذين لم يذوقوا شيئاً من العدالة الاجتماعية التى لم يعرفوها منذ قرون طوال . وقال ان البعض سوف يعترضون على ذلك ويتهمون صاحب هذه الدعوة بالترويج لآراء خطيرة على النظام الاجتماعى ، ! ولكن « نرد عليهم مقدما بأن الاقتصاديين الرسميين فى بريطانيا العظمى قد ذهبوا الى أبعد من اقتراحنا هذا بكثير ، اذ أنهم أكدوا ضرورة الغاء الملكية الزراعية الغاء كاملا . فقد تبين فى مؤتمر اقتصادى انعقد فى مدينة « كمبردج » سنة ١٩٤٢ ، تيار قوى نحو نزع الملكية العقارية الفردية واستيلاء الدولة عليها . وقد عبر سير دانيال هور ، رئيس المجلس الاقتصادى الاستشارى البريطانى ، عن هذه الآراء اذ قال ان تطبيقها سيمكن الدولة من وضع حد نهائى لفوضى الانتاج الزراعى ، وانه « يجب جعل الدولة وحدها مالكة للأرض - رغم الموقف العدائى الذى يقفه أصحاب الاراضى ازاء هذه الفكرة - لأن ملكية الأرض عبارة عن احتكار يضر بمصلحة المجتمع أجمع » .

كما أوضح صادق سعد أن فكرة تحديد الملكية الزراعية « ليست بجديدة فى التيارات الاصلاحية العالمية نفسها ، فقد قامت بهذا الاصلاح نفسه دول أوروبا الوسطى والبلقان ولا سيما بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم رأينا أخيرا أن لجنة تحرير الوطن البولندية قد وضعتها موضع التنفيذ » .

ثم تحدث عن مسألة التعويضات التي تدفع لكبار الملاك عن الاملاك التي تفتزع منهم فوق ٥٠ فدانا ، وابدى اعراضه صراحة على دفع اية تعويضات ، معتبرا ان « مساحة ٥٠ فدانا من الأرض الزراعية تنتج ما يزيد على ١٠٠٠ جنيه سنويا من الأرباح الصافية ، كاف جدا لتسديد حاجات عائلة عادية في الظروف الحاضرة » ، وأن الفلاحين الصغار الفقراء أحق بالأرض التي يستغلونها بأيديهم ، وأحق أيضا بأى مبلغ من المال قد يوجد في احتياطي خزانة الدولة .

وقد أبدى صادق سعد اهتماما كبيرا بربط فكرة تحديد الملكية وإعادة توزيعها بفكرة اتحاد الفلاحين في جمعيات تعاونية أو مزارع تعاونية ، وذلك حتى لا يؤدي توزيع الملكية على الفلاحين الفقراء الى القضاء على الانتاج الكبير مما يضر بالانتاج الزراعى نفسه ويزيد نفقاته . فقد بين الآثار الضارة للملكيات الزراعية الصغيرة القائمة في ذلك الحين ، من زيادة في التكاليف العامة ، وزيادة في اضطراب الأمن العام بسبب المنازعات على الحدود ، واعاقة تحسين الاراضى واستعمال الآلات الحديثة ، هذا فضلا عن الفوضى في نظام الري ونظام الصرف . وقرر أن « فكرة إعادة توزيع الملكية العقارية دون تشجيع الفلاحين على الاتحاد في الانتاج في جمعيات تعاونية انتاجية ، فكرة ناقصة تخفى في كثير من الأحيان اتجاهها رجعيا عند أصحابها ، فهؤلاء يريدون بهذه الطريقة أرجاع الزراعة المصرية ، والفلاحين المصريين ، الى عهد القرون الوسطى ، وربط الفلاحين بالأرض ربطا شديدا ليحسنوا استغلالهم فيها بعد » .

ثم تناول صادق سعد بعد ذلك النقطة الثالثة من الاصلاح المقترح ، وهى حماية الطبقة الفلاحية بالتشريع الفلاحى . فذكر أنه لابد من اصدار عدة قوانين تفتقر اليها الطبقة الفلاحية تحدد حقوق وواجبات المزارعين ازاء الدولة والأشخاص تحديدا دقيقا تستطيع الاعتماد عليه في تنظيم الانتاج الزراعى . وتسائل لماذا لم تطبق على الطبقة الفلاحية تلك السلسلة من القوانين التي صدرت بشأن الطبقة العاملة ، والتي لم يرد المشرع - بلا سبب يرضى - المنطة - تطبيقها على الفلاحين أيضا ، فمنها :

- ١ - قانون تشغيل الأحداث والنساء في الزراعة .
- ٢ - الاعتراف بالنقابات الفلاحية .
- ٣ - قانون عقد العمل الفردى .
- ٤ - قانون عقد العمل الجماعى .
- ٥ - قانون تحديد أجور العمال الزراعيين منعا من استغلال هذه الطبقة الفقيرة البائسة .

وقال انه من الضروري إصدار سلسلة أخرى خاصة بالفلاحين ، هي قوانين التأمين الزراعى لوقاية الفلاحين ومنتجاتهم ، « فالتأمين على حياة الحيوانات الزراعية يكاد يكون عاما فى جميع البلاد ، وقد وسعت البلاد المتقدمة مجال التأمين الزراعى الى خطر الجفاف ، والصقيع ، والفيضان ، والأمطار المستمرة فى فترات حرجة ، والعواصف ، وأمراض النباتات والطفيليات الخاصة بها ، . واستطرد قائلا : « ان هذه القوانين ، ان أصدرت فى مصر أيضا وحثت الفلاح المصرى ، دفعته دفعا حقيقيا الى الأمام ، وأفسحت المجال امامه فى سبيل السعادة والرقى ، .

وقد انتهى صادق سعد من عرضه الهام للمشكلة الفلاحية الى وضعها فى إطارها الصحيح من النهضة العامة . فذكر أنه على الرغم من أن اصلاح حال ١٣ مليوناً من الفلاحين سيزيل مرة واحدة أسباب الأمراض الاجتماعية التى نصيب مجتمعنا الآن ، كما أن اعطاء الفلاحين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية سيدخل فى حياتنا الاجتماعية عنصرا ديموقراطيا بالغ الأهمية يضمن لمصر الاستمرار فى الرقى وثبات حياتنا السياسية وسحق الرجعية ، - الا أننا لا نرغب فى اعطاء المشكلة الفلاحية أهمية أكثر مما تستحق ، ولا نريد أن معالجتها هى الوحيدة الجديرة بالاعتناء . فالريف جزء لا يتجزأ من القطر كله ، وسكانه الأغنياء والفقراء مرتبطون ارتباطا وثيقا بباقي المجتمع المصرى . فكما لا يمكن اغفال تأثير النهضة الفلاحية على النهضة العامة ، كذلك لا يمكن اغفال تأثير النهضة العامة على النهضة الفلاحية نفسها . ولا يخفى على أحد أن تقدم الصناعة ورفقها ، ثم النهضة العمالية نفسها ، هو أهم عنصر هذه النهضة العامة ، .

الإخوان المسلمون فى الميزان :

ألفه عبد الرحمن الناصر تحت اسم مستعار هو : « محمد حسن أحمد » . وقد صدر عام ١٩٤٦ . وهو وثيقة اتهام للإخوان المسلمين يسعى فيها المؤلف لدمغهم بالفاشية . وكانت خطته فى ذلك تحديد سمات الفاشية وأساليبها ، ثم محاولة تطبيقها عليهم من واقع سلوكهم ونصوصهم .

وقد بدأ كتابه باستعراض الآراء المختلفة فى جماعة الإخوان المسلمين ، فذكر أن « البعض يعتقد أنها هيئة دينية تعمل على نشر الدين الاسلامى وتبعث فضائله بين الناس . والبعض يعتقد أنها حزب سياسى متستر وراء الدين ، له أهدافه وبرامجه . والبعض يعتقد أنها هيئة فاشية تعمل لصالح الاستعمار وأذناب الاستعمار فى مصر والشرق العربى . فماذا تكون هذه الجماعة ، وما حقيقتها ، وماذا تخفى وراءها ، ؟ .

لقد أجاب على هذا السؤال بالقول بأنه قبل الحكم على الجماعة بأنها « فاشية » أو « غير فاشية » يجب معرفة ما هي « الفاشية » ؟ • وقد عرف الفاشية بمظاهرها التي رأى أنها تتلخص في الآتي :

أولا - يستغل الفاشيون فترة الأزمات والانحلال الاقتصادي في الصناعة والزراعة وانتشار البطالة والفوضى ، لخداع الجماهير عن السبب الحقيقي لهذه الأزمات : أما بالقضاء العبد على اليهود ، أو على سبب تافه من الأسباب •

ثانيا - تستغل الفاشية في خداعها نقط ضعف : فاما تستغل النعرة الوطنية المتطرفة ، أو تستغل الدين • والمثال على الحالة الأولى في ألمانيا ، وفي الحالة الثانية في اليابان وأسبانيا وإيطاليا •

ثالثا - تستغل الفاشية الناحية الروحية ، فتحاول أن تفهم الشعب أن المادة لا قيمة لها ، وأن الروح والعاطفة هي الأساس ، حتى لا يواجه الشعب اهتمامه إلى حقوقه المادية •

رابعا - تقرر الفاشية بالشعوب بنشر المذاهب والآراء عن القوة والعظمة والمجد ، وأن الحياة والطبيعة لا تحترم سوى القوى •

خامسا - الزعامة • تعتمد الفاشية على رفع زعيمها إلى مصاف الروحانيين المتصلين بالسماء من قبل العناية الإلهية وأنه لا يخطئ مطلقا •

سادسا - تبني الفاشية دعايتها على نظرية « العنصرية » ، أي تفوق جنس على آخر •

سابعا - الاستعمار • تبني الفاشية سياستها على الاستعداد للحروب واستعباد الشعوب ، ليربح من وراء ذلك ملوك الصناعة وكبار ملاك الأراضي •

ثامنا - تحظى الفاشية بتأييد أصحاب المصانع وأصحاب الملكيات الكبيرة ، لأنهم يعرفون أن الفاشية هي سلاحهم الأخير للضغط على حقوق الشعب وحرياته ومنعه من ممارسة هذه الحقوق •

تاسعا - تتبع الفاشية أساليب دكتاتورية أرهابية ، فتحل البرلمان وتاغى الأحزاب إلا حزبها ، وتغلق نقابات العمال ، وتدعم الدولة بجهاز قمع ورقابة وطابور خامس •

بعد هذا العرض لخصائص الفاشية أخذ عبد الرحمن الناصر في محاولة تطبيقها على الإخوان المسلمين • فتناول في البداية المظهر الأول ، وهو استغلال الفاشية لأوقات الأزمات والضجر والملل واليأس والحيرة لدى الشعب ، ورأى أن هذا المظهر ينطبق على الجماعة قائلا :

« فعلا ، تجد أن جماعة الإخوان المسلمين قد تكوَّنت في بدء الأزمة العالمية التي ظهرت مبكرة في مصر عام ١٩٢٨ ، تلك الأزمة التي عانى الشعب المصري منها ما عانى من فقر وبطالة ، وقامت المظاهرات وكثرت الاضرابات في جميع أنحاء البلاد ، فجاء الاسيعمار الى حكمه اليد الحديدية وحكومة صدقي الارهابية عام ١٩٣٠ . في هذه الفترة تكونت الجمعيات الفاشية ، ومنها جمعية الإخوان المسلمين ، التي ازدهرت عام ١٩٣٥ ، أيام اضطراب الأحوال نتيجة احركة الوطنية يومئذ ، وازدهرت مرة أخرى عام ١٩٤٥ ابان تبليل الخواطر ، لتظهر أمام الشعب أنها منقذته من حيرته ، وأنها الوحيدة التي تملك الحل الصحيح ، . واستدل بكلمة للمرشد العام الشيخ حسن البنا في المؤتمر العام عام ١٩٤٥ يقول فيها : « كل ذلك يا أخى جعلنى أشعر شعورا قد ارتقى الى مرتبة الاعتقاد أننا لم يعد لنا الخيار ، وأن من واجبنا أن نقود النفوس الحائرة ، ونرشد هذه المشاعر الثائرة ، ! »

ثم تناول عبد الرحمن الفاصر المظهر الثانى للفاشية ، وهو استغلال نقاط الضعف في الشعوب ، مثل القومية أو الدين ، ورأى أن هذا المظهر أيضا ينطبق على الإخوان المسلمين قائلا :

« فعلا بدأت الجماعة كجماعة دينية غرضها ، تحقيق المقاصد والأغراض التي جاء بها الدين الحنيف ، وشرح دعوة القرآن الكريم وفهم الاسلام فهما صحيحا . ولكن حقيقة كان غرض الجمعية دينيا فقط ؟ . كلا ، فالجماعة هي هيئة سياسية تتستر وراء الدين ، بل تستغله لجذب الجماهير حولها باسم الدين . وقد صرح مرشدهم العام بأنها « حزب سياسى نظيف يجمع الكلمة ، ويبرا من الغرض ، ويحدد الغاية ، ويحسن القيادة والتوجيه ، . وقد نادوا بالاسلام كنظام حكم ، دون أن يوضحوا للشعب تفسيراتهم لأحكام الدين : « هل وضعوا برنامجا مفصلا مثلا للمشكلة الزراعية ؟ . هل طالبوا بتحديد الملكية وتوزيعها على الفلاحين ؟ . هل طالبوا بتحديد حد أجر أدنى للعمال ، وعمل مشاريح تكفل للعامل حياة سعيدة وأمنًا في عمله ؟ . هل طالبوا بتأمين العمال ضد الحوادث والعجز ؟ . هل وقفوا ضد الحكومات التي تضطهد النقابات وتطرد العمال ؟ . هل طالبوا بفرض ضرائب ناصعية على أصحاب الشركات والمصانع والأراضى لإنشاء شبكة من المدارس والمستشفيات لتحسين الصحة ونشر التعليم ؟ . هل طالبوا بمجانية التعليم بالمدارس ؟ . هل طالبوا بتخفيض مرتبات كبار الموظفين ورفع مرتبات صغارهم ؟ . انهم لا يهتمون الا بالنساحية الروحية ، فيحاولون أن يبعثوا الشعب عن مطالبه الحقيقية . . لماذا لا يعلنونها ثورة « باسم الدين ، على كبار الملاك وأصحاب الشركات الكبيرة ؟ . »

ثم يسخر عبد الرحمن الناصر من الحل الذي يطرحه الاخوان لمشاكل الشعب ، ويورد نصا في المذكرة التي رفعها الشيخ البنا الى الملك عام ١٩٤١ يقول فيه :

« يرجو الاخوان المسلمون أن تأمروا جلالكم بأن تعنى الحكومة المصريه عناية جدية بايجاد علاج سريع لفوضى الحياة الاجتماعية التي وصلت الى حد من الاختلال والفساد ينذر بأخطر العواقب ، فتصدر التشريعات الحازمة التي توجب على كبار رجال الدولة والوزراء وحكام الأقاليم أن يؤدوا الصلوات في أوقاتها ، وأن يكونوا قدوة صالحة لغيرهم في احترام الدين ، » .

ويعلق عبد الرحمن الناصر على هذه الفقرة قائلا : « كنت أظنه - ان كان مخلصا في دعوته - أن يطالب باصدار التشريعات الخاصة برفع مستوى المعيشة ، وتحسين حالة الشعب ، وزيادة الأجور ، وتوزيع الملكيات .. الخ من الاصلاحات التي تمس مصالح الشعب في الصميم ... ان اصلاح الحكام وتقويمهم لن ياتي بأمرهم بالصلاة والصوم والزكاة ، وانما يأتي باشارك الشعب نفسه في انحكم ، هنا فقط سيرغم هؤلاء الحكام ارغاما تحت تأثير الضغط الشعبي أن يعملوا لصالح الجماهير ، » .

ثم تناول الكاتب المظهر الثالث للفاشية ، المتعلق - كما ذكر - بالزعامة . فاستتل بقانون الاخوان قائلا : « اننا اذا نظرنا اليه وجدناه قانونا دكتاتوريا يضع كل الأمور تحت امرة الزعيم ، ويأمرون أعضائهم بطاعته الطاعة العمياء والثقة التامة به . فقد جاء في أحد رسائل الاخوان بعنوان : « من تطورات الفكرة الاسلامية وأهدافها ، أن شعارها دائما : « أمر وطاعة ، من غير تردد ولا مراجعة ولا شك ولا حرج ، ! » وجاء تحت عنوان « التنفيذ » : « ولا يكفل التجاح في هذا الطور الا « كما الطاعة كذلك » ، ص ٩ . وفي البند الثالث : « هل هو (الأخ) مستعد لاعتبار الأوامر التي تصدر إليه من القيادة ، في غير معصية طبعا ، « لا مجال فيها للجدل ولا للتردد ولا للانتفاض ولا للتحوير ؟ ، مع ابداء النصيحة والتنبيه الى الصواب ، ؟ وفي البند الرابع : « هل هو مستعد لأن « يفرض في نفسه الخطأ وفي القيادة الصواب ، اذا تعارض ما أمر به مع ما يعلم في المسائل الاجتهادية التي لم يرد فيها نص شرعي ، ؟ . ثم ان العضو لا يمكن أن يرقى الا اذا اثبت أنه يطيع طاعة عمياء . »

ثم قال عبد الرحمن الناصر ان « هذا يذكرنا بهتلر ، ، « ألا تعرف أيها القارىء أن بعض الاخوان ينادون مرشدهم بـ « مولانا ، ؟ ، وأن الأستاذ الاسكرى وغيره من قادة الاخوان حين يخطبون الجماهير في حضرة مرشدهم يقولون : يا زعيمنا ويا منقذ الشعب .. الخ ، كما كان يقول جوبلز لزعيمهم

المقدس هتلر ؟ ، . « اذن باسم هذه الزعامة ، فليخطئ المرشد العام ، وليتخبط ما شاء أن يتخبط ، وأن يعيث بالقضية الوطنية كما أراد ، فلا يجرو أحد من حزبه أن يناقشه الحساب أو يرشده الصواب . انما عليهم جميعا الطاعة ، والطاعة العمياء . »

ثم علق عبد الرحمن الناصر على ذلك بقوله : « أليس هذا كفران تآباه مؤعد الدين ؟ أليس هذا نفديس ما بعده نفديس ؟ . اهنالك تحصى لا يمدح أن يخطئ ؟ . ألم تر هتلر كيف كان سبب قتل الملايين ، وكيف هبط بشعبه الى الحضيض ، وذلك لان أسلوبه في الحكم كان أسلوبا فاشيا قائما على عبادة الأشخاص والايمان بزعيم ، والثقة بأن هذا الزعيم لا يخطئ . » وأنه لا يجب مناقشته الحساب ؟ ، . ثم قال :

« ان قضيتنا الوطنية قضية شائكة ، والأمور في مصر معقدة ، وعلاقتنا بالاستعمار في رمة . وهذه كلها نحتاج الى اشراف شعبي واسع النطاق ، والرجوع دائما الى الجماهير ، حتى تحسن مناقشة زعمائها الحساب ، لا الى قتل ملكة التفكير في الملايين باسم الايمان بزعيم . فالزعماء مهما خلصت سياستهم يجب أن يكون مردهم الى الشعب ، ويجب أن يكون الشعب رقيقا عليهم يحاسبهم على أخطائهم ، ويقوم اعولاجهم ، حتى اذا عجزوا او انحرفوا سحب منهم ثقته . فمن العبث بعد ان تبين للعالم أجمع خطر الفاشية وخطر الخضوع لزعيم ، وخطورة التسليم المطلق له ، أن ترجع مصر الى الوراء ، فيخرج الينا هتلر صغير في شخص المرشد الكبير . »

ثم تناول الكاتب المظهر الرابع للفاشية ، الذي ذكر أنه « نشر الحق والكراهية » ، عن طريق المناداة بأن البقاء للأصلح ، واضطهاد الاقليات كاليهود في ألمانيا . وذكر أن جماعة الاخوان ينطبق عليها هذا المظهر ، لأنها عندما تضع البرنامج أو تطلب اصلاحا أو غيره ، تطلبه دائما « للمسلمين » ، كان مصر لا يوجد بها أقباط ! . أما عن الاقلية اليهودية ، فحدث عنها ولا حرج ، فتارة يدعوها الشيخ حسن البنا « بالاقلية اليهودية البغيضة » ، وتارة يرمونها بالنهم والجشع . . الخ من اشتائم التي تفرق بين صفوف الأمة وتجعل هذه الاقليات ترتمي في أحضان المستعمر . ولا تقتصر هذه التفرقة بيز. صفوف مصر وحدها ، بل تمتداهما الى الشرق العربي بأجمعه ، فهم يتحيزون للمسلمين ، بل يتبعون نفس أسلوب هتلر والفاشية عامة في الدفاع عن حقوق الاقليات المسلمة في البلاد المختلفة ، وقد جاء في القانون بعد أن عدلوه « استنقاذ الاقليات الاسلامية في كل مكان ومساعدتها » على الوصول الى حقها . »

ثم علق عبد الرحمن الناصر قائلا : « ان نعمة الاقليات ليست جديدة علينا ، فقد احتل هتلر تشيكوسلوفاكيا والسوفييت والنمسا وبولندا وغيرها

من بلدان أوروبا بخجة أن بها أقليات ألمانية . أن نعمة الاقليات يقصد بها توجيه أنظار الشعب الى مسائل ثانوية تلهيه عن الكفاح ضد العدو الرئيسي ألا وهو الاستعمار البريطاني . أن القضية اليوم هي قضية التخلص من الاستعمار وأعوان الاستعمار ، من مسلمين أو أقباط أو يهود ، والقضية اليوم هي توجيه كلمة الشعب جميعا عمالا وطلبة وفلاحين ومثقفين ، يهودا أكانوا أم مسيحيين أم مسلمين ، وتوجيه حقدهم وغضبهم نحو أصل الداء ، نحو الاستعمار والاستغلال .

ثم تناول الكاتب المظهر الخامس من الفاشية وهو « العنصرية » . وذكر أنه يقصد بالعنصرية تقسيم شعوب العالم الى أجناس راقية وأجناس حقيرة ، وأن الأجناس الراقية يجب أن تسود الأجناس الحقيرة . ثم أخذ في تطبيق هذا المظهر على الإخوان ، فاستدل بمذكرة حسن البنا الى الملك سنة ١٩٤١ ، التي ذكر فيها أن دعوة الإخوان « تعمل على أن تستعيد مصر عظمتها الخالدة بين أمم العالم وتنير وجه الأرض من جديد بما ورثت من أمجاد الحضارة » ، وما جاء في « دعوتنا » : نحن نعلم أن لكل شعب معرفته وقسطه من الفضيلة والخلق ، ونعلم أن الشعوب في هذا تتفاوت وتتفاضل ، . وكذلك نحت عنوان : « الاسلام والعزة القومية » : « تحتاج الأمم انتاهضة الى اعتزاز بقوميتها كأمة فاضلة مجيدة لها مزاياها وتاريخها . وقد عملت الأمم الحديثة على ترسيخ هذا المعنى في نفوس شبابها ورجالها وأبنائها جميعا ، ومن هنا سمعنا : « ألمانيا فوق الجميع » ، و « ايطاليا فوق الجميع » ، و « سودى بريطانيا وأحكمى » . وعلق الكاتب على ذلك بقوله : « هذه دعوة فاشية ونعمة بالية قد جرت على الشعوب النويلات والأهوال . أنها تحول الانظار الى مجد موهوم ، وإلى ألفاظ براقية ، وإلى آمال جوفاء ، بدلا من أن نوجهها نحو العدو الأول ألا وهو الاستعمار » .

ثم تناول الكاتب المظهر السادس للفاشية وهو الاستعمار ، وحاول أن يطبقه على الإخوان ، فذكر أنهم يفرقون بين استعمار واستعمار ، فيقولون أن الاستعمار الاسلامي إنما هو استعمار محبوب لدى الشعوب ، واستشهد بما ورد في « دعوتنا » تحت عنوان « وطنية الفتح » : « وإن كانوا يريدون بالوطنية فتح البلاد وسيادة الأرض ، فقد فرض ذلك الاسلام ، ووجه الفاتحين الى أفضل استعمار وأبرك فتح » . وجاء في نشرة « الى أي شيء ندعو الناس » ومعنى هذا أن القرآن الكريم يقيم المسلمين أوصياء على البشرية القاصرة ، ويعطيهم حق الهيمنة والسيادة على الدنيا . وجاء تحت عنوان : « استعمار الاستاذية والاصلاح » : « حجتهم واضحة (أي حجة العرب) على أطراف ألسنتهم ، يدعون الناس الى أحد ثلاث : الاسلام أو الجزية أو القتل » .

وجاء في خطاب المرشد العام في طلبه الاخوان : « وقرر الاسلام سيادة الام الاسمية وأستأنيتها » .

ثم غلق عبد الرحمن الناصر على ذلك قائلاً : « يجب ألا ننسى أن هذا حين غزا معظم البلاد الأوروبية ، نادى بأن الاستعمار الفازى هو استعما من نوع جديد لخلق نظام جديد فى اوروبا » . ولكن هذه النغمة فضحة حقاً ، ولكنها مؤسفة مبكية ، اذ هى تتشبه بهتار ، ولكن تشبه قز استعمارى بعملاق استعمارى » . أرأيت كيف أن هذا النداء : نداء الوحيد الاسلامية انما ظاهره وباطنه العذاب ، انما ظاهره الغيرة على الكرام العربيه ، وباطنه تثبيت اقدام الاستعمار فى تلك البلاد ، ؟ .

ثم تناول عبد الرحمن الناصر المظهر السابع للفاشية ، وهو تأييد كبار الملاك وأصحاب الشركات لها . وقد ذكر أن هذا المظهر ينطبق أيضاً على الآخرون المسلمين ، فهى تؤيد هؤلاء لأنها تعتبر أن صاحب الشرك ما دم مسلماً يجب على الاخوان تأييده ومساعدته . فشركة السكر ماداه صاحبها أحمد باشا عبود المسلم ، أو شركة السيارات لصاحبها الحاج محمد سالم ، المسلم والحاج ، تناول تأييد الاخوان وتشجيعها ، مهما كان هؤلاء يستغلون العمال . وهى من ناحية أخرى تحظى بتأييد هؤلاء : « فاننا نجد أن على ماهر باشا وصالح حرب باشا وغيرهم ، بل ان آل الأشرع وآل عبد الرازق وغيرهم المثائين لكبار الملاك ، بل ان صدقى باشا والحاج محمد سالم المثليين لكبار أصحاب الشركات ، يؤيدون هذه الجمعية ويساعدونها . فنسمع أن الحاج محمد سالم معجب بها ، بل هو عضو به ويساعدها بأمواله . كما يساعدها صدقى باشا ، رئيس اتحاد الصناعات المصرى ، بالأموال ، ويمنحها ٢٠ طناً من الورق لاصدار جريدة لهم فى الوقت الذى يملغ الورق عن كثيرين من أصحاب المجلات والجرائد الأخرى . . . ولكن لماذا يؤيد هؤلاء السادة من كبار الملاك وأصحاب الشركات جماعة الاخوان المسلمين ؟ أحبنا فى سواد أعينهم ، أم هناك سبب آخر ؟ . من تحليلنا للفاشية بينا أن للفاشية هى السلاح الأخير فى يد هؤلاء السادة يلوحون به اذا ما دقت ساعة الخطر وقام الشعب يطالب بحقوقه . التأييد على نطاق واسع ، حتى كبار الملاك المسيحيين مثل مريت غالى وغيره لا يتأخرون عن الاخوان المسلمين . ولا تعجب فقد كان بعض كبار الملاك اليهود يؤيدون هتار ليضمن لهم أن يكتم أفواه العمال والفلاحين » .

ثم تناول عبد الرحمن الناصر المظهر الثامن للفاشية ، وهو موقفها من البرلمان والقستور . فاستدل بآراء الاخوان على أن هذا الشرط ينطبق عليهم قائلاً : انهم يناهون بالغاء الأحزاب كما جاء فى خطب المرشد العام والقرارات

التي يتخفونها في المركز العام . ويعللون عزمهم هذا بأن الأحزاب الموجودة ، وبمعنى آخر النظام الديموقراطي الموجود ، لم يؤد للبلاد أى خدمة . فبدلاً من اصلاح أداة الحكم باشتراك للشعب فيها ، وبدلاً من توسيع الحريات وتحقيق أهداف الشعب ، نجدهم يتخفون من يأس الشعب من الأحزاب الموجودة فرصة ليطالبوا بالغائها ، حتى يترك حزبهم يسعى وحده الى الحكم ويسعى الحكم اليه كما قال مرشدهم . بل الأدهى أن يستشهد الشيخ البنا بالبلاد الفاشية نفسها ، فيقول في احد نشراته : « وهذه رومانيا قد ألغت الأحزاب ووضعت على رأس حكومتها بطيركا من رجال الكنيسة . ولا أقول أين الأحزاب في ايطاليا وألمانيا ، فذلك أمر مفروغ منه ، ! - أى بمعنى آخر أنهم يريدون إلغاء البرلمان والغاء النظام الديموقراطي ، وبينما نبذت معظم بلدان العالم الحكم الفاشي ، وبينما تقرر جميع المواثيق الدولية احترام الحياة الديموقراطية والاسلوب النيابي في الحكم ، اذا بنا نرى هيئة مصرية تريد أن ترجع بنا الى نظام فاشي دكتاتوري . وانك اذا ما اطلعت على قانونهم وعرفت شروط عضويتهم وترقياتهم والعمل داخل الجماعة ، لاقتنعت دون أى جدال بأن قانونهم هو قانون فاشي بحت ، تنعدم فيه الديموقراطية ، ويتركز فيه السلطان التام في يد شخص واحد هو الشيخ حسن البنا ومعاونيه ممن يختارهم ومن يستطيع ابدالهم بغيرهم واسقاط عضويتهم متى شاء ، وان لمكتب الارشاد العام الذى يعينه البنا التصرف المطلق والاشراف التام على كافة شعب الهيئة وكافة أقسامها ، حتى الانتخاب داخل الشعب لا يغير من الأمر شيئاً ، لأن الأمر كله بيد المكتب العام .

بعد ذاك تناول عبد الرحمن الناصر العلاقة بين الفاشية والاستعمار في المستعمرات ، فذكر أن الفاشية في المستعمرات تعد خادمة المستعمر وعونا له ضد الشعب ، لأنها تقوم بدور المحطم للحركات الاستقلالية الوطنية التي يقوم بها الشعب لطرد المستعمر ونيل استقلاله وحرية . وقال ان الفاشية تخدم الاستعمار بطرق كثيرة ، فهي تفرق صفوف الأمة حتى لا تجمع كلمتها في كلمة واحدة هي طرد المستعمر ، كما انها تحاول دائماً تحويل أنظار الشعب الى أشياء أخرى حتى ينسى ولو مؤقتاً الكفاح ضد المستعمر ، كما انها تستعمل طرقاً أرهابية لقمع الحركات الوطنية والقضاء عليها .

وأخذ في تطبيق ذلك على الإخوان المسلمين ، فأوضح أنهم يفرقون الصفوف عن طريق دعايتهم الدينية الواسعة النطاق التي تفصل بين طوائف الأمة الثلاث من مسلمين وأقباط ويهود ، وأن الاستعمار يسمح لمخوبيهم بالسفر الى البلاد الشرقية ، بل ويسمح لهم بفتح « الشعب » في السودان والهند ، مع أنه صاحب الكلمة العليا هناك ، لحورهم في تفريق الصفوف .

وهم يحاولون في فلسطين تفرقة الصفوف بين العرب واليهود تحت ستار الدين ، وهو ما يفعله المستعمر الذي يخشى اتحاد العرب واليهود ضده فيقضى عليه القضاء النهائي ! .

وبالفسبة لتحويل الانظار ، ضرب الأمثلة على ذلك بموقف الاخوان يوم ٢ نوفمبر ، وهو ذكرى وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، فقد قادت الفاشية جموع الجماهير تحت حماية بوليسنا المصرى بقيادة رؤسائه الانجليز ، لا لتهتف ضد الاستعمار ، ولا لتظهر تكاتفها مع الشعب الفلسطينى ضد البريطانيين ، بل قادت ضد اليهود . فكنت تسمع هتافات : « لا يهود بعد اليوم » ، و « الموت لليهود » ، الخ هذه الهتافات العدائية . بل ضربوا المعابد وحرقوها ، كل هذا لتحويل نظر الشعب من كفاح ضد البريطانيين المستعمرين الى كفاح ضد اليهود .

كما يتمثل تحويل الانظار عن الكفاح ضد المستعمر ، « بل الخيانة الكبرى في حق وطننا العزيز » ، في كلام المرشد العام الى الشبان والاخوان المخدوعين أنهم لو اتبعوا دينهم وقرعوا « كتاب المآثورات » ، صباحا وليلا ومساء ، ولو ظلوا طول يومهم في المسجد يقعدون ، ولو وجهوا كفاحهم ضد الحانات والمراقص وسباق الخيل ، لكان هذا كافيا في نظر الزعيم لاصلاح البلاد وتحقيق أهدافها وجلاء الجيوش البريطانية عن مصر والسودان .

أما استعمال الوسائل الارهابية ، فنذكر عبد الرحمن الناصر أن الاخوان قد بدعوا يستعملون فعلا الوسائل الارهابية والهجوم على الشببات والطلبة بالعصى والخناجر ، كما كان يفعل هتار تماما قبل وصوله الى الحكم . وقد انتقل الكاتب بعد ذلك الى الكلام عن « الاخوان والمطالب الوطنية » ، فتحدث عن موقف النقراشى من القضية الوطنية ، وسياسته في منع الاجتماعات ومصادرة الهيئات والمؤتمرات التى تبحث مطالب الشعب ووسائل تحقيقها . وقال ان الحكومة في الوقت الذى صفت فيه كل الاجتماعات والمؤتمرات ، حتى الصغيرة منها ، سمحت لهيئة الاخوان بأن تعقد مؤتمرها انعام لنواب الاقاليم ، وأن يبحث المطالب الوطنية ويحضره الأعضاء من أغلب أنحاء البلاد . فلماذا ؟ . ان السبب في غاية البساطة - سبب قوله - يرجع الى طبيعة هذه الجماعة المائلة للاستعمار ، الخادعة لجماهير الشعب . اذ لو كان قادة الاخوان يحاربون الاستعمار بجذ واخلاص ، لحاربهم المستعمر أشد المحاربة . واستدل بخطاب للمرشد العام يبين فيه طرق العمل لاحقاق الحقوق الوطنية والوصول اليها ، فاكتفى بالمخاداة « بالشعور بالتبعية وافتهاز الفرصة » ! ، وأوقع فيه عبء تأخر الأمة الاقتصادية في الزراعة والصناعة الى هجرة الأجانب اليها الذين يقيدون حريتنا في التصدير والاستيراد

والتجارة والزراعة والنقد . وعلق الكاتب على ذلك قائلا : « أبعد ذلك من تضليل ، من الذى يقيد حريتنا ويقيد الاستيراد ويربط عملتنا ويقف عقبة في سبيل نمو الصناعة والزراعة والتجارة ؟ أهم اليونانيون أو الأتراك أو الفرنسيون أو غيرهم من الأجانب ، أم هو المستعمر البريطاني ؟ أكل أجنبي في مصر مستعمر لنا ومقيد لحريتنا ، أحين نطالب بحريتنا السياسية والاقتصادية والعسكرية نعى طرد الأجانب من مصر ؟ »

ثم هاجم الكاتب المرشد العام لمطالبه الخاصة بقناة السويس اسي لخصها في « الاستعداد للمستقبل وزيادة عدد الموظفين المصريين » حتى تتوول ائينا القنال ! . وقال انه يجب المطالبة بعدم ترك القنال في يد اصحاب الاسهم من بريطانيين وفرنسيين ، وحل هذه المشكلة على نطاق دولي .

واتهم الكاتب الاخوان بالوقوف موقفا استعماريًا من السودان . فقد أنكر المرشد ان في مصر فئة تريد ان تستعمر السودان لتستغل ارضه ، وكان في ذلك - حسب قول الكاتب - مضللا : « حقيقة لا يوجد بمصر من يرى في السودان مجالا حيويا لاستثمار رؤوس الأموال هناك ؟ . ألم ينادى البعض بأن السودان هو « المجال الحيوى » لمصر ، كما تنادى بريطانيا بأن مصر والهند وغيرهما من المستعمرات هي المجال الحيوى لها ، ؟ . ألم ينادى البعض بالهجرة الى السودان لحل مشكلة الفقر في مصر ؟ . أقبعد هذا يحاول المرشد العام أن يخفى عن الشعب السوداني هذا التيار الاستعماري الموجود ؟ . بل ان المرشد العام يقول صراحة : « ان مصر تحتاج الى السودان لتطمئن على مياه النيل وهو حياتها ، ! . ألا يشبه هذا الكلام كلام المستعمرين حين يقولون : « ان بريطانيا تحتاج الى مصر لتطمئن على الهند وهو حياتها ، ؟ . ما أشبه كلام المرشد بكلام الاستعمار ! . ألا يعتبر طرد الاستعمار من السودان وقيام حكومة سودانية ديموقراطية حرة خير ضامن لعدم استغلال مياه النيل للضغط والتهديد على الحكومة المصرية ؟ . ألا يكفي تحرير الشعب السوداني من نير الاستعمار حتى يضعن الشعبان حياة سعيدة ؟

اما عن مشكلة فلسطين ، فيذكر عبد الرحمن الناصر ان المرشد العام لا يستطيع فيها أن يفرق بين الشعب اليهودى كيهود ، وبين اصحاب الشركات والمصانع من الصهيونيين . فهو يخلط بين اليهود وبين للصهيونيين ولا يفرق بينهما . ان الصهيونيين هم أداة من أداة الاستعمار البريطانى ليفرق بها طوائف الشعب الفلسطينى . فنحن حين ننادى بالقضاء على الاستعمار وتحرير فلسطين ، فنحن نقضى في الواقع على سند الصهيونية وحاميتها .

ثم يذكر الكاتب أن التيار الاستعماري لدى الإخوان يتضح بكل جلاء حينما يعالجون مشكلة ارتريا وزيلع وهرر ومصوع ، فانهم يطالبون بها . لماذا ؟ . يجيب المرشد العام : « لأن تربيتها قد اختلطت بدم الفاتح المصري » ! . ألم تختلط الأراضي المصرية بدم الفاتح البريطاني ؟ . أمعنى هذا أنه قد أصبح لبريطانيا في مصر حقوقا مكتسبة ومشروعة ؟ . ما معنى هذه النغمة ؟ . حقيقة يطالب الشعب المصري باستعمار هذه المناطق في الوقت الذي لم يتخلص هو نهائيا من الاستعمار البريطاني ؟ . أنطالب بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، ونمنع هذا الحق عن شعوب هذه المناطق ؟ .

بعد ذلك انتقل عبد الرحمن الناصر لمعالجة ما أسماه : « مناورات الإخوان في الحركة الوطنية الأخيرة » . وهو تسجيل دقيق - من وجهة نظره - لمواقف وعلاقات الإخوان بالقوى الوطنية الأخرى في عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ، خصوصا على مستوى الحركة الطلابية والعمالية . فروى كيف فكر عدد من الطلبة في أواخر صيف ١٩٤٥ في عقد مؤتمر لبحث القضية الوطنية ، وتحديد ما يقصد بالجلء الذي تريده مصر : هل هو جلء عسكري فحسب ، أم هو جلء سياسى واقتصادي وعسكري . وكيف السبيل للتخلص من الاستعمار ، هل يكون بسياسة المفاوضات ، أم يكون بكفاح يشترك فيه الملايين ؟ .

وقد حاول الإخوان السيطرة على هذه الحركة ويحولونها في الاتجاه الذي يريدونه ، فعمدوا مؤتمرا زائفا قرر رفع مذكرة الى حكومة النقراشى لم تمس أهداف مصر القومية ، واضطر الطلبة الى تأجيل عقد مؤتمرهم الى يوم ٧ أكتوبر . ولكن مندوب الإخوان وقف في هذا المؤتمر يطالب بتأييد مؤتمر الإخوان يوم ٦ أكتوبر والاكتفاء بذلك ، ولكن مجموع الطلبة قرروا الاستمرار في دراسة القضية ، مما أدى الى انسحاب الإخوان . وجاء قرار الطلبة مختلفا عن قرار مؤتمر الإخوان ، فبينما قرر مؤتمر الإخوان تحت قيادة المرشد اعطاء الحكومة النقراشية الفرصة وتأييدها تأييدا تاما في سياسة الوقت المناسب . قرر مؤتمر الطلبة أن الطريق الوحيد للتخلص من الاستعمار لن يتأتى عن طريق المماطلة والتسويف ، ولكن عن طريق كفاح شعبي مصري سوداني ، وأن الاستقلال الصحيح ليس مجرد الجلء العسكري ، وإنما هو الاستقلال الذي تنال مصر من ورائه نهضة اقتصادية ونهضة اجتماعية .

ثم يذكر عبد الرحمن الناصر أنه نظرا لأن اللجنة التنفيذية التي دعت الى عقد مؤتمر ٧ أكتوبر لم تكن منتخبة من الطابة لأنها تكونت أبان العطلة النصفية ، وإن كان معظم أعضائها من الوطنيين المخلصين - لذلك قررت اجراء انتخابات حرة بين كليات الجامعة حتى تكون للجنة المنتخبة قوة تسندها . وقد قرر الإخوان الدخول في الانتخابات ليكونوا - حسب قوله -

« جواسيس للحكومة أولا ، والعمل على تحطيم اللجنة ثانيا ، » وظهرت نتيجة الانتخابات ، فكانت فشلا للاخوان ، اذ لم يمثلوا في اللجنة التنفيذية تمثيلا قويا كما كانوا يأملون .

ثم جاء رد الحكومة البريطانية على مذكرة الحكومة النقراشية المتخاذلة ، الذى أثار سخط الشعب ، وقرر الطلبة عقد مؤتمر عام لمناقشة الحالة التى وصلت اليها القضية المصرية ، وكان ذاك يوم ٩ فبراير ١٩٤٦ . « وكانت قيادة هذا اليوم للاخوان المسلمين ، فقرروا عمل مظاهرة سلمية اثر سراى عابدين ، ولكن الحكومة النقراشية اعتزمت اعطاء الطلبة درسا فى عدم القيام بمظاهرات أو اضرابات حتى لا تعكر صفو المستعمر المستريح فى بلدها . فحدثت مذبحة كوبرى عباس المشهورة ، التى كان من نتيجتها أن اختفى زعماء الاخوان بالجامعة وعلى رأسهم مصطفى مؤمن . فاستقال النقراشى ، وتولى صدقى باشا الحكم ، »

« وعندئذ نشطت اللجنة التنفيذية ، واتصلت بالعمال ، وكون الطلبة والعمال لجنة مشتركة لقيادة الكفاح التحريرى . » وهنا بدأ الاخوان يظهرون على حقيقتهم الفاشية أكثر من قبل . فنحن نعرف أن الفاشية أخشى ما تخشاه قيام العمال بالمطالبة بحقوقهم أو باشتراكهم اشتراكا فعليا فى الحركة الوطنية . لهذا كان دور الاخوان فى هذه الفترة تحطيم واضعاف اللجنة بأى ثمن . »

فقد قررت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عمل اضراب عام للقطر كله ، احتجاجا على مذكرة حكومة النقراشى والرد البريطانى عليها ، وأخذ الطلبة والعمال ينظمون هذا الاضراب تنظيما دقيقا ، ولكن الاخوان المسلمين قرروا عدم الاشتراك فى الحركة . لماذا ؟ « لأن الحركة الوطنية يسيطر عليها عناصر أجنبية ، وليس للمثقفين أن يتحدوا مع من هم أقل ثقافة منهم : أى العمال ! » فلما رأت اللجنة التنفيذية ذلك ، قرر أن يذهب وفد كبير من اللجنة لمقابلة البنا ، ولكن الشيخ اعتذر بأن سبب عدم الاشتراك هو عدم استعداد الاخوان ! . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، بل أيد الاخوان المسلمون صدقى باشا تأييدا تاما ، ونادوا بأن ما يفعله دولة صدقى باشا يريده الشعب . بل الأدهم من ذلك أنهم قد استغلوا الدين أسوا استغلال . فقد أعلن زعيمهم بالجامعة ان اسماعيل صدقى حينما يعد ، فهو صادق الوعد . وقرأ عليهم الآية الكريمة : « واذكر فى الكتاب اسماعيل انه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا » .

ليس هذا فحسب ، بل ساعد الاخوان دولة صحتى باشا فى محاربة اللجنة التنفيذية العامة للطلبة . فقد أنشأوا أولا لجنة أسموها « لجنة الطلبة التنفيذية العليا » ، وهى لجنة مكونة فى المركز العام ، وغرضها إرسال بيانات الى الصحف تخالف وتحارب بيانات اللجنة المنتخبة . وأخذوا ثانيا فى تحطيم قرارات اللجنة المنتخبة ، فاذا قررت اللجنة التنفيذية عمل مؤتمرات داخل الكليات ، يحاول زعيم الاخوان فى الجامعة مصطفى مؤمن عمل مؤتمر فى الحرم الجامعى ، واذا نادت اللجنة التنفيذية بوجوب تنظيم الصفوف ، ينادى هو باحراق الكتب الانجليزية وشراء خوذات وغيرها ! ، تغريرا بعقول الطلبة وتحويل نظرهم عن الكفاح الحقيقى ، وهو تنظيم وتعبئة الصفوف .

كذلك كون الفاشيون جميعا : الاخوان ، ومصر الفتاة ، والشباب المسلمون ، وجبهة مصر وغيرها من الهيئات الفاشية ، لجنة أسموها : « اللجنة القومية » . ومما يبرهن للقارىء على أن هذه اللجنة كانت مصطبغة بصبغة « حكومية » ، أن الحكومة صرحت بنشر جميع بياناتها وقراراتها ، فى الوقت الذى منعت فيه نشر أى بيان أو قرارات للجنة الطلبة التنفيذية المنتخبة انتخابا حرا من جميع طلبة الكليات .

وكانت اللعبة الأخيرة هى هجومهم على نشرة اتحاد الطلبة التى أصدرتها « اللجنة التنفيذية العامة للطلبة » ، بحجة أن النشرة « شيوعية » . فاذا ما سألتهم : أين الشيوعية فى النشرة ؟ . أجابوا أن بها بعض ألفاظ « روسية » . فاذا ما استفسرت منهم عن ما هى هذه الالفاظ ؟ . قالوا ان ألفاظ : « الكفاح التحريرى » ، و « المطالبة بالجلء الاقتصادى » ، و « والكفاح الشعبى » ، و « يحيا اتحاد الطلبة والعمال » . الخ ، هى كلمات روسية ! . هل اذا كافحنا الاستعمار بشدة وبدون هوادة نكون غير مصريين وعملاء دولة أجنبية ؟ . ياللمهزلة ، وبالاخيانة الوطنية ! . وعلى أساس هذه النشرة قرر الاخوان « الانسحاب من هذه اللجنة الغير وطنية » .

على أن اللجنة التنفيذية واللجنة الوطنية مضتا فى طريقهما تعملان لنضج موقف قادة الاخوان باعتبارهم الأعيب فى يد الاستعمار ، واستطاعت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة أن تنظم يوما شعبيا لوفد السودان ، حاول الاخوان فيه تخريبه ، ولكنهم باءوا بالفشل الذريع . وانتهزوا فرصة الجلء عن سوريا ، ليشعلوها حربا على « اللجنة التنفيذية » ، فأتوا بعصابات مسلحة بالخنجر والنبابيت والعصى والسكاكين ، وبعثوا بهم الى حرم الجامعة باسم الاحتفال بيوم الجلء عن سوريا . واتخذوا من هذا اليوم ذريعة لمهاجمة اللجنة التنفيذية فى « منشور قذر » - حسب تعبير الكاتب - يشككون فيه فى وطنية المجاهدين المخلصين ، واعملوا عصيهم فى الطلبة ! .

بعد هذا العرض ، وجه الكاتب نداء لشباب الاخوان ، طالبهم فيه بأن يرفعوا الغشاء الذى يغطى أعينهم ، ويعلموا أن الجماعة نستغل الدين استغلالاً سيئاً ، وحذرهم قائلاً :

« اعلموا أيها الشباب أن وصول هذه الهيئة الى الحكم معناه الغاء أبسط حقوقكم الديموقراطية . فلن تستطيعوا الكلام أو المعارضة ، والا كنتم كفره زنادقة تستحقون أشد وأقسى العذاب . ان وصول هذه الهيئة الى الحكم لتثبيت قدم الاستعمار بفرض رقابة قاسية عليكم وعلى الصحافة وعلى جميع الديموقراطيين المكافحين للاستعمار . ان وصول هذه الهيئة الى الحكم معناه فقداننا عطف الرأى العام العالمى الذى يحارب الفاشية ، ومعناه تفريق صفوف الأمة ، وارتقاء الأقليات فى أحضان المستعمر الذى يجد فيهم الذريعة للتدخل فى شئوننا الداخلية . أيها الشباب : هذا نداء صادر من أعماق العمال والفلاحين الذين يقع عليهم العبء الأكبر من الظلم والاضطهاد . هل ستكافح معنا « الفاشية » حتى نضعف من نفوذ المستعمر ونأخذ عليه الطريق ؟ . اذا فعلت هذا فأنت اذن ديموقراطى حر ، وأنت اذن : مكافح للفاشية والاستعمار . »

الجبهة الشعبية :

صدر هذا الكتاب فى أكتوبر ١٩٥١ ، فى وقت قويت فيه الدعوة الى تكوين جبهة من التنظيمات الماركسية والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) ، وأنصار السلام ، ومنظمات العمال ، والاخوان المسلمين ، باعتبارها تنظيمات تمثل المعارضة الشعبية . ومؤلفه هو محمد جلال كشك ، عضو الحزب الشيوعى المصرى ، الذى تألف فى ديسمبر ١٩٤٩ . ولم يكتبه بتكليف من الحزب ، ولم يقصد به التعبير عن رأيه أو رأى تنظيم آخر ، وانما قصد التعبير عن : « رأى محمد جلال الشخصى » . وان كان الكتاب فى خطوته العامة لا يخرج عن تحليل الحزب للاستعمار والاقطاع والاحتكار ، فيما عدا فكرة « الجبهة الشعبية » ، التى تحمس لها الكاتب ، على العكس من حزبه الذى كان يذهب حتى الى ضرورة تصفية التنظيمات الماركسية الأخرى فى ذلك انحين ! . ويلاحظ أن الكاتب قد أتبع تحاله هذا من الالتزام الحزبى ، بالتحلل من الماركسية بعد ذلك .

والفكرة الرئيسية التى يسهم بها هذا الكتاب بسيطة ومنطقية . وهى أنه يوجد تحالف قائم فعلى بين أعداء الشعب ، الذين حددتهم بثلاثة هم : الاستعمار ، والاقطاع ، والاحتكار . ومن ثم فلا سبيل للتخلص والتغلب

على هذا التحالف إلا بتحالف في مواجهته يتكون من القوى الشعبية (جبهة شعبية) . ولكن إقامة هذه الجبهة لا يكفى في حد ذاته ، بل لابد من تسليحها بنظرية ثورية ترسم مهام طريق الخلاص . وهذا ما قدمه في كتابه .

وفي التمهيد الذى بدأ به كتابه عالج هذه الفكرة فقال :

« الشعب كله يتحدث عن الأوضاع الظالمة . عن الجوع ، عن الخراب الشامل الذى يأخذ الحياة من شتى مرافقها ، عن هذا الاستبداد الذى تحكم حيلاته يوما بعد يوم . وهو أينما يتلفت حوله يجد أعداء متربصين به متآمرين عليه . . . الشعب كله مجمع على ضرورة التغيير . ولكن هذا الاجتماع وهذا الاستعداد بل وهذا البذل لا يكفى لحدوث التغيير المنشود ولا لسحق الأعداء ، إنما يجب أن نجتمع ملايين الساخطين ونرسم لهم الطريق . أن السخط وجيه لا يزيل الظلم ، والبذل أن لم يرشده ويوجهه العلم والوعى الصحيح ، فلا جدوى منه . أن كنا نريد أن نزيل الظلام عن حياتنا فلنبحث : من هم أعداء الشعب ، ولنرسم طريقنا لتخليص مجتمعنا من هؤلاء الأعداء .

« مجتمعنا نصف استعماري ، نصف لقطاعي . فشعبنا يتقاسمه أعداء ثلاثة هم : الاستعمار ، وبقايا الاقطاع ، والاحتكار . ولقد كانت الجماهير الشعبية تعلق الآمال على مجيء الوفد الى الحكم ، ولكن حكم الوفد جاء مخيبا لكل الآمال . فلقد انحاز الوفد الى الاقطاع والاستعمار ، وأصبحت جماعات الاحتكاريين والقطاعيين هي التي توجه سياسة الوفد اليوم وأصبحت الجماهير تؤمن اليوم بأن العبرة ليست بتغيير حكومات الأغنياء ، بل يجب أن تتغير الفلسفة الموجهة لرجال الحكم في مصر . يجب أن يحدث تغيير أساسي في طريقة الحكم ونوعه . والجماهير في حربها اليوم تريد أن تعرف درر كل عدو من أعدائها ، ومدى علاقاته بالأعداء الآخرين .

وقد تناول محمد جلال كشك في الفصل الأول من كتابه ، العدو الأول للشعب ، وهو الاستعمار . فبدأ بالكلام عن ضرب الأسطول البريطاني لانسكندرية يوم ١١ يوايو ١٨٨٢ قائلا : « كان الفلاحون يقاتلون عن وطن الآباء ، وكانوا يناضلون عن دستورهم وحريتهم واستقلالهم ، عن كل ما تعزز الأمم به من حقوق - بينما كانت أساطيل بريطانيا تقاتل عن السفنات والقروض ، عن الأرباح والشركات ، عن أحظ ما يعتز به الرأبون . وهناك في قصر التين كانت الخيانة قابضة تتلذذ برؤية المدافع تفتك بالفلاحين ، وتنفق المدينة فوق رؤوس أهلها ، هناك كان رأس الاقطاع والخيانة ، العدو الشعب . » وانتصر الاستعمار على الأمة ، وفي عربة واحدة دخل الاستعمار والاقطاع القاهرة . دخل الدوق الانجليزى والخديو توفيق معلنين على الملأ تحالف الاقطاع والاستعمار .

ثم تتبع الكاتب الاستغلال الاقتصادي لمصر على يد الاحتلال البريطاني . فتحدث عن تحطيم الصناعة ووقف نموها ، وتلقين المصريين أن مصر بلد زراعى ، « فنرددها وراءهم كالببغاوات » ، واتباع انجلترا سياسة حرية التجارة ، وإطلاق العنان لرؤوس الأموال الأجنبية ، وارتفاعها في الأرض والنقل والصناعة ، وفي بنوك الرهن والعقار ، وتعدد الشركات حتى تضاعفت رؤوس أموالها ٢٦ ضعفا . « وأمام هذا السبيل الطاغى من رؤوس الأموال الأجنبية ، وتحت ضربات الاستعمار ، تحطمت التجارة الوطنية ، وأفلس صغار التجار . وعملت انجلترا على أن تجعل من مصر مزرعة للقطن ملحة بمصانع لانكشير ، فبعد أن كنا نصدر القمح أصبحنا نستورده ، وكان التوسع في زراعة القطن على حساب المحاصيل الزراعية الضرورية لغذاء الفلاح . وأصبح من حق البنك الأهلى ، وهو بنك انجليزى ، أن يصدر أوراق البنوك المصرية ، وبذلك سيطر الاستعمار على النقد ، وهو يتسبب اليوم في تضخم النقد . وأصبح جيش الاحتلال يستولى على ثلث حاصلاتنا الزراعية ، يصدرها إليه حفنة من التجار ، فيعطيه في مقابلها ورقا أخضر وأحمر لم تكلف الاستعمار شيئا ، ولكنها كلفت الشعب الحرمان من ثلث كده وعرقه ، من ثلث ما أغلته الأرض » .

ثم تعرض محمد جلال كشك لجذور التناقض بين الدول الاستعمارية وبعضها البعض ، فتحدث عن الأزمات الاقتصادية التى تنشأ بسبب انخفاض الأجور ، وضعف الاستهلاك ، وتكدس البضائع ، وتعطل المصانع ، واشتداد البطالة ، وقيام الحروب الاستعمارية كحل لتناقضات النظام الاستعماري ، وانتهاء هذه الحروب بفتح أسواق جديدة ، « ولكنها تجلب التضخم وافتقار الشعب أكثر فأكثر ، وتزداد حدة التناقض من جديد بين العمل المأجور ورأس المال ، وتزداد الحاجة الى الحرب ، وإلى المزيد من الحرب ، وهكذا تدور ساقية الحرب الاستعمارية المجنونة » . وضرب المثال على التناقض بين الدول الاستعمارية وصراعها حول اقتسام مناطق النفوذ « بالمعركة الخفية التى تظهر أعراضها وتستتر أساحتها ، وتدور بين بريطانيا وأمريكا على أيهما تكون له الزعامة فى منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط ، ومؤامرات الأمريكان ضد البريطانيين فى البترول الإيراني ، ومحاولة أمريكا إحياء العسكرية الناشئة فى ألمانيا واليابان لدفعها الى محاربة الاتحاد السوفيتى ، وخوف فرنسا من نهضة الرأسمالية الألمانية ، وقال :

« ولكن العامل الحاسم اليوم هو قوة الشعوب وتدخلها لحل التناقضات الاستعمارية جميعا عن طريق القضاء على النظام الاستعماري . نعم هبت شعوب المستعمرات فى نضالها لتسحق حكم الاستعماريين ، حكم الأفيون

والمجاعات والأوبئة • والسمة المميزة لصيراعها في هذه المرة هي الثورة المسلحة المنظمة التي عمت ربوع آسيا وتوشك أن تشرق شمسها في الشرق الأوسط ، وهي التي أصبحت تبشر بقرب الظفر • فقد وضعت الاستعمار في وجه قوات منظمة مسلحة واعية تكبده خسائر فادحة ، وذلك يرجع الى قيادة الشعوب لمعركة التحرير ، كما قضى الأمر في الصين ، وكما يجرى الحال في بورما والملايو والهند الصينية •

بعد ذلك تناول محمد جلال كشك التناقض بين المعسكر الاستعماري والاشتراكية العالمية ، فوصفه بأنه « التناقض بين معسكر الاستعمار الذي ينادى بالحماية والوصاية والانتداب وحق الفتح ، الذي يفرض حكما مسلحا طاغيا على الشعوب في المستعمرات - وبين الاشتراكية التي تنادى بحق تقرير المصير ، حق الشعوب في حكم نفسها ، بنفسها ، وحقها في التحرر من كل ألوان القهر ، بل والذي يمد يد المساعدة لكل الشعوب الراغبة في التحرر ، الساعية للاستقلال • التناقض بين معسكر الاستعمار والاستغلال ، الذي ينادى بشد الحزام على البطون والتششف والتسلح وعلان الطوارئ - ومعسكر الاشتراكية الذي ينادى بخفض الأسعار وتوسيع الحريات وتعميم مشروعات العمالة • وقال ان هذا التناقض يتزايد يوما بعد يوم ويدفع الاستعماريين الى اشعال الحرب تتزعمهم أمريكا مؤملين أن تحرق نيرانها الاشتراكية بنظمها أو أن تبديد الانسانية مادامت قد اختارات الاشتراكية سبيلا •

ولكن « بمن سيحاربون ؟ ، ومن أين سيطعمون المدافع ونيران الحرب التي لا تشبع ؟ •

« من الشرق الأوسط وأفريقيا • نعم من الشرق الأوسط ، من بلادنا • فقد أتى علينا الدور ، وهم يحتاجون لنا اليوم لننتقى عنهم الاشعاعات الذرية ، وليجروا علينا تجارب الحرب الميكروبية • رجال الشرق وافريقيا هم اليوم عدة الاستعمار في مغامرته الأخيرة • واليوم اذ يتقلص ظل الاستعمار من ربوع آسيا وأوروبا ، نراه يتمسك بما بقى في يده من الشرق الأوسط وافريقيا ، ليقيم فيها قواعد العسكرية ومطاراته وموانئه • واليوم اذ تخرج من يده موارد البلقان وآسيا ، وقد أفلت من يديه بترولها وحاصلاتها ، فإنه يتمسك بالشرق الأوسط كمورد لتموين قواته وامداد أداة الحرب العدوانية • هذه هي الحرب التي يدعونا الاستعمار اليوم لنشترك فيها •

ثم يتناول محمد جلال كشك الوسيلة التي يتوصل بها الاستعمار لدفع شعوب الشرق الأوسط وأفريقيا الى الاشتراك في الحرب ، وهي دعوة الدفاع المشترك ، ودعوة التحالف مع الاستعمار • ويتساءل قائلا : « نتحالف مع الاستعمار ؟ ضد من ؟ ولماذا ؟ • ضد الخطر الشيوعي ! • ولكن الاندحار

في القتال منذ سبعين عاما ، والشيوخيون لم يكن لهم دولة الا ميخنييف وثلاثين عاما !! الروس الذين يغفل بيننا وبينهم ثلاث أو أربع دول تحتلها بريطانيا جميعا ، يتهددوننا ، ولكن الاستعمار الانجليزى الرابض في عمارات شل وبنك دضر ومصر الجسيمة وفايد ، لا يتهددنا ! لقد ألغيتم أيها السادة عقولكم ، ومحال أن نفعل نحن ذلك ، لأنها عقدنا في نضالكم . ولماذا يستعمرنا الروس ؟ النشر مبادئهم ؟ . ليست الشيوعية بمنتشرة بالغزو ، ولقد دخلت جيوش اروس فنلندا أكثر من مرة ، فما قبلت بها نظاما . تطلبون منا أن لا نصديق أن روسيا تريد السلام ، عندما يقر برلمانها قانونا يعاقب من يدعى الى الحرب ، وتحرم استخدام القنبلة الذرية ، وتؤيد قرارات مؤتمر السلام - ونصدق أنكم أنتم دعاة سلام ، وأنتم تطاردون أنصار السلام ، وتجعلون من دعاة السلام شيوخيين ، وتتباهون بأحاديث القنابل الذرية والهيدروجينية ، تدعوننا ألا نثق في تأييد الروس لقضيتنا ، ودفاع مندوبهم عنا في مجلس الأمن ، وتقولون لنا ان ذلك دعاية . فهل ضربكم لليمن بالقنابل ، ووعيدكم لشعب ايران ، واحتلالكم لبلادنا ، وتمزيقكم للشعب الكورى ، ما يقنعنا بأنكم حماة الحرية وأنصار استقلال الأمم الصغيرة ؟

ويرى محمد جلال كشك الحل في عقد معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتى . فيقول مخاطبا السياسيين المصريين : « ان كنتم تخشون غزوا روسيا ، فاعقدوا هذه المعاهدة ، فتطمئنوا من ناحية الروس ، ويطمئن الروس من ناحيتكم . فان حدث لا قدر الله ، وهاجمتكم روسيا ، فاعقدوا بمثل ما اعتدى عليكم . واننا نقلب صفحات التاريخ ، فلا نجد روسيا الجيدة قد أخلت من جانبها بمعاهدة واحدة عقدتها ، ومستعدين أن نشجب كلامنا هذا كله لو جاءنا مثال واحد من هذا النوع . أم تريحون الاعتداء على روسيا ؟ »

ثم ينطلق الكاتب خطوة ثانية فيرى أن الأمر ضار يقتضى بعد الغاء المعاهدة ، عقد معاهدات تبادل المعونة والمساعدات مع الكتلة الشرقية . فيقول : « ان العالم تتنازعه كتلتان : كتلة المعسكر الغربى الاستعماري ، وعلى رأسه أمريكا وانجلترا . وكتلة المعسكر الشرقى ، وعلى رأسه روسيا والصين . ونحن اليوم اذ نقول بأننا أعلننا الحرب على الانجليز ، يجب أن نفهم أننا بذلك قد أعلننا الحرب على المعسكر الاستعماري كله ، ونحن لا نستطيع أن نقف وحدنا اليوم في هذه المعركة ، بل يجب أن نتكاتف مع جميع أعداء الاستعمار ، فستحاول الكتلة الاستعمارية أن تضرب علينا حصارا ، ولكن عقد معاهدات اقتصادية وسياسية مع الكتلة الشرقية كقبل بتحطيم هذا الحصار . والخلاصة أننا يجب ان أردنا لهذه الحركة الوطنية

ألا تموت في المهد ، أن فتعاون فوراً مع المعسكر المعادي للاستعماريين - مع المعسكر الشرقي ، وكذلك يجب علينا وفوراً أن نقطع كل صلة لنا بالمعسكر الاستعماري .

وقد تناول محمد جلال كشك في الفصل الثاني من كتابه ، الاقطاع . وقد أراد في البداية تفنيد رأي « الذين يجترون الآراء الاشتراكية » ، الذين ينكرون أن مصر بها اقطاع ، « ويتصورون أن الاقطاع يستحيل مع هذه المصانع والشركات التي يرونها تملأ البلاد عليهم ، وهم يتصورون الاقطاع بقلعه وقناطره المعلقة وحرسه الخاص ومكاييله وموازينه واقتصادياته المقلدة » . ويستدل بقول « لروجيه جارودي » يذكر فيه أن « بقاء النظام الصناعي جباً الى جنب مع بقايا الاقطاع ليس بمستغرب ، فالنظام الرأسمالي يمكن أن يعيش ، بل يجب أن يعيش جنباً الى جنب مع أشد النظم الاجتماعية والاقتصادية تأخراً » .

ولكنه يعترف من جانب آخر أن شكل الاقطاع الغربي لم تعرفه مصر في عصورها الطويلة ، وأن طبيعة النظام الاقتصادي في مصر القائم على النظام الحوري لفيضان نهر النيل ، وما يستلزمه ذلك من تعاون مشترك وتنظيم هذا التعاون في القناطر والجسور الخ ، كان من شأنه أن يمنع قيام هذا النظام ! ثم يخطئ كثيراً فيقرر أن « نظام الايجارات » وهو النظام الشائع في الريف عموماً ، بل يكاد يكون هو الشكل العام لاستغلال الأرض في مصر واعتصار انفعالاتها - « هو نظام اقطاعي في صميمه » - وهو قول لا يتفق مع المفهوم التاريخي للاقطاع .

ولا ريب أن الكاتب كان يريد التأكيد على شدة الاستغلال الواقع على الفلاحين المصريين من قبسل كبار الملاك بوصف علاقة الانتاج التي تربط بينهم بأنها علاقة اقطاعية ، وكان عليه أن يدرك أن علاقة الانتاج الرأسمالية أسد بطشاً وظلماً للفلاحين من علاقة الانتاج اقطاعية ، خصوصاً في مصر ، حيث كانت الملكية الكبيرة للأرض قد فقدت مبرر بقائها .

على أنه من ناحية أخرى ينفذ تنجيدها بشدة برفع كبار الملاك الايجارات « فيرفعون الأسعار » ولا يبقى للفلاح من جلد على اجادة الزراعة أو حسن تسميدها . وهم ينفقون ما كدسوه من أموال الشعب لا على تحسين الزراعة ومعالجة الآفات ، بل ينفقونه على ملذاتهم في خارج البلاد ، أو يهربون أموالهم مكسبونها في المصارف الأجنبية . كما يفقد بمساعدة « الحكومة اقطاعية والبرلمانات اقطاعية » للملاك على استبعادهم ، بحرمان العمال الزراعيين من تكوين نقابة لهم ، ووقوف الاقطاعيين في وجه قانون الحد الأدنى لأجور

العمال الزراعيين على قصوره . ويرى أن الضرائب في مصر « شديدة المحاباة للأغنياء ، سواء كانوا اقطاعيين أو رأسماليين ، إلا أن سياستها العامة وروحها البارزة هي سياسة اقطاعية وروح اقطاعية ، فان الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أكبر من الضريبة على الاطيان ، على الرغم من أن المخاطر التي ينطوى عليها الاستغلال الصناعي لا وجود لها في حالة الاراضي الزراعية » ، كما أن « الحكومة تبارك للاقطاعيين هذه الأموال وتعيدها اليهم مضاعفة في صيانة أملاكهم وحمايتهم وتيسير ربحها وزراعتها » .

وتناول محمد جلال كشك الجيش برأى غريب . فقد هاجم سياسة تسليحه بحجة أنها « تجرى بالدرجة الاولى بأمر واشراف الاستعماريين ، ورضاء وتأييد الاحتكاريين » : قلنا لهم : لماذا تتسلحون ؟ قالوا : لنفسيكم جيشا قويا . أما نحن فنقول : اننا لا نريد جيشا استعماريا .

على أنه لا يلبث أن يتناقض مع نفسه ، فيتحدث عن امتناع الانجليز عن إعطاء مصر السلاح ، حتى أصبح السياسيون المصريون « يجعلون من مشكلة التسليح ودلال الانجليز في مدهم بالأسلحة صلب مشاكنا مع المستعمر » ! .

وينبنى موقف الكاتب من مسألة تسليح الجيش على أساسين ، الأول ، وجوب تخصيص ما ينفق من أموال على الجيش للصرف على احتياجات الشعب : « قلنا لهم : أوقفوا سياسة التسليح هذه وانفقوا الملايين على احتياجات الشعب » . هم يندفعون في سياسة التسليح ، راصدين لها الملايين ، في الوقت الذي يوقفون فيه التعيينات ، ويقررون الاستغناء عن ١٠٪ من الموظفين سنويا ، فيوصدون الأبواب في وجوه الخريجين ، ويضعفون على التعليم والصحة وإنصاف الطوائف . أما الأساس الثانى ، فهو التهوين من شأن إسرائيل ، معتقدا أن « شعب إسرائيل لا يريد مقاتلة العرب ، فهو الغارم » ، وأن العدو الأساسى هو الاستعمار . وهو يرى أن المشكلة الفلسطينية كانت « من صنع الاستعمار » ، وأن الحرب الفلسطينية « كانت بارادة الرجعية العربية ورغبتها » . بل يذهب الى أن « الطابع العام لحرب فلسطين أنها صراع بين الأمريكان والانجليز » ، فقد أرادت أمريكا بعد أن أصبحت سيده المستعمرين بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد أن سارعت انصهيونية الى التعلق بذيلها ، أن تقيم من إسرائيل قاعدة استعمارية صريحة في دائرة النفوذ البريطانى ، ولكن بريطانيا استعانت بتابعها الملك عبد الله وجلوب لدخول فلسطين والدفاع عن مصالحها واقتسامها قسمة عادلة . وفي الوقت نفسه قرر أعداء الشعب في مصر دخول حرب فلسطين ، ليتمكنوا

في ظل الحزب من تحطيم كفاح الشعب المصري المتمثل في الاضطرابات واللجان الوطنية ونقابات العمال والحركة الوطنية والكفاح من أجل الحرية السياسية . وقد انتصرت أمريكا وبريطانيا والرجعية العربية . فقد انتصرت أمريكا بقيام دولة اسرائيل على مساحة أكبر مما خصصت لها هيئة الأمم ، وأصبحت تابعة كلية وقاعدة عسكرية ومنفذا لرؤوس الأموال الأمريكية . وانتصرت بريطانيا بتوحيد ضفتي الأردن ، والقضاء على فكرة قيام دولة عربية مستقلة بفلسطين كانت ستكون حصنا لكل حركات التحرير في الشرق الأوسط . وانتصر أعداء الشعب الذين قرروا دخول حرب فلسطين ، لأنهم تمكنوا في ظل الأحكام العرفية من انقبض على الوطنيين والتنكيل بشباب البلد والاثراء من الحرب .

وبناء على هذا التقييم ، الذي يفتقد الدقة في تقدير الخطر الصهيوني ، ويفتقد الاحاطة الشاملة بالخوافع العربية والاسلامية والاقتصادية الذاتية التي دفعت البورجوازية العربية الى تقرير دخول فلسطين - فقد رأى محمد جلال كشك أن كل ما تحتاج اليه مصر انما هو « جيش شعبى » - أى « تجنيد الشعب كله » : « نريد اباحة التسليح للشعب . فالحكومة الشعبية لا تخشى أن يتسلح شعبها ، فهو عدتها ان جد الجد ، وأحزبها الأمر . ولكن الحكومة الرجعية هي التي تخشى شعبها أكثر مما تخشى الأعداء . نريد جيشا من مواطنين أحرار يقاتلون دفاعا عن الحرية التي يتمتعون بها ويرفلون فيها - لا أن يقاتلوا دفاعا عن الاستبداد السياسى ، ببوليسه السياسى ذى العساكر السود والترك وقوانين الاضراب والاجتماع . عندما يوجد الشعب الحر ، فسيوجد الجيش القوى الحر . سيقاقل فيه الطالب دفاعا عن مجانية التعليم التي يتمتع بها ، عن الحياة الدراسية الجميلة التي يتهدهدها العدو . سيقاقل فيه الفلاح دفاعا عن الأرض التي يملكها ، عن محصوله الذي ينعم به ويتهدده العدو . سيهب العامل وقتئذ ليحمى المستوى المحترم الذي يحيا فيه والحقوق التي يتمتع بها . سيقاقل فيه الرجال والنساء والأطفال ليحموا الوطن السعيد الذي يحيون فيه . ورجال الجيش الذي نريده يجب أن يكون لهم كامل حقوق المواطنين يشتركون في اختيار حكومتهم » .

على أن الكاتب نسي أنه يتناقض مع نفسه ومع رأيه في مسألة تسليح الجيش . فهو من ناحية يطالب بوقف تسليح الجيش ، ومن ناحية أخرى يطالب باباحة التسليح للشعب كله ، وتجنيد الشعب كله - أى توسيع قاعدة التسليح ! . ولا شك أن رأى الكاتب من مسألة تسليح الجيش لم يكن مبنيا على تقدير سليم لميزانية النفقات العسكرية التي لم تكن تزيد على ١٠ ٪ بينما كانت البلاد في حالة حرب مع اسرائيل ، وكان الجيش المصري يشكو من نقص

الأسلح وقأخوه . كما أنه كان يخلط بين الجيوش الاستعمارية التي تنفق عليها الأموال للمعمران والاستعمار ، والجيوش الوطنية في حركات التحرر الوطني المعرضة للعدوان . وقد أثبت خطأ تحليله بقوله : « نحن واثقون أن دولة إسرائيل المستقلة الشعبية ودولة فلسطين المستقلة العربية سرعان ما يتحدان في وحدة شعبية ، فيعود للأراضي المقدسة السلام ، ويرجع لشعب فلسطين البريء أمنه ووطنه » . فلم يكن في مذبحة دير ياسين في ٩ أبريل ١٩٤٨ ما يستلهم منه الكاتب هذا الرأي .

وقد خصص محمد جلال كشك الفصل الثالث من كتابه للحديث عن « الاحتكار » ، باعتباره العدو الثالث للشعب . وحدد ثلاثة أضرار للاحتكارات : الأولى ، أنها ضد التقدم ، « فهي تمنع تقدم الصناعة في بلادنا ، ذلك التقدم الذي لا يتم في النظام الرأسمالي الا تحت أعلام المنافسة الحرة » . وقال ان « أخطر ما يواجه دولة في فجر تجربتها للحضارة الصناعية هو الاحتكار ، سواء كان من الدولة أو من الشركات » ، واستدل على الدولة في عصر محمد علي الذي « كان سبباً في تأخير قيام النظام الرأسمالي في مصر زهاء نصف قرن » . وذكر أن احتكار أية شركة - كشركة السكر مثلاً - لصناعة السكر ، وضمانها للسوق المصري ، يمنحها من التفكير في تحسين السكر أو تخفيض أثمانه أو في زيادة كميته المنتجة . وقال : « ولو تلفتنا في حياتنا لوجدنا كل ضروريات الشعب في أيدي احتكارية لا تأبه الا بتكوين الأرباح وتجميع الأموال . فشركات الغزل والنسيج محدودة ، بين بنك مصر وسباهي وعبود وكرموزه والصابون محتكر ، والسجاد ، والنقل ، والقطن ، والبتترول كذلك » .

أما الضرر الثاني للاحتكارات ، فهو خلق الأزمات وافقار العمال ، فالاحتكارات في سبيل تكديس الأرباح لا يهتمها الا اغراق السوق بانتاجها ، وانخفاض أجور العمال الى أدنى حد ، وحكومة الاقطاعيين والاحتكاريين تمكن لمحتكرى أقوات الشعب وكسائه وضرورياته من استنزاف العمال وارهاقهم والامعان في افقارهم ، وتكون النتيجة عجز الشعب عن استهلاك منتجاتهم وقيام الأزمات وتشريد العمال ، وتضطر الحكومة الى تقديم الاعانات للاحتكاريين ، حتى أصبحت اعانة الشركات اليوم « موضة » ! فاعانة شركة سعيد ، واعانة شركة « عبود » ، واعانة شركة القرام ، واعانات شركات البترول - في الوقت الذي يسير الشعب عارياً ، ولكن هكذا حكم الاحتكار .

أما الضرر الثالث للاحتكارات ، فيتمثل في سحق صغار المنتجين . فشركات الغزل الكبيرة تتحكم في مصانع النسيج الصغيرة بتحكمها في أسعار

العزل ، وتحكمها في أسعار النسيج ، وتحكمها في السوق ، فتدفعها شمسنا
فشيئا الى الافلاس والخراب .

ثم طالب محمد جلال كشك بتأميم الاحتكارات . ولكنه نبه الى حقيقة
هامة هي « أن الفائدة الحقيقية من التأميم ، لا تأتي الا في ظل حكومة شعبية
تعمل للشعب وبالشعب » . « فالحكومة التي تسيطر عليها عقلية احتكارية ،
تري في المشاريع المؤممة وسيلة لابتزاز الاموال وجنى الأرباح ، وليست
مؤسسات لخدمة الشعب وتيسير حاجياته » . ومع ذلك فقد رأى أن « التأميم
يمكن أن يحقق فائدة جزئية ومهمة في جميع الظروف . فمصلحة السكة الحديد
أفضل بكثير من شركة القرام » .

بعد هذا العرض لأعداء الشعب الثلاثة ، قدم محمد جلال كشك في فصله
الرابع ، الطريق الذي يراه لمواجهة جبهة هؤلاء الأعداء ، والمتمثل كما ذكرنا
في قيام جبهة شعبية . وأخذ يحدد « طبيعة هذه الجبهة من الشعب » . فتناول
أولا « العمال » ، باعتبارهم ، حملة الأفكار التقدمية ، والأوفياء للسياسة
الاشتراكية . وذكر أن الوعي الاشتراكي ، لا يصل اليه العمال تواو من فجر
ميلاد الطبقة العاملة ، انما يجب أن تسبقه مراحل ثلاث ، تبدأ بالوعي المهني -
أي أن يفهم عمال المصنع الواحد أنهم كتلة واحدة ضد عسف وجور صاحب
المصنع ، ثم يرقى فيصبح وعيا طبقياً وبه يدرك العمال أنهم أخوة في شتى
أنحاء البلاد ، تضمهم مصلحة طبقية مشتركة واحدة . ثم يرتفع هذا الوعي
فيصبح وعيا سياسيا ، وبه يدرك العمال أنهم طبقة اجتماعية تتأثر
بالأوضاع السياسية والقانونية ونظام الحكم ، وقال ان العمال يستطيعون
أن يبلغوا هذه الدرجات الثلاث من الوعي بمجهودهم فحسب . ولكن الوعي
الاشتراكي لا يأتي الا من المثقفين ، وسرعان ما تعنتقه الحركة العمالية .

ثم قرر أن العمال في مصر - من الوجهة التاريخية البحتة - قد عرفوا
الوعي المهني ، ومارسوه حتى قبل الحرب العالمية الاولى . كما أنهم وصلوا
الى الوعي الطبقي ، ورأيناهم يشاركون في شسبرا الخيمة اخوانهم في المحلة
وكرموز وبالعكس . الخ . أما عن الوعي السياسي ، فالعمال في مصر عريقون
في الكفاح السياسي . فقد اشتركوا في ثورة ١٩١٩ تحت قيادة الوفد ، ودافعوا
عن الحرية والاستقلال . وفي سنة ١٩٢٢ ، لما بدأت الرجعية تعد العدة لاصدار
دستور رجعي ، كان للعمال المصريين من الوعي ما جعلهم يدركون الهدف
المبني لمنع دخولهم في البرلمان ، فكسان أن احتجت نقاباتهم على قانون
الانتخاب ، ، ورأينا نقابة عمال الصنائع اليدوية في الاسكندرية تتخذ قرارا
في يوم مارس ١٩٢٢ ، « بمطالبة الحكومة الحاضرة بعدم وضع العراقييل

أو قيود مالية في قانون الانتخاب الجديد ، حتى يتسنى للعمال انتخاب من يمثلهم في البرلمان ، أسوة بالممالك المستقلة ، . ثم كون العمال في سنة ٢٢ - ١٩٢٤ حزبا اشتراكيا . وفي انقلاب ٣٠ - ١٩٣٥ قاتل العمال ، وبالأخص عمال العنابر ، والاسكندرية ، دفاعا عن الحكم البرلماني وضد الحكم الدكتاتوري الرجعي ، وسقط منهم عشرات القتلى والجرحى . وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية وإبانها ، استطاع العمال أن يتكثروا ، وأن يجربوا وحدتهم ، وتكونت « لجنة التحرر القومي في شبرا الخيمة ، أكبر تكتل عمالي في القاهرة ، وأصدرت هذه اللجنة منشورا يحدد أهدافها ، ويضع في مقدمه هذه الأهداف المطالب الوطنية . ثم قاد العمال الحركة الوطنية في سنة ١٩٤٦ ، بالاشتراك مع الطلبة في اللجنة الحادة - « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » .

ثم قال ، بعد هذا العرض البديع : « تلك هي طبقتنا العاملة في مصر . ذات وعي مهني ، وطبقي ، وسياسي . أما عن الوعي الاشتراكي ، فتلك هي مهمة الاشتراكيين . وهذه الطبقة واضحة في عداؤها للاستعمار . فهي ضد الاستعمار مع التحرر الوطني . وهي في نضالها من أجل الاشتراكية أحوج ما تكون الى السلام ، فهي مع السلام وضد الحرب الاستعمارية . وهي لا تستطيع أن تدعو للاشتراكية الا في ظل الحرية السياسية ، فهي مع الحرية السياسية . وهي قاسم مشترك أعظم في تأييد كفاح جميع الطوائف والطبقات للقضاء على الظلم والاستبداد ، فهي مع الشعب بأجمعه في نضاله من أجل مضالبه .

ثم تعرض محمد جلال كشك للفلاحين ، فتعرض لكفاحهم منذ أيام محمد علي وسعيد للحصول على الحقوق المدنية والقانونية ، وثورتهم ضد الاقطاع أثناء الثورة العربية ، واشتراكهم في ثورة ١٩١٩ من أجل الأرض والحرية ، وكيف كانوا يتناقلون الحديث عن اعتزام سعد باشا توزيع الأرض على الفلاحين ، وكانوا في نضالهم ضد الانجليز لا يعفون قصور الاقطاعيين . وقال :

« فالأرض هي شغل الفلاحين الشاغل ، وهم لن يشتركوا في أي حركة شعبية الا ان كان شعار الأرض منقوشا على أعلامها ، وهم لن يقاتلوا عدوا الا اذا آمنوا بأنه سند وظهير للاقطاع . فالفلاحون يريدون الأرض وهي لهم تعنى الحياة ، وهم يريدون الحرية السياسية لأنها الضمان الوحيد لسحق الاقطاع وتدميره ، فهم مع الحرية السياسية . وهم يريدون السلام ، لان الفلاحين هم الجيش ، والجيش هو الذي سيبدأ ان نشبت الحرب الاستعمارية

العدوانية ، فالفلاحون مع السلام وضد الحرب • واشتراك الفلاحين في الثورة الوطنية هو شرط نجاحها ، وهم لن يشتركوا في الحركة الوطنية الا من خلال ثورتهم ضد الاقطاع ، •

أما « باقى الشعب من الطلبة ، وصغار التجار والملاك ، والوطنيين ، والديموقراطيين » فقد ذكر محمد جلال كشك أنهم يعادون الاستعمار الذى يحرمهم من الاستقلال والذى يحتكر السوق ويعين عليهم الاحتكاريين ، ويهددهم بحرب تعصف بهم وتزيد من جوعهم وفقرهم • فهم يؤيدون التحرر الوطنى والسلام ، وهم يعانون الأمرين من الاستبداد الاقطاعى وذاقوا الويلات على أيديه ، وجاهدوا طويلا منذ عرابى الى اليوم من أجل الحرية السياسية •

هذه هى الطبقات الشعبية ، وتلك مصالحها التى تسير في اتجاه واحد • ولها عدو مشترك هو « الثالث الأثم : الاستعمار والاقطاع والاحتكار » ، وبالتالي فالوحدة بين هذه الطبقات ضرورية « بل هى الشرط الأساسى لنجاح هذه الحركات الشعبية ولتحقيق هذه الأهداف الشعبية •

ولكن كيف تتحد هذه الطبقات الشعبية ؟ هل تتحد في حزب واحد ، أم تتحد بالغاء الأحزاب ؟ • لقد ناقش الكاتب هذه القضية في ذكاء وفهم واستيعاب ، فأوضح أن هذه الطبقات لا يمكن أن تتحد في حزب واحد ، لان الأصل في الأحزاب أنها انما تمثل طبقات اجتماعية ، فحزب الأحرار الدستوريين انما يمثل كبار الملاك ، بينما يمثل حزة السعديين الرأسماليين ، وما دامت جميع الطبقات الشعبية اليوم ، من عمال وفلاحين وغيرهم ، لا يدور بخلداهم فكرة الغاء الطبقات في المرحلة الحالية • وما دام وجود المجتمع الطبقي أمر يتفق الجميع على ضرورة وجوده واستمراره في هذه المرحلة من مراحل التطور ، لذا فوجود الأحزاب وتعددتها أمر ضرورى ومطلب شعبى ، وقيام حزب واحد في الوضع الحالى معناه مصلحة طبقة بعينها • ومادامنا قد عرفنا أنه لا مصلحة لطبقة شعبية في قيام دكتاتورية الحزب الواحد ، فان هذه الدكتاتورية ستكون ان قامت في هذه الظروف ضد مصالح الشعب طبقة رجعية معادية للشعب • « فنحن لا ندعو الى الحزب الواحد ، بل نحن نعمل وندعو الى أن يكون لكل من هذه الفئات الشعبية تنظيما لها المستقلة المتميزة ، وعلى الأخص أحزابها المستقلة ذات البرامج الواضحة التمثيل » • ودعوتنا « على النقيض تماما من دعوة الغاء الأحزاب ، هذه الدعوة التى لا تصدر من مصادر شعبية ، لان كل طبقات الشعب لا مصلحة لها في منع باقى الطبقات الشعبية من تكوين أحزابها •

وما دم الأمر كذلك ، فكيف تتحد الطبقات الشعبية ؟ . لقد أجاب الكاتب على هذا السؤال بأنها تتحد عن طريق « جبهة شعبية » . وقد حدد مفهوم هذه الجبهة تحديدا دقيقا ، فذكر أنها : « حلف حول أهداف معينة ، لفترة تاريخية » ، وهي ليست جبهة أحزاب فقط ، « فكل حزب أو هيئة أو جماعة أو كل فرد ، يرى من صالحه أن يكافح من أجل برنامج الجبهة ، وأن يضم جهده إلى القوى الشعبية في نضال منظم ، له الحق في أن ينضم للجبهة الشعبية » .

ولكن ما هذا البرنامج ؟ . لقد ذكر أنه « الحد الذي يمكن الاتفاق عليه بين هذه الطبقات الشعبية ، أو الأهداف الرئيسية التي تقبلها ، والتي هي على استعداد للتحالف حولها والدخول في معارك من أجل تحقيقها » . وهنا البرنامج قابل لأن يمتد ويتسع وتضاف إليه نقاط جديدة كلما ارتفع الوعي الشعبى ، وكلما انضمت إلى الجبهة الشعبية قوى جديدة » .

وضرب مثالا لكيفية الاتفاق على برنامج موحد ، بمشكلة الأرض . فقال أنه قد يكون في الجبهة ثلاث اتجاهات : اتجاه يرى في توزيع الأراضي على الفلاحين حلا نهائيا لمشكلة الريف لا يمكن أن تتبعه خطوات أو إجراءات . واتجاه آخر يرى أن توزيع الأراضي على الفلاحين يجب أن يتبعه فورا إجبار الفلاحين على الدخول في مزارع تعاونية أو جماعية . واتجاه ثالث يرى أن توزيع الأراضي على الفلاحين ليس إلا خطوة لابد منها لتحطيم الاقطاع ، وأن الشكل الأمثل للانتاج في الريف هو الزراعة الاشتراكية . مادامت الاتجاهات الثلاثة متفقة ومقرة أن توزيع الأراضي هو الخطوة الأولى التي لا محيد عنها ، فلن يختلفوا فيها يعقب ذلك من خطوات ، وليبقى تحالفهم سليما إلى أن يتحقق ذلك .

ثم ذكر أنه « يمكن في داخل الجبهة الشعبية أن يتم تحالف بين قوتين أو أكثر حول نقط أوسع ، أو مطالب أبعد من برنامج الجبهة » ، وأن « الجبهة الشعبية لا يقتصر دورها على قيادة النضال ضد أعداء الشعب من الاستعمار والاقطاع والاحتكار - بل هي تقود الشعب إلى الحكم » . والجبهة الشعبية يجب أن تحكم ، والتحالف فيها يجب أن يستمر ، ليس إلى هزيمة الأعداء فحسب ، بل إلى سحق مقاومتهم وبناء مصر الديمقراطية الشعبية » .

الاستعمار الأمريكى الجديد ، أو برنامج النقطة الرابعة :

صدر هذا الكتاب في عام ١٩٥١ للكاتب السياسى أحمد بهاء الدين . وهو من قسوى اليمسار الوطنى الذى لم ينتم لاي تنظيم من التنظيمات الماركسية - كما أخبرنى بنفسه - . ويقع في ٩٢ صفحة من القطع الصغير .

وقد صدره بمقدمة شرح فيها . أسباب كتابته ، ففكر أن تيقظ حركات التحرر الوطني في ذلك الحين قد جعل « الامبراطوريات القديمة والجديدة تتساند في مجهود أخير لخنق الحرية دفاعا عن كيائها المتآكل ولاكتساب الأرض التي فقدتها ، مصطنعة في ذلك حيلة جديدة تخفي عين الشر القديم . وفي مثل هذه الظروف ، يصبح فرضا واجبا على كل صاحب رأى أن يتوجه به إلى المثقفين المتيقظين أن ينشروه بأقوى ما في كيانهم من قوة » .

وقد قسم كتابه إلى قسمين رئيسيين : القسم الأول ، ويتناول فيه برنامج النقطة الرابعة ، من وجهة النظر الأمريكية ، . والقسم الثانى . ويتناول « البرنامج على حقيقته » .

وفي القسم الأول ، عرض الكاتب لأصول البرنامج كما ورد في خطاب الرئيس ترومان أمام الكونجرس يوم ٢٠ يناير ١٩٤٩ ، بعد إعادة انتخابه ، وقد حدد فيه سياسة الولايات المتحدة في السنوات التالية في أربع نقاط : أولها ، تأييد الأمم المتحدة ، والثانية ، الاستمرار في برامج الانعاش الاقتصادى وتعميم الاتفاقات التجارية في سبيل تنظيم تجارة عالمية حرة . والثالثة ، تقوية « الأمم المحبة للحرية » ومساعدتها على دفع العدوان . أما النقطة الرابعة - وهى محور الكتاب - فتتضمن ما يلى : « وجوب النهوض ببرنامج جرىء من مقتضاه أن تتمكن المناطق المتخلفة اقتصاديا من الافادة من تقدمنا العلمى والصناعى . ويجب أن يكون هدفنا هو مساعدة الشعوب الحرة فى العالم على أن تنتج بجهودها الخاصة كميات أكبر من الغذاء والكساء ومواد البناء والقوى الميكانيكية . وبتعاون العمل ورأس المال الخاص فى هذه الدولة (يقصد الولايات المتحدة) يمكن لهذا البرنامج أن يرفع القوى الصناعية فى سائر البلاد ، ويرفع بالتالى مستوى الحياة فيها » .

ويقول أحمد بهاء الدين أنه لم يكذب صدر هذا التصريح من الرئيس ترومان عن « النقطة الرابعة » حتى أخذت الأضواء تتسلط عليها ، وأصبحت محل جدل عنيف فى الولايات المتحدة نفسها وفى العالم الخارجى أيضا ، لما تحمله فى طياتها من آمال عراض لرأس المال الأمريكى ومخاوف جمة تحذرهما « الشعوب المتخلفة » . فقد صرح وزير المالية الأمريكى أن برنامج النقطة الرابعة ، يختلف عن برامج الانعاش الأوروبى . فبرامج الانعاش تسدى إلى دول صناعية راقية لاتنقصها الخبرة أو الصناعات الثقيلة ، على العكس من الدول المتخلفة اقتصاديا . أما بالنسبة للمساعدة المالية ، فقد نوه بالمصاعب التى تلاقيها رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة التى تهاجر إلى الدول المتخلفة ، حيث لا تقابل بالترحاب الكافى ، وتجد نفسها أحيانا محل اضطهاد.

من القوانين المحلية ، كان تطالبها بنسبة معينة من الربح للمواطنين .
ثم قال : « ان رؤوس الاموال الأمريكية لابد أن تحصل على ضمانات كافية » ،
وأن « الحكومة الأمريكية تنوى أن تكون هذه الضمانات ضمن معاهدات حتى
تكفل احترامها » .

ثم أورد أحمد بهاء الدين ماورد على لسان وكيل الخارجية الأمريكية
لشئون أفريقيا وشرق الأوسط وغرب آسيا ، الذي برر اهتمام الولايات
المتحدة بهذه المناطق بأنه لا يمكن تجاهل أعدادها الهائلة من السكان ،
و ثروتها الضخمة البكر ، خصوصا وعلاقاتها مع روسيا السوفيتية سيئة ،
وفنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تنشط العلاقات التجارية مع هذه المناطق
الواسعة المزدحمة . وتتعرض للصعاب التي تقف في وجه البرنامج في البلاد
المتخلفة ، وأولها الشعور الوطني المتطرف ، وكراهيتها لكل ما يذكرها بفخاخ
الاستعمار ، وربطها بين الاستعمار والراسمالية ، وإشراك أمريكا
في المسئولية . فضلا عن ذلك ، فإن الثروة القومية في تلك الشعوب تقليدية
لا تزيد ، وأرباحها تنفق في شراء الأرض - نفس الأرض - ، وتكوين الاقطاعات
أو اقتناء الذهب والأحجار الكريمة ، فالثراء هناك يكتسب بأخذه من الآخرين
لا بالبحث عن انتاج جديد في ميادين جديدة . واقترن بالاستغلال .

ثم تعرض أحمد بهاء الدين لطبيعة البرنامج وأغراضه من واقع ما أوردته
الخارجية الأمريكية في كتابها الذي أصدرته عن النقطة الرابعة ، وتتكون
من أغراض ثلاثة : انسانية وسياسية واقتصادية . أما الأغراض الانسانية :
فقد ذكر الكاتب أنه لا حاجة لسردها « لأنها توضح في المقدمة عادة كفاتحة
للشبهة تسهل هضم ما بعدها » ! . وأما الأغراض السياسية كما أوردتها
الخارجية الأمريكية فهي مكافحة الشيوعية ، والمحافظة على النظام الرأسمالي
الأمريكي القائم . والأغراض الاقتصادية هي (أولا) زيادة القوة الشرائية
للسعوب المتخلفة مما يزيد في نطاق توزيع السلع الأمريكية (ثانيا) السيطرة
على موارد المواد الخام في هذه البلاد المتخلفة بعد أن نصبت الموارد الموجودة
في أمريكا ذاتها أو أنهكت أنهاكا شديدا ، حتى تضمن الصناعة الأمريكية مددا
مستمرا من الخامات اللازمة لاستمرارها . (ثالثا) تصدير رأس المال
الأمريكي الى الخارج .

أما النطاق الجغرافي للبرنامج ، فقد ذكر الكاتب أنه يشمل ، وفقا
لما ذكر المسئولون الأمريكيون : الشعوب المستقلة ، وشبه المستقلة ،
والخاضعة للاستعمار الكامل على حد سواء . وقال : « ونلاحظ هنا أن أمريكا
تتسأل بذلك الى صمم اختصاصات الدول الاستعمارية الأخرى كانجلترا

وفرنسا مثل المغرب والسودان وبورما . ويلاحظ أيضا ، للسبب نفسه ، أن أمريكا رغم أنها ذكرت هذه المناطق إلا أنها لا تبذل مجهودا جديا في الوقت الحاضر للنفوذ إليها ، لا لزهد بل لخوف من أن تصطدم مصالحها اصطداما سافرا مع فرنسا وانجلترا وهولندا وغيرها . وعلى ذلك فإن المحاولات الأولى في بلاد مستقلة مثل سوريا وتركيا ، وفي البلاد التي تزرع فيها النفوذ الانجليزي كمصر .

أما النطاق التنفيذي ، فقد وضع البرنامج في حسابه خطة ضخمة لاستغلال هذه البلاد المتخلفة ، لم يدع فيها كبيرة ولا صغيرة إلا وضع عليها اصبعا ، خصوصا في الزراعة وسائر منابع الثروة الطبيعية ، ولكن بالنسبة للصناعة فإن البرنامج لم يضعها في المقام الأول ، « أو ان شئنا الدقة ، لا يكاد يضع الصناعات الثقيلة في برنامجه . فدعاة البرنامج يهتمون أساسا بنشر الصناعات الزراعية وغيرها من الصناعات الخفيفة التي تساعد على رفع مستوى الفلاحين وتوفير حاجياتهم الغذائية دون أن تخلق بيئة صناعية قوية مستقلة ، عدا الصناعات الاستخراجية طبعا . ويقول أصحاب النقطة الرابعة في ذلك ان زيادة كمية الطعام التي يأكلها الفلاح يجب أن تسبق انتقاله من القرية الى المدينة ، ومن الحقل الى المصنع . كما يهتم البرنامج طبعا بالأيدي العاملة ، اذ لابد له من خلق بيئة صالحة لهذا النشاط ، ومن ثم يأخذ على عاتقه مرافق التعليم والصحة والسكن . وهكذا تنفذ النقطة الرابعة الى صميم كيان الدولة وعناصر تكوينها وعوامل تطورها . وأهداف هذا النوع من التعليم معروفة : انها خلق الأيدي العاملة الطيبة الماهرة التي تؤدي خدماتها في المشروعات الاقتصادية على أكمل وجه .

ثم تناول أحمد بهاء الدين تنفيذ البرنامج ، فذكر أنه يتكون من شقين منفصلين وان كانا متكاملين الى حد بعيد . الشق الأول هو المساعدة الفنية ، والثاني هو المساعدة المالية . وذكر أن الحكومة الأمريكية ، حتى تضمن اقبال رأس المال على الهجرة ، وأن تجنبه المخاطر المتمثلة في عدم كفاية المواصلات في البلاد المتخلفة وضعف مستوى العمال في الانتاج ، ومصاريف التنقيب والتجارب التي قد لا تسفر عن شيء ، بدأت ببرنامج للمعونة الفنية ، أخذت على عاتقها تمويله وتنفيذه ، وزعمت أنه غير مرتبط بالمعونة المالية حتى لا يطول تردد البلاد المتخلفة في قبوله . أما هذه المساعدة المالية فهي عبارة عن تصدير كميات ضخمة من رؤوس الأموال الأمريكية الى البلاد المتخلفة . وقد حدا بها الى تقديم هذه المساعدة - كما تقول - أن البلاد المتخلفة لا مخرج لها من الحلقة المفرغة التي تدور فيها ، من ضعف الانتاج الذي يؤدي الى قلة

الاستثمار ، وقلة الاستثمار التي تؤدي الى ضعف الانتاج ، وقلة المشروعات الجديدة - الا بنقل رؤوس الأموال الأجنبية اليها كما ينقل الدم الى المريض .

أما تمويل البرنامج ، فذكر أحمد بهاء الدين أنه فيما يختص بالمعونة الفنية ، فكان واضحاً أن تمويلها يقع على عاتق الحكومة الأمريكية التي استصدرت من الكونجرس في يونيو ١٩٥٠ قانوناً من مقتضاه رصد ٣٥ مليوناً من الدولارات لتمويل المعونة في سنتها الأولى . أما تمويل الجانب الثانى والأهم من البرنامج ، فقد كان موضع جدل عنيف بين دعاة : هل تقدمه الحكومة أم يقدمه رأس المال الخاص ، غير أن أهل الوسط يكسبون المعركة ويقوم رأيهم على أن تقوم الحكومة أولاً بالمشروعات التي لا تقدم عليها عادة رؤوس الأموال الخاصة والتي تحتاج إليها البلاد المتخلفة بالدرجة الأولى ، مثل مشروعات الصحة والتعليم وطرق المواصلات ووسائل النقل وزيادة الانتاج ونشر القوى المائية ، ثم يقوم رأس المال الخاص بالمشروعات المربحة . وعلى ذلك ، فإن رأس المال الخاص سيلعب الدور الأول في الاستثمار ، وسيكون استثماره مباشراً ، أى أن الرأسماليين الأمريكيين سيباشرون استثمار رؤوس أموالهم في البلاد المتخلفة كما يباشرونه في أمريكا . ولم يذكر دعاة البرنامج رؤوس الأموال الخاصة في البلاد المتخلفة بدور كبير ، فهم يقيمون حساباتهم على أساس أن رأس المال المحلى ضعيف ، والادخارات تافهة ، وإن كان لا مانع من اشتراكها مع رؤوس الأموال الأمريكية من ناحية المبدأ . وقد قدرت الأموال التي يجب تصديرها من الولايات المتحدة بمبلغ ٢ بليون دولار سنوياً لمدة خمس سنوات مقبلة من تنفيذ البرنامج ، كحد أدنى .

ولم يغفل دعاة البرنامج - كما يقول أحمد بهاء الدين - ما تعترضه من عقبات ، ومنها ما تفرضه الدول المتخلفة من قيود على الاستثمار الفردى ، وبعض هذه القيود خاص بالمشروعات الأجنبية ، وبعضها يشمل الأجنبية والوطنية على السواء ، وفي مقدمتها التأمين . ويرى دعاة النقطة الرابعة في هذا الاتجاه خطراً كبيراً ، إذ يغدو ما تقدمه رؤوس الأموال الأمريكية في دولة ما عرضة للاستيلاء عليه وتأمينه في أى وقت . ومن رأيهم أن التعويض لن يكون مجزياً للرأسماليين الأمريكيين بأى حال ، ولذلك فإنهم يشترطون أن تتعهد الدول المستفيدة ألا تقدم على التأمين . بل إن بعض المتطرفين يشترطون تعديل دساتير الدول المتخلفة بحيث ينص فيها صراحة على تحريم تملك الدولة للمرافق العامة أو الصناعات الكبرى .

كذلك من العقبات أيضا ما تفرضه الدول المتخلفة من حماية الصناعات المحلية ، ويرى الرأسماليون الأمريكيون أنه لا مفر من الغاء كافة القيود التي تفرضها الدول أحيانا بحجة حماية للصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية ، ويتصرون على ترك الميدان حرا للمنافسة ، ليأكل القوى الضعيف ، ولو كان انصعيف من لحم الوطن ودمه .

ومن العقبات أيضا ما تشترطه بعض الدول المتخلفة لقيام رأس المال الأجنبي من اشتراك رأس المال الوطني بـ ٥١ في المائة على الأقل من رأس مال المشروع . والرأسماليون لا يقرون هذا الوضع مطلقا ، بل يطالبون بالغاء هذه الشروط دفعة واحدة ، حتى تتمتع رؤوس الأموال المصدرة بكامل حريتها في العمل .

كذلك من العقبات الضرائب . فالدول عامة تفرض ضرائب كثيرة ، بل ومزدوجة أحيانا ، على رؤوس الأموال ، ومنها من تحدد حدا بقصى للربح ، أو تشارك صاحب رأس المال في ربحه الزائد عن حد معين ، الى آخره . وكل هذا يرى الرأسماليون الأمريكيون الغاؤه .

وخطة الحكومة الأمريكية للتغلب على هذه الصعاب ، عقد معاهدات ثنائية مع كل دولة تنتفع بانبرنامج ، حتى تضمن هذه المعاهدات حماية رؤوس الأموال المصدرة ضد شتى أنواع التقلبات ، وتهيئ لها جوا كافيا من حرية الاستثمار ، ولتحدد سلطة الدولة المستفيدة في فرض الضرائب عليها حتى لا تعتمد ذات يوم الى ارهاقها . على أن تكون هذه المعاهدات طويلة الأمد تأمینا ضد تقلب الظروف . والاخلال بهذه المعاهدة طبعا يعطيها حق التدخل ! .

ذاك اذا هي « النقطة الرابعة » ، كما عرضها أحمد بهاء الدين « في الثوب الذي أراد لها الرئيس ترومان والحكومة الأمريكية أن تلبسوه به » . وهو في القسم الثاني من كتابه يشرح انبرنامج « على حقيقته » ، وهو تصدير رؤوس الأموال الأمريكية . فيقول :

« اننا اذا انعمنا النظر في حقيقة هذا البرنامج ، ونحينا جانبا هذا « الديكور » الذي أحيط به ، نجده لا يعدو أن يكون خطة شاملة لتصدير رؤوس الأموال الأمريكية الى الخارج . وهو بهذا الوصف مرحلة جديدة من مراحل النظام الرأسمالي العتيق . وليس أدل على هذا القصد من قول الرئيس ترومان في تقريره السنوي للكونجرس عن الحالة الاقتصادية ، أن البرنامج « يزود بالمعونة الفنية الشعوب التي تحتاج الى رؤوس أموالنا لزيادة نشاطها الاقتصادي ، وبذلك ننمي استثماراتنا في الخارج » . وهكذا لخص البرنامج

بمقدماته الأولى ونتائجه الأخيرة في إيجاز يحسد عليه : معونة فنية ، تمهد لرؤوس الأموال الأمريكية ، وبذلك تزيد استثمارات هذه الأموال في الخارج .

وقد استشهد أحمد بهاء الدين بما كتبه « أوين لاتي مور » ، الخبير السياسي الأمريكي المعروف ومدير معهد العلاقات الدولية بجامعة جون هوبكنز قائلا : « ان النقطة الرابعة باب جديد في تطور الرأسمالية الحديثة ، سياسي في أهدافه ، وان كان اقتصاديا في وسائله » وأن الجديد هو أن رأس المال يصدر هذه المرة الى البلاد المتخلفة مصحوبا بحماية الحكومة ، وضماناتها ، وبمعاهدات ثنائية ، وتنظيمات فنية سابقة - لا وحيدا معتمدا على المنافسة الفردية فحسب ، كما كان في الماضي . وهو يعلل هذا التطور الجديد بأن رأس المال المصدر اصبح عرضة لخطر جديدة لم تكن موجودة من قبل ، أبرزها التأميم ، والاتجاهات اليسارية بوجه عام . ثم يخلص « أوين لاتي مور » الى القول بأن تصدير رؤوس الأموال على هذا النحو الجديد لم يعد أمرا يهم صاحب المال فحسب ، بل والأمريكي العادي أيضا ، لانه يدفع الضرائب ، ولأن الميزانية العامة التي يمولها ستتأثر حتما بكل ما يصيب رؤوس الأموال المصدرة من أخطار ، نظرا لالتزامات الحكومة قبلها .

وقد انتقد أحمد بهاء الدين كلام « أوين لاتي مور » عن الجديد في النقطة الرابعة ، قائلا ان هذا الجديد « ليس جديدا تماما ، فقد كان المال يهاجر من إنجلترا وفرنسا وهولندا وغيرها الى المستعمرات ، ثم سرعان ما تلحق به حماية الدولة » . ولكن الجديد هو « أن ينفذ تصدير رؤوس الأموال « مقدما » على هذا النحو ، وأن تهيأ له الحماية بمعاهدات واتفاقيات واستقصاءات تحمل الدولة مسئوليتها قبل أن يخطو رأس المال ذاته خطوة واحدة ، كما تفعل النقطة الرابعة . وما جاء هذا التطور الا نتيجة للخبرة التي استفادها النظام الرأسمالي من تجاربه السابقة ، فبدلا من أن يهاجر رأس المال بغير منهج مرسوم ، ثم يضطر للاستعانة بالقوة العسكرية ، فانه في هذه المرة يرتب البيت مقدما ، ويقيد البلد المتخلف بقسود وشروط وقوالب اجتماعية واقتصادية معينة ، طبقا لخطة موضوعة ، فلعله بعد ذلك أن يستغنى عن القوة العسكرية ، التي لا تعدو أن تكون مظهرا للاستعمار لا جوهره ، وهو مظهر باهظ الثمن ، قد يحسن الاستغناء عنه » .

وقبل أن يمضي أحمد بهاء الدين في شرح أخطار النقطة الرابعة . طرح عدة أسئلة : لماذا تصدر الولايات المتحدة رؤوس أموالها ؟ ، ولماذا سلكت كل الدول الرأسمالية هذا الطريق من قبل ؟ ، وما هو أثر تصدير رأس المال على الدولة المصدرة والمصدر اليها على السواء ؟ .

سوق قد أجاب عن ذلك بالاشارة الى ما يحدثه التنافس من تصفية للمتنافسين وتركيز الانتاج في أيدي قليلة تحتكر السوق ، وانتهاء المنافسة الحرة الى انعدام المنافسة الحرة ، وتجمع الأرباح في أيدي قليلة تتركز في أيديها الأموال الفائضة التي تتحول الى رؤوس أموال مفتحة ، باستثمارها في مشروعات جديدة ، ولكن مع تشبع السوق المحلية بالمشروعات ، تبحث رؤوس الأموال المتراكمة تراكما رأسيا عن ميدان أكثر ربحا وأقل نفقة ، فتهاجر الى الخارج ، الى البلاد المتخلفة ، حيث تجد الخامات الوفيرة والعمال الذين يعملون بأجور بخسة وبلا ضمانات ، وتجد الحكومات لا تفرض الضرائب الكافية على الانتاج والاستهلاك والتصدير . وقد اكتملت هذه السلسلة في لدول الرأسمالية الكبرى جميعا ، حتى أصبحت دولا استعمارية . وفي أمريكا أيضا اكتملت السلسلة على نحو لا سابق له في السرعة والضخامة . وبعد أن تعرض أحمد بهاء الدين لأثر تصدير رأس المال في الدول المصدرة من اقتطاع لجزء من طاقتها الانتاجية على حساب طبقاتها العاملة جريا وراء الأرباح الهائلة التي يحققها الرأسماليون في الدول المتخلفة ، ذكر أن تجارب رأس المال الانجليزي الذي هاجر الى الهند ، ورؤوس الأموال الفرنسية والبلجيكية والهولندية التي سافرت الى الهند الصينية والكونغو واندونيسيا وغيرها ، بل ورأس المال الأمريكي ذاته في أمريكا اللاتينية - قد دلت على فساد الرأي الذي يقول ان تصدير رأس المال يؤدي الى ازدهار الصناعة في البلاد المتخلفة ، فالحقيقة ان الصناعات التي تزدهر صناعات معينة ، وهي تزدهر لحساب الرأسماليين دون أن يعود على الشعب صاحب البلد شيء منها . وضرب المثل بالبؤس الذي ألحقه رأس المال الانجليزي بالهند ، وخنقه الصناعة الهندية في مهدها ، وتحويل الهند الى منبع تخرج منه المحاصيل والمواد الأولية ، ولا يقبض الهنود منه الا أجر العمل والموت . وكذلك البؤس الذي ألحقه رأس المال الأمريكي بشعوب أمريكا الجنوبية التي « أصبحت من أفقر شعوب الأرض ، حتى انه في التقرير الذي وضعتة الحكومة الأمريكية ورتبت فيه ٥٣ دولة من دول العالم على حسب متوسط الدخل الفردي فيها ، احتلت معظم هذه الشعوب آخر القوائم ، فلم يأت بعدها في انحطاط المستوى الا الهند ثم الفلبين ، وهي من البلاد التي مستها بركة رأس المال الأمريكي أيضا ! ، ثم الصين فاندونيسيا - مع أن هذه البلاد - كما هو معروف - من أغنى بقاع الأرض في ثروتها الطبيعية . وماذا كانت النتيجة سياسيا ؟ انها تبدو على الخريطة مستقلة ، ولكنها لا تستطيع أن تخالف رأي الولايات المتحدة . وفي الأمم المتحدة خلال عرض قضية فلسطين ، بكى مندوب إحدى هذه الدول مرة ، لأنه يعطى صوته - أسفا - كما تريد الولايات المتحدة .

ثم يقول أحمد بهاء الدين نقلا عن نهرو : لقد رأينا أنواعا مختلفة من الامبريالية في العصور المختلفة ، وهذا النوع الأخير لا يضع يده على الأرض ، انه يكتفى بالاستيلاء على موارد الثروة ومقوماتها في البلد المتخلف ، وبهذه الطريقة يمكن استغلال البلد لمصلحة المستعمر ويمكن السيطرة عليها ، دون أن يتحمل المستعمر شيئا من أعباء الحكم والاستبداد في البلد . . . هكذا تزداد الامبريالية نصبا مع الزمن ، فمن عبودية الأرض انتقل الناس الى عبودية الأجر . وكذلك الحال بالنسبة للشعوب ، فأناس يحسبون أن المشكلة كلها في الحكم السياسى الذى تفرضه دولة على أخرى ، وأننا اذا اتخلصنا من الاحتلال فأننا نصبح أحرارا أوتوماتيكيا ، ولكن هذا غير صحيح ، فهناك شعوب حرة سياسيا في الظاهرة ، ولكنها تخضع تماما لدولة أخرى تسيطر على اقتصادياتها ،

ثم قال أحمد بهاء الدين : « لقد أصبح واضحا أن النقطة الرابعة قد أخرجتها الى حيز الوجود الرغبة في تصدير رؤوس الاموال الأمريكية الى البلاد المتخلفة واستثمارها فيها . وأن تصدير رؤوس الاموال على هذا النحو تجربة أقدمت عليها دول الاستعمار جميعا ، فهو لب الاستعمار وغايته ، وما هو مضمون الاستعمار منذ خلق ؟ أترأه كان شيئا غير استثمار المستعمر لما له وخبرته وسطوته في امتصاص الأرباح بشتى صورها من البلاد المختلفة ؟ . وأين هو الفارق الجوهرى بين هذه النقطة الرابعة التى تدعونا أمريكا اليها وبين الاستعمار بصورة التى أسلفناها ؟ . لا جديد تحت الشمس ، غير الكلام المعسول والدعايات الخلابة التى يحيطون بها هذا الاستعمار الجديد . ومن أحق الحق أن تصرفنا الألفاظ عن الجوهر الكريه الذى تخفيه . فهذه الألفاظ الرنانة نفسها كفيئة بأن تتحول مع الزمن والتطبيق الى نقيض معناها . أنظر الى كلمة « الاستعمار » نفسها : انها لا تعنى لفظا غير التعمير والعمران ، ولكن هذا المعنى النبيل استحال الى كلمة بغیضة تصك آذان الشعوب صكا ، لما أصبحت تعنيه من تخريب وتدمير . وان المتتبع للتطور الذى صاحب الاستعمار ، والذى جدد في أشكاله ، ليجد النقطة الرابعة مرحلة طبيعية ومنطقية من مراحل التطور الاستعماري . فقد كان الاستعمار في أول أمره مجرد اقتحام وسلب ونهب ، كما كان يفعل البربر والباطرة القدامى ، ثم كان فتحا مسلحا للأقطار ، وجزية سنوية من الذهب أو الغلال ترسل الى الغازى في قاعدة ملكة ، وفي القرون الأخيرة أصبحت الدول تترك الأمر في بدايته للشركات والأفراد ، واليوم تجيء النقطة الرابعة مثلا رائعا لتآزر الدولة والشركات على القيام بمهمة الاستعمار منظمة منسقة على أدق قواعد التنظيم العلمى الحديث .

ثم قال أحمد بهاء الدين : « اننا لو أنعمنا النظر في المراكز والأوضاع الاقتصادية البحتة التي يحتمها النظام الرأسمالي الإستعماري ، كما يخططه برنامج النقطة الرابعة ، لوجدناها تتلخص في وضع أمريكا في مركز « الممول ورب العمل » ، والشعوب المتخلفة - كمصر مثلا - في مركز العمال ، ليس للعامل أكثر من أجره ، مهما اختلف هذا الأجر ، وللممول فائض القيمة كله او فائض الأرباح . وعلى حين يظل العامل أبدا أسير هذا الأجر ، لا يرتفع الى ما فوق مجرد العيش ، يزداد الممول ثراء ، ويتسع نشاطا ونتاجا وربحا . فإذا افترضنا أن مؤسسة أمريكية في مصر تفتح ما قدره (١٠٠) فان (٣٠) على الأكثر من هذه المائة سيدفع في مصر أجورا للعمال ونفقات أخرى ، و (٧٠) خرج من مصر الى جيوب أصحاب الأسهم في أمريكا » .

ثم قال : « هذه هي أمريكا ، وتلك هي مصر - أو أي بلد متخلف يخضع لهذا البرنامج - فالفائدة الاقتصادية لمصر معدومة أو تافهة ، ونحن نقصد بمصر الشعب كمجموع . فان طبقة معينة من المصريين ستفيد بغير شك من هذا البرنامج ، هي طبقة المولدين الذين قد تتاح لهم المساهمة بقسط في المؤسسات الأمريكية ، وطبقة المديرين وأعضاء المجالس والوكلاء وغيرهم ممن يدورون ، في هذه الحالة - بحكم وضعهم أيضا - في ذلك رأس المال الأمريكي ، ويصبحون وقاء له من غضب الشعب أو سخطه أو انتفاضه . والثروة القومية لن تزداد بهذا البرنامج شيئا . فما يأخذه العمال من أجر مهما كان ، مال مستهلك ينفق يوما بيوم في باب القوت وحده ، أما الفائض الذي يدخر ويعاد استثماره فهو ذاهب الى أمريكا » .

ثم قال : ومن الأوضاع الاقتصادية الخطيرة التي يملها البرنامج ، ما هو ملحوظ من عنايته بالمشروعات الزراعية والاستخراجية أساسا ، أما الصناعات الثقيلة ، أو التحويلية بوجه عام ، فانهما لا تدخل في حسابه . وهو وضع ذو حدين : فهو من ناحية يرمى الى خلق بيئة زراعية نشيطة مقللة على الشراء ، فتصبح سوقا قوية المعدة لهضم الانتاج الأمريكي ، وهو من ناحية أخرى يحرم الشعوب المتخلفة من فرصة منافسة الانتاج الأمريكي ذاته . . فاذا أقاموا في مصر صناعات ما ، فهي صناعات تابعة ، كأن يقام في مصر مثلا مصنع لهياكل السيارات ، ولكن هياكل السيارات بغير المحركات التي تصنع وتستورد من أمريكا لا تساوي شيئا ، ولن تصنع المحركات في مصر طبقا للنقطة الرابعة أبدا .

« وعلى هذا النحو يصبح اقتصادنا فرعيا مكملًا للاقتصاد الأمريكي ، كنا ظل فترة طويلة فرعيا للاقتصاد الانجليزي : القطن يزرع في مصر ويصنع في إنجلترا التي تعيد بيعه لمصر والعالم . وارتباطنا بأمريكا على هذه الصورة

يجعل لها « حق » التدخل في الكثير مما يعتبر من صميم كيافتنا . وبناء على هذا « الحق » تطالب امريكا مقبما بتعديل نظام الضرائب في الدول المستفيدة من البرنامج ، وتعديل قوانين الشركات ، وقبول « مشورتها » في اصلاح نظم النقد والجمارك وبرامج التعليم . . الى آخره .

« وبناء على هذه المتبعة أيضا ، تصبح مصر - أو أى بلد متخلف - مفهورة على أن يتجمد نظامها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى القوالب التى تتفق مع الدولة المتبوعة . فاذا كان النظام فى أمريكا رأسماليا ، فقد وجب أن نبقى كذلك . وقد رأينا البوادى فيما يطالبون به من تعهد الدول المستفيدة بأن لا تلجأ الى التأميم أبداً بل وما يدعو اليه المتطرفون من تعديل الدستور بحيث يصبح التأميم حراما .

« وهنا نجد لزما علينا أن الذين يؤمنون بالنظام الاشتراكى كوسيلة لتطور هذا البلد ، وكأطار جديد للمجتمع ، يرفضون النقطة الرابعة رمضا تاما لأنها تقيد تطورهم وتربط مجتمعهم وفقا لهوى الدولة الأمريكية ومصلحة الرأسماليين فيها » .

بعد ذلك يعالج أحمد بهاء الدين نقطة خطيرة ، هى ما يطرحه دعاة البرنامج من أن الأمريكان هم غير الانجليز والفرنسيين ومن اليهم ، وأنه اذا كان هناك من الأسباب ما يدعو الى اساءة الظن بدول الاستعمار القديمة ، فليس ثمة ما يدعو الى اساءة الظن بأمريكا . فيرد على ذلك قائلاً :

« ما معنى هذا القول بأن ثمة فارق بين الأمريكان وغيرهم ؟ . أترى فى تركيب الأمريكى الفسيولوجى شىء يبعده عن الاستعمار ؟ . أم أن رجال السياسة وأصحاب رؤوس الأموال الأمريكان قد لقنتهم أمهاتهم وهم أطفال ألا يستغلون الشعوب الضعيفة ، ولا يحتكرون « الاسواق » ، كما علمتهم تأدية الصلاة واحترام الوالدين ؟ . ان القول بهذه الفوارق الوهمية بين أمريكا وغيرها ليس الا ضربا من السذاجة أو الرياء ، وليست المسألة مسألة طباع وتقاليد ، وانما هى « مراكز » و « أوضاع » اقتصادية - كما أسلفنا تنمى نفسها ، ونظام لا تؤدى مقدماته - ككل نظام - الا الى نتائج » .

« بقى ما يقال من أننا نسيء الظن بأمريكا . وهذا صحيح . ذلك أن لدينا من مبررات سوء الظن ما يقصر دونه التقوين ، وليست مبرراتنا من تاريخ قديم ، أو تحليل اقتصادى فحسب ، بل لدينا مدد من أحداث حاضرتنا تتزاحم وقائعه : لدينا موقف أمريكا من قضية فلسطين ، وكيف انقادت تلك الدولة الضخمة وراء مصلحة الرأسماليين فيها ، فارغمت العرب عن الهدنة ، ومنعت عنهم السلاح ليقفوا عزلا ، وزودت اسرائيل بالأسلحة رغم قرار الحظر لتهجم ، فلما هجمت ، سكنت أمريكا عنها ، ومازالت ساكنة

علم مليون من اللاجئين • ولدينا موقفها من الصين • • ولدينا موقفها من ايران ، ونكتفى هنا بأن نذكر قبضتها القوية على اليونان • ولا نستطرد فنتعقب السياسة الأمريكية في أنحاء العالم ، بل نعود الى النقطة الرابعة نفسها ، لنجد في طياتها وملابساتها أسبابا أخطر لسوء الظن يحسن أن نقف عندها ، فقبل أن يخرج الرئيس ترومان ببرنامجه هذا على الناس ، كانت الامم المتحدة قد قررت مبدأ « المساعدة » وقد قام « البنك الدولي » بجانب كبير من المهمة الملقاة على عاتقه ، وكان اتجاه التفكير الى ان تقوم المؤسسات الدولية بمساعدة البلاد المتخلفة لسببين : الأول ، تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في الخارج ، والثاني ، الحد من النفوذ السياسي للدول التي تستثمر أموالها مباشرة • فلماذا تعمدت أمريكا القضاء على هذه المؤسسات الدولية أو اضعافها والانفراد بالعمل ؟ • لان البنك الدولي لا يمكنها من أن تستثمر أموالها مباشرة في البلاد المتخلفة ، أي لا يجعلها تتملك المؤسسات والمشروعات في قلب البلد المتخلف ، ولأنه لا يمكنها من التدخل لتعديل قوانين البلاد المتخلفة بما يحلو لرأس المال الأمريكي ، ولأنه لا يمكنها في حالة الخلاف من أن تنفرد بالعمل وتتدخل سياسيا في شئون البلد المتخلف بعيدا عن الضمير العالمي • .

« فنحن نرفض اذا تسربت رؤوس الأموال الأمريكية الى كياننا الداخلي ، لأن رؤوس الأموال الأجنبية تضعف البلد المتخلف وتعجزه عن التقدم الى الأبد ، ولأن الشروط المصاحبة تعطى أمريكا حقوقا هي الاستثمار ذاته ، ولأن حاضـر السياسة الأمريكية ليس فوق مستوى الشبهات ، ولأن البرنامج يجعل اقتصادنا تابعا للاقتصاد الأمريكي خاضعا له ، ولأن البنك الأهلي المصري والمجلس الاقتصادي للأمم المتحدة اعترفا بخطورة هذه الاستثمارات المباشرة على استقلال الدولة وكيانها • .

ثم أوضح أحمد بهاء الدين أن تصدير رأس المال بقصد الحصول على أرباح جديدة ، ليس هو وحده السبب الأول الذي يكمن خلف النقطة الرابعة ، بل هناك رغبة أمريكا وحاجتها الى السيطرة على منابع الثروة الطبيعية في العالم القديم واحتكارها ما أمكن ، لتموين صناعاتها ولسد حاجاتها الاستهلاكية ومطالب قوتها الحربية • وقال ان هناك خامات جديدة قد ظهرت في المرحلة الاستعمارية الأخيرة أخطر وأجل من الخامات القديمة ، كالبتترول والصلب والمطاط واليورانيوم ، وغير ذلك ، وأضحت هذه الخامات الموجودة في المناطق المتخلفة بوفرة ، اكسير الحياة للدول الصناعية الكبرى ، بغيره تتوقف المصانع ، وتنهار المؤسسات ولا تتحرك الجيوش • واليوم تقف أمريكا وهي تشعر شعورا غنيا بحاجتها الملحة الى وضع اليد على منابع

الثروة الطبيعية في البلاد المتخلفة ، فيعد أن كانت الولايات المتحدة ومازالت هي الدولة الألى في العالم في انتاج الكثير من الخامات الضرورية ، بدأ هذا الانتاج يتوقف عن الزيادة ويشح وترتفع نفقاته في بعض الحالات ، كالبنترول ، في الوقت الذى اكتشفت فيه تلك المواد بكميات هائلة في مناطق أخرى ، وبدأ رجال الصناعة يتوجسون خيفة من انكماش خطير ، وأمريكا لا تصمتن الى ترك هذه الخامات لأصحابها يتاجرون فيها معها ويبادلون بها سلعا مغايرة فهم قد يرفعون السعر ، أو يتصرفون في خاماتهم بما لا يلائمها ، أو يتعرضون في خاماتهم بما لا يلائمها ، أو يتعرضون لتغيرات سياسية تفسد عليها الأمر كله . يضاف الى ذلك الرغبة الملتهبة في الاحتكار والسيطرة والاستئثار وسيلة اذن ان تمتلك أمريكا هذه المنابع مباشرة ، وأن تحتكر استخراجها وحمايتها أيضا ، فبذلك ضمن لصناعتها المرتبة الأولى ودوام السيطرة وتضمن التصرف في الخامات على النحو الذى يلائمها . كذت فان سيطرة امريكا على الموارد الطبيعية يضمن لها في الوقت ذاته السيطرة - كباثة - على اسواق البلاد المتخلفة التى لن تقوم فيها وفقا للنقطة الرابعة غير الصناعات المكملة أو الخفيفة . « فكأن رخاء أمريكا يجب أن يبنى على تعاسات الشعوب » .

نم تناول أحمد بهاء الدين الأسباب الاستراتيجية . فأشار الى قلق الولايات المتحدة من وجود دولة شيوعية كبرى تتراعى حدودها بين أوروبا وروسيا وتهدد خطتها ، وهي لا تستطيع أن تفعل ما تفعله روسيا ، فتعد الفلاحين بالأرض . والعمل بالتخلص من اصحاب العمل ، وبدلا من أن تقابل الشيوعية في منتصف الطريق ، وتنتهج سياسة تحرير حقيقية للشعوب المضطهدة في آسيا وأفريقيا تصر على ابقاء الأوضاع البالية مادامت هذه الأوضاع في مصلحتها المباشرة ، وهي لا تمك أن تفعل غير ذلك مادامت مسوقة سياستها بما تمليه مصالح الرأسماليين فيها . ولما كانت وسيلتها السياسية والاقتصادية في مكافحة الشيوعية عاجزة ، فلم يعد لديها غير الوسيلة العسكرية ، فمضت تسليح البلاد وتنظم المعاهدات في حلقات مترابطة تضغط بها على روسيا والدول التى تسير فى فلكها ، وهنا يكمن خطر جديد ، فعول الشرق الأوسط مثلا - كبلاد متخلفة - قد غرس فيها الأمريكان رؤوس أموالهم . وأصبحت سوقا لتجارتهن ، ومخزنا لبترولهن . فالآن يجىء دور الاحتلال العسكرى على شكل قواعد جوية تبني في طهران وإيبيا ومراكش والأردن وقبرص ومالطة وتركيا واليونان ، وقواعد أخرى يريدون بنائها في مصر والعراق وسوريا . وقد نشرت جريدة « الايكونومست » اللندنية في ٩٥٠/٣/٣ تقول ان اضطراد الاهتمام السياسى الأمريكى بمنطقة الشرق الأوسط يرتبط بزيادة نشاط الشركات الأمريكية في اكتشاف واستغلال بترولها ،

الخليج الفارسي ، وأصبح هدف أمريكا الآن الدفاع عن هذه المناطق ذات القيمة العظيمة وضمان تمويل دول ميثاق الأطلسي بأكبر كمية ممكنة من البترول المستخرج منها في حالة الحرب .

« وهكذا تمضى أمريكا وانجلترا في تنظيم الدفاع عن « ممتلكاتهما » في الشرق الأوسط . وأى شيء لا يملكونه في هذا الشرق المسكين ؟ البترول بترولهم ، وخطوط المواصلات خطوطهم ، والمشروعات الصناعية والزراعية المزمعة وفقا للنقطة الرابعة مشروعاتهم . فليس لنا في بلادنا شيء ، وليس لنا بناء على ذلك في سياستنا رأى . فماذا بعد ؟ . تكتمل حلقات الاستعمار جميعا من استغلال اقتصادى واحتلال عسكري ، ووضع يد سياسى ، ثم نجد من المصريين من يدعوا بملء فمه الى قبول النقطة الرابعة ، ومن يجروا على أن يؤكد أن استثمار رؤوس الأموال الأمريكية في مصر شيء ، والتدخل السياسى شيء آخر ! .

« فماذا نقول ؟ . لو أن هؤلاء الدعاة قالوها صراحة : ان من مصيحتنا أن تستعمرنا أمريكا ، لجاء رأيهم أقرب الى النزاهة وأجدر بالاحترام ! . ولكنهم في حقيقة الأمر ، يبتلعون كل الحقائق الدامغة في سبيل فائدة واحدة : ذاك الذى تعود على الطبقة القليلة التى تطمح في مشاركة رأس المال الأمريكى سياسته والاستفادة من خدماته ! .

وبعد أن انتقد أحمد بهاء الدين الحكومة المصرية لقبولها برنامج النقطة الرابعة حجة أنها قبلت المعونة الفنية فقط وليست ملتزمة بقبول المعونة المادية ، وهاجم البرلمان بمجلسيه لأن واحدا من أعضائه لم يفكر في طرح الأمر للمناقشة ، وهاجم الصحافة المصرية لأنها غفلت عن الخطورة المستترة في البرنامج - أخذ يقدم البدائل للحكومة المصرية عن النقطة الرابعة ، فقال :

« ان أحدا لا ينكر ما نحن عليه من تخلف ، بل لعل كلمة تخلف لا تعدو أن تكون تعبيرا مهذبا عن الحقيقة القاسية ، ولكن لا خلاف على أسباب هذا التخلف ، فهي تتلخص في ضعف الانتاج وسوء التوزيع . فرجال الأعمال الذين يرون العلاج في زيادة الانتاج فحسب ، يتجاهلون أن هذا الزائد عن الانتاج بدوره لو وزع بالطريقة التى يوزع بها الدخل القومى في الوقت الحاضر ، لما تغير الوضع بالنسبة للشعب فى شيء ، فان زيادة انتاج أحد المصانع لا يعنى فى واقع الأمر زيادة دخل العامل ، بقدر زيادة فائض القيمة التى يحصل عليه رب العمل . وهذا الوضع هو الذى تعرضه علينا النقطة الرابعة : ان يتعامل الشعب المصرى مع أرباب العمل الأمريكيين . فالشعب المصرى يقدم الأيدى العاملة ، والرأسماليون الأمريكيون يحصلون على فائض القيمة المتزايدة . ولن يزد الدخل القومى لسواد الشعب زيادة تذكر ولو امتلأت

الأرض بالمشروعات ، إذا كانت هذه المشروعات مملوكة لدولة أخرى ، لا يبقى من ريعها في مصر شيء إلا أجر العامل فيها الذي لا يدخر ، ولا يستثمر ، بل ينفق ساعة بساعة على أدنى مطالب العيش . فليس يرضينا أن نرى المصانع تبني فوق أرض مصر ، إذا كانت مملوكة لغيرنا ، إنما يرضينا أن تكون خيرات هذا الانتاج عائدة على الوطن الذي تستخرج تلك الكنوز من جوفه ، .

ثم قال : « كنا مستطيعين أن نقول للحكومة في كلمة واحدة : ان الطريقة المثلى في الاستفادة من الثراء القومي وتوجيه الانتاج هي الطريقة الاشتراكية التي تهدف الى زيادة الانتاج بما يحقق أكبر خدمات ممكنة ، لا أكبر أرباح للمنتج ، كما تهدف الى اقرار العدل الاجتماعي في التوزيع - غير أننا لا نريد أن ندخل الآن في جدل مباشر عن النظام الاشتراكي ، مؤكدين أن الحكومة - لو أرادت - لاستطاعت أن تحقق الكثير من هذه الأغراض ، في ظل النظام الرأسمالي الذي تتمسك به . فنحن نعرف أن الأغنياء عندنا مازالوا يحبسون أموالهم في الاستغلال الزراعي ، وأن اقبالهم على الصناعة أضعف ما يمكن أن يكون . وأهم أسباب هذه الظاهرة أن رؤوس الأموال المصرية مازالت تتميز بجبن ملحوظ ، فهي لا تجسر على اقتحام ميادين الصناعة والاستصلاح ، وتفضل أن تظل منكشمة في نفس نطاقها القديم : الأراضي الجيدة والأسواق المعروفة للتصريف ، بل ونفس المحاصيل أيضا ، والسبب الثاني أن طبقة الأقطاعيين وكبار المزارعيين عندنا طبقة غير منتجة على العموم . فأفرادها ينتهي جهادهم في الحياة بتسلم حجج الميراث من الآباء ، وبعد ذلك يكرسون وقتهم للبحث عن الوسائل التي ينفقون بها أموالهم ، في فراغ غير نبيل ، وخمول مرصع بالذهب ! »

فلماذا لا توقف الحكومة هذا التيار المدمر ؟ لماذا لا تضع حدا أعلى للملكية الزراعية ، وتقنن ذلك بضريبة تصاعدية باهظة على الأراضي ؟ . ليس في الأمر مصادرة ، ولا نزع ملكية ، ولا إعادة توزيع ، انه مجرد تحويل لفيض المال الذي يتراكم في الريف ويضيع في المزايدة الى ميدان الصناعة الرحب .

ولماذا لا تقف الحكومة في وجه الاسراف والاستهلاك الزائد عن الحاجة بالضرائب والجمارك وغيرها ، ولماذا لا تتبنى المشروعات المنتجة فتقترض من السوق المحلي للقيام بها ، أو تشترك فيها شركات محلية ، أو تنفرد بها بوسائلها الخاصة ، وأهمها الضرائب ؟ . وهل لم تسمع الحكومة عن الاقتراح القاضي بتأميم القطن وتحديد أسعاره ، والذي يضمن تحت يد الحكومة ما لا يقل عن ٤٠ مليون جنيه سنويا لانفاقها على مشروعات جديدة انتاجية ؟ وهل يكلفها هذا أكثر من القضاء على طبقة المضاربين

وانسماسة والوسطاء ، تلك الطبقة غير المنتجة ، التي تفيد من هذه الملايين ؟
وهل يستعصى على الدولة المصرية ، بنظامها الحاضر ، أن تنهض بمشروع
للسنوات الخمس ينتظم كل هذه الجهود ، لدفع الانتاج الى أعلا .

ان هذه الحلول على الأقل تبقى زمام الامر في ايدينا ، وتجمل طريق
التطور والرقى مفتوحا أمام الشعوب ، التي يجب أن يبقى لها الحق في أن تبدل
في أشكال المجتمع الذي تعيش فيه ، في اللحظة التي تختارها . فهل يرى
المسؤولون فينا ، والذين يدعون للاستعمار الأمريكى بين ظهرانينا ، هذا الرأى ،
أم أنهم يفضلون تسليم البلد لرأس المال الأمريكى ، والاعتماد على صدقته ؟ .

مراجع الكتاب

اولا - وثائق رسمية :

الكتاب الأبيض الانجليزى ، ترجمة عبد القادر المازنى (القاهرة ١٩٢٢)
محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية في مصر - ستة أجزاء
(القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٣٩)

مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به - المطبعة الاميرية
(١٩٣٨)

مجلس الشيوخ : مجموعة مضابط مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٣ .
مجلس النواب : مجموعة مضابط مجلس النواب سنة ١٩٣٦ .
مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : النظارات والوزارات المصرية
(٢٨ أغسطس ١٩٧٨ - ١٨ يونية ١٩٥٣) جمع وترتيب فؤاد كرم (القاهرة :
مطبعة دار الكتب ١٩٦٩)
ثانيا - وثائق تاريخية :

احمد شفيق : حوايات مصر السياسية ، الحولية الثانية ١٩٢٥
(القاهرة ١٩٢٨)

احمد عرابى : كشف الستار عن سر الاسرار في النهضة المصرية المشهورة
بالثورة العربية ، الجزء الاول .

احمد لطفى السيد : الانتخابات ، الجزء الثانى (القاهرة ١٩٤٥)

عبد الله بن الحسين : مذكراتى (القدس ١٩٤٥)

محمد حسين هيكل ، الدكتور : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء

الاول (القاهرة ١٩٥١)

محمد عمارة : الاعمال الكاملة لجمال الدين الافغانى (القاهرة ١٩٦٨)

ثالثا - الدوريات :

الاخوان المسلمون ١٣٥٢ ، ١٣٥٤

الأهرام ١٩٢٨ ، ١٩٣٧

البلاغ ١٩٣٧

الجريدة ١٩١٣

السياسة الأسبوعية ١٩٢٦ ، ١٩٢٧

السياسة اليومية ١٩٣٠

مصر الفتاة ١٩٣٩

الهلال ١٩٢٢ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩

رابعاً - دراسات :

أحمد أحمد بدوى : رفاة الطهطاوى بك (القاهرة ١٩٥٠)
أحمد بهاء الدين : الاستعمار الأمريكى الجديد ، أو برنامج النقطة الرابعة
(القاهرة ١٩٥١)

أحمد رشدى صالح : كرومر فى مصر (القاهرة ١٩٤٥)
أسعد حلیم : قضية السودان (القاهرة ١٩٤٥)
أنيس صايغ : تطور المفهوم القومى عند العرب (بيروت ١٩٦١)
أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر (بيروت ١٩٥٩)
برنارد لويس : العرب فى التاريخ (بيروت ١٩٥٤)
تشارلس آدمز : الاسلام والتجديد فى مصر ، نقله عباس محمود
(القاهرة ١٩٣٥)

رؤف عباس ، الدكتور : الحركة العمالية فى ضوء الوثائق المصرية
١٩٢٤ - ١٩٤٠ (القاهرة ١٩٧٥)

رفاعة رافع الطهطاوى : تخلص الابريز فى تخلص باربىز (طبعة وزارة
الثقافة والارشاد القومى)

رفاعة رافع الطهطاوى : مناهج الالباب المصرية فى مباهج الآداب
العصرية (القاهرة ١٢٨٦ هـ)

رفعت السعيد ، الدكتور : تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر
١٩٠٠ - ١٩٢٥ (القاهرة ١٩٧٥)

رفعت السعيد ، الدكتور : اليسار المصرى ١٩٢٥ - ١٩٤٠ (بيروت
١٩٧٢)

سليم خليل النقاش : مصر للمصريين ، الجزء الرابع .
شهدى عطية الشافعى ومحمود عبد المعبود الجبيلى : اهدافنا الوطنية
صادق سعد : فلسطين بين مخالف الاستعمار (القاهرة ١٩٤٧)
صادق سعد : مشكلة الفلاح (القاهرة ١٩٤٥)

صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية (القاهرة ١٩٥٠)
طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ (القاهرة
١٩٧٢)

عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية (القاهرة ١٩٣٦)
عبد الخالق لاشين ، الدكتور : سعد زغلول (القاهرة ١٩٧٥)
عبد الرحمن الرافعى : الزعيم أحمد عرابى (كتاب الهلال مارس ١٩٥٢)
عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، الجزء الثانى (القاهرة ١٩٣٧)
عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ، الجزء الثانى (القاهرة ١٩٤٩)
عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال (القاهرة
١٩٤٢)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ -
١٩٣٦ (القاهرة ١٩٦٨)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية فى مصر من
١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، جزءان (بيروت ١٩٧٣)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : حزب الوفد بين اليمين واليسار
(الكاتب نوفمبر ١٩٧٣)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : قيادة الثورة العرابية وفكرة السلطة
(الطليعة سبتمبر ١٩٧١)

على عبد الرازق : الاسلام وأصول الحكم ، إعادة نشره مع دراسة محمد
عمارة (بيروت ١٩٧٢)

فاروق أبوزيد ، الدكتور : الصخافة وقضايا الفكر الحر فى مصر
(القاهرة ١٩٧٤)

لويس عوض ، الدكتور : تاريخ الفكر المصرى الحديث ، جزءان (كتاب
الهلال ، فبراير وأبريل ١٩٦٩)

محمد جلال كشك : الجبهة الشعبية (القاهرة ١٩٥١)

محمد حسن أحمد : الإخوان المسلمون فى الميزان (القاهرة ١٩٤٦)

محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، الجزء
الثانى (مطبعة المنار بمصر ١٣٤٤ هـ)

محمد رفعت رمضان ، الدكتور : على بك الكبير (القاهرة ١٩٥٠)

محمد عبده : الشيخ : الاسلام والفصائلية مع العلم والمدنية ، الطبعة
السادسة (القاهرة ١٣٧٥ هـ)

محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى
النيل السياسية فى القرون التاسع عشر (القاهرة ١٩٥٧)

محمد محمد حسين ، الدكتور : الاتجاهات الوطنية فى الادب المصرى ،
جزءان (مكتبة الآداب ١٩٥٦)

محمود فهمى حجازى ، الدكتور : اصول الفكر العربى الحديث
عند الطهطاوى (القاهرة ١٩٧٤)

المجمل فى التاريخ المصرى ، الفه بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية آداب
القاهرة (القاهرة ١٩٤٢)

نهرى ، جواهر لال : لمحات من تاريخ العالم (بيروت) الترجمة العربية .
وايت ابراهيم ، الدكتور : نظامنا الانتخابى ، كما هو وكما يجب
ان يكون .

يوفان لبيب رزق ، الدكتور : الحياة النيابية فى مصر عهد الاحتلال
البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ (القاهرة ١٩٧٠)

خامسا - مراجع اجنبية :

Blunt, W.S. Secret History of the English Occupation of Egypt
(London 1907).

Killearn, The Killern Diaries 1934 - 1946 ed. T. Evans.

الفهرس

صفحة	
٣	تقديم
٦	تمهيد
٩	الفصل الاول : الفكر الليبرالى
٢٩	الفصل الثانى : الفكر الاسلامى التجديدى
٤١	الفصل الثالث : الفكر الاشتراكى
٥٩	الفصل الرابع : الفكر القومى العربى
٦٩	الفصل الخامس : الفكر الليبرالى فى التطبيق
٩٧	الملاحق
٩٩	١ - أهدافنا الوطنية
١١٨	٢ - مسألة السودان
١٣٧	٣ - فلسطين بين مخالف الاستعمار
١٥١	٤ - مشكلة الفلاح
١٦٣	٥ - الاخوان المسلمون فى الميزان
١٧٦	٦ - الجبهة الشعبية
١٨٨	٧ - الاستعمار الأمريكى الجديد ، أو برنامج النقطة الرابعة
٢٠٣	مراجع الكتاب
٢٠٧	الفهرس
٢٠٨	تصحيح

تفصيح

خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر
قام	قام	٩	١٣	رؤس	رؤوس	٥٥	١٣
-	اداء	٢٣	١٢	فاروق	فارق	٧٣	٢٠
رؤسهم	رؤوسهم	٢٣	١٢	ذهب	ذهبت	٦٣	٢٢
حقيقة	الحقيقة	٢٣	٨	ايستجيب	ليستجيب	١٤٦	١٣
لاماته هم	لاماته همم	٣٤	٢٣	عنا	عنا	٤٢	٦
فيها	فيما	٣٦	١٢				
للمبادى	للمبادئ	٤١	١٨				
نية ،	تحذف	٥٠	١٠				

استدراك

يضاف السطر الآتى بين السطرين ١٣ ، ١٤ من صفحة ٥١
الزرق بدوره لحماية اجتماعاته في غيبة ضمانات الدستور ، وهكذا لبست

رقم الايداع ٨١/٣١٨٦

دار المناهج
للطباعة والنشر

تحت إشراف وزارة التعليم - القاهرة - جيزة - ت : ٨٥٦٨٢٠

هذا الكتاب

الفكر جزء لا يتجزأ من الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، والرابطة بينه وبين هذا الواقع رابطة جدلية ، فكلاهما مؤثر ومتأثر ، والعلاقة بينهما علاقة بين السبب والنتيجة .

والافكار الجديدة لا تظهر اعتباطا ، وانما تظهر استجابة لتحديات تولدها ظروف المجتمع المادية في مرحلة تاريخية معينة وتفرض انتقاله الى مرحلة اخرى . وبقدر صدق هذه الافكار في التعبير عن هذه التحديات وقدرتها على نقل المجتمعات الى مرحلة متقدمة ، بقدر ما يقدر لها الصمود في وجه الافكار القديمة والانتصار عليها .

وفي صفحات هذا الكتاب يرى القارئ نماذج من هذه الافكار التي نشأت في مصر نتيجة الحاج ظروف اجتماعية واقتصادية او سياسية تستوجب نقل المجتمع المصري الى مرحلة متقدمة من تاريخه ، والافكار التي عالجها الكتاب هي : الفكر الليبرالي ، والفكر الاسلامي التجديدي ، والفكر الاشتراكي ، والفكر القومي العربي . وقد الحق بالكتاب عرض شامل ودقيق لعدد من الاعمال الفكرية التي ظهرت في الاربعينيات من هذا القرن ، للمفكرين اليساريين ، وهي اعمال نادرة انقرضت تقريبا .

ومؤلف الكتاب هو المؤرخ الدكتور عبد العظيم رمضان استاذ التاريخ المعاصر المساعد بجامعة المنوفية ، والكاتب والمحلل السياسي المعروف . ومن اعماله العلمية : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٤٥ (ثلاثة اجزاء) ، « عبد الناصر وازمة مارس » ، « والصراع الاجتماعي والسياسي » ، « والجيش المصري في السياسة » ، « وصراع الطبقات في مصر » .

الناشر

مكتبة مدبولي

٦ ميدان طلعت ح

ت : ٧٥٦٤٣١

الثمن ٢٢٥ قرش

Bibliotheca Alexandrina



0572357